وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية الآداب والفنون
قسم اللغة العربية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة: الدراسات اللغوية

التخصص: الدراسات النحوية بين القديم والحديث

العنوان

خصائص المعنى النحوي في شروح ألفية ابن مالك (ت672هـ)

من إعـداد الطالبة:

صفية لزرق

المناقشة بتاريخ ..../..../..... من قبل اللجنة المكونة من:

نور الدين دريم	أستاذ تعليم عالي	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف-	رئيسا
صفية بن زينة	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف-	مشرفا ومقررا
طاطة بن قرماز	أستاذ	جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف -	ممتحنا
كمال الدين عطاء الله	أستاذ	جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف -	ممتحنا
فاطمة جريو	أستاذ	جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -	ممتحنا
أم هاني رحماني	أستاذ	جامعة يحي فارس - المدية-	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2023-2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية الآداب والفنون
قسم اللغة العربية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة :الدراسات اللغوية

التخصص : الدراسات النحوية بين القديم والحديث

العنوان

خصائص المعنى النحوي في شروح ألفية ابن مالك (ت672هـ)

من إعـداد الطالبة:

صفية لزرق

المناقشة بتاريخ ..../..../..... من قبل اللجنة المكونة من:

نور الدين دريم	أستاذ تعليم عالي	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف-	رئيسا
صفية بن زينة	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف-	مشرفا ومقررا
طاطة بن قرماز	أستاذ تعليم عالي	جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف -	ممتحنا
كمال الدين عطاء الله	أستاذ محاضر أ	جامعة: حسيبة بن بوعلي - الشلف-	ممتحنا
فاطمة جريو	أستاذ محاضر أ	جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -	ممتحنا
أم هاني رحماني	أستاذ تعليم عالي	جامعة يحي فارس - المدية-	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2023- 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

المجادلة (11)

صدق الله العظيم

فاتحة البحث

يقول عماد الدين الأصفهاني – رحمه الله –

إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه ؛ إلا وقال في غده: لو غُيِّر هذا لكان أحسن ، ولو زيد هذا لكان يستحسن ، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل ، ولو تُرِك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جُملة البشر.

الإهداء

إلى:

إلى والديّ:

منهما من قضى نحبه: والدي . رحمه الله . ؛ ولكم تمنيت أن يشهد هذه اللحظات

ومنها من على قيد الحيّاة: والدتي أطال الله عمرها وحفظها من كل مكروه

إلى إخوتي: (محمد . عقبة . سلمان . حليمة . نسيبة ـ فاطمة . خولة . أمينة)

إلى عصافير الجنة: سراء . عبد الله . بلسم . لقمان . معاذ أحاطهم الله برعايته جميعاً

شكر وعرفان

أتوجه بجزيل الشكر:

إلى مشرفتي الفاضلة صفية بن زينة على صبرها معي وتوجيهها وتشجيعها لي للمضي قُدُماً.

إلى من أحاطني بجميل فعله وصنيعه، وحسن معاملته وكريم خلقه أستاذي الأستاذ الدكتور نور الدين دريم الذي أسبل علي من فيض علمه، فكان الموجه لهذا العمل علاوة على أنه زودني بكتب ومصادر قيمة من مكتبته الخاصة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

إلى أساتذتي الأفاضل من جامعتي الشلف وسيدي بلعباس؛ أخص منهم: الأستاذ الدكتور مختار درقاوي، الأستاذ الدكتور عبد القادر حمراني، الأستاذ الدكتور مصطفى طويل، الأستاذة الدكتورة أمينة طيبي، الأستاذ الدكتور عبد القادر مبارك، الأستاذ الدكتور يوسف سعداني .

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله الذي هدانا لخير الأديان، وأكرمنا بإنزال القرآن، وأنطقنا بأشرف لسان، وشرفنا ببعثة خير إنسان، محمد عليه الصلاة والسلام أبدا ما تعاقب الحدثان، وعلى آله وصحبه وآل الهدي والإحسان –أما بعد –:

تعد قضية المعنى من القضايا الشائكة التي أرقت الدارس اللغوي، إذ أنه موضوع شاسع ومتشعب يصعب الخوض فيه والإلمام به؛ لارتباطه بالحقول اللغوية ككل متكامل فهو يرتبط بالحقل المعجمي والبلاغي والدلالي والنحوي والصرفي وغيرها؛ ومن هنا وفي إطار هذا الترابط القائم بين المعنى وعلوم اللغة؛ وليت وجهي صوب الدرس النحوي العربي أنقب في تلك الموروثات –التي بقيت صامدة أمام تطورات الدرس اللغوي– عما حظي به من دراسات في المعنى.

لم يكن النحو العربي علما يهتم بتتبع علامات الإعراب والبناء فحسب، بل هو علم يهتم أيضا بمعاني الكلام ومقاصد المتكلمين، ولعل الدليل على ذلك ما نجده في أول كتاب نحوي يصل إلينا من إشارات تهتم بالمعنى وتؤدي إليه، فالكلام عند سيبويه(ت180هـ) ينقسم من حيث المعنى على خمسة أقسام : فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. وكل ذلك قائم على أساس من النحو إسنادا وتعليقا، وهذا إنما يثبت للنحو غاية ووظيفة أوسع مما هي عليه الآن، إذ أشارت هذه الأقسام إلى المعنى، ولم تقف عند سلامة النطق لما في أواخر الألفاظ من علامات. فكان الفضل والسبق لسيبويه(ت180هـ)؛ وأفاد منه من تلاه.

ومن هنا راودتني فكرة طرق قضية المعنى في الدرس النحوي ولكن بعيدا عن سيبويه، إذ وقعت على شروح ألفية ابن مالك (ت672هـ)؛ فسعيت من خلال هذه الدراسة طرق قضية المعنى النحوي وتتبع خصائصه في شواهد شروح ألفية ابن مالك(ت672هـ)، وهو طرح جديد لم يُتناول بالدراسة من قبل؛ وبنيت هذه الدراسة على فكرة أساسية كان مفادها الإجابة عن مجموعة من الإشكاليات، تمثلت في: هل تناول شرّاح الألفية دراسة المعنى وخصائصه في شروحهم؟. وإن كانوا قد تناولوه كيف

كان منهجهم في طرقه؟. وهل تختلف طريقة العرض والمعالجة من شارح لآخر؟ وغيرها من الإشكالات التي كانت هاجسا ودافعا لهذه الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

ولقد دعاني إلى خوض غمار هذا البحث أسباب عديدة منها الموضوعي ومنها الذاتي نجملها في:

- لقد شغفت بالمعنى النحوي منذ زمن ليس بالقريب؛ إذ كنت تناولت جزئية من جزئياته بالدراسة من قبل في بحث في مشروع تخرج الماستر والتي عنونتها بـ "قرائن التغير الدلالي نحو التخصيص في القرآن الكريم –سورة البقرة أنموذجا–"

- منذ أن كنت طالبة أحببت مقياس علم الدلالة وكنت أجدني مستمتعة بالدرس، وفور خروجي من المحاضرة أتجه لاستعارة كتب في الدلالة من المكتبة ومطالعتها؛ وكانت رغبتي أن أكمل دراسات عليا في علم الدلالة؛ وكانت رغبة والدي أن أكمل في الدراسات النحوية؛ ونفذت رغبتي والدي رحمه الله وجاء اختياري للمعنى النحوي كنقطة مشتركة تجمع بين العلمين.

خطة البحث:

واقتضى البحث اتباع خطة مشكلة من مقدمة ومدخل وأربعة فصول وخاتمة؛:

فتضمن المدخل مفاهيم نظرية حول المعنى النحوي وخصائصه؛ وجاء الفصل الأول تحت عنوان: " دراسة في الألفية وشروحها" وانطوت تحته أربعة مباحث: كان المبحث الأول فذلكة عن الناظم والألفية وفيه عَرَفت بالنّاظم ابن مالك (ت672هـ) وبالألفية وبَيّنت أسلوبه ومنهجه فيها مع ذكر أهميتها، وتضمن المبحث الثاني مناهج ومصادر شروح الألفية كشرح ابن النّاظم(ت682هـ)، وشرح ابن هشام(ت761هـ)، وشرح ابن عقيل(ت769هـ) وغيرها، وجاء المبحث الثالث في مصادر احتجاج الشرّاح في شروحهم وتمثلت في المصادر النقلية (القرآن والحديث وكلام العرب)، والعقلية

(القياس والإجماع واستصحاب الحال)، أما المبحث الرابع فخصص لذكر مآخذ واستدراكات شراح الألفية على الألفية.

وعقدت الفصل الثاني في خصائص المعنى النحوي في باب المرفوعات؛ حيث درست فيه شواهد بعض المرفوعات الواردة في الشروح وحاولت استنباط المعنى النحوي فيها ما أمكن ذلك؛ وتضمن ثلاثة مباحث؛ كان الأول في المعنى النحوي في شواهد المبتدأ والخبر، والثاني في المعنى النحوي في شواهد الفاعل، والثالث في شواهد نائب الفاعل.

وكان الفصل الثالث معقوداً على خصائص المعنى النحوي في باب المنصوبات؛ وتضمن أربعة مباحث كان الأول في المعنى النحوي في شواهد التمييز، والثاني في شواهد الحال، والثالث في شواهد الاستثناء، أما الرابع فتضمن شواهد المفاعيل (المفعول المطلق- المفعول فيه- المفعول معه-المفعول لأجله)

وخصصت الفصل الرابع للحديث عن خصائص المعنى النحوي في التوابع والمجرورات: وتضمن ثلاثة مباحث جاء أولها في النعت والتوكيد، ووقع الثاني في البدل و العطف، وجاء الثالث في بيان معان حروف الجر، ثم ختم البحث بأهم النتائج المستخلصة من الفصول المذكورة.

وقد تعددت مناهج البحث المستعان بها لتعدد مناحي البحث وتشعب مباحثه؛ فإذا كان المنهج الوصفي هو الغالب في تتبع الشروح ووصف مناهجها ورصد شواهدها؛ كان لزاما عليّ اعتماد مناهج أخرى كالمنهج المقارن للوقف على نقاط اختلاف وائتلاف آراء الشراح وغيرهم من النحاة والبلاغيين، والمنهج التاريخي حيث تتبعنا الظواهر النحوية في الشواهد.

ولعل أهم ما سطر البحث سعيه نحو إقرار الأهداف التالية:

- هو الكشف عن المعنى النحوي وتمثلاته في تراثنا، وبيان اهتمام أئمة النحاة به.
- بيان العلاقة المتواشجة بين المعنى والنحو.

- الكشف عن الخصائص النحوية في شواهد الشروح.
- المساهمة في دراسة جديدة مستفيضة من حيث طرح الموضوع وعرض المادة .
- الوصل بين النحو والمعنى، فبينهما صلة وأسباب، بيد أن هذا الأمر يكاد يكون معدوما عند جل الدارسين أو الباحثين المحدثين.

ولقد حرص البحث على الاستفادة من مصادر ودراسات سابقة، إذ زادني التجول في المصادر النحوية والبلاغية شغفا للتنقيب والبحث، فمنها ما أفادني إفادة مباشرة كالشروح وكتاب المقاصد النحوية للعيني والتي كانت مدونات الدراسة، وشرح المفصل لابن يعيش ومغني اللبيب لابن هشام، و النحو العربي أحكام ومعان لفاضل السامرائي حيث هو كتاب تناول فيه أحكام النحو ومعانيه ممنهجة وفق الألفية، أما عن الرسائل الجامعية فقد أفدت منها في الفصل الأول أيما إفادة أذكر منها: رسالة دكتوراه لمحمود نجيب شروح الألفية مناهجها والخلاف النحوي فيها، ورسالة ماجستير لبثينة إبراهيم مكي يعقوب بعنوان: الشاهد النحوي في شرح ألفية ابن مالك عند ابن الناظم وغيرها، إلا أنني لم أقف على تلك الدراسات التي تناولت المعنى النحوي وهذا يعود لعزوف الباحثين عن المعنى النحوي لصعوبة فيه، مثلما ذكرت آنفا.

ولا أخفي أن هذا البحث قد عرض له من العقبات واعتراه من القواطع ؛ ما جعله يقصر عن بلوغ المرام والتصور الذي رسمته له في الخاطر؛ وكان من أشد الصعوبات ماكنت أجده من العَنَتِ والمشقة في استخلاص بعض المعاني، إذ يصعب إدراك ما خفي وراء النظم في وقت وجيز فكان يجب علي العودة إلى آراء النحاة ومذاهبهم واختلافاتهم والرجوع إلى مصادر النحو والبلاغة والمقارنة بين الآراء المتضاربة ثم مقاربتها بالدراسات الحديثة كاللسانيات؛ وكثيرا ما كنت أقف طويلا في مسألة واحدة فتأخذ من وقتي زمنا ليس بالقصير وتأخذ من فكري جهدا ليس باليسر، وكنت إذا ما استصعبت أمرا من أمور المعنى أو اختلط علي إدراكه ألوم نفسي وأعوز هذا القصور إلى رصيدي المعرفي إلى أن سمعت الدكتور فاضل السامرائي يقول أنه يلقى صعوبة في التحليل وأن هناك من المسائل ما تأخذ من وقته عاماً أو أكثر، فآنسني حديثه إذ أن دراسة المعنى النحوي ليست بالدراسة

الهينة وهذا هو الأمر الذي جعل الباحثين يعزفون عن دراسته؛ وذلك أمر آخر يضاف للصعوبات التي واجهتني إذ لم أقف على دراسة جادة وعميقة في المعنى النحوي؛ بل وحتى تلك التي تتناوله بسطحية تكاد تكون منعدمة.

وفي الأخير لا يسعني إلا التقدم بالشكر الجزيل لذوي النعم، بداية من أستاذتي المشرفة: "صفية بن زينة" التي غمرتني بفيض علمها وكريم نصحها، وسعة صدرها؛ وقد وجدتني عاجزة عن رد صنيعها لذا أحلت شكرها إلى من له القدرة النافذة والأعطية الباهرة؛ أن يجزيها عني خير الجزاء، وأستسمحها إن كنت زللت عن توجيهاتها.

مدخل

إن الإحاطة بالجانب النظري المفاهيمي للمركب الإضافي (المعنى النحوي)؛ يقتضي أولا طرق أبواب المعاجم والوقوف على المعنى اللغوي لكل لفظ على حدة، ثم الانتقال إلى المفهوم المصطلحي

أولا: المعنى: لغة واصطلاحا:

لغة:

لم يقف العلماء على موضع اتفاق في ضبط المفهوم اللغوي للمعنى، ويعود اختلافهم هذا إلى الأصل الاشتقاقي للفظ (المعنى) إذ هو " إمّا (مَفْعَل) كما هو الظاهر من (عَنى يعني) إذا قصد المقصد، وإما مخفف (مَعْنِّي) بالتشديد؛ اسم مفعول منه أي المقصود"[1]

وبين المصدر واسم المفعول كان لـ "المعنى" معان مختلفة أفصحت عنها المعاجم اللغوية، فنجدها مرة بمعنى المحنة والحال الذي يصير إليه الأمر مثلما ورد في معجم العين: " ومعنى كل شيء محنته وحاله الذي يصير إليه الأمر"[2]

ومرة بمعنى الإظهار كما أشار إليه ابن فارس(395هـ): "عَنت القربة إذا لم تحفظ الماء، بل أظهرته"[3]، كما جاءت بمعنى الإفادة؛ فتقول: "عَنتِ الأرض بنبات حسن"[4] إذا أنبتت وأفادت و"لم تَعْنِ هذه الأرض شيئا، ولم تَعْنُ أيضًا، وذلك إذا لم تُنبت فكأنها إذ كانت كذا فإنها لم تُفِد شيئًا ولم تُبرِز خيرًا"[5]

---

[1] الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، اعتنى به: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط2، 1419 هـ - 1998 م، ص 841.

[2] كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تر وتح: عبد الحميد هنداوي، ج3، الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1424هـ . 2003م، ص 243.

[3] الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت . لبنان، ط1، 1414 هـ . 1993م، ص 199.

[4] المصدر نفسه، ص 199.

[5] معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد ابن فارس، تح وضبط: عبد السلام محمد هارون، ج4، دار الفكر، بيروت، ط1، 1979 م، ص 149.

وبمعنى القصد يقال: "عنيت بالكلام كذا أي قَصَدْتُ وعَمَدت"[1]؛ جاء في الصحاح: "عَنَيْتُ بالقول كذا؛ أي أردْتُ وقَصَدت. ومعنى الكلام ومَعْناتُهُ واحد، تقول: عرفتُ ذلك في مَعنَى كلامه وفي مَعْناة كلامه وفي مَعْنِّي كلامه، أي فحواه"[2]

وورد في تهذيب اللغة: " عَنَيتُ فلاناً عَنْياً أي قصدته، ومن تَعْنِي بقولك؟ أي من تقصد؟، وعناني أمرك أي قصدني، وفلان تَتعنَّاه الحُمَّى أي تتعهّدُه، ولا تقال هذه اللفظة في غير الحُمَّى"[3]

وقال الفيروزآبادي (ت817هـ): "عَناهُ الأَمْرُ يَعْنِيهِ و يَعْنُوه عِنايَةً وعَنَايَةً وَعُنِيًّا؛ أَهَمَّهُ. واعتنى به؛ اهْتَمَّ. وعُنِيَ بالضم عِنايَةً وكـ(رضِيَ) قَليلٌ، فهو به عَنٍ. وعَنِيَ الأمر يَعْنَى؛ نزل وحدث، وفيه الأكلُ؛ نجع، يعني كـ(يرمي ويرضى)، والأرضُ بالنَّباتِ؛ أَظْهَرَتْه، وبالقَوْلِ كذا؛ أرادَ. ومَعْنَى الكلامِ ومَعْنِيُّه ومَعْناتُه ومَعْنِيَّتُه واحِدٌ"[4]

وبناء على ما سبق من استقراء للمعجمات اللغوية، يتبين لنا أن المعنى في اللغة هو القصد والفحوى ومضمون الكلام ودلالته، إذ "الأصل في الكلام أن يوضع لمعنى"[5].

المعنى اصطلاحا:

تعددت المفاهيم الاصطلاحية لمصطلح المعنى بتعدد الثقافات والعلوم؛ إذ حظيَّ هذا الأخير باهتمام كافة العلماء على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم وباختلاف توجهاتهم ومنطلقاتهم الفكرية، فكان مرتكز كل الدراسات اللغوية وغير اللغوية، فتطرق إليه المناطقة والفلاسفة والأصوليون والبلاغيون واللغويون وغيرهم. ومن هنا راح الكل يدلي بدلوه وفق تخصصه، ممّا شعب قضية المعنى

[1] الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، ص 198.

[2] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، مادة (عنا)، مج6، ط4، دار العلم للملايين، بيروت . لبنان، 1990م، ص 2440.

[3] تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تح: عبد السلام هارون، راجعه: محمد علي النجار، مادة (عنى)، ج3، د.ط، د.ت، ص214.

[4] القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم الوقسوسي، مادة (عنى)، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، 1426هـ . 2005م، ص 1316.

[5] المعنى والنحو، عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة- مصر، ط1، 1422هـ-2002م، ص12.

وصعب تحديد مفهومه المصطلحي وضبطه. وحديثنا هاهنا عن المعنى عند علماء اللغة والذي كان قبلتهم التي وجهوا أقلامهم صوبها، فأشبعوه بحثًا ودراسة وتناولوه تحت مباحث عدّة وأبواب متعددة، سيأتي الحديث عنها لاحقا.

من المعنى اللغوي استمد ابن فارس(ت 395هـ) المفهوم الاصطلاحي للمعنى فقال: "والذي يدل عليه قياس اللغة أنَّ المعنى هو القصد الذي يبرز ويظهر في الشيء إذا بحث عنه. يقال: هذا معنى الكلام ومعنى الشعر، أي: الذي يبرز من مكنون ما تضمنه اللفظ"[1]

لم يختلف المفهوم المصطلحي للمعنى عن المفهوم اللغوي إذ ارتبط المفهوم المصطلحي للمعنى عند القدماء باللفظ والصورة الذهنية ؛ فهذا الرازي (ت606هـ) يرى أن "المعنى اسم للصورة الذهنية لا للموجودات الخارجية لأنّ المعنى عبارة عن الشيء الذي عناه العاني وقصده القاصد"[2]

وهو الأمر الذي ذهب إليه الشريف الجرجاني (ت 816هـ) إذ يقول في المعاني: " هي الصور الذهنية من حيث أنه وُضع بإزائِها الألفاظ. والصورة الحاصلة في العقل. فمن حيث إنها تُقْصد باللفظ سُمِّيَت معنى، ومن حيث إنها تحصل من اللفظ في العقل سميت مفهوماً..."[3] وعليه يكون "المعنى ما يقصد بشيء"[4]

وقد ذهب تمام حسان في الدرس اللغوي الحديث إلى تشقيق المعنى إلى ثلاثة معان فرعية: أولها المعنى الوظيفي (النحوي)، وثانيها المعنى المعجمي. أما ثالثها فهو المعنى الاجتماعي أو معنى المقام (المعنى الدلالي). ويرى أن هذا الأخير أشمل من سابقيه من حيث أنه يشملهما ويتكون بهما وبالمقام معا[5]

---

[1] معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج4، ص 148 . 149.

[2] تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، فخر الدين محمد الرازي ، ج1، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط1، 1401 هـ - 1981 م، ص 32.

[3] معجم التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة . مصر، د.ط، د.ت، ص 184-185.

[4] المصدر نفسه، ص 185.

[5] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ط1994، دار الثقافة، الدار البيضاء . المغرب، ص 28-29.

النحو لغة: أعربت المعاجم اللغوية عن جملة من المعاني للمادة المعجمية (نَحَا) أشهرها ما جمعه الداودي في نظمه إذ يقول:

للنَّحْوِ سَبْعُ مَعَانٍ قَدْ أَتَتْ لُغةً جَمَعْتُهَا ضِمْنَ بَيْتٍ مُفْرَدٍ كَمُـــلا

قَصْـدٌ وَمِثْــلٌ وَمِقْدَارٌ وَنَاحِـيَةٌ نَوْعٌ وبَعْضٌ وَحَرْفٌ فَاحْفَظِ المثَلا[1]

ومثل لبعضها بعض الفضلاء فقالوا:

نَحَوْنا نَحوَ دَارِك يا حبيبي لَقينا نَحو أَلْف مِنْ رَقيب[2]

وَجَدْناهم مِراضًا نحو كَلْب تَمَنَّوا منك نَحوا من زَبيب[3]

1– فأما القصد؛ فنحو: **نَحَوْنا** نَحوَ دَارِك يا حبيبي .....

أي: قصَدْنا نَحْو دَارِك، تقول: "نَحَوْتُ نحوه، أي: قَصَدْتُ قَصْدَهُ"[4]، يقول ابن دريد(ت321هـ): "النحو القصد، نحوت الشيء أنحوه نحوا إذا قصدته، وكل شيء أَمَمْتَه ويمّمته جميعا فقد نحوته، ومنه اشتقاق النّحو في الكلام كأنه قَصدُ الصواب"[5]

و ذكر ابن فارس (ت395هـ) أنّ: "النون والحاء والواو كلمة تدّل على قصد. ونحوتُ نَحْوَه. ولذلك سُمِّي نَحْوُ الكلام، لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلَّم به"[6]

---

[1] حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الخضري، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ج1، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ط1، 1424 هـ ـ 2003م، ص 15.

[2] شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة– مصر، ط2، 1414هـ–1993م، ص 51.

[3] وفي ديوان العرب : وَجَدْناهم جِياعًا نحو كَلبْ تَمَنَّوا منك نَحوا من شُرِيب

[4] كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج4، ص 201.

[5] جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، علق عليه ووضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، مج 1، ط1، 1426هـ ـ 2005م، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ص677.

[6] معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة (نحو)، مج: 5، ص403.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا المعنى هو أظهر المعاني وأوفقها وبه قال معظم أهل اللغة[1] بالإضافة إلى أنه يتوافق والمعنى الاصطلاحي الذي سنشير إليه لاحقا.

2– وأما المِثْلُ؛ فنحو قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ تَوَضَّأَ نحْوَ وُضُوئِي هذَا، ثمَّ صَلَّى رَكْعَتينِ لا يُحَدِّثُ فِيهما نفْسَهُ، غَفَرَ اللَّهُ له ما تقَدَّمَ مِن ذنبِهِ»[2]؛ أي: مِثْلَ وُضُوئِي

3– وأمّا المِقْدَار؛ فكقولك: عندي نحوَ ألفٍ[3]، ونحو:

..... **لَقينا نَحو أَلْف مِنْ رَقيب**[4]

أي: مقدار ألف

4– والنَاحِيَة أو الجهة؛ نحو: نَحْوَنا **نَحوَ** دَارِك يا حبيبي .....

أي: جهة دَارِكَ، وذهب أبو هلال العسكري (ت 395هـ) إلى أن معنى النحو هو الناحية أو الجهة فقال: "الفرق بين القصد والنحو أن النحو قصد الشيء من وجه واحد؛ يقال نحوته؛ إذا قصدته من وجه واحد، والناس يقولون: الكلام في هذا على أنحاء؛ أي على وجوه. ... وناحية الشيء الوجه الذي يقصد منه"[5] وعمد حسن عون في دراسة له إلى ترجيح هذا المعنى دون غيره، وعده الأصل في في المادة؛ إذ يقول:" نرجح أن الأصل في هذه المادة هو . الناحية . أي الجانب من الشيء؛ ثم جاءت المشتقات من هذا الأصل"[6]

---

[1] ينظر : لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، مج15، ط3، دار صادر، بيروت–لبنان، ص 309–311.

[2] صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، طبعة جديدة مضبوطة ومصححة ومفهرسة، دار ابن كثير، دمشق–بيروت، ط1، 1423هـ–2002م، ص 53.

[3] حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ج1، ص 15.

[4] شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، ص 51.

[5] الفروق اللغويّة، أبو هلال العسكري، علق عليه ووضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1421هـ . 2000م، ص 206.

[6] اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، حسن عون، مطبعة رويال، الإسكندرية . مصر، ط1، 1952، ص217.

5– أما النَوْعُ أو القَسَم: فنحو:

..... **تَمَنَّوا منك نَحوا من زَبيبَ**[1]

أي: قسمًا من زبيب، أو كقولك هذا على خمسة أنحاء[2]؛ أي: على خمسة أنواع أو أقسام.

6– وأما البَعْض: فكقولك: أَكَلت نحو السمكة[3]؛ أي: بعضها

7– والحرف أو التحريف: نحو قولك:

ونقل عن ابن السكيت (ت 244هـ) أن النحو بمعنى التحريف، يقول الأزهري (ت 370هـ): "نحا الشيء يَنْحاه ويَنْحوه إذا حرّفه، ومنه سُمّيَ (النحويّ) لأنه يحرِّف الكلام إلى وجوه الإعراب"[4]

هذا وقد أشارت المعاجم إلى معان أخرى للنحو غفل عن ذكرها النحاة كمعنى الصرف والاعتماد والميل: تقول: "نَحَوْتُ بَصَرِي إليه؛ أي: صَرَفْت. وأَنْحَيْتُ عنه بصري؛ أي عَدَلتُه... وأنحى في سيره؛ أي: اعتمد على الجانب الأيسر. والانْتِحَاءُ مِثْلُه، هذا هو الأصل، ثم صار الانْتِحَاءُ الاعْتمَادَ والمِيلَ في كلِّ وَجْهٍ"[5]

النحو اصطلاحا:

أما النحو اصطلاحا فقد عرفه ابن السراج (ت316هـ) على أنّه: "علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على كلام الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة،

---

[1] شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، ص 51. وفي رواية: **نحوا من شُريب**؛ أي: قسمًا من شراب.

[2] حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ج1، ص 15.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص 15.

[4] تهذيب اللغة، الأزهري، مادة (نحا)، مج : 5، ص252.

[5] الصحاح . تاج اللغة وصحاح العربية .، إسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ج6، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ط4، 1990م، ص 2503.

فباستقراء كلام العرب، فاعلم: أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب وأن فعل مما عينه: ياء أو واو تقلب عينه من قولهم: قام وباع"[1]

وعرفه ابن جني (ت392هـ) على أنّه: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها، رد به إليها"[2]

وقال عنه ابن عصفور (ت669هـ) أنّه: "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أجزائه التي ائتلف منها"[3]

وأورد ابن الناظم(ت686هـ) تعريفا مشابها للتعاريف السابقة إذ يرى أنّه: " العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب، أعني أحكام الكلم في ذواتها، أو فيما يعرض لها بالتركيب لتأدية أصل المعاني من الكيفية بالتقديم والتأخير، ليحترز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم، وفي الحذو عليه"[4]

وهذا الشاطبي (ت790هـ) يورد في مقاصده حَدَّ النحو لدى بعض المتأخرين فيقول هو: "علمٌ بالأحوالِ والأشكال التي بها تَدلُّ ألفاظ العرَبِ على المعَاني ويعنى بالأحوال وضع الألفاظ

[1] الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، ج1، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط3، 1417هـ- 1996م، ص 35

[2] الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: عبد الحميد هنداوي، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط2، 1424هـ . 2003م، ص 34.

[3] المقرب، ابن عصفور، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1998م، ص 45.

[4] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1420هـ . 2000م، ص 4.

بعضها مع بعض في تركيبها للدلالة على المعاني المركبة، ويعنى بالأشكال ما يعرض في أحد طرفي اللفظ أو وسطه أو جملته من الآثار والتغييرات التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني"[1]

المعنى النحوي اصطلاحا:

أمّا المعنى النّحوي اصطلاحا فعرف أنه ذلك: "المعنى المكتسب من الوظيفة التي يشغلها كل عنصر من عناصر الجملة خلال ارتباطه بغيره من العناصر المؤلفة لمجموعة من العلاقات، فكل عنصر في الجملة سواء أكان اسم أم فعل أم حرف يؤدي وظيفة معينة"[2]. وفي نفس المعنى يصب تعريف عبد السلام المسدي له إذ يرى أنّه ذلك: "المعنى الذي يتحقق من خلال وظيفة المفرد في الجملة، فالجملة إطار معنوي مركب واسع يتضمن مفردات ذات وظائف"[3]

المعنى النحوي في الدراسات القديمة والحديثة:

إن المتمعن في الموروث اللغوي سيقف لا محال على تلك النصوص التي تطرقت للمعنى النحوي، وعرضت له في أبواب مختلفة، وهو ماسنتتبعه من خلال بعض الأقوال، بدءًا من سيبويه (ت180هـ) في كتابه الذي يعدّ عصارة الفكر النحوي، حيث أفرد فيه مساحة كبيرة للمعنى، كحديثه عن التقديم والتأخير في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول؛ في مثل "قولك: ضَرَبَ عَبدُ اللهِ زَيْدًا. فارتفع عبدُ الله هاهنا على الفاعلية، وانتصب زيدٌ على المفعولية لتعدي فعل الفاعل إليه، فإن قدّمت المفعول وأخرت الفاعل فقلت: (ضَرَبَ زَيْدًا عبدُ الله)؛ جرى اللفظ كما جرى في الأول، لأنك إنّما أردت به مؤخّرًا ما أردت به مقدّمًا"[4].

---

[1] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ج1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة- السعودية، ط1، 1428هـ- 2007م، ص 17 . 18.

[2] بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة . مصر، ط1، 1996، ص16.

[3] الشرط في القرآن الكريم، عبد السلام المسدي وعبد الهادي الطرابلسي، الدار العربية للكتاب، د.ط، د.ت، ص142.

[4] ينظر: الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، ج 1، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، ط3، 1408 هـ - 1988 م، ص 34.

وفي حديثه عن باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه، بين مايرد منه للأمر والتحذير في نحو قولك: (أَهْلَكَ والليلَ) كأنّه قال: (بَادِرْ أَهْلَكَ قَبْلَ الليل)، وإنّما المعنى أن يحذِّره أن يدركه الليل. والليل محذّر منه"[1]. ويرى سيبويه(180هـ) أنّ ما انتصب على حذف المضمر في مثل هذا يرجع إلى إسباب منها ماجرى عليه كلام العرب والسياق وغيرها، يقول: " وإنّما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثَنّوا لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل"[2]

وفي حديثه عن النكرة من المصادر والأسماء التي تجري مجرى المعرفة؛ إذ يقول في مثل "قولك: سلامٌ عليك ولَبَّيْكَ، وخيرٌ بين يديك، وويْلٌ لَك، وويْحٌ لك، ووَيْسٌ لَك، وويْلَةٌ لَك، وعَوْلَةٌ لك، وخَيْرٌ لَه، وشرٌّ لَه، و﴿لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[3] "[4] أنها تجري مجرى المعرفة وهو ماجرى عند العرب، ثم إنّ كل هاته الحروف "مبتدأَةٌ مبنيّ عليها ما بعدها، والمعنى فيهنَّ أنّك ابتدأتَ شَيْئًا قدْ ثَبَتَ عندَك، ولستَ في حَال حديثكَ تعْمَلُ في إثْبَاتِهَا وتَرْجِيتِهَا، وفيها ذلك المعنى، كما أنّ حسبُك فيهَا معنى النهي، وكما أنّ رحمةُ الله عليه فيه معنى رحمه الله. فهذا المعنى فيها"[5]، ...وغيرها من المواضع التي أسهب فيها سيبويه(ت180هـ) في الحديث عن المعنى إذ كتابه دسم بذلك.

وهذا ابن قتيبة (ت 276هـ) في حديثه عن ماخصّ الله به العرب من البيّان والمجاز يقول: "ولها الإعراب الذي جعله الله وشياً لكلامها، وحلية لألفاظها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين ، والمعنيين المختلفين، كالفاعل والمفعول لا نفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان

[1] الكتاب، سيبويه، ج1، ص 275.
[2] المصدر نفسه، ج1، ص 275.
[3] سورة هود، الآية: 18
[4] المصدر نفسه، ج1، ص 330.
[5] المصدر نفسه، ج1، ص 330.

الفعل أن يكون لكل واحد إلا بالإعراب ولو أن قائلاً قال: هذا قاتلٌ أخي بالتنوين، وقال آخر: هذا قاتلُ أخي بالإضافة لدل التنوين على أنه قتله "[1].

فابن قتيبة في حديثه هذا يشير إلى أهمية الإعراب في بيان المعنى واستجلائه من خلال تبيين الفرق بين ما اتفق لفظه واختلف معناه، إذ لا يمكننا إدراك المعنى المراد إلا بضبط الحركة الإعرابيّة.

وهذا الزجاجي(ت337هـ) يقول بجواز تقديم ماحقه التأخير وتأخير ماحقه التقديم في الجملة الإسميّة، إلا أن يكون خبر المبتدأ فعلاً فلم يجز ذاك، يقول: "واعلم أنّه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه إلا إذا كان فعلا فإنّه لا يجوز تقديمه عليه؛ وذلك قولك: (زيد قائم) و(قائم زيد) و(محمد في الدّار) و(في الدّار محمد) و(زيد أخوه منطلق) و(أخوه منطلق زيد)، كل ذلك جائز عندنا. فإن كان خبر المبتدأ فعلاً ثم قدمته عليه ارتفع وزال معنى الابتداء ثم تقول: (قام زيد) فترفعه بفعله"[2]

إنّ ما ذهب إليه الزجاجي (ت337هـ) في نصه هذا، لهو سابقة نحويّة تعبر عن المعنى النّحوي، إذ ارتبط المعنى النحوي بعبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) والتصقت في عقول الكثير أن هذا الأخير هو أوّل من ابتكر مصطلح المعنى النحوي وتحدث عنه وهي فكرة مغلوطة وجب التنبيه عليها.

وذهب ابن جني (ت 392 هـ) في خصائصه في باب الإعراب، إلى تبيين الفروق النحوية في الكلام بين الفاعلية والمفعوليّة، في نحو قولك: (أكرم سعيدٌ أباه) و(شكر سعيداً أبوه)، حيث

---

[1] ينظر: تأويل مُشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، شرحه ونشره: أحمد صقر، ط2، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1393 هـ - 1973 م ص 14-16.

[2] الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه وقدم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة . بيروت، دار الأمل . إربد . الأردن، ط1، 1404هـ . 1984م، ص37.

يقول: "ألا ترى أنّك إذا سمعت (أكرم سعيدٌ أباه) و(شكر سعيداً أبوه)، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه"[1]

يشير ابن جني في قوله هذا إلى قرينة الإعراب ودورها في تحديد المعنى إذ الكلام ليس على شرج واحد ولو كان كذلك ما أدركنا معناه ولافقهناه، ففي المثال الذي ساقه يبين لنا أنه قد تعجز قرينة الرتبة وحدها في تحديد الفاعل من المفعول، حينها علينا الاستعانة بقرينة العلامة الإعرابية وإلا التبس علينا الأمر.

أمّا الجرجاني(ت471هـ) والذي يعدّ رائدًا من رواد المعنى النحوي، يقول و"اعلم أن الكلام مداره على ثلاث معانٍ: الفاعلية والمفعولية والإضافة، فالرفع للفاعل، والنصب للمفعول، والجر للمضاف إليه"[2]

وبين في موضع آخر فروق الخبر في نحو: (المنطلق زيد) و(زيد المنطلق)، إذ قد يبدو في ظاهر الكلام أنهما سواء من حيث كان الغرض في الحالين لإثبات إنطلاق قد سبق العلم به لزيد، فليس الأمر كذلك، بل بين الكلامين فصل ظاهر"[3]، إذ في قولك: (زيد المنطلق) أثبت الإنطلاق لزيد دون غيره، حيث أن السامع كان على دراية بانطلاق حاصل غير أنه لم يعرف أمن زيد كان أم من عمرو؟ وفي تقديمك لزيد قطعت الشك باليقين بعد أن كان يحتمل أن يكون من زيد كما يحتمل أن يكون من عمرو[4]. وليس كذلك إذا قدمت (المنطلق) فقلت: (المنطلق زيد) بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنساناً ينطلق بالبعد منك، فلم تُثْبِتْهُ ولم تعلم أزيدٌ هو أم عمروٌ؟، فقال لك صاحبك: (المنطلق

[1] الخصائص، ابن جني، ج1، ص 35.
[2] الجمل، الزجاجي، ص 36.
[3] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 186.
[4] ينظر: المصدر نفسه، ص 186.

زيد)؛ أي: هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد"[1]. ... وغيرها من النصوص المبثوثة هنا وهناك في كتب علماء اللغة والنحو والبلاغة.

أما اللغويون العرب المحدثون فقد عرضوا للمعنى النحوي في مؤلفاتهم، وهذا تمام حسان يجيء لنا بنظرية تضافر القرائن النحوية وفق طرح قديم جديد، وهو في هذا "التقط الخيط بمهارة بارعة وجذبه في رفق فانجذب بقيّة الخيوط المتشابكة مع الخيط الدقيق الذي لم يحكم القدماء نسجه، وأعاد نسجها من جديد"[2] فقد استقى تمام حسان نظريته هاته من ثنايا البحوث اللغويّة القدية وأعاد نسج ثوبها فأخرجها في حلة القرائن اللغوية، ومن أهم المرتكزات اللغوية التراثية التي ارتكز عليها تمام حسان في نظريته هي فكرة التعليق التي قال بها الجرجاني(ت741هـ) والتي يقصد بها في زعمه "إنشاء العلاقات بين المعاني النّحويّة بواسطة مايسمى القرائن اللّفظيّة والمعنويّة والحاليّة"[3]

وقبل التفصيل في مفهوم القرائن يجدر بنا الإشارة إلى أن هناك الكثير من اللغوين المحدثين الذين تطرقوا للمعنى النحوي أو الدلالة النحوية غير تمام، كمحمد حماسة عبد اللطيف الذي أفرد مباحثا لغوية رصد فيها المعنى النحوي في مصنفاته[4].

وفي هذه السطور المختصرة إشارة جليّة على اهتمام اللغويون المحدثون بكل ما يتعلق بالمعنى وطرق جلائه.

خصائص المعنى النحوي: يتسم المعنى النحوي بخصائص وسمات يدرك بها؛ تتمثل في القرائن؛ **والقرينة لغة هي:**

---

[1] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 186.

[2] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة أم القرى، الكويت، ط1، 1984م، ص70.

[3] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص186.

[4] كـ: (النحو والدلالة . مدخل لدراسة المعنى النحوي .، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، في بناء الجملة العربية، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، التوابع في الجملة العربية ...)

القرينة مشتقة من لفظة (قرن) ولهذه اللفظة معان متعددة، وردت في متون المعجمات: قرن الشيء عند الخليل (ت175هـ)، هو شده أو ربطه "وقرنت الشيءَ أقرِنُه قَرْنًا أي شَدَدْتُه إلى شيءٍ"[1] فقرين الشيء مرتبط به، ولذا يطلق على صاحبك الذي يقارنك القرين، لما يربط بين الصاحبين من أواصر ود ومحبة، وجاء في المعنى نفسه قوله تعالى:﴿ أَوْ جَآءَ مَعَهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مُقْتَرِنِينَ ﴾[2] أي: متقارنين.

ويلحظ المعنى نفسه عند المعجميين بعده، فابن دريد (ت321 هـ) يقول: "فلان قرين فلان إذا كان لا يفارقه، والجمع قُرَنَاء"[3] ويصرح ابن فارس (ت 395 هـ) بأنّ: "القاف والراء والنون أصلان صحيحان أحدُهما يدّل على جَمعِ شيء إلى شيء، والآخَر شيءٌ ينْتَأُ بقُوّةٍ، وشِدَّة"[4].

وفي نفس التوجه اتجه الثعالبي (ت430هـ) إذ يرى أنّ القرينة هي: "أحد معاني (الحبل) لا يقال للحبل قرن إلّا أن يقرن فيه بَعيران"[5] وقرنت الشيء بالشيء إذا وصلته[6]، ويذكر الزمخشري (ت538هـ) في أساسه قوله: "وهم أقرانهم وهو قرينه في العلم والتجارة وغيرها"[7]، أي الربط المهني أو أو الفكري.

أما القرينة في الاصطلاح الكلامي هي:"أمر يشير إلى المطلوب"[8] أو ما يدل على المراد فالقرينة فالقرينة ظاهرة لفظية، أو معنوية، أو حالية يتم من خلالها التوصل إلى أمن اللبس[1]، الناشئ من

---

[1] **معجم** العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج 5، ص141

[2] سورة الزخرف، الآية: 53

[3] جمهرة اللغة، ابن دريد، ص 407

[4] معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج5، ص 76.

[5] فقه اللغة وأسرار العربية، الثعالبي، ضبطه وعلق عليه وقدم له ووضع فهارسه: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت، ط2، 1420هـ . 2000م، ص60.

[6] ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (قرن)، ج 3، ص75

[7] أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تح: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، (د.ت)، ص504. ص504.

[8] معجم التعريفات، الشريف الجرجاني، ص 146.

تركيب المفردات بعضها على بعض، في سياقات متقاربة لفظا أو معنى ثم يتم ترجيح حكم على آخر بوساطتها.

والجدير بالذكر أن مصطلح القرينة لم يظهر عند النحويين المتقدمين مصطلحاً نحوياً، أو لغوياً بل إنهم اعتاضوا منها بمصطلحات قريبة، أو مرادفة لمعناها المعجمي، منها: مصطلح (الآية، الرابط، الدليل، الإمارة، الدّلالة).

فاستعمل سيبويه(ت180هـ) مصطلح الآية عوضاً من القرينة، وذلك من خلال حديثه عن ظاهرة حذف المبتدأ اعتمادا على القرائن الحالية المصاحبة للكلام، أو دلالة الخبر عليها، فقال: "إنّك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ اللهِ وربِّي. كأنّك قلت: ذاكَ عَبْدُ اللهِ، أو هذا عبدُ الله"[2] فكأنّه أراد أنّ قرينة الحال كانت سببا في التعرف إلى صاحب الصوت، والقرينة عند المبرد (ت 285 هـ) تعني الرابط وهو ما أشار إليه خلال حديثه عن تركيب الجمل والعبارات فقال: "إنّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى، واستغنى الكلام"[3].

القرائن المعنوية:

قرينة الإسناد: هي قرينة معنوية تتمثل في تلك العلاقة الرابطة بين ركني الإسناد (المسند والمسند إليه)؛ أي: "بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل أو نائبه، والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله، وبعض الخوالف بضمائمها"[4]

---

[1] ينظر: القرينة في الأسماء المعربة، ص 4

[2] الكتاب، سيبويه، ج 2، ص130.

[3] المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ج 4، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية . لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة – مصر، د.ط، 1415 هـ - 1994 م،ص126.

[4] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 191- 194.

التخصيص: وهو "علاقة نحوية عامة تربط بين المعنى الإسنادي المستفاد من المسند، وبين طائفة من المنصوبات وتشمل (المفعولات الخمسة والحال والمستثنى والتمييز)"[1]

النسبة: هي قرينة معنوية كبرى تتضمن معنى الإلحاق والتعليق، وتتفرع عنها قرائن معنوية صغرى[2]، تتمثل في معاني حروف الجر والإضافة:

حروف الجر: يقول تمام حسان: "التعليق بواسطة ما يفهم بالحرف من نسبة هو في الحقيقة إيجاد علاقة نسبية بين المجرور وبين معنى الحدث الذي في علاقة الإسناد"[3]

الإضافة: وهي تلك العلاقة القائمة بين المتضايفين (المضاف والمضاف إليه)، حيث ينسب الأول إلى الثاني فيكونان بمثابة الكلمة الواحدة[4]؛ إذ أن "المضاف يلحق معنى بالمضاف إليه ويدخل في حَيِّزه، كما يدخل الجار والمجرور في حَيِّز متعلقهما"[5]

التبعية: وهي قرينة معنوية عامة يستعان بها لفهم علاقة التابع بالمتبوع، و"يندرج تحتها أربع قرائن هي النعت والعطف والتوكيد والإبدال"[6]

القرائن اللفظية:

[1] القرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة، عمان. الأردن، ط1، 2009م، ص 147.

[2] ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص201.

[3] المرجع نفسه، ص204.

[4] ينظر: النحو العربي، إبراهيم إبراهيم بركات، ج4، دار النشر للجامعات، القاهرة. مصر، ط1، 2007م، ص 291-292.

[5] أثر القرينة الشرعية في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام في المغني، إعداد: فهد بن سعيد القحطاني، إشراف: رياض بن حسن الخوّام، رسالة ماجستير، قسم النحو والصرف. كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1426هـ. 1427هـ، ص 21.

[6] المرجع السابق، ص204.

قرينة العلامة الإعرابية: قرينة لفظية "تطرأ على الكلمة لتدل على معنى العمدية والفضلية والإضافة"[1]

قرينة الرتبة: ويقصد بها موقع الكلمة في الجملة إذ أنّ لكل كلمة "موقع معلوم بالنسبة لصاحبتها، كأن تأتي سابقة لها أو لاحقة، فإذا كان هذا الموقع ثابتا سميت الرتبة محفوظة، وإذا كان الموقع عرضة للتغيير سميت غير محفوظة"[2]

قرينة الصيغة: تندرج هذه القرينة ضمن علم الصرف؛ إذ أنها تهتم بدراسة هيئة الكلمة المفردة فهي عبارة عن قوالب تصاغ الكلمات على قياسها ويطلق عليها اسم الصيغ الصرفية، وتقع في الكلمات ذات القدرة الاشتقاقية والتصريفية أي في الأسماء والأفعال والصفات دون غيرها[3]

قرينة المطابقة: وهي قرينة لفظية يقصد بها "ما يحدث من توافق بين كلمة وأخرى في التعريف والتنكير، وفي العدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث)"[4]، والشخص (التكلم والخطاب والغيبة)، فيؤدي هذا التوافق والتطابق في البنية بين عناصر الجملة إلى تقوية الصلة بينهم وربط المعنى.

قرينة الربط: تخضع اللغة العربية لنظام سياقي معين تضبطه قواعد وأحكام؛ تساهم في بناء الكلام وائتلافه وتماسكه، لحصول الإفادة والمعنى المراد تأديته، وتعد قرينة الربط من أهم القرائن اللفظية السياقية التي تعمل على ربط أجزاء الكلام[5]؛ إذ هو "علاقة تقوم بين سابق ولاحق في السياق

---

[1] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف،ص 285.

[2] مقالات في اللغة والأدب، تمام حسان، ج1، عالم الكتب، القاهرة . مصر، ط1، 1427هـ . 2007م، ص357 . 358.

[3] ينظر: أقسام الكلام العربي . من حيث الشكل والوظيفة .، فاضل مصطفى الساقي، تقديم: تمام حسان، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، د.ط، 1397هـ . 1977م، ص189 . 190.

[4] المعنى وظلال المعنى . أنظمة الدلالة في العربية .، محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت . لبنان، ط2، 2007م، ص 335.

[5] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 213./ والدلالة النحوية في كتاب المقتضب للمبرد محمد بن يزيد، سامي الماضي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة . مصر، ط1، 1430هـ . 2009م، ص 194.

بواسطة إحدى وسائل الربط"[1] ؛ وهنا يجدر بنا الإشارة إلى أن وسائل الربط منها اللفظي ومنها المعنوي، والذي يعنينا ها هنا اللفظية منها كالأداة والإحالة والتكرار والمطابقة؛ أمّا المعنوية فتقع ضمن القرائن المعنوية كالإسناد وغيره[2]

قرينة التضام: هو "تطلب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تستدعي الأخرى"[3] كتضام المبتدأ مع خبره وحرف الجر مع مجروره والموصول مع صلته وهذا ما يدعى بتضام التلازم، وقد تتنافى الكلمة مع كلمة أخرى، "فيستلزم أحد العنصرين عدم إيراد عنصر آخر معه، وهذا ما يسمى تضام التنافي"[4] كعدم دخول حروف الجر على الأفعال، وعدم دخول الجوازم على الأسماء.

قرينة الأداة: "هي قرينة سياقية نحوية لها قيمة دلالية في غيرها، وهي في اصطلاح النحويين تستعمل للربط بين الكلام، أو للدلالة على معنى في غيرها كالتعريف في الاسم، أو الاستقبال في الفعل، أو هي الحرف المقابل للاسم والفعل"[5]، وتعتبر هذه القرينة اللفظية من أهم القرائن التي تكشف عن المعنى النحوي، فهي تؤدي معنى التعليق بين أجزاء الجملة

[1] الموقعية في النحو العربي – دراسة سياقية–، حسين رفعت حسين، تقديم: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة . مصر، ط1، 1426هـ . 2005م، ص 151.

[2] ينظر: أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، إعداد: أحمد خضير عباس علي، إشراف: محمد حسين علي الصغير، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية .كلية الآداب، جامعة الكوفة . العراق، 1431هـ . 210م، ص 220-221.

[3] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 94.

[4] أثر القرينة الشرعية في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام في المغني، فهد بن سعيد القحطاني، ص 34.

[5] الدلالة السياقية عند اللغويين، عواطف كنوش المصطفى، دار السياب للطباعة والنشر، لندن، ط1، 2007م، ص 65.

الفصل الأول:

دراسة في الألفية

وشروحها

المبحث الأول: فذلكة عن المؤلِف والمؤلَف

المبحث الثاني: مناهج ومصادر شراح الألفية

في شروحهم

المبحث الثالث: أصول الاحتجاج عند الشراح

المبحث الرابع: مآخذ الشراح واستدراكاتهم على الألفية

نبذة عن ابن مالك (ت672هـ) " صاحب الألفية":

مولده ونشأته:

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجيانيُّ[1]، الشافعيُّ[2]، النحوي، نزيل دمشق، وقد كان مولده في سنة ستمائة أو إحدى وستمائة للهجرة ،بجيان ثم غادرها في مطلع شبابه إلى بلاد الشام، فتوقف في مصر، وأقام في حلب، ثم استقر بدمشق مدرسا للعربية والقراءات.

شيوخه: "ذكر أبو حيان(ت745هـ) أنه بحث عن شيوخ ابن مالك(ت672هـ)، إلا أنه لم يقع على شيخ مشهور أخذ عنه، ورُوى عن بعض تلامذته[3] أنه ذكر لهم أنّه قرأ على ثابت بن حيّان(ت 628هـ)[4]، وجلس في حلقة أبو علي الشلوبين (ت 645هـ) نحوًا من ثلاثة عشر يومًا[5] "[1]، وذكر

---

[1] نسبة إلى مسقط رأسه مدينة جيان الواقعة شرقي قرطبة في الأندلس

[2] تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، جلال الدين السيوطي، دراسة وتحقيق: حسن الملخ وسهى نعجة، عالم الكتب الحديث، إربد . الأردن، جدارا للكتاب العالمي، عمان . الأردن، ط2، 1429هـ . 2008م، ص 752.

[3] قيل أنه: علم الدين سليمان بن أبي حرب الفارقي الحنفي./ ينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري التلمساني، تح: إحسان عباس، ج2، دار صادر، بيروت . لبنان، ط: 1388هـ . 1968م، ص 222.

[4] هو ثابت بن محمد بن يوسف بن حيان الكَلاعي، اللَّبْلي، الجيّاني، المكنى بأبي الحسن، وأبي المظفر. واشتهر بابن الطيلسان وأبي رزين، سكن غرناطة. كان نحويًا ماهرًا ومقرئًا معروفا، أخذ عنه ابن مالك في جيان علم العربية والقراءات وذكر السيوطي في البغية أنه أخذ عنه علم القراءات لاغير إذ هو إمام في الإقراء لا في النحو/ ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تح: محمد المصري، طبعة منقحة وموسعة: حسان أحمد راتب المصري، دار سعد الدين، دمشق . سوريا، ط1، 1421هـ . 2000م، ص 99 . 100./ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، دار الفكر، ط2، 1399هـ . 1979م، ص 130 . 131./ ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، المقري، ج2، ص 222.

[5] وفي رواية أخرى عشرون يومًا. **الشلوبين:** أبو علي عمر بن محمد الشلوبين الأشبيلي الأزدي وكان إماما في العربية، من مؤلفاته: التعليق على كتاب سيبويه وشرحين على الجزولية والتوطئة في النحو / ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت646هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج2، مطبعة دار الفكر العربي . القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت، ، ط1، 1406هـ . 1986م، ص 333.

المقري(ت1041هـ) أنّه "سمع بدمشق من مكرم(ت 635هـ)[2]، وأبي صادق الحسن بن صبّاح(ت632هـ)[3]، وأبي الحسن السخاوي (ت643هـ) [4]، وغيرهم وأخذ العربية من غير واحد، ... وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار، وقرأ كتاب سيبويه(ت 180هـ) على يد أبي عبد الله ابن مالك المرشاني(ت 698هـ)، وجالس يعيش(ت 643هـ) وتلميذه ابن عمرون(ت649هـ)[5] وغيره بحلب"[6]

تلامذته: وممن تتلمذ على يده ابنه بدر الدين(ت 686هـ)، الإمام النووي (ت 676هـ)، وابن جَعْوَان (ت682هـ)، وابن المنجي(ت 695هـ)، والبهاء بن النّحاس (ت698هـ)، وابن النحاس الدمشقي(ت 701هـ)، والصَيّرفي وغيرهم .

آثاره: لقد خَلّف ابن مالك(ت672هـ) مؤلفات عديدة فاقت الستين مؤلفا في علوم العربية وهي: "مع كثرتها طارت في الآفاق بشهرتها، وسارت مسير الشمس بحسن غرتها"[7] وقد تنوعت من كتب في اللغة إلى كتب في القراءات إلى أخرى في النحو والصرف، عدّد منها تاج الدين بن مكتوم(ت749هـ) ثمانية وعشرون مؤلفا جمعها في نظم قال فيه[8]:

---

[1] ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، ج1، ص 130./ ومقدمة شرح التسهيل، ابن مالك، تح: عبد الرحمن السيّد و محمد بدوي المختون، ج1، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1، 1410هـ . 1990م، ص 10

[2] وهو أبو الفضل نجم الدين مكرَّم بن محمد بن حمزة بن محمد المسند القرشي، الدمشقي، كان محدثاً فاضلاً

[3] **ابن صبّاح:** هو أبي صادق الحسن بن صباح المخزومي المصري الكاتب كان أديباً ديّناً صالحاً جليلاً

[4] أبي الحسن علم الدين على بن محمد بن عبد الصمد السخاوي، النحوي، المقري الشافعي كان محققاً، بصيراً بالقراءات وعللها إماماً في النحو واللغة والتفسير عالماً بالفقه وأصوله، وله نظم في الطبقة العليا، وقد ألف في القراءات، ونظم في الألغاز اللغوية والنحوية.

[5] أبو عبد الله جمال الدين محمد بن محمد بن على بن عمرون الحلبي النحوي، أخذ النحو عن ابن يعيش، وبرع فيه وتصدر لإقرائه./

[6] نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن المقري، ج2، ص 222 . 223./ مقدمة شرح التسهيل، ابن مالك، ص 10. وينظر: تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، جلال الدين السيوطي، ص 752.

[7] البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزآبادي، ص 270.

[8] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، ج1، ص 131 . 132./ وينظر مقدمة شرح التسهيل لابن مالك حيث تم ذكر مصنفات ابن مالك، ج1، ص 14 . 16.

سَقَى اللهُ ربّ العَرْش قَبْرَ ابن مالكٍ سَحائِبَ غُفْرانٍ تناديه هُطَّلَا

فَقَدْ ضَمَّ شملَ النّحو من بعد شتّهِ وبَيّن أقوالَ النّحاة وفَصَّلَا

بألفيَّةٍ تُسمَى الخلاصةَ[1] قد حوتْ خلاصةَ علم النحو والصرف، مُكْمَلَا

وكافيةٍ مشروحةٍ[2] أصْبَحتْ تفِي لَعَمْرِيَ بِالعِلْمَيْنِ فيهَا تَسهّلَا

ومُخْتَصرٍ سَمَّاه عُمْدةَ لافِظٍ[3] يَضُمُّ أصول النّحو لا غير مجمَلَا

وبَيَّنَ معناه بشرحٍ مُنقّحٍ[4] أفَادَ بِهِ ما كَانَ لولاَهُ مُهْمَلَا

وآخر سَمَّاهُ بِإكْمَالِ عُمدَةٍ[5] فَزَادَ عَليهَا في البُحُوث وعَلَلَا

وصَنَّفَ للإكمالِ شَرْحًا[6] مُبَيّنًا معانِيه حتّى غَدَتْ رَبَّةَ انْجِلَا

ولاسيّما التسهيل[7] لو تمَّ شرْحَهُ[8] لكانَ كَبَحرٍ ماجَ عَذْبًا وسَلْسلاَ

---

[1] **الخلاصة**: وهي أرجوزة بلغ عدد أبياتها الاثنان والألف بيت فاشتهرت باسم الألفية وسميت الخلاصة لأنها استخلصت من الكافية الشافية، قيل أنه نظمها في حماة للشَّرف البارزي (ت 738هـ) وذكر صاحب الوفيات أنه نظمها لابنه تقي الدين الأسدي

[2] **الكافية الشافية**: هي أرجوزة في النحو والصرف، بلغ عدد أبياتها نحو ثلاثة آلاف بيت، استلهم تسميتها من مقدمتي ابن الحاجب وهما الكافية في النحو والشافية في الصرف. ثم وضع شرح للأرجوزة سمياه بشرح الكافية الشافية.

[3] **عدّة اللافظ وعمدة الحافظ**: هو رسالة صغيرة في أصول النحو

[4] **شرح عدّة اللافظ و عمدة الحافظ**: هو شرح مختصر على المختصر في أصول النحو.

[5] **إكمال عدّة اللافظ وعمدة الحافظ**: هو شرح آخر للمختصر لكنه مطول وهو ما أشار إليه الناظم بقوله: زاد عليه وعللا

[6] شرح على إكمال عدة اللافظ وعمدة الحافظ

[7] **التسهيل**: تلخيص لمجموعة من مؤلفاته تسمى الفوائد في النحو، وهو كتاب "اعترف بجلال قدره الأستاذون، واغترف من زلال بحره المنقادون"./ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزآبادي، ص 270.

[8] **شرح التسهيل**: جاء في بغية الوعاة أن ابن مالك(ت672هـ) لم يكمل هذا الشرح إذ وصل فيه إلى باب مصادر الفعل الثلاثي وكمله ابنه بدر الدين وقيل كمله أثير الدين أبو حيان . وقال الفيروز آبادي أنه وصل فيه للمصدر غير الثلاثي، وذكر الصفدي أنه أتمَّ الشرح وكان كاملا بحوزة تلميذه شهاب الدين أبو بكر بن يعقوب الشافعي(ت هـ) إلا أنه أخذ الشرح وتوجه لليمن بعدما غضب من

ونَظّمٍ في الأفْعَال أيضًا قصيدَةً[1] فسّهَلَ منْهَا كُلَّ وَعْرٍ وَذَلَلَا

وَأُرْجُوزَةً تَحْوِي المثلّث[2] بَيِّنًا مُرَبّعَة المصْرَاع غرَّاءَ تُجْلَى

وَصَنَّفَ فِي المَقْصُورِ أيْضًا قَصِيدَةً وضَمّنَهَا المَمْدودَ أيْضًا فَكَمَّلَا[3]

وأتْبَعَهَا شَرْحًا لَهَا[4] مُتضمّنًا بَيانَ مَعَانِيهَا بِهَا متكَفّلَا

وأَعْرَبَ تَوضِيحًا أحادِيثَ ضُمِّنَتْ صَحِيحَ البُخَارِيّ الإمامَ وسَهَلَا[5]

ويَكْفِيهِ ذَا بَين الخَلَائِقِ رِفْعَةً وعِنْدَ النّبِيّ المصطَفَى مُتوسِّلَا

فيا ربّ عَنّا جازِهِ الآنَ خَيْرَ ما جزَيْتَ وَلِيًّا لم يَزَلْ مُتَفَضِّلَا

وفِي الضَّادِ والظَا قَدْ أَتَى بِقَصِيدَةٍ وأَتْبَعَهَا أُخْرَى بِوزْنَيْنِ أصِّلَا[6]

وَبَيَّنَ فِي شَرْحَيْهِمَا كلَّ ما غَدا على الذّهنِ مُعْتَاصًا فأَصْبَحَ مُجْتَلي

ونَظّمَ أخرى في الّذي يَهْمِزُونَهُ وما لَيْسَ مَهْمُوزًا بِشَرْحٍ لَهَا تَلَا[7]

أهل دمشق لأنهم لم يجلسوه مكان شيخه/ ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، ج1، ص134./ واليلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزآبادي، ص 270.

[1] **منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء:** وهي قصيدة مكونة من سبعة وستون بيتًا./ وله أيضا: لامية الأفعال وشرح عليها

[2] **الإعلام بمثّلث الكلام (المثلث المنظوم أو المثلث في اللغة):** قصيدة من خمسة عشر وثمانمئة وألفا بيت. وله أيضا: أرجوزة **مكملة لمثلث الكلام** مكونة من خمسة وخمسين وسبعمئة وألفي بيت وذكرت المصادر أنه نظمها في حلب وأهداها للملك الناصر عماد الدين يوسف بن محمد

[3] **تحفة المودود في المقصور والممدود:** وهي قصيدة مكونة من واحد وستون ومائة بيت جاءت في بيان المقصور والممدود.

[4] شرح على تحفة المودود في المقصور والممدود

[5] **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح:** أعرب فيه الأحاديث النبوية الواردة في صحيح البخاري وعرف بتسميات أخرى : (التوضيح في إعراب أشياء من مشكلات البخاري . التوضيح . إعراب بعض أحاديث صحيح البخاري)

[6] **الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد:** وهي قصيدة مكونة من اثنان وستون بيتًا، ثم تلاها بـ: **قصيدة بين فيها الفرق بين الظاء والضاد** ووضع عليهما شروحا

[7] **النّظم الأوجز فيما يُهمز وما لا يُهمز:** هو عبارة عن منظومة في المهموز وغير المهموز.

وَجَاءَ بِنَظْمٍ للمُفَصّلِ بَارِعٍ رفيع عَلَى المَنْظُومِ يُدْعَى المؤَصّلَا[1]

وعُرِفَ بالتّعْرِيفِ[2] في الَصرْفِ أنَّهُ إمام غَدَا في كُلِّ فَضْلٍ مُفَضَلَا

وفي شَرْحِ ذا التَّعْرِيف[3] فَصّلَ كلَّ ما أَتَى مُجْمَلًا فِيهِ وبَيَّنَ مُشْكلَا

وصَنّفَ فيمَا جا بأَفْعَلَ مَع فَعُل[4] كتَابًا لَطِفًا للمُهِمّ مُحَصّلَا

و أَلَفَ في الإبْدَالِ مُخْتَصَرًا له دَعَاه الوِفَاق[5] فاقَ تَصْنِيفَ مَنْ خَلَا

ونظّمَ فِي عِلْمِ القِراءات موجزًا قصيدًا يسمَّى المالِكيّ[6] مبجّلَا

وأُرْجوزَةً فِي الظّاءِ والضّاد قَدْ حَوَى بِهَا لَهُما مَعنًى لَطِفًا وحَصّلَا

وآخرُ لم أدْرِ اسْمُهُ غيرَ أنَّهُ عَلَى نَحوِ نظْمِ الحَوْزِ مَنْظومَة انْجَلَا

فجَمَلتُهَا عِشْرونَ تَتْلُو ثَمانيًا فَدُونَكهَا نَسْخًا وحِفْظًا لِتَنْبُلَا

وله أيضًا[7]: نظم الفوائد[8]، فتاوى في العربية[9]، شرح الجزولية[10]، سبك المنظوم وفك المختوم[1]، المقدمة

---

[1] **المؤصل في نظم المفصل**: هو نظم في كتاب المفصل للزمخشري (ت هـ)

[2] **التعريف في التَّصرف**: هو شرح لكتاب الضروري في التَّصريف

[3] **شرح التعريف في التّصريف**: هو شرح مفصل على التّعريف في التّصريف إذ أن هذا الأخير لم يكن مفصلا ككل.

[4] **ثلاثيات الأفعال**: حوت ما كان من الأفعال على (فعل وأفعل) بمعنى واحد

[5] **الوفاق في الإبدال**: كتاب مختصر في الإبدال.

[6] **المالكية**: قصيدة دالية في علم القراءات، وسميت بالمالكية نسبة لابن مالك(ت672هـ)./ وله أيضا: **اللامية**: وهي قصيدة في علم القراءات زاد فيها على ما جاء به القاسم بن فُيرّه الشاطبي في شاطبيته (حرز الأماني ووجه التهاني)

[7] ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، ج1، ص 132 . 134./ شروح الألفية مناهجها والخلاف والخلاف النحوي فيها، إعداد: محمود نجيب، إشراف: مصطفى جطل وعبد الرحمن دركزللي، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية .كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، 1420هـ . 1999م، ص 13 . 21.

[8] هي أرجوزة في النحو فيها ضوابط وفوائد منظومة ليست على روي واحد

[9] جمعها طلبته

[10] عنوانه: **المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي**: و هي شرح على مقدمة في النحو لأبي موسى الجزولي.

المقدمة الأسدّية[2]، النكت على الكافية [3]، الفوائد النحوية والمقاصد المحوية[4]، الضّرب في معرفة لسان العرب وغيرها.

وفاته: توفي ابن مالك بدمشق في الثانية عشر من شعبان لسنة اثنتين وسبعين وستة مائة (672هـ)، ودفن بسفح جبل قاسيون، وقد رثاه شرف الدين الحصنّي بمرثية قال الصفدّي (ت 764هـ) أنه ما رأى مرثية في نحوي أحسن منها؛ يقول في مطلعها[5]:

يا شَتَاتَ الأسْمَاءِ والأفعـــــالِ بَعْدَ موتِ ابن مالك المِفْضَالِ

وانحرَاف الحُروفِ من بَعْد ضَبْطٍ منه في الانْفصَالِ والإتِّصـــالِ

فقد صور الشاعر الأسماء والأفعال كأطفال يُتِّموا وشُتِتُوا بعد وفاة والدهم إذ لن يكون لهم راعيا بعده، وهذا إن دلّ فإنما يدل على المكانة العلمية التي بلغها ابن مالك (ت672هـ) من إلمامه بعلوم اللغة عامة وعلوم النحو خاصة؛ وهو ما أشار له بقوله[6]:

مصْدَرًا كان للعلـــوم بإذن الله من غـــــــير شُبهة ومحـــالِ

يا لسان الأعْرَابِ يا جامع الإعْـ ـراب يا مفهمًا لـــــكلِّ مقالِ

يا فريدَ الزّمان في النّظـــم والنّثـ ـرِ وفي نقـــل مُسْنَدات العوالِي

كـــم علومٍ بثثْتَهـــا في أنـــاسٍ عَلِمُوا ما بثثتَ عنـــد الـــزوالِ

---

[1] هو شرح لكتاب المؤصل في نظم المفصل

[2] وهي رسالة صغيرة في النحو سماها بالأسدّية نسبة إلى ولده تقيّ الدين الأسديّ .

[3] هي شرح على مقدمة ابن الحاجب الكافية في النحو

[4] نسبة إلى ولده تقي الدين الأسد إذ صنفها له.

[5] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، ج1، ص 134 . 135.

[6] المصدر نفسه، ج1، ص 135.

ورثاه تلميذه بَهَاءَ الدين بن النّحاس (ت698هـ)، فقال[1]:

قُلْ لابْنِ مَالِكٍ إنْ جَرَتْ بِكَ أَدْمُعِي	حَمْرَاءَ يَحْكِيها النَّجِيعُ القَانِي
فلقد جرحت القلب حين نُعِيت لِي	فَتدفقَّت بدمائه أَجْفَانِي
لكن يُهَوِّن ما أُجِنُّ من الأسى	علمِي بُنقْلَته إلى رِضْوَانِ
فسَقى ضريحاً ضَمه صوب الحيا	يهمي به بالرُّوْح والـريحانِ

تعريف الألفية[2]:

هي منظومة نحوية تُصَنّف تحت الشعر التعليمي تضمنت أبوابا وفروعا في علمي النحو الصرف، بلغ عدد أبياتها (1002) بيت على بحر الرجز، وهي خلاصة أرجوزته التي احتوت ثلاثة آلاف بيت المسماة (الكافية الشافية)واستقى ابن مالك(ت 672هـ) اسم منظومته من ألفية ابن معطي(ت 628هـ) وحذا حذوه وأشار إلى هذا في مقدمة ألفيته، حيث يقول:

قَالَ مُحَمّد هُو ابن مَالِك	**أحْمَدُ رَبِّي الله خَيْرَ مَالك**
مُصَلِيا على النّبِي المُصّطَفى	**وَآلِه المُسْتكْمِلينَ الشَّرَفَا**
وأَسْتَعِينُ الله في ألْفِيةٍ	**مَقَاصِد النّحْو بِهَا مَحْويه**
تُقَرِبُ الأَقْصَى بِلَفْظ مُوجَزٍ	**وَتَبْسُطُ البَذْلَ بِوعْدٍ مُنْجَز**

وتَقْضي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَة أُلْفِية ابن مُعْطي

[1] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، ج1، ص 137.

[2] وذكر صاحب لسان العرب في **معنى الألفية**: "الألف من العدد معروف مذكر، والجمع آلف، وألف العدد وآلفه: جعله ألفا، وألف مؤلفة أي مكملة، وألفه يألفه بالكسر أي أعطاه ألفا".

وهُو بالسَّبْقِ حَائِز تَفْضِيلا مُسْتوجَب ثَنَائيّ الجَمِيلا

واختتمها بقوله:

ومَا بِجمْعه عَنّيتُ قَدْ كَمُلَ نَظْمًا عَلى جُلّ المُهِمّات اشْتَمَل

أَحْصَى مِنّ الكَافي الخُلاصّة كمَا اقْتضَى غِنى بِلا خَصَاصَة

وهكذا جاءت ألفية ابن مالك(ت672هـ) مشابهة لألفية ابن معطي(ت628هـ) في الموضوع والغاية، ومختلفة عنها من حيث الأسلوب والمنهج؛ كما أنها امتازت "بسهولة الألفاظ وتلخيص واف للأبواب، وعرض منظم للفروع، ودقة بالغة في إيراد الأمثلة والاستشهاد، وترتيب محكم لموضوعات النحو"[1]

الهدف من الألفية: دأب ابن مالك(ت672هـ) على النظر في مؤلفاته بغية تدارك أي نقص أو قصور وإصلاحهما، وكذا كان حاله مع الشافية الكافية، فلما شعر بقصورها، سعى إلى إكمال النقص، وتلاف القصور، "أضف إلى ذلك أن الكافية الشافية لم ينقل لنا التاريخ أنها انتشرت بين طلاب العربية، فضلا عن غيرهم، ولعل ابن مالك رأى سبب ذلك هو طولها"[2] فألف ألفيته لمعالجة الأمرين أولهما تدارك نقص الكافية وثانيهما عدم انتشارها، فسعى من خلال ألفيته إلى اختصار قواعد النحو وإيجازها، منتهجا في ذلك نمطا تعليميا يرغب الطالب في الإقبال على الدرس النحوي، مراعيا فيها مستويات المتعلمين وبالأخص المبتدئين الذين استعصى عليهم فهم النحو وإدراك مراميه نظرا لتعقيده وصعوبته، فقد كان يقال لكتاب سيبويه(ت180هـ) البحر استعظاما واستصعابا لما فيه، وليس بالهين على طلاب العلم فهم الكتاب، "ومن هنا وضع ابن مالك ألفيته لهذا الغرض؛ حيث جمع فيها الأصول والأدوات والعوامل على

[1] ألفية النحو العربي، سيدي محمد ولد دادو أحمد، ج2،ص7.

[2] متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، جمال الدين محمد ابن مالك الجياني الأندلسي، ضبطها وعلق عليها: عبد اللطيف محمد بن الخطيب، دار العروبة، الكويت، ط1، 1427هـ . 2006م، ص 30

طريقة المبتدئين ليستغني بها المتعلم عن التطويل والتعقيد، والعلل، وما أشبه ذلك"[1]

أهمية الألفية: تمتاز الألفية بأهمية بالغة في مجال النحو والصرف، فاحتلت مكانة في الوسط اللغوي، ولاقت عناية فائقة من قبل اللغوين والنحويين فقالوا عنها ما قالوا وعنوا بشرحها وتبسيطها وأسهبوا في ذلك، بل ولازالت تعنى بالدّراسة والتحليل والترجمة إلى يومنا هذا وسنتعرض إلى أهم ما قيل عنها من قبل اللغويين وأهم الترجمات وأهم الشروح حتى نستشف من خلالهم الأهمية البالغة للألفية.

أهم ما قيل في الألفية:

قال ابن هشام(ت761هـ) في مقدمة شرحه أوضح المسالك: "إن كتاب الخلاصة في علم العربية نظم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي -رحمه الله-، كتاب صغر حجما، وغزر علما"[2]

قال الخضري(ت1298هـ): "ومن بين مؤلفاته التي تزيد على الخمسين كتابه الخلاصة الذي اشتهر بين الناس باسم الألفية، والذي جمع فيه خلاصة علمي النحو والتصريف، في أرجوزة ظريفة"[3]

وأورد المقري (ت1041هـ) في كتابه نفح الطيب: "نظم ابن مالك أجمع وأوعب، ونظم ابن معطي أسلس وأعذب"[4]

خصائص ومميزات الألفية:

ذكرنا آنفًا أن الألفية نظمها ابن مالك (ت672هـ) على بحر الرجز أو مشطوره بغية استقطاب

---

[1] ألفية ابن مالك في الميزان، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون . الجزائر، 1995م، ص10.

[2] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، قدم له: إميل يعقوب، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط2، 1424هـ . 2003م، ص 10.

[3] حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح، يوسف الشيخ محمد البقاعي،ج1، ص03.

[4] نفح الطيب من غصن الأندلس، تح: إحسان عباس، المقري، دار صادر-بيروت،1968م،ج2، ص232.

طلبة العلم، لذا نجده أنه عَمّد فيها إلى اليسر والسهولة والوضوح والسلاسة في الأسلوب، إضافة إلى الإيجاز غير المخل بعيدا عن الإطناب الممل، ومن هنا يمكننا القول أن الألفية طبعت بطابع تعليمي كونها تهدف إلى تذليل صعوبات الدرس النحوي وتيسيره، مما جعل الطلبة يقبلون عليها والعلماء ينكبون عليها بالشروح والحواشي.

منهج الألفية:

إن "منهج المنظومة النحوية على طريقتها في الاختصار والشمول هو منهج ذو أبعاد تعليمية معيارية ذات اتجاه يعد مزيجًا للاتجاهات النحوية التي ظهرت في البيئات العلمية العربية"[1]، ولما كانت كذلك كان لزامًا عليها أن تنتهج البسط في المنهج والأسلوب، وهو الأمر الذي ألقينا عليه الضوء في ألفية ابن مالك (ت672هـ) من خلال تطرقنا لطريقة تقسيم الأبواب والفصول، والبحر والوزن الذي نظم عليه، وبعض المصطلحات التي وظفها النّاظم واختص بها عمن سبقه، إضافة إلى قضية الاستشهاد.

1. **من حيث ترتيب الأبواب وتقسيمها:**

لقد وُفِق ابن مالك(ت672هـ) في ترتيب أبواب ألفيته وتقسيم فصولها والتي بلغت خمسة وسبعين فصلا وتراوح طول وقصر هذه الفصول حسب طبيعة الباب، وكان أول أبوابها باب الكلام وما يتألف منه، وآخرها باب الإدغام[2] ؛ "وهذا الترتيب يكاد يكون أفضل الترتيب لأبواب النحو العربي، لأنه جعل كل باب وحدة مستقلة عن غيرها...وهو بذلك أبعد القواعد النحوية عن المزج والاختلاط فيما بينها، ما أدى إلى الضبط والإتقان، وسهل الحفظ والإلمام"[3]

[1] المنظومة النحوية . دراسة تحليلية، ممدوح عبد الرحمن، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط، 2000م، ص265.

[2] ينظر: ألفية النحو العربي، ولد الددو، ج2، ص77.

[3] جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، فادي صقر أحمد عصيدة، إشراف وائل أبو صالح، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها .كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية . نابلس، فلسطين، 2006م، ص 160.

2. من حيث الأسلوب والوزن:

جاءت الألفية بأسلوب سلس مبسط "ويرجع سرّ السهولة واليسر، وقرب المأخذ في جميع ما ألفه ابن مالك(ت672هـ) -بالإضافة إلى موهبته الفذّة، وطبيعته السهلة- إلى ما مرّ به التأليف من مراحل جعلته أكثر صقلا، وأيسر أسلوبا، وأقرب تناولا"[1] ؛ وقد بلغ عدد أبيات الألفية ألف بيت صاغها على وزن بحر الرجز أو مشطوره، الذي ينْمّاز عن غيره كونه "أسلس البحور وأيسرها للنظم- قابلية عظيمة في الاتساع والتطويل والشمول- حلاوة نغمه وخفة مزاجه في الترنم والإنشاد..." [2]، إضافة إلى كونه أقرب البحور إلى النثر، فكان بهذا أفضل البحور وأنسبها لنظم الشعر التعليمي، وبالتالي فقد وفق ابن مالك(ت672هـ) في اختيار بحر نظمه مما جعل ألفيته "ألصق بالنفس، وأسهل في الحفظ من ألفية ابن معطي"[3]

3. من حيث المصطلحات:

ذكر صالح بلعيد أن ابن مالك(ت672هـ) لم يبتدع مصطلحات جديدة؛ ولم يخرج عن مصطلحات المدرسة البصرية، ويرجع هذا إلى كون ابن مالك(ت672هـ) من رواد المدرسة الخليلية التي جسد سيبويه(ت180هـ) مصطلحاتها في الكتاب[4]؛ وليس هذا بصحيح، ذاك أن مالك(ت672هـ) اختص ببعض المصطلحات التي لم تعرف عند جمهور النحاة أو عرفت بتسميات أخرى كـ[5]:

---

[1] شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 08.

[2] الشعر التعليمي خصائصه ونشأته في الأدب العربي في الأدب العربي، جواد غلام علي زادة و كبرى روشنفكر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 14، المجلد: 2، 1428هـ . 2007م، ص51.

[3] المنظومة النحوية دراسة تحليلية، ممدوح عبد الرحمن، ص269.

[4] ينظر: ألفية ابن مالك في الميزان، صالح بلعيد، ص 61

[5] ألفية ابن مالك بين ابن عقيل والخضري . دراسة مقارنة، إعداد: زياد توفيق محمد أبو كشك، إشراف: أحمد حسن حامد، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها .كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية . نابلس، فلسطين، 2005م، ص 14.

نائب الفاعل: وعرف عند جمهور النحاة "المفعول الذي لم يسمّ فاعله"

البدل المطابق: وعرفوه بـ: "بدل كل من كل" وجاء في الألفية حول أنواع البدل:

مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل عليه يلفى أو كمعطوف ببل

الشبه الوضعي: جاء في الألفية:

كالشبه الوضعي في اسمي جئتما والمعنوي في متى وفي هنا

4. من حيث قضية الاستشهاد:

لقد اعتمد النّاظم في ألفيته على أقوال العلماء كسيبويه(ت180هـ) والزمخشري(ت538هـ) وابن يعيش(ت643هـ)، والقبائل كقبيلتي طيء وتميم، والمدن كاليمن والبصرة، واحتج بكلامهم من شعر وأمثال، كما استشهد بالقرآن و أقصى الحديث النبوي بالرغم من أنه دعا إلى الاستشهاد به[1]

عدد الاستشهاد	القرآن الكريم	أمثال العرب	أمثلة عامة
	04 مرات	26 شاهدا	219 مثالا

المبحث الثاني:

منهج ابن الناظم (ت682هـ):

يرى النّاظر في مقدمة شرح ابن الناظم(ت682هـ) أنّ صاحبها يهدف من خلاله إلى تيسير وتوضيح ما أُشكل في ألفية والده مع حرصه على الإيجاز والاختصار دون الإخلال بالمعنى فقال: "إني ذاكر في هذا الكتّاب أرجوزة والدي ـ رحمه الله ـ في علم النحو، المسماة بالخلاصة، ومرصعها بشرح يحل

[1] ينظر: ألفية ابن مالك في الميزان، صالح بلعيد، ص65-66

منها المشكل ويفتح من أبوابها كل مقفل، جانبت فيها الإيجاز المخل والإطناب الممِلّ، حرصاً على التقريب لفهم مقاصدها، والحصول على جملة فوائدها..."[1]

ولعل سعي الشارح إلى التيسير جعله في غفلة عن عنونة شرحه، فنسب له واشتهر بـ "شرح ابن الناظم" و"شرح ابن المصنف" و"شرح الخلاصة"*وبعدها "الدّرة المضيئة"، كما أنّه لم يشر إلى تاريخ تأليفه، وهو سنة (676هـ).

ولقد نال شرح ابن النّاظم(ت682هـ) قبولا حسناً عند علماء عصره، فتلقوه بالقبول وأثنوا عليه فعدّه ابن كثير (ت747هـ) من أحسن الشروح وأكثرها فائدة، وقال المقري (ت1041 هـ) بأنّه "من أجل تصانيف المؤلف، وأنه غاية في الإغلاق، وأنّه نظير الرضي (ت688هـ) في شرح الكافية"[2]، وذكر الصفدّي (ت764هـ) أنه "شرح فاضل منقى منقح وخطأ والده في بعض المواضع، ولم تشرح الخلاصة بأحسن وأسدّ ولا أجزل من هذا الشرح"[3].وربما هذا الذي صرح به الصفدي(ت764هـ) كان من أهم الأسباب التي ساهمت في انتشار هذا المؤَلف؛ وأشار البعض أمثال المقري(ت1041هـ) والذهبي(ت748هـ) إلى سبب ثان تمثل في غموض وانغلاق هذا الشرح مما دفع بالكثير من العلماء إلى وضع شروح وعقد حواشي** عليه.

---

[1] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 03.

* عرف بشرح الخلاصة نسبة لألفية ابن مالك التي عرفت باسم الخلاصة/ ينظر: مقدمة المحقق من شرح ابن الناظم، ص 12.

[2] نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري، تح: إحسان عباس، ج2، دار صادر، بيروت . لبنان، 1968م، ص 233./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، مقدمة المحقق، ص 12.

[3] الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ج1، نشر فرانز شتايز بفيسبادن، ط1، 1969م، ص 205./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، مقدمة الشرح، ص 12.

** قام بشرحه خمسة من العلماء هم : (زكريا الأنصاري "ت 926 هـ"في كتابه الدرة السنية، وعبد القادر بن أبي القاسم العبادي المكي " ت 880 هـ"، محمد بن أبي بكر بن جماعة "ت819 هـ" في كتابه المسعف والمعين في شرح ابن المصنف بدر الدين، آغا سيد محمد بن علي الموسوي " ت1098 هـ" في كتابه شرح الشواهد، شهاب الدين أحمد بن القاسم العبادي " ت 994 هـ")، وقد

أشار ابن الناظم(ت682هـ) في مقدمة شرحه إلى المنهج الذي سار عليه، ووفق في ذلك إلى حد كبير؛ وفيما يلي توضيح لذلك[1]:

- شرح ابن الناظم (ت682هـ)كل أبيات المتن المتضمنة لمسائل النحو والصرف، وأهمل شرح فاتحة الألفية (البيتين الأولين) وخاتمها (الأبيات الأربعة الأخيرة) فاستثنى بذلك المقدمة والخاتمة.
- سار ابن الناظم(ت682هـ) على نسق واحد، حيث نجده يورد أبيات الألفية ثم يقوم بشرحها.
- اعتمد في شرحه على طريقة السؤال والجواب؛ نحو: (فإن قلت... قلت، وقوله: إذا قلت...يكون)، وهذا لدليل على أنّ هذا الشرح تعليمي يستهدف طلاب حلقات الدرس النحوي.
- أسهب في شرح بعض الأبواب كباب نائب الفاعل وباب الاستثناء وكذا باب المفعول المطلق؛ وأجاز في البعض كباب المفعول معه وأبواب الصرف، ولكن إيجازه أدى إلى نوع من القصور في بعض المواضع، فلم يذكر . على سبيل المثال لا الحصر . مجئ "لولا" حرف جر.
- أغفل التطرق لبعض المسائل النحوية التي كانت مدار خلاف بين البصريين والكوفيين.
- طبع ابن الناظم(ت682هـ)شرحه بطابع فلسفي منطقي، حيث نجده يورد الكثير من المصطلحات المنطقية والأصولية؛ وبرجع هذا لكونه بصري النزعة.
- استقى الشارح مادته النحوية من علماء سبقوه، فتنوعت مصادره وتعددت آراؤه بين مؤيد ومعارض أحيانا ومنفرد أحيانا أخرى.

ترجم الشرح إلى اللغة الفارسية كما أشار بروكلمان لوجود خمس تعليقات عليه/ ينظر: تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، تر: رمضان عبد التواب، ج 5، دار المعارف، القاهرة . مصر، ط3، 1974م، ص 278 . 279.

[1] ينظر: شروح الألفية مناهجها والخلاف النحوي فيها، محمود نجيب، ص 69. 70./ وينظر: منهج ابن الناظم ومذهبه النحوي من خلال شرحه على ألفية ابن مالك، إعداد: نجاة محمد إبراهيم، إشراف: عون الشريف قاسم، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية .كلية التربية، جامعة أم درمان الإسلامية، 1426هـ . 2005م، ص 24 . 26.

منهج المرادي (ت 749هـ):

يعد شرح المرادي (ت749هـ) الموسوم بـ: "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك" من الشروح التعليمية، إذ ينبني أسلوبها على السهولة والتبسيط والاستنباط، وهو ما أشار إليه الشارح في شرحه إذ يقول: "هذا توضيح مختصر لمقاصد ألفية ابن مالك رحمه الله تعالى يجلو معانيها على طلابها ويظهر محاسنها على حفاظها سألنيه بعض حفاظها المعتنين استنباط فوائدها من ألفاظها فأجبته إلى ذلك رغبة في الثواب وتقريبا على الطلاب وبالله استعين وهو الموفق والمعين"[1]

سار المرادي (ت749هـ) في تبويب "توضيح المقاصد والمسالك" على نفس النمط الذي انتهجه ابن مالك (ت672هـ)، وهو منهج سليم باعتبار مقاصده شرحا للألفية، ولم يشر المرادي (ت749هـ) في مقدمة شرحه إلى المنهج الذي اتبعه كما فعل بعض الشرّاح، ومع هذا فإن المتمعن للشرح يمكنه أن يلحظ ويلمس المنهج المتبع فيه، وهو ما حاولنا أن نجمله في النقاط الآتية[2]:

- قام المرادي (ت749هـ) بترتيب وتصنيف كتابه على نفس نمط أبواب الألفية فبدأ كتابه من مقدمة ابن مالك (ت672هـ) ثم باب الكلام وما يتألف منه حتى باب الإدغام.
- انتهج منهج السؤال والجواب وهو منهج ناجع في العملية التعليمية بحكم أن شرحه شرح تعليمي، وجاء ذلك تسهيلا على المستفيدين منها من العلماء وطلاب العلم.
- يذكر الشارح البيت أو البيتين من الألفية ثم يقوم بشرحها، فيناقش المسائل النحوية أو الصرفية الواردة في هذا البيت ويقدم في بعض الأحيان تعريفا لبعض الأبواب.
- يذكر آراء العلماء في المسائل التي ضمتها الألفية مبديًا رأيه فيها أحيانا، كما أنه أشار لبعض المصادر التي نهل منها.

---

[1] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن أم قاسم المرادي، شر وتح: عبد الرحمن علي سليمان، ج1، دار الفكر العربي، القاهرة. مصر، ط1 ، 1466هـ. 2001م، ص 161.

[2] ينظر: جهود المرادي وآراؤه النحوية . دراسة تحليلية .، إعداد: صفية بنت علي المحمادي، إشراف: نادية همام، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية. كلية التربية للبنات بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1424هـ. 2004م، ص 90 . 106.

- كان يستخدم طريقة السؤال والجواب في شرحه لبسط الفائدة ويوضح مفردات المصطلح اللغوي المذكورة في الألفية إضافة إلى تعريف المصطلحات النحوية.
- التمهيد لبعض الأبواب النحوية بذكر مقدمات توضحها وتربط بين محتوى أبيات النظم وبين ما يريد توضيحه ومن ذلك ما ذكره في باب كان وأخواتها وباب المعرب والمبني، وباب الإبدال وغيره.
- اهتم بالتنبيهات فكان يشير فيها إلى ما يريد توضيحه من بعض المسائل التي أغفلها ابن مالك (ت672هـ)، أو إجراء مقارنة في أقوال ابن مالك (ت) التي تختلف من تصنيف لآخر، أو مخالفته لآراء الناظم، وكذا التنبيه على بعض الحالات الاعرابية والوقوف على آراء النحاة والتنبيه على شواذ الأمور.
- تتبع المرادي (ت749هـ) في شرحه أقوال ابن مالك (ت672هـ) وآرائه في مختلف كتبه كالتسهيل وشرحه، والكافية وشرحها. وكان ذا منهجه في جل الأبواب النحوية كباب المعرب وباب الاستثناء وباب التعجب... وغيرها.
- الإيجاز في بعض المسائل التي سبق له أن شرحها وفصلها في كتب أخرى مع الإحالة إليها، ويشير إلى ذلك بقوله: "وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الكتاب"[1] أو "قد ذكرتها في غير هذا المختصر"[2] أو "قد بسطت الكلام على هذه المسألة في غير هذا الكتاب".
- الاكثار من الاستشهاد على المسألة الواحدة، إذ تنوعت شواهده في المسألة الواحدة بين قرآن وشعر ونثر.

[1] توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج1، ص 11. 12. ذكره في تعريف علم النحو اصطلاحا

[2] المصدر نفسه، ج1، ص 68. ذكره في باب المعرب والمبني.

منهج أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام(ت761هـ):

بين ابن هشام(ت761هـ) مقصده ومنهجه من شرح الألفية في خطبة كتابه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ت 672هـ) فقال: "إنَّ كتاب الخلاصة الألفية، في علم العربية، نظم الإمام العلاّمة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي . رحمه الله .كتاب صغر حجما، وغزر علما، غير أنه لإفراط الإيجاز، قد كاد يعد من جملة الألغاز، وقد أسعفت طالبيه بمختصر يدانيه، وتوضيح يسايره ويباريه، أحل به ألفاظه وأوضح معانيه، وأحلل به تراكيبه، وأنّقح مبانيه، وأعذب به موارده، وأعقل به شوارده، ولا أخلي منه مسألة من شاهد أو تمثيل، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل، ... وربما خالفته في تفصيله وترتيبه"[1] يمكن إجمال منهج ابن هشام الانصاري(ت761هـ) في كتابه في النقاط الآتية:

- سار في شرحه على نفس ترتيب ابن مالك (ت 672هـ) لألفيته فصنف شرحه على نفس أبواب الألفية مع اختلاف ضئيل من حيث تقديم بعض الموضوعات على البعض الآخر.

- لم يورد الشّارح أبيات الألفية في شرحه وإنما تطرق لشرح موضوعاتها دون ذكر أبياتها.

- أورد ابن هشام (ت761هـ) آراء العلماء في شرحه وكان يبدي رأيه أحيانا في هذه الآراء.

-اهتم بالجانب اللغوي لألفاظ الألفية فكان يوضحها ويبدي رأيه فيها.

-امتاز الشرح بالجودة والاختصار؛ حيث أنّه عمد إلى جمع عصارة خبرات من سبقه ووضعها في قالب خاص يسهل على الطلاب فهمها.

-اعتمد في شرحه على تحليل التراكيب ومتابعه الشواهد والأمثلة فتنوعت الشواهد التي ساقها وأكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم.

[1] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 32.

منهج ابن عقيل (ت 769هـ):

يعتبر شرح ابن عقيل(ت 769هـ) على ألفية ابن مالك من أهم الشروح؛ إذ أنه يصنف ضمن الشروح التعليمية التي تفصل في المسألة وتبسطها وتوضحها، فهو يتسم بسهولة الأسلوب، وعدم التعقيد في عرض المسألة؛ ويمكننا إجمال منهجه في النقاط التالية:

- اعتمد الشارح على إيراد بيت أو بيتين أو أكثر من أبيات الألفية ثم يتطرق لها بالشرح والتحليل، حتى يستسهلها ويستوضحها طلاب العلم.
- ذكر لغات الإعراب واللهجات في المسائل التي عرض لها بالشرح.
- ذكر ابن عقيل (ت 769هـ) آراء العلماء في المسائل النحوية والصرفية أثناء مناقشته لأبيات الألفية وكان أحيانا يبدي رأيه في هذه الآراء.
- الشرح غني بالاستشهاد فنجده يستشهد بالقرآن الكريم والحديث الشريف وأقوال العرب والأمثال والأشعار.
- من خلال قراءتنا للشرح تبدى لنا أن الشارح سعى إلى تبسيط وتيسير شرحه حرصا منه على إفهام الطلاب وتمكينا لهم من إدراك النحو.

منهج الشاطبي (ت 790هـ):

يعد كتاب المقاصد الشافية للشاطبي(ت 790هـ) من أغنى وأكبر الشروح التي تناولت شرح ألفية ابن مالك (ت 672هـ)؛ فهو بمثابة موسوعة نحوية وعلمية؛ إذ يتكون من عشرة أجزاء، تعرض فيها لكل الأبواب النحوية والصرفية ولكل جزئية في الألفية صغيرة كانت أم كبيرة، ويحتاج قارئ المقاصد

الشافية إلى ترو واستقصاء من أجل فهم ما يكتبه الإمام الشاطبي(ت790هـ) في شرحه، فهذا التمبكتي (ت1036هـ) يقول عنه أنّه: "لم يؤلف عليها أي على الخلاصة المعروفة بالألفية مثله بحثا وتحقيقا"[1].

وقد أورد الشاطبي(ت790هـ)في خطبة شرحه دافع تأليفه لشرح المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية فقال: "-أما بعد-: فإن بعض من يجب علي إسعافه ولا يسعني خلافه كان قد أشار علي أن أقيد على أرجوزة العلامة ابن مالك المسماة الخلاصة، شرحا يوضح مشكله ويفتح ويرفع على منصه البيان فوائدها ويجل في محك الاختيار فرائضها ويشرح مُسْتَبْهمًا من مقاصدهَا"[2]

وبعد تَبْين الدافع الذي دفعه للتأليف راح يوضح المراحل التي مر بها تأليف هذا الشرح؛ ثم راح يصنف القراء إلى ثلاث أنواع: عالم طالب للمزيد من علمه، أو متعلم باحث عن العلم، أو طالب العثرات ومثله لا يعتمد[3]

وفي ختام شرحه للألفية أورد المرمى والمقصد الذي كان يبتغيه من شرحه على الألفية فقال: "لم أقصد الاختصار الذي قصده غيري ممن شرح هذا النظم لأمور أكيدة إحداها: أن واضعه لم يضعه للصائم عن هذا العلم جمله ولو قصد ذلك لم يضعه هذا الوضع كثير منه مبني على أخذ الفوائد والقواعد والشروط من التمثيلات والمفهوم والإشارة الغامضة، والمبتدئ لا يليق به هذا التعليم ولا يسهل عليها رصد الإفادة إذا كان كذلك لم يكن لائقا بشرحه الاختصار المحرم والاقتصار غبي مجرد التمثيل وما يليه. الثاني: النّاظم لم يقتصر في كثير من هذا النّظم على مجرد النقل لا يقوم على التعليل بل نبه على التعليل وذكر مسائل الخلاف واختيار أفضل القواعد بالحجة والدليل، فالشاطبي كان يوافق النّاظم إذا

[1] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ج1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة- السعودية، ط1، 1428هـ- 2007م، ص 1-2.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص 1-2.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص 1-2.

كان رأيه صحيحا والاعتزال عنه إذا كان رأيه غير صحيح"[1]؛ ويمكن اجمال المنهج الذي اتبعه الشاطبي(ت 790هـ) في شرحه في النقاط التالية:

- سار على نفس ترتيب ابن مالك (ت672هـ) للألفية من حيث الأبواب والفصول وكان يذكر البيت أو البيتين أو أكثر من أبيات الألفية ثم يشرحها بشكل مفصل.

- تعرض لكل صغيرة وكبيرة بالشرح فشرح مفردات الألفية وبَيّن دلالاتها ومدى مطابقتها للمعنى وحرص على إعراب أبياتها بشكل مفصل ودقيق.

- تنوعت آراؤه وأحكامه على الألفية فنجده مرة يوافق النّاظم وأخرى يعارضه.

- اهتم الإمام الشاطبي بذكر المصادر التي أخذ منها واستفاد منها في شرحه للألفية، ومن الكتب التي استفاد منها كتاب سيبويه (ت 180هـ) وكتاب ابن مالك (ت 672هـ) وذكر أيضا آراء العلماء في شرحه من أمثال سيبويه (ت 180هـ) والخليل (ت 180هـ) والفراء (ت 207هـ) والمبرد (ت285هـ) والأخفش (ت 215هـ) وابن خروف (ت 609هـ) وبعض شيوخه من النّحاة.

- استخدم طريقة السؤال والجواب في شرحه من أجل تسهيل الفهم وتوضيح المعنى.

- استشهد بالقرآن الكريم والحديث الشريف وأقوال العرب وأشعارهم.

- عرض لآراء العلماء ونسبها إلى أصحابها ووازن بينها، واهتم بمسألتي القياس والسماع وبترجمة الأعلام.

منهج السيوطي (ت911هـ) في البهجة المرضية:

يقول السيوطي(ت911هـ) عن شرحه: "هذا شرح لطيف مزجته بألفية ابن مالك، مهذب المقاصد واضح المسالك، يبيّن مراد ناظمها ويهدي الطالب إلى معالمها، حاوٍ لأبحاث منها ريح التحقيق تفوح، وجامع

[1] ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج9، ص 485-486.

لنكت لم يسبقه إليها غيره من الشروح. وسمته بالبهجة المرضية في شرح الألفية"[1]؛ فقد أشار السيوطي إلى منهجه في الشرح إذ بيّن أنه مزجه بالألفية. وسنورد منهجه انطلاقا من قوله هذا ووفقا لاطلاعنا على شرحه كالآتي[2]:

- مزج شرحه بالألفية والتزم بنفس الأبواب في التقسيم.
- اتسم بالإيجاز والاختصار مع الحرص على الوضوح في العرض والتقديم.
- تعرض بالشرح إلى جميع أبواب الألفية مع التمهيد لبعض الأبواب بمقدمات مختصرة، إضافة إلى شرح المقدمة والخاتمة.
- وافق الناظم في بعض المواضع، واستدرك عليه في مواضع أخرى.
- من خلال اطلاعنا على الشرح بدا لنا أنّ السيوطي(ت911هـ) كان جامعا لأقوال من سبقه وليس مجددا أو آت بما لم يأت به غيره.

منهج الأشموني(ت918هـ) في منهج السالك إلى ألفية ابن مالك:

يعدّ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك من أوفى الشروح وأغزرها مادة، كيف لا وقد رمى صاحبه إلى جعله من الكتب الموسوعية حيث استقى مادته النحوية واللغوية ممن سبقوه من الشرّاح والنّحاة، فجمع في شرحه مذاهب النّحاة على اختلاف مشاربهم، وضمنه تعليلاتهم وشواهدهم بأسلوب سلس وعلى نمط البسط والتفصيل[3]، وقد وصف الأشموني(ت918هـ) شرحه في مقدمته فقال: "هذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد واضح المسالك، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد، ويحل منها محل الشجاعة من الأسد، تجد نشر التحقيق من أدراج عباراته يعبق، وبدر التدقيق من أبراج إشاراته يشرق، خلا من الإفراط الممل، وعلا عن التفريط المخل، وكان بين ذلك قوامًا، وقد لقبته بمنهج السالك على ألفية ابن

[1] البهجة المرضية، السيوطي، دراسة وتح: علي سعد الشنيوي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس . ليبيا، ط1، د.ت، ص33.

[2] ينظر: شروح الألفية مناهجها والخلاف النحوي فيها، محمود نجيب، ص82 . 84.

[3] ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة . مصر، ط2، د.ت، ص 292.

مالك، ولم آل جهدا في تنقيحه، وتهذيبه وتوضيحه وتقريبه"[1]. وقد بيّن في قوله هذا المنهج الذي تبناه، ويمكن إجمال منهجه في الآتي[2]:

- تابع الأشموني(ت918هـ) ابن مالك(672هـ) في تقسييمه للأبواب فشرحها متسلسلة ومرتبة كما أوردها الناظم، ولم يغفل المقدمة والخاتمة.
- يورد البيت من الألفية أو جزءًا منه ثم يتبعه بالشرح، إظافة إلى إعراب النظنم.
- اتسم شرحه بالبساطة مع التفصيل في المسائل دون إفراط ممل أو تفريط مخل.
- ينسب الأقوال إلى أصحابها في بعض الأحيان ويغفلها في أغلب الأحايين.
- يذكر بعض المعلومات في غير موضعها، مما جعله يقع في التكرار.
- قارب منهجه منهج ابن عقيل(ت هـ)، إلا أنه فاقه من حيث الزيادة في التنبيهات والخواتم.
- أكثر من التنبيهات مع عدم الدّقة في ترتيبها.
- وافق ابن مالك(ت672هـ) وانتصر له في أغلب المواضع.
- نهل ممن سبقوه فوظف نفس شواهدهم

مصادر شراح الألفية:

من خلال تصفحنا للشروح واطلاعنا على بعض الدراسات التي تطرقت إلى الشروح بالبحث[3] لاحظنا أنّ بعض الشراح أغفلوا نسبة الأقوال والآراء إلى أصحابها وهو الأمر الذي طغى على الشروح التعليمية بالأخص، إلا أن هذا لا يعني أنهم أغفلوا ذلك إغفالا تامًا إذ أنهم أشاروا إلى بعض الأعلام

[1] منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، دار الكتاب العربي، بيروت . لبنان، ط1، 1375هـ . 1955م، ص3.

[2] ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النّحاة، محمد الطنطاوي، ص 293 . 294./ وتاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد ابّاه، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط2، 1429هـ . 2008م، ص376./ و شروح الألفية مناهجها والخلاف النحوي فيها، محمود نجيب، ص82 . 84.

[3] شروح الألفية مناهجها والخلاف النحوي فيها، محمود نجيب، ص 115 .138./ ألفية ابن مالك بين ابن عقيل والخضري . دراسة مقارنة، زياد توفيق محمد أبو كشك، ص 155 ومابعدها.

وهو ما سنعرض له في هذا المبحث عن طريق عملية إحصائية نحصي من خلالها عدد مرات ذكر الأعلام وفق ترتيب عددي من الأكبر إلى الأصغر، مع ذكر المذهب، وهو ما أسقطته في جداول إحصائيّة؛ ثم ذيلتها بدوائر نسبة تمثل النسب المئوية لكل مدرسة:

مصادر شرح ابن الناظم(ت686هـ):

	اسم العالم	مذهبه والمدرسة التي ينتمي إليها	عدد مرات ذكره
1	سيبويه ت 180هـ	المدرسة البصرية	72مرة
2	الأخفش الأوسط ت 215هـ	المدرسة البصرية	20مرة
3	الفراء ت 207هـ	المدرسة الكوفية	10مرات
4	الفارسي ت 337هـ	المدرسة البغدادية	9مرات
5	ابن مالك ت 672هـ	المدرسة الأندلسية	9مرات
6	الكسائي ت 189هـ	المدرسة الكوفية	7مرات
7	السيرافي ت 368هـ	المدرسة البغداديّة	7مرات
8	يونس ت 182هـ	المدرسة البصرية	6مرات
9	المبرد ت 285هـ	المدرسة البصرية	5مرات
10	ابن كيسان ت 299هـ	المدرسة البغداديّة	5مرات
11	ابن برْهان ت 456هـ	المدرسة البغداديّة	5مرات
12	ابن خروف ت 609هـ	المدرسة الأندلسيّة	5مرات

13	عيسى بن عمر ت 149هـ	المدرسة البصريّة	3مرات
14	المازني ت 249هـ	المدرسة البصريّة	3مرات
15	الزجاج ت 311هـ	المدرسة البصريّة	3مرات
16	ابن جني ت 392هـ	المدرسة البغداديّة	3مرات
17	الزمخشري ت 538هـ	المدرسة البغداديّة	3مرات
18	الأصمعي ت 216هـ	المدرسة البصريّة	مرتين
19	الجَرْمي ت 225هـ	المدرسة البصريّة	مرتين
20	ابن السَّراج ت 316هـ	المدرسة البغداديّة	مرتين
21	عبد القاهر الجرجاني ت471هـ	المدرسة البغدادية	مرتين
22	ابن عصفور ت 669هـ	المدرسة الأندلسيّة	مرتين
23	أبو عمرو الشيباني ت 205هـ	المدرسة الكوفيّة	مرة واحدة
24	قطرب ت 206هـ	المدرسة البصريّة	مرة واحدة
25	معمر بن المثنى ت 210هـ	المدرسة البصريّة	مرة واحدة
26	ابن السكيت ت 244هـ	المدرسة الكوفيّة	مرة واحدة
27	ثعلب ت 291هـ	المدرسة الكوفيّة	مرة واحدة
28	الزجاجي ت 337هـ	المدرسة البغداديّة	مرة واحدة

29	الرماني ت 384هـ	المدرسة البغداديّة	مرة واحدة
30	المرزوقي ت 421هـ	المدرسة النّحوية (تتلمذ على يد الفارسي)	مرة واحدة
31	ابن سِيدَه ت458هـ	المدرسة الأندلسيّة	مرة واحدة
32	ابن الخشاب ت 567هـ	المدرسة البغداديّة	مرة واحدة
33	الشَّلَوْبِين ت 645هـ	المدرسة الأندلسيّة	مرة واحدة

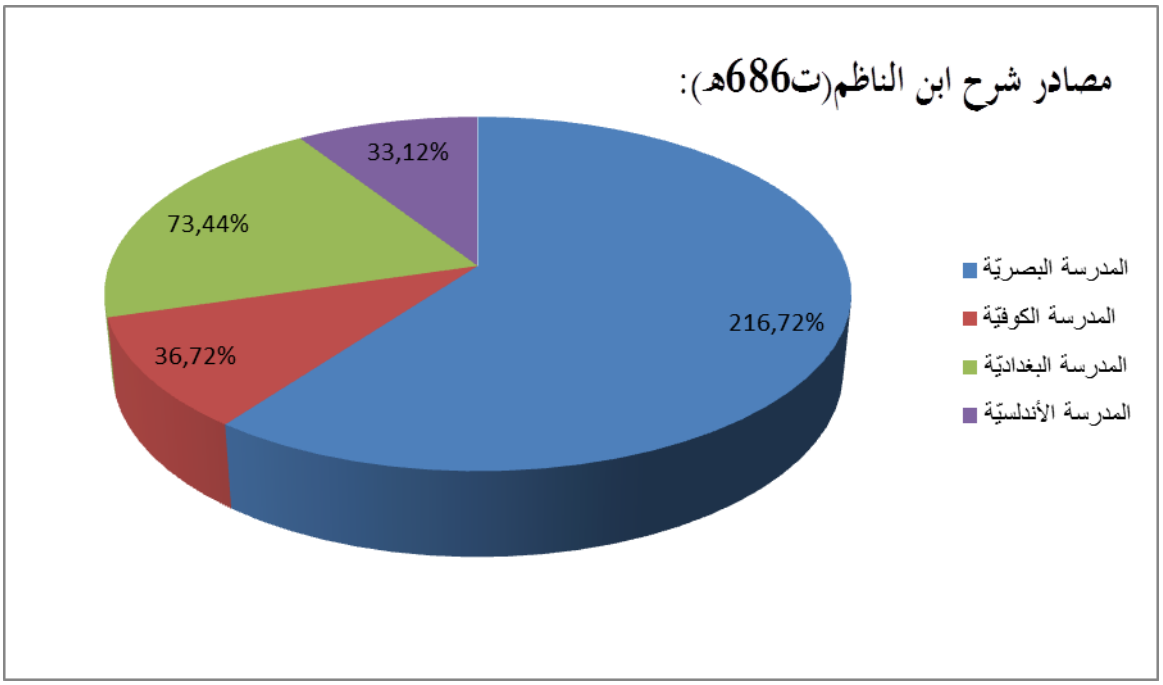

وممّا سبق يتبين لنا أن ابن النّاظم(686هـ) اعتمد في شرحه العديد من النحويين على اختلاف مذاهبهم، إلا أن أغلب ما اعتمد آراء البصريين حيث بلغت نسبة استشهاده بأعلامها 261,72، هذا ماعدا الكثير من الآراء والنُقول التي لم يَعْزُها لأصحابها في حين هي تعود لنحاة بصريين، وكذا وظف آراء نحاة آخرين كالبغداديين والأندلسيين والكوفيين كما هو موضح في الجدول أعلاه.

مصادر المرادي (ت749هـ) في توضيح المقاصد والمسالك:

	اسم العالم	مذهبه والمدرسة التي ينتمي إليها	عدد مرات ذكره
1	ابن مالك (ت672هـ)	المدرسة الأندلسية	599 مرة
2	سيبويه ت 180 هـ	المدرسة البصرية	47 مرة
3	ابن الناظم ت 686 هـ	المدرسة المصريّة والشاميّة	33 مرة
4	أبو حيان ت 745 هـ	المدرسة الأندلسية	29 مرة
5	الأخفش الأوسط ت 215 هـ	المدرسة البصريّة	20 مرة
6	السيرافي ت 368 هـ	المدرسة البغداديّة	9 مرات
7	الجوهري ت 394	المدرسة البصريّة	8 مرات
8	محمد أبو عبد الله ضياء الدين ابن العِلْج[1] مابين (ت 571هـ . 600هـ)		6 مرات
9	الزبيدي ت 379 هـ	المدرسة الأندلسيّة	5 مرات
10	الخضراوي 646 هـ	المدرسة الأندلسيّة	4 مرات
11	الجرمي ت 225هـ	المدرسة البصريّة	3 مرات

[1] محمد أبو عبد الله ضياء الدين ابن العِلْج صاحب كتاب البسيط في النحو، لم أقف له على ترجمة/ ينظر: تراجم طبقات النحاة واللغويين والمفسرين والفقهاء، تقي الدين الأسدي، تخ: محسن غياض، الدار العربية للموسوعات، بيروت . لبنان، ط 1، 1428هـ . 2008م، ص 201.

12	المبرد ت 285 هـ	المدرسة البصرية	3 مرات
13	ابن الذكي ت421هـ		3 مرات
14	الخليل ت 180هـ	المدرسة البصرية	مرتين
15	ابن السراج ت 316 هـ	المدرسة البغداديّة	مرتين
16	القالي ت 356 هـ	المدرسة البصريّة	مرتين
17	ابن سيده ت 458هـ	المدرسة الأندلسيّة	مرتين
18	ابن الخباز ت 637هـ	المدرسة البغداديّة	مرتين
19	ابن عصفور ت 669هـ	المدرسة الأندلسيّة	مرتين
20	ابن إياز ت 688هـ	المدرسة المستنصريّة	مرتين
21	الكسائي ت 189هـ	المدرسة الكوفيّة	مرة واحدة
22	الفراء ت 207هـ	المدرسة الكوفيّة	مرة واحدة
23	البخاري ت 256هـ		مرة واحدة
24	ثعلب ت 291هـ	المدرسة الكوفيّة	مرة واحدة
25	الزجاجي ت 337هـ	المدرسة البغداديّة	مرة واحدة
26	مبرمان ت327هـ	المدرسة البغداديّة	مرة واحدة
27	ابن جني ت 392هـ	المدرسة البغداديّة	مرة واحدة

28	الرّبعي ت 420هـ	المدرسة البغداديّة	مرة واحدة
29	الشريف المرتضى ت 436هـ		مرة واحدة
30	ابن برهان ت 456هـ	المدرسة البغداديّة	مرة واحدة
31	الحريري ت 516 هـ	المدرسة البصريّة	مرة واحدة
32	الصفّار ت 630 هـ	المدرسة الأندلسيّة	مرة واحدة
33	ابن يعيش ت 643 هـ	المدرسة المصريّة الشاميّة	مرة واحدة
34	اب أبي الربيع ت 688هـ	المدرسة الأندلسيّة	مرة واحدة

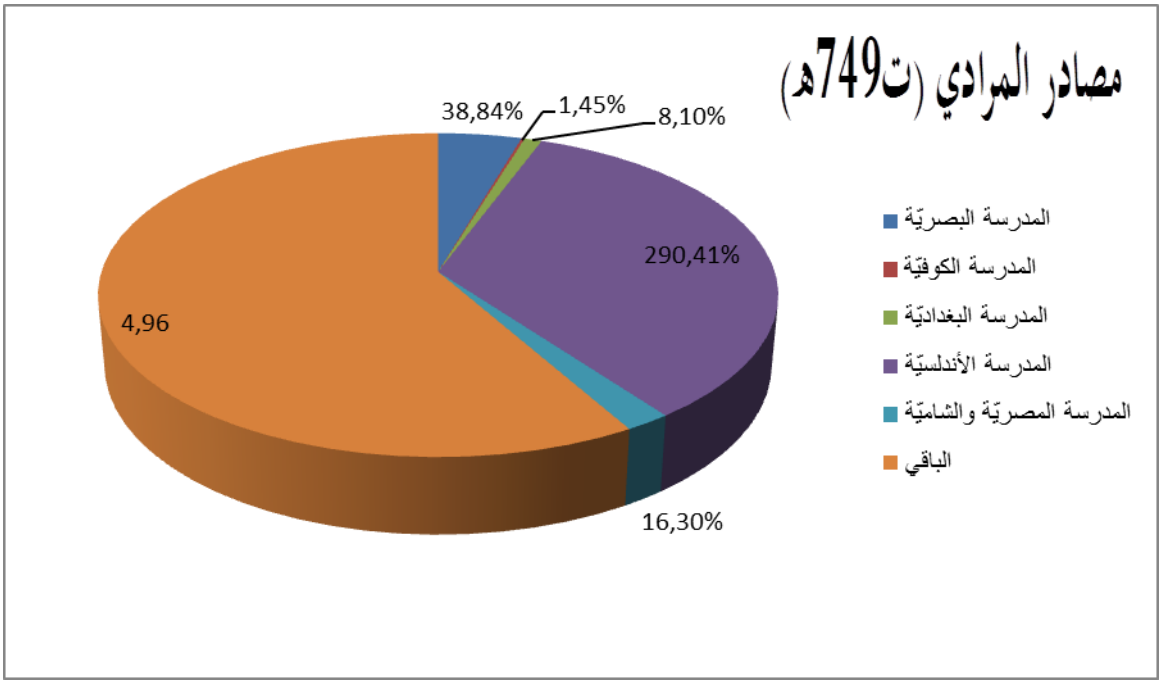

وممّا سبق يتبين لنا أن أكثر مصادر المرادي أن اعتمد على أعلام المدرسة الأندلسيّة، إلا أن هذا لم يمنعه من إيراد آراء أعلام باقي المدارس كما هو موضح أعلاه.

مصادر شرح ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ):

	اسم العالم	مذهبه والمدرسة التي ينتمي إليها	عدد المرات
1	سيبويه ت180هـ	المدرسة البصريّة	16مرة
2	ابن مالك ت 672هـ	المدرسة الأندلسيّة	12مرة
3	الأخفش الأوسط ت 215هـ	المدرسة البصريّة	11مرة
4	ابن الناظم ت 686هـ	المدرسة المصريّة والشاميّة	6مرات
5	الكسائي ت 189هـ	المدرسة الكوفيّة	6مرات
6	الجوهري ت 394هـ	المدرسة البصريّة	6مرات
7	الفارسي ت 377هـ	المدرسة البغداديّة	4مرات
8	الفراء ت 207هـ	المدرسة الكوفيّة	3مرات
9	المبرد ت 285هـ	المدرسة البصريّة	3مرات
10	الزمخشري ت 538هـ	المدرسة البغداديّة	3مرات
11	ابن السراج ت 316هـ	المدرسة البغداديّة النّحوية	مرتين
12	ابن السكيت ت 244هـ	المدرسة الكوفيّة	مرتين
13	ابن كيسان ت 299هـ	المدرسة البغداديّة	مرتين
14	ابن عصفور ت 669هـ	المدرسة الأندلسيّة	مرتين

15	ابن هشام الخضراوي ت 646هـ	المدرسة الاندلسيّة	مرتين
16	عيسى بن عمر ت 149هـ	المدرسة البصريّة	مرة واحدة
17	الخليل ت 180هـ	المدرسة البصريّة	مرة واحدة
18	يونس ت 182هـ	المدرسة البصريّة	مرة واحدة
19	قطرب ت 602هـ	المدرسة البصريّة	مرة واحدة
20	هشام الضرير ت 209هـ	المدرسة الكوفيّة	مرة واحدة
21	معمر بن المثنى ت 210هـ	المدرسة البصريّة	مرة واحدة
22	الأصمعي ت 216هـ	المدرسة البصريّة	مرة واحدة
23	ابن سعدان ت 231هـ	المدرسة الكوفيّة	مرة واحدة
24	المازني ت 248هـ	المدرسة البصريّة	مرة واحدة
25	ثعلب ت 291هـ	المدرسة الكوفيّة النّحويّة	مرة واحدة
26	الزجاج ت 311هـ	المدرسة البغداديّة	مرة واحدة
27	ابن الأنباري ت 328هـ	المدرسة الكوفيّة	مرة واحدة
28	السيرافي ت 368هـ	المدرسة البغداديّة	مرة واحدة
29	ابن جني ت 377هـ	المدرسة البغداديّة	مرة واحدة
30	الصَّيْمَري	المدرسة البصريّة	مرة واحدة

31	خطاب الماردي ت 450هـ	المدرسة الأندلسيّة	مرة واحدة
32	ابن سيده ت458هـ	المدرسة الأندلسيّة	مرة واحدة
33	ابن باشاذ ت 454هـ	المدرسة المصريّة الشّاميّة	مرة واحدة
34	ابن الدهان ت 529هـ	المدرسة البغداديّة	مرة واحدة
35	صدر الأفاضل ت 617هـ	فقهاء الحنفيّة أهل الخوارزم	مرة واحدة
36	ابن الحاجب ت 646هـ	المدرسة المصريّة الشاميّة	مرة واحدة
37	ابن أبي الربيع ت 688هـ	المدرسة الأندلسيّة	مرة واحدة
38	أبو حيان ت745هـ	المدرسة الأندلسية	مرة واحدة

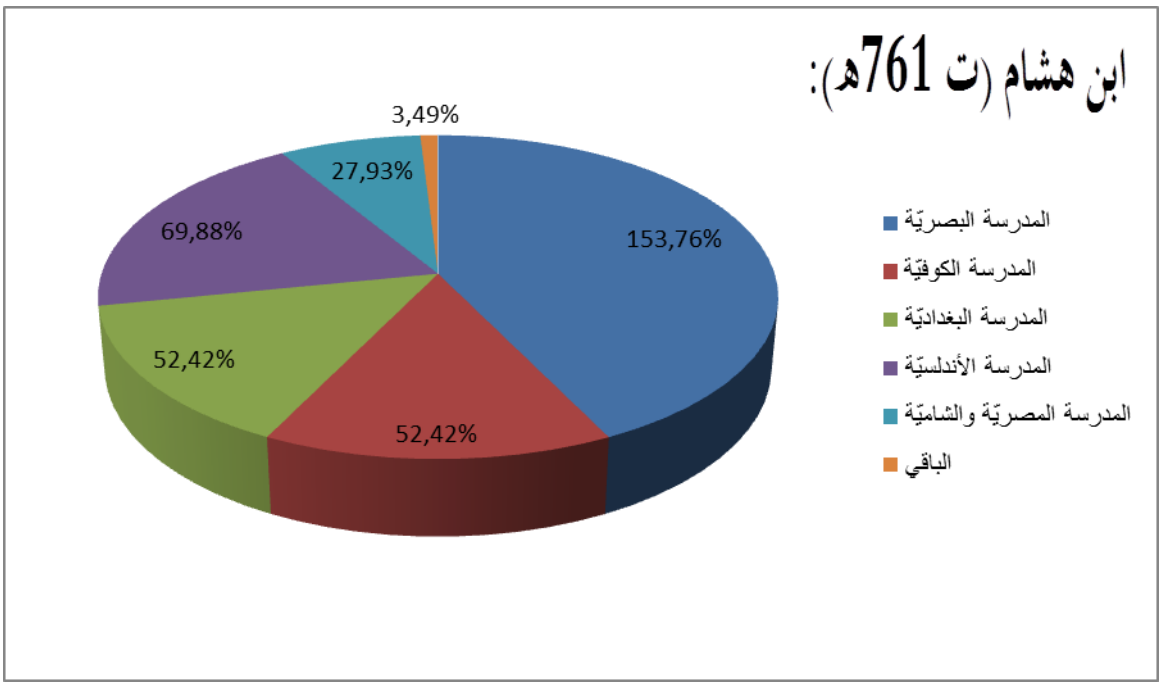

أكثر ما أورد ابن هشام في شرح أعلام المدرسة البصرية، تليها المدرسة الأندلسية ثم البغداديّة والكوفيّة، وكان أقل استشهاده من المدرسة المصريّة الشاميّة.

مصادر ابن عقيل(ت769هـ) في شرحه:

	اسم العالم	مذهبه والمدرسة التي ينتمي إليها	عدد المرات
1	الناظم ابن مالك، ت672هـ	المدرسة العادليّة الكبرى (الأندلسيّة)	15مرة
2	سيبويه ت180هـ	المدرسة البصريّة	14مرة
3	ابن الناظم ت 686هـ	المدرسة المصريّة والشاميّة	6مرات
4	الفارسي ت377هـ	المدرسة البغداديّة	4مرات
5	ابن الشجري ت 542هـ	المدرسة البغداديّة	3مرات
6	ابن الأنباري ت 328هـ	المدرسة الكوفيّة	مرتين
7	ابن أبي الربيع ت 688هـ	المدرسة الأندلسيّة	مرتين
8	الأخفش الأوسط ت 215هـ	المدرسة البصريّة	مرة واحدة
9	الجرمي ت225هـ	المدرسة البصريّة	مرة واحدة
10	المبرد ت285هـ	المدرسة البصريّة	مرة واحدة
11	ابن السَّراج ت 316هـ	المدرسة البغداديّة	مرة واحدة
12	ابن درستويه ت341هـ	المدرسة البغداديّة	مرة واحدة
13	ابن جني ت 392هـ	المدرسة البغداديّة	مرة واحدة
14	ابن القطاع ت 434هـ	المدرسة الأندلسيّة	مرة واحدة

15	الصيمري ق6هـ	المدرسة البصريّة	مرة واحدة
16	الصفار ت 630هـ	المدرسة الأندلسيّة	مرة واحدة
17	الفاسي ت 630هـ		مرة واحدة
18	الخفاف الإشبيلي ت 657هـ		مرة واحدة
19	ابن العلج مابين (ت 571هـ . 600هـ)		مرة واحدة

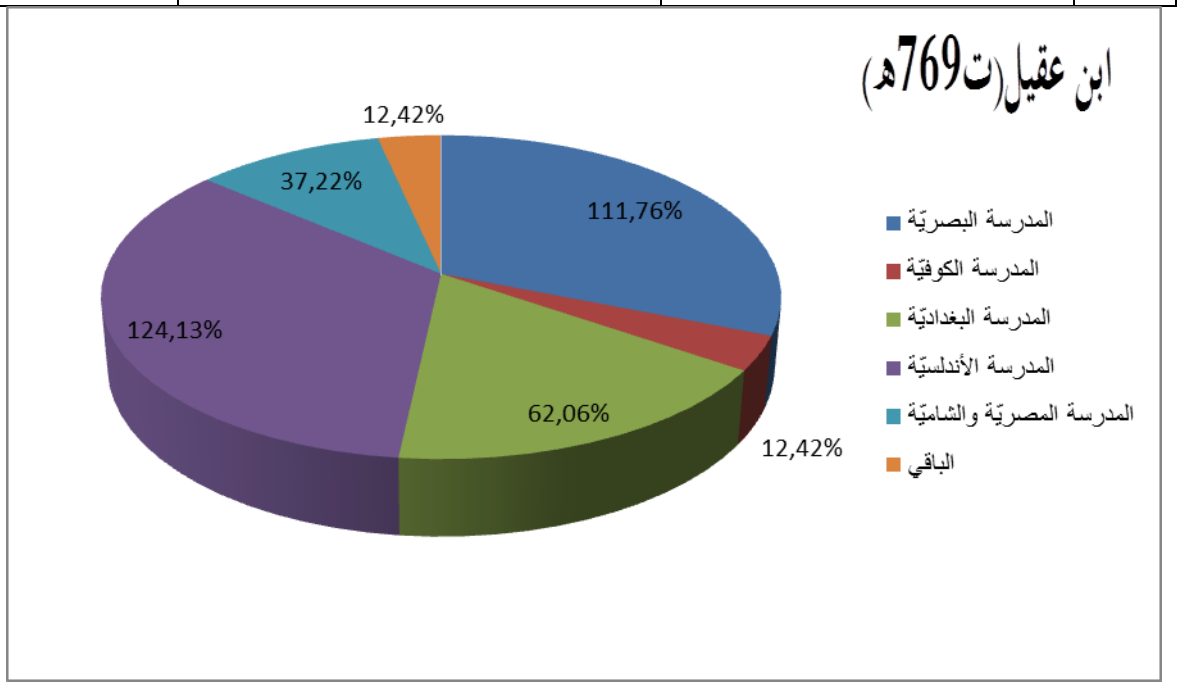

كان لأعلام المدرسة الأندلسية الحظ الأوفر في شرح ابن عقيل، وكذا أعلام المدرسة البصرية، ثم تليهما المدرسة البغداديّة،في حين كانت نسبة المدرسة المصرية الشامية قليلة، وأكثر قلة منها المدرسة الكوفية.

مصادر السيوطي (ت911هـ) في البهجة المرضة:

	اسم العالم النحوي	المدرسة أو المذهب	عدد المرات
01	الناظم ت672هـ	المدرسة الأندلسيّة	138مرة
02	سيبويه ت 180هـ	المدرسة البصريّة	34 مرة
03	الأخفش الأوسط(ت نحو 215هـ)	المدرسة البصريّة	17مرة
04	ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)	المدرسة المصرية	12مرة
05	الكسائي(ت189هـ)	المدرسة الكوفيّة	11مرة
06	المبرد(ت285هـ)	المدرسة البصريّة	11مرة
07	يونس(ت182هـ)	المدرسة البصريّة	9مرات
08	ابن عصفور(669هـ)	المدرسة الأندلسيّة	9مرات
09	أبو حيان(745هـ)	المدرسة الأندلسيّة	8مرات
10	الخليل(180هـ)	المدرسة البصريّة	7مرات
11	الفراء(ت207هـ)	المدرسة الكوفيّة	7مرات
12	ابن الحاجب(208هـ)	المدرسة المصريّة الشاميّة	7مرات
13	الفارسي(377هـ)	المدرسة البغداديّة	6مرات
14	المازني(248هـ)	المدرسة البصريّة	5مرات
15	الزجاج(ت311هـ)	المدرسة البغداديّة	5مرات
16	ابن الناظم(ت686هـ)	المدرسة المصريّة والشاميّة	5مرات
17	الجرمي(ت225هـ)	المدرسة البصريّة	4مرات
18	النحاس(ت337هـ)	المدرسة المصريّة الشاميّة	4مرات
19	ابن جني(ت372هـ)	المدرسة البغداديّة	4مرات
20	الزمخشري(ت538هـ)	المدرسة البغداديّة	4مرات

21	الرضي الأستراباّذي	المدرسة البغداديّة	4مرات
22	ابن كيسان(ت299هـ)	المدرسة البغداديّة	3مرات
23	ابن السراج(ت316هـ)	المدرسة البغداديّة	3مرات
24	الشريف الجرجاني(ت816هـ)		3مرات
25	عيسى بن عمر(ت149هـ)	المدرسة البصريّة	مرتين
26	ابن الأنباري(ت328هـ)	المدرسة الكوفيّة	مرتين
27	ابن برهان(ت456هـ)	المدرسة البغداديّة	مرتين
28	ابن خروف(ت609هـ)	المدرسة الأندلسيّة	مرتين
29	ابن هشام الخضراوي (ت646هـ)	المدرسة الأندلسيّة	مرتين
30	الزنجاني(ت655هـ)		مرتين
31	الأبدي(ت 680هـ)		مرتين
32	أبو بكر السيوطي (والد جلال الدين ت855هـ)		مرتين
33	الكافيجي(ت879هـ)	المدرسة البغداديّة	مرتين
34	أبو عمرو بن العلاء(ت154هـ)	المدرسة البصريّة	مرة واحدة
35	الشافعي(ت204هـ)		مرة واحدة
36	أبو زيد الأنصاري(ت215هـ)	المدرسة البصريّة	مرة واحدة
37	ابن سعدان(ت231هـ)	المدرسة الكوفيّة	مرة واحدة
38	ثعلب(ت291هـ)	المدرسة الكوفيّة	مرة واحدة
39	الزجاجي(ت337هـ)	المدرسة البغداديّة	مرة واحدة
40	ابن شقير		مرة واحدة
41	أبو منصور الأزهري ت 371هـ		مرة واحدة
42	الرماني ت384هـ	المدرسة البغداديّة	مرة واحدة
43	الجوهري ت 394هـ	المدرسة البصريّة	مرة واحدة

44	عيسى الربيعي ت420هـ	المدرسة البغداديّة	مرة واحدة
45	ابن القطاع ت 434هـ	المدرسة الأندلسيّة	مرة واحدة
46	ابن باشاذ ت 454هـ	المدرسة المصريّة الشاميّة	مرة واحدة
47	عبد القاهر الجرجاني ت 471هـ	المدرسة البغداديّة	مرة واحدة
48	ابن الخشاب ت 567هـ	المدرسة البغداديّة	مرة واحدة
49	الأنباري (ت577هـ)	المدرسة البغداديّة	مرة واحدة
50	ابن معطي ت 628هـ	المدرسة الأندلسيّة	مرة واحدة
51	ابن الخباز ت 639هـ	المدرسة البغداديّة	مرة واحدة
52	ابن يعيش ت 643 هـ	المدرسة المصريّة الشاميّة	مرة واحدة
53	الشلوبين ت 645 هـ	المدرسة الأندلسيّة	مرة واحدة
54	ابن فلاح ت 680هـ	المدرسة البصرية	مرة واحدة
55	ابن أبي الربيع ت 688 هـ	المدرسة الأندلسيّة	مرة واحدة

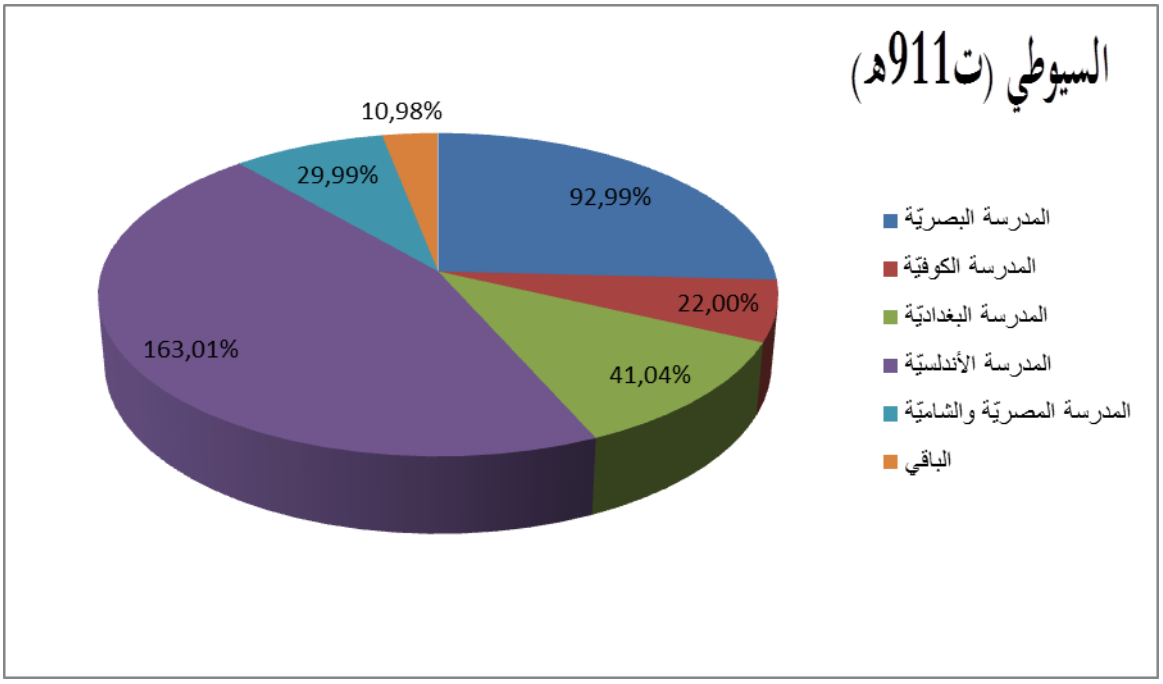

وممّا سبق يتبين لنا أن الجلال السيوطي اعتمد في شرحه على أعلام المدارس النحوية على اختلاف النسب من مدرسة لأخرى، فحظيت المدرسة الأندلسية بالمرتبة الأولى وتليها المدرسة البصرية في المرتبة الثانية، والبغدادية في الثالة ثم باقي المدارس كما هو موضع أعلاه.

مصادر الأشموني (ت918هـ) في منهج السالك:

	اسم العالم النحوي	المدرسة أو المذهب	عدد المرات
01	الناظم ت672هـ	المدرسة الأندلسيّة	587 مرة
02	سيبويه ت 180هـ	المدرسة البصريّة	272 مرة
03	الأخفش الأوسط(ت نحو 215هـ)	المدرسة البصريّة	136 مرة
04	الفراء ت 207هـ	المدرسة الكوفيّة	110 مرة
05	المبرد ت 285 هـ	المدرسة البصريّة	109 مرة
06	الفارسي(377هـ)	المدرسة البغداديّة	85 مرة
07	ابن الناظم(ت686هـ)	المدرسة المصريّة والشاميّة	78 مرة
08	ابن عصفور(669هـ)	المدرسة الأندلسيّة	77 مرة
09	الكسائي(ت189هـ)	المدرسة الكوفيّة	67 مرة
10	السيرافي (ت 368 هـ)	المدرسة البغداديّة	41 مرة
11	الخليل (180ته)	المدرسة البصريّة	36 مرة
12	ابن السراج (ت 316هـ)	المدرسة البغداديّة	35 مرة
13	ابن جني(ت372هـ)	المدرسة البغداديّة	35 مرة
14	الزجاج(ت311هـ)	المدرسة البصريّة	34 مرة
15	يونس(ت182هـ)	المدرسة البصريّة	31 مرة
16	الزمخشري (ت538هـ)	المدرسة البغداديّة	31 مرة
17	ابن خروف(ت609هـ)	المدرسة الأندلسيّة	27 مرة

18	الجرمي(ت225هـ)	المدرسة البصريّة	23 مرة
19	أبو حيان(745هـ)	المدرسة الأندلسيّة	23 مرة
20	ابن كيسان(ت299هـ)	المدرسة البغداديّة	22 مرة
21	الشلوبين (ت 645 هـ)	المدرسة الأندلسيّة	22 مرة
22	ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)	المدرسة المصريّة	17 مرة
23	أبو عمرو بن العلاء(ت154هـ)	المدرسة البصريّة	16 مرة
24	أبو زيد الأنصاري(ت215هـ)	المدرسة البصريّة	16 مرة
25	ابن الحاجب(646هـ)	المدرسة المصريّة الشاميّة	15 مرة
26	قطرب (ت206هـ)	المدرسة البصريّة	14 مرة
27	ثعلب (ت291هـ)	المدرسة الكوفيّة	13 مرة
28	الأنباري (ت 577هـ)	المدرسة البغداديّة	13 مرة
29	المرادي (ت 749هـ)	المدرسة المصريّة الشاميّة	13 مرة
30	هشام الضرير (ت 209هـ)	المدرسة الكوفيّة	11 مرة
31	ابن برهان (ت 456هـ)	المدرسة البغداديّة	11 مرة
32	الجوهري (ت 394 هـ)	المدرسة البصريّة	10 مرات
33	ابن الشجري (ت 352هـ)	المدرسة البغداديّة	9 مرات
34	الجزولي (ت 607هـ)	المدرسة الأندلسيّة	9 مرات

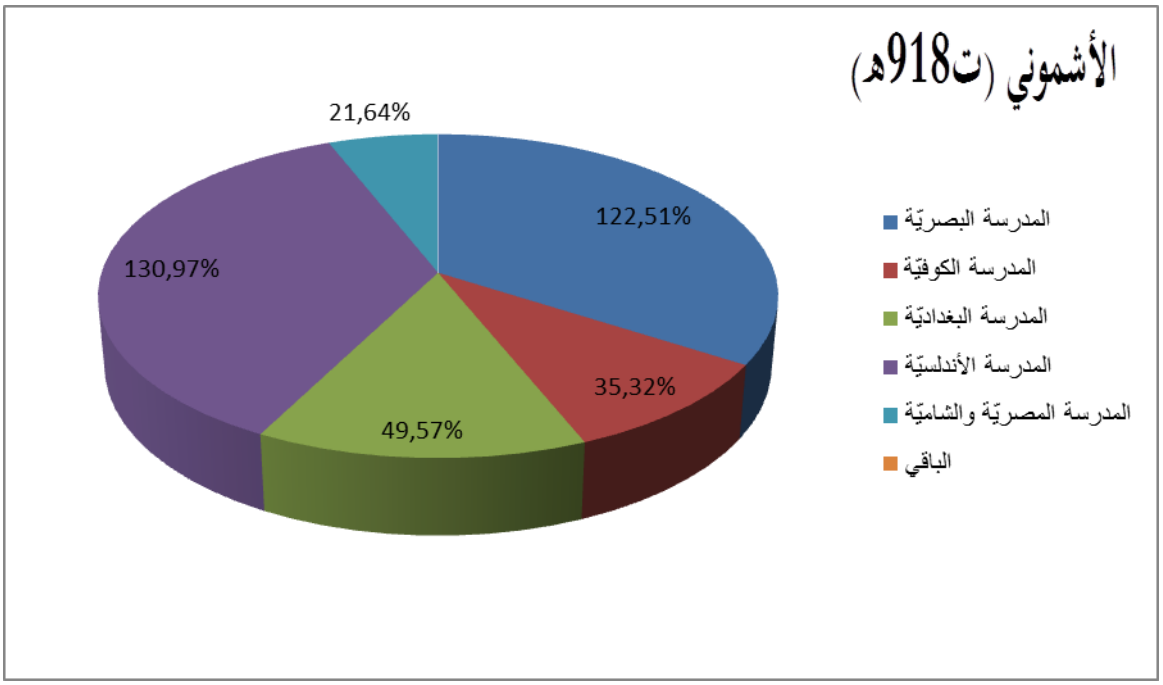

وتبقى المدرستين الأندلسية والبصرية رائدتين عند معظم الشراح، وكان الأشموني من بين هؤلاء إذ أخذ عنهما في أغلب شرحه، دون إغفال باقي المدارس على نسب متفاوتة.

المبحث الثالث:

الاحتجاج عند الشرّاح:

السَّماع لغة: من السَّمْعُ وهو "ما وقر في الأذن من شيء يَسمعه"[1] أي: إدراك الصوت بحاسة الأذن؛ ومنه قولك:" سمِعَ لفلان، أو إليه، أو إلى حديثه، سَمْعًا وسَمَاعًا؛ أي: أَصْغَى وأَنْصَتَ"[2]؛ والسَّماع هو كل" ما سَمَّعْتَ به فشاع وتُكُلِّمَ به"[3]

[1] معجم العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: عبد الحميد هنداوي، ج2، ص 275.

[2] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية . الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 1425هـ . 2004هـ، ص 449.

[3] لسان العرب، لابن منظور، مادة (سمع)، مج7، دار الهلال، بيروت، ص 257.

أمّا اصطلاحا: فهو الأصل الأول من أصول النحو، ويطلق عليه مصطلح (النقل)؛ ويراد به "الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[1]؛ وبمفهوم أوضح هو "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن[2]، وكلام نبيه[3]، وكلام العرب[4] قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا عن مسلم وكافر"[5]

الاحتجاج بالقرآن الكريم عند الشرّاح:

عند ابن النّاظم (ت 686هـ):

عُرِّف ابن الناظم (ت 686هـ) بثقافته الواسعة وإلمامه بالعلوم، فهو "الإمام العالم الفاضل الكامل المتقن المحقق مجمع الفضائل فريد دهره ولسان عصره"[6]، فهذا الصفدي(ت764هـ) يشهد له بجمعه مفاتيح علوم العربية فيقول: "كان إماما فهماً، ذكياً، حادَّ الخاطر، إماماً في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق، جيد المشاركة في الفقه والأصول"[7]، ويرجع هذا إلى ثقافته الإسلامية ونشأته

---

[1] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، تق و تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، د.ط، 1377هـ . 1957م، ص 81.

[2] هو كلام الله المحكم، المعجز في ألفاظه ومعانيه، المُنْزَل على نبيه باللفظ العربي الفصيح؛ و المنقول إلينا بين دفتي المصحف تواترا، أو "هو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات"/ في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت– لبنان، د.ط، 1407هـ–1987م، ص 28.

[3] **الحديث النبوي الشريف:** وهو "علم يشتمل على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم . وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها"/ الحديث النبوي في النحو العربي . دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو العربي ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك، محمود فجال، أضواء السلف، الرياض . المملكة العربية السعودية، ط2، 1417هـ . 1997م، ص 52.

[4] متمثلة في: الشعر والأقوال والأمثال.

[5] الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط، 1426هـ . 2006م، ص 74.

[6] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 3 من مقدمة الشرح.

[7] المصدر نفسه، الصفحة 7 بالترقيم اللاتيني، في ترجمة المؤلف. / الوافي بالوفيات، الصفدي، ج1، ص 204.

على القرآن والقراءات القرآنية، وهذا هو المشاع في زمانهم فالولد أول عمره يترعرع على حفظ القرآن وعلومه. وقد انعكست ثقافته القرآنية في شرحه على ألفية ابيه؛ حيث نجده استشهد بثلاثة عشر وخمسمائة آية قرآنية، ومن ذلك:

ما جاء في باب الموصول في الموصول الحرفي حيث يقول: "الموصول الحرفي هو كل حرف أوّل هو مع صلته بمصدر[1]، نحو (ما)[2] في قوله تعالى: ﴿ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ﴾[3]، و(لو) في قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾[4]، والمعنى يود أحدهم التعمير"[5]

وقعت (ما) في قوله تعالى:﴿بِمَا رَحُبَتۡ﴾ مصدرية؛ إذ أنها تُؤول مع ما بعدها من الفعل[6]بمصدر تقديره [بِرِحْبِهَا][1] بضم الراء وفتحها[2]؛ أي: مع سَعَتها و "مع كونها واسعة الأطراف ضاقت عليهم بسبب

---

[1] وهو" أنْ- أنَّ- كَيْ- مَا- لَوْ"؛ ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، دار طلائع، ص 115.

[2] وتكون مصدرية ظرفية (وقتية) أو غير ظرفية (غير وقتية)؛ فأما الوقتية فهي: "التي تقدر بمصدر، نائب عن ظرف الزمان؛ كقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾ سورة هود، الآية 108؛ أي مدة دوام السموات والأرض والمقصود سموات الآخرة وأرضها فهي دائمة للأبد وعلى هذا يكون المراد بالوقت التأبيد؛ وأما غير الوقتية فهي التي تقدر مع صلتها، بمصدر ولا يحسن تقدير الوقت قبلها، نحو: يعجبني ما صنعتَ، أي: صُنْعُكَ، ونحو الآية المذكورة في المتن وسنأتي على تفصيل ذلك" ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1413هـ-1992م، ص 330-331./ وينظر: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم بن عمر الزمخشري، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط3، 1430هـ-2009م، ص 498./ وينظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ج5، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1413هـ - 1993م، ص 262.

[3] سورة التوبة، الآية : 118.

[4] سورة البقرة، الآية: 96.

[5] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص54.

[6] "توصل (ما) المصدرية بالفعل الماضي والمضارع دون الأمر؛ إلا أن أكثر اتصالها بالماضي كما في قوله تعالى (بِمَا رَحُبَتۡ).

بسبب ماحلّ بهم من الخوف والوجل "[3]، وجاء في البحر المحيط في ذكر ضيق الأرض عليهم إنّما هو "كناية عن استيحاشهم ونبوة النّاس عن كلامهم"[4]؛ حيث تنكر لهم الناس وأعرضوا عنهم فلم يرض أحد مخالطتهم أو تكليمهم امتثالا لأمر رسول الله –صلى الله عليه وسلم– إذ نهاهم عن ذلك.

وأمّا الباء فجاءت لمعنى المصاحبة؛ بمعنى [مع] فتقول مع رَحْبها أو مع سَعتها، وقيل أنها في معنى الاستعلاء؛ أي: على رحبها[5]، وذهب الفراء(ت207هـ) إلى أنها بمعنى الظرفية فقال: "والباء هاهنا بمنزلة في؛ كما تقول: ضاقت عليكم الأرض في رُحْبها وبرُحْبها"[6]

وما ورد في باب الاستثناء، في حديثه عن الاستثناء المنقطع فيقول: "والاستثناء المنقطع أكثر ما يأتي مستثناه مفردًا، وقد يأتي جملة. فمن أمثلة المستثنى المنقطع الآتي مفردًا قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَ﴾[7]، فـ (مَا قَدْ سَلَفَ) مستثنى منقطع، مخرج مما

---

[1] ينظر: الإبانة في تفصيل ماءات القرآن وتخريجها على الوجوه التي ذكرها أرباب الصناعة . صنعة جامع العلوم، أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي، حققه واستدرك مافاته من الماءات وخرج ما فيه وشرحه وناقشه وكتب حواشيه ووضع فهارسه: محمد أحمد الدّالي، مطابع العلم، الكويت، 1430هـ-2009م، ص 196/ وينظر: تفسير الكشاف، الزمخشري، ج11، ص 452./وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مر: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- مطبعة المدني، القاهرة- مصر، ط1، 1418هـ-1998، ص 993.

[2] [الرُّحبُ] بضم الراء: السَّعَة، و[الرَّحب] بفتح الراء: المكان الواسع/ ينظر: معجم لسان العرب، ابن منظور، مج6، ص 119 . 120.

[3] فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدّراية من علم التفسير، الشوكاني محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الصنعاني، مج2، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدّعوة والارشاد- المملكة العربية السعودية، دار النوادر- الكويت، طبعة خاصة، 1431هـ-2010م، ص 348.

[4] تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج5، ص 112.

[5] ينظر: تفسير الكشاف، الزمخشري، ج11، ص 452/ وفتح القدير الجامع بين فني الرواية والدّراية من علم التفسير، الشوكاني، مج2، ص 348./ وإعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدين الدرويش، مج3، دار اليمامة، دمشق-بيروت، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص- سورية، ط7، 1420هـ-1999م، ص287.

[6] معاني القرآن، أبي زكريا يحي بن زياد الفراء، ج1، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ-1983م، ص 430.

[7] سورة النساء، الآية 22.

أفهمه (وَلاَ تنكِحُوا مَا نَكَحَ آباؤُكُم) من المؤاخذة على نكاح ما نكح الآباء، كأنه قيل: ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء، فالناكح ما نكح أبوه مؤاخذ بفعله، إلا ما قد سلف"[1]

وغيرها من الشواهد القرآنية، التي لا يكاد باب من الأبواب يخلو منها.

عند المرادي (ت 749هـ): أكثر المرادي(ت749هـ) من الاستشهاد بالقرآن الكريم، ومن ذلك:

ما استشهد به في باب الضمير على رجحان اتصال الضمير دون فصله خلافا لابن مالك (ت672هـ) الذي قال بجواز وصل الضمير و فصله؛ وهو ما عبر عنه بقوله:

وَصِلْ أو افْصِلْ هَاءَ سَلنِيه و ما أشبهه

يقول المرادي (ت749هـ): "والاتصال أرجح ولذا بدأ به ولم يأت في القرآن إلا متصلا كقوله: (إذ يريكهم الله)"[2]

وفي الباب نفسه في بيان حذف الضمير مع لعل؛ إذ يقول معلقا على قول ابن مالك (ت672هـ): " **ومع لعلى اعكس**. يعني: أن الحذف معها كثير، ولم يأت في القرآن إلا كذلك. كقوله تعالى: (لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع) وقوله تعالى: (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرًا)"[3]

عند ابن هشام (ت 761هـ):

يعد شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (ت 761هـ)، من أكثر الشروح الغنية بالشواهد القرآنية إذ بلغ عددها ثمانية وثلاثين وثمانمائة آية قرآنية، ومن ذلك:

[1] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 211.
[2] توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج1، ص 229.
[3] المصدر نفسه، ج1، ص229 . 230.

ما ورد في باب الفاعل من حيث رتبته مع فعله ومفعوله: في بيان وجوب تقديم المفعول على الفاعل؛ إذ يقول: "وأما وجوبه ففي مسألتين: إحداهما: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو: ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[1]...، والثانية أن يَحْصُرَ الفاعل بـ «إنَّمَا»، نحو:﴿ إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾[2]، ..."[3]

يقف ابن هشام(761هـ) في هاتين الآيتين الكريمتين على خاصية الرتبة؛ إذ بين حالات وجوب تأخر الفاعل رتبةً في حين الأصل فيه تقدمه على المفعول، ويكون الوجوب في مسألتين **أُولاهما:** "تأخير الضمير العائد على الاسم كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ فأصل الكلام: [ابتلى ربُّه إبراهيم]؛ فوجب تقديم المفعول[إِبْرَاهِيمَ] على الفاعل [رَبُّهُ] فيمثل ذلك حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة"[4]؛ ووردت الآية بهذا الترتيب لأنها تؤدي معنى التشريف وتبين فضل سيدنا إبراهيم عليه السلام؛ يقول الطاهر بن عاشور(ت1394هـ): "تقدم المفعول وهو لفظ إبراهيم لأن المقصود تشريف إبراهيم بإضافة اسم رب إلى اسمه مع مراعاة الإيجاز فلذلك لم يقل [وإذ ابتلى اللّهُ إبراهيم]. والكلمات الكلام الذي أوحى الله به إلى إبراهيم إذ الكلمة لفظ يدل على معنى والمراد بها هنا

[1] البقرة، الآية: 124.

[2] فاطر، الآية:28 .

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1،ص248- 249.

[4] الشواهد القرآنية في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف في ضوء منهج القرائن النحوية، إعداد: مها محمد علي الخطيب، إشراف: خديجة عبد العزيز الصيدلاني، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة- المملكة العربية السعودية، 1439هـ . 2017م، ص 207.

الجمل...، وأَجْمَلها هنا إذ ليس الغرض تفصيل شريعة إبراهيم ولا بسط القصة والحكاية وإنّما الغرض بيان فضل إبراهيم ببيان ظهور عزمه وامتثاله للتكاليف"[1].

وثانيهما: حصر الفاعل بـ ‹إنّما›؛ نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ**﴾[2] ورد اسم الجلالة [اللَّه] مفعولا به مقدما على الفاعل [العلماء]؛ لأن الغرض حصر الفاعلية فخشية الله محصورة في العلماء دون غيرهم؛ "إذ شرط الخشية معرفة المخشي والعلم بصفاته وأفعاله، فمن كان أعلم به كان أخشى منه"[3]، ولو قدم الفاعل لانقلب المعنى إلى عكس ما هو عليه ولأفاد "بيان المخشي مَنْ هوَ، والإخْبَارَ بأنه الله تعالى دون غيره، ولم يجب حينئذ أن تكون الخشية من الله تعالى مقصورةً على العلماء، وأن يكونوا مخصوصين بها، كما هو الغرض في الآية بل كان يكون المعنى أنّ غير العلماء يخشون الله تعالى أيضا، إلا أنهم مع خشيتهم لله تعالى يخشون معه غيره، والعلماء لا يخشون غير الله"، وذهب بعض المفسرين إلى أنّه لو أُخر المفعول به [الله] وقُدم الفاعل [العلماء] لكان المعنى أن العلماء لا يخشون إلا الله وهذا منافي للحقيقة؛ فليس كل العلماء يخشون الله فالعلماء الذين تختصهم الآية هم علماء الشريعة العارفين لحقائق الأسماء الشرعية ومقاصد الشريعة فلا تلتبس عليهم أمور دينهم، "وعلى حسب مقدار العلم في ذلك تقوى الخشية؛ فأمّا العلماء بعلوم لا تتعلق بمعرفة الله وثوابه وعقابه معرفة على وجهها فليست علومهم بمقربة لهم من خشية الله"[4]

---

[1] التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، ج1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ص702-703.

[2] فاطر، الآية:28 . وردت الآية في شرح ابن هشام، ج1، ص 249.

[3] أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي،ج4، دار إحياء التراث . مؤسسة التاريخ العربي، بيروت . لبنان، طبعة جديدة ومنقحة، ص258.

[4] التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، مج22، ص 304-305.

ما ورد في باب الحال: في بيان شروط وقوع الحال جملة إذ لابدّ للجملة الواقعة حالا من رابط يربطها بصاحبها ويكون ذلك "إمّا بالواو والضمير، نحو:﴿خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ﴾[1]، أو بالضمير فقط، نحو: ﴿ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾[2]، أي: مُتَعَادِينَ، أو بالواو فقط، نحو:﴿لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ﴾[3]"[4]

وفي هذا المقام يقف ابن هشام(ت761هـ) على خاصية الربط في الجملة الواقعة حالا؛ ففي قوله تعالى: ﴿خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ﴾ جاءت الجملة الاسمية ﴿هُمۡ أُلُوفٌ﴾في موضع نصب "حال من الواو في [خرجوا] وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو [هم]"[5]، وهذا أحسن مجيئها فاجتماع الواو والضمير إنما جاء تأكيدًا للارتباط

عند ابن عقيل (ت769هـ): أكثر ابن عقيل(ت769هـ) من الاستشهاد بالآيات القرآنية؛ حيث بلغت ست وعشرين وثلاثمائة آية؛ ومن ذلك:

ما جاء في باب الابتداء: في بيان وجوب وجود رابط يربط جملة الخبر بالمبتدأ؛ فيقول: " فأمّا الجملة فإمّا أن تكون هي المبتدأ في المعنى أولا. فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلابدّ فيها من رابط يربطها بالمبتدأ وهذا معنى قوله (حَاوِيَةً مَعْنَى الذّي سِيْقَتْ لَه). والرابط: إما ضمير يرجع إلى المبتدأ...، أو إشارة

[1] سورة البقرة، الآية: 243.

[2] سورة البقرة، الآية: 36.

[3] سورة يوسف، الآية: 14.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 326.

[5] التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري، تح: محمد باسل عيون السود، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1421هـ . 2000م، ص626.

إلى المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَۚ خَيۡرٞ﴾[1] في قراءة من رفع اللباس[2]، أو تكرار المبتدأ بلفظه، وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم كقوله تعالى: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾[3] و﴿ٱلۡقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلۡقَارِعَةُ﴾[4]...أو عموم يدخل تحته المبتدأ..."[5].

يشير ابن عقيل(ت769هـ) إلى خاصية الربط في جملة الخبر فذكر أنواع الروابط التي تشتمل عليها لتربطها بالمبتدأ؛ متمثلة في: إعادة المعنى، والضمير، والإشارة، وإعادة المبتدأ بلفظه، والعموم، و"دليل الربط بكل واحدة منها هو صحة حلول الضمير الرابط محلها دون أن يتغير المعنى"[6] وسنوضح ذلك في شرح الشواهد القرآنية التي أوردها الشارح:

اسم الإشارة: كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَۚ خَيۡرٞ﴾ فالرابط هنا اسم الإشارة [ذَٰلِك] حيث أنه يعود على المبتدأ **[لِبَاس ٱلتَّقۡوَىٰ]**، ويصح استبدال اسم الاشارة بالضمير[هو] فتقول **[هُوَ خيرٌ]**[7]

---

[1] سورة الأعراف، الآية : 26.

[2] ينظر تفصيل المسألة في شواهد القراءات القرآنية من هذا المبحث

[3] سورة الحاقة، الآية: 1-2.

[4] سورة القارعة، الآية: 1-2.

[5] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 164-166.

[6] البيان في روائع القرآن . دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1413هـ . 1993م، ص 121.

[7] ينظر: المرجع نفسه، ص 121./ والخلاصة النحوية، تمام حسان، عالم الكتب، ط1، 1420هـ . 2000م، ص 92./ شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، ج1، مكتبة الرشد . طبع بإشراف مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، الرياض . المملكة العربية السعودية، ط1، 1434هـ، ص 395./ والشواهد القرآنية في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف في ضوء القرائن النحوية،

إعادة المبتدأ بلفظه: نحو قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ و﴿ٱلۡقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلۡقَارِعَةُ﴾ فالرابط هنا هو إعادة اللفظ بنفسه [الحاقة] و[القارعة]

عند الشاطبي (ت 790هـ): عنيّ الشاطبي (ت 790هـ)بالاستشهاد بالقرآن الكريم في كل مصنفاته، وقد بلغت في المقاصد الشافية ألفين وعشرين شاهدا؛ ومن ذلك:

ما أورده في باب الابتداء في بيان مسوغات الابتداء بالنكرة؛ إذ استشهد بقوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾[1] فقد أضيفت النكرة إلى نكرة فأفادت وصارت قريبة من المعرفة[2].

وكذا ما أورده في باب عوامل الجزم، في ذكر الأفعال الطلبية إذ يقول: "والأفعال الطلبية هي فعل الأمر كما ذكر، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾[3]، والنهي نحو:....، والدعاء، نحو قوله تعالى:﴿وَإِذۡ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا﴾[4]..."[1]

مها محمد علي الخطيب، ص 347-348./ و تجليات القرائن اللفظية في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مبروك بركات، مجلة الذاكرة، العدد:05، ص309.

[1] سورة الشورى، الآية: 40.

[2] ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق بن موسى الشاطبي، ج2، ص 43 . 44./ و التحليل النحوي عن الامام الشاطبي في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية . دراسة في المبادئ والأصول والمنهج ، محمد عدنان جبارين، تقديم: فيصل إبراهيم صفا، عالم الكتب الحديث، إربد . الأردن، ط1هـ، 1432 . 2011م، ص 115.

[3] سورة آل عمران، الآية 31.

[4] سورة الأنفال، الآية 32.

عند السيوطي (ت 911هـ): عمدَ السيوطي(ت911 هـ) في شرحه إلى الإكثار من الشواهد القرآنية، نذكر منها:

ما أورده في باب أفعل التفضيل في بيان عدم الفصل بين أفعل التفضيل المجرد من (أل) والإضافة وبين (من) التي لابتداء الغاية؛ حيث يقول: " وأفعل التفضيل صله أبدا تقديرا أو لفظا بمن التي لابتداء الغاية إن جُرِّدا من أل والاضافة نحو ﴿ أَنَاْ أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿٣٤﴾ ﴾[2] أي أعز منك، فإن لم تجرد فلا"[3]

ما أورده في باب حروف الجر في بيان معانيها؛ حيث أشار إلى معاني الباء فقال: " وبالباء استعن نحو ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[4] وَعَدِّ نحو ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[5]"[6] فالباء في الآية الأولى جاءت على معنى الاستعانة، وفي حين جاءت في الآية الثانية على معنى التعدية.

عند الأشموني (ت 918هـ): أكثر الأشموني(ت918هـ) من الاستشهاد بآيٍّ القرآن الكريم؛ نذكر منها:

---

[1] المقاصد الشافية، الشاطبي، ج6، ص 142./ وينظر: آراء الفراء النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري . دراسة تحليلية وصفية، إعداد: علي كمال أبو عون، إشراف: محمود محمد العامودي، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية . كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 1433هـ . 2012م، ص 65.

[2] سورة الكهف، الآية 34

[3] شرح السيوطي المسمى "البهجة المرضية مع حاشيته التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، دار السلام، القاهرة . مصر، ط1، 1421هـ . 2000م، ص 376.

[4] سورة النمل، الآية 30.

[5] البقرة، الآية 17.

[6] شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص304.

ما أورده في باب اشتغال العامل عن المعمول في بيان أسباب ترجيح النصب؛ حيث قال: " ثالثا: أن يكون رفعه يوهم وصفا مخلا بالمقصود، ويكون نصبه نصًا في المقصود، كما في ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[1]؛ إذ النصب نص في عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بِقَدَر، وهو المقصود، وفي الرفع إيهام كون الفعل وصفًا مخصص، و(بِقَدَر) هو الخبر، وليس المقصود؛ لإيهامه وجود شيء لا بِقَدَر؛ لكونه غير مخلوق"[2]

ما جاء في باب العطف في بيان مجيء (أو) بمعنى الواو؛ إذا أمن اللبس وفي ذلك يقول: " (ورُبَّما عَاقبَت) أو (الواو) أي: جاءت بمعناها (إذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا) أي: إذا أمن اللبس، وجعل منه: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[3] "[4]

الاحتجاج بالقراءات القرآنية عند الشرّاح:

عند ابن الناظم (ت 686هـ):

اعتمد ابن الناظم (ت686هـ) في شرحه على القرآن الكريم كما ذكرنا آنفا، وقد وردت هذه الآيات وفق قراءات متنوعة، حاولنا احصاء الآيات التي وردت وفق القراءات فكانت خمس وخمسين، ومن ذلك:

[1] سورة القمر، الآية 49.

[2] منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص191.

[3] سورة الصافات، الآية 147.

[4] شرح الأشموني على ألفي ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 423 . 424./ وينظر: الفكر اللغوي عند الصبان في حاشيته على الأشموني، زياد محمد أبو سمور، كنوز المعرفة، عمان . الأردن، ط1، 1431هـ . 2010م، ص 195.

ما ورد في باب البدل في ذكر ما ذهب إليه الاخفش(ت215هـ) في حكم جواز الإبدال من ضمير الحاضر مطلقا، يقول: "وقرأ علي كرم الله وجهه وابن عباس رضي الله عنهما: ﴿فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنۡ ءَالِ يَعۡقُوبَۖ وَٱجۡعَلۡهُ رَبِّ رَضِيّٗا﴾[1] قال أبو الفتح؛ يريد: (فهبْ لي من لدنك وليًّا يرثني منه أو به وارثٌ من آل يعقوب، وهو الوارث نفسه، فكأنه جرد منه وارثًا)"[2]

و ما ورد في باب عوامل الجزم في بيان جواز نصب المضارع المقرون بالفاء أو الواو بإضمار «أن» بعد جواب الشرط المجزوم، يقول: "وبلغنا بعضهم قرأ قوله تعالى: ﴿يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾[3]"[4]، وقد ذكر أبو حيان (ت745هـ)في تفسير البحر المحيط أن النصب على إضمار أن، هي قراءة ابن عباس والأعرج وأبو حيوة، والرفع على القطع قراءة ابن عامر وعاصم ويزيد ويعقوب وسهل، أمّا الجزم عطفا على الجواب فقراءة باقي السبعة[5]

عند المرادي (ت 749هـ): استشهد المرادي(ت749هـ) بالعديد من القراءات القرآنية؛ ومن ذلك:

ما أورده في باب الموصول في بيان جواز تشديد النون في تثنية (الذي والتي) مع الياء خلافا للبصريين إذ وافق المرادي(ت749هـ) الكوفيين ورجح مذهبهم فقال: "وأما مع الياء فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون، وهو الصحيح، لقراءة ابن كثير(ت120هـ): ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾[6] بالتشديد"[1]

---

[1] سورة مريم، الآية 05-06. وهي في الرسم القرآني ﴿وَيَرِثُ يَرِثُنِي﴾

[2] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 398.

[3] سورة البقرة، الآية : 284.

[4] المصدر نفسه، ص 500.

[5] ينظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج2، ص 376.

[6] سورة فصلت، الآية 29.

عند ابن هشام(ت 761هـ): وتعتبر القراءات القرآنية من أهم المصادر التي اعتمدها ابن هشام(761هـ) في شرحه؛ نذكر منها:

ما جاء في باب الإضافة في بيان جواز الفصل بين المتضايفين؛ حيث يقول: "والحق أن مسائل الفصل سَبْعٌ، منها ثلاث جائزة في السَّعة: إحداها: أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر: ﴿ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآئُهُمْ ﴾[2] "[3]

ما جاء في باب عطف النسق في بيان جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض؛ وفي ذلك يقول: "ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفًا كان أو اسمًا ...، وليس بلازم وفاقًا ليونس والأخفش والكوفيين، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[4] "[5]

عند ابن عقيل(ت769هـ): استعان ابن عقيل(ت 769هـ) في شرحه بالاستشهاد بالقراءات القرآنية في إثبات العديد من المسائل، نذكر منها:

---

[1] توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج1، ص 420./ وينظر: آراء الفراء النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري . دراسة تحليلية .، علي كمال أبو عون، ص 25.

[2] سورة الأنعام، الآية 137.

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص 396./ وينظر: الاحتجاج بالقراءات في شروح ألفية ابن مالك، محمود نجيب، التراث العربي . مجلة فصلية محكمة تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق، العددان: 81 . 82، رجب . ذو الحجة: 1422هـ . أكتوبر . مارس:2001، ص 191.

[4] سورة النساء، الآية 01.

[5] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص 485./ وينظر: الاحتجاج بالقراءات في شروح ألفية ابن مالك، محمود نجيب، ص 191. 192.

ما أورده في باب نائب الفاعل في بيان أوجه فاء الفعل الثلاثي المبني للمفعول؛ حيث يقول: " إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيا معتل العين فقد سمع في فائه ثلاثة أوجه: إخلاص الكسر...، وإخلاص الضم...، والإشمام . وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر . ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ، ولا يظهر في الخط، وقد قرئ في السبعة قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾[1] بالإشمام في (قيل، وغيض)"[2]

ومنه أيضا ما أورده في باب الحال في بيان جواز تقدمها على عاملها الظرف والمجرور وهذا نادر، واستدل على ذلك بقراءة قوله تعالى: ﴿و السماوات مطويات بيمينه﴾ بكسر تاء (مطويات) وأجاز الأخفش الأوسط (ت) هذا قياسا"[3]

عند الشاطبي(ت 790هـ): وقد أكثر الشاطبي(ت790هـ) في مقاصده من الاستشهاد بالقراءات القرآنية؛ من ذلك:

استشهاده بقراءة أبي قلابة (ت104هـ) على مجيء صيغة التفضيل (شر) بهمزة القطع في قوله تعالى:﴿ مَنِ الكَذابُ الأَشَرُّ﴾[4] على وزن أفعل وهو الأصل. فتقول: فلان أشرُّ من فلان؛ إلا أن العرب أسقطوا الهمزة لكثرة الاستعمال فيها ولم يأتو بها على الأصل إلا نادرًا[5]

---

[1] سورة هود، الآية 44.

[2] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ج2، ص 83 . 85./ وينظر: موقف ابن عقيل المصري من القراءات القرآنية، ماهر خضير هاشم، مجلة العلوم الإنسانية . جامعة بابل ، مج18، العدد: 2، 2010م، ص 10

[3] المرجع نفسه، ص 09.

[4] سورة القمر، الآية : 25.

[5] ينظر: التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية . دراسة في المبادئ، والأصول، والمنهج، محمد عدنان جبارين، ص 115.

وكذا استشهاده بقراءة من قرأ[1] قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَيَّ﴾[2]، في بيان قلب ألف الاسم المقصور ياءً وإدغامها في ياء المتكلم[3]، يقول: "الألف في آخر المعتل.. الحكم فيها أن تبقيها على حالها دون إعلال أو قلب.. وأمّا ألف المقصورة فعدم القلب وتركها سالمة هي اللغة المشهورة، وجاء في المقصور، خاصةً، عن هذيل قلبُ الألف ياء وإدغامها في الياء كالواو"[4]

عند الأشموني (ت918 هـ):

ما جاء في باب عوامل الجزم في بيان ما ذهب إليه ابن مالك (ت672هـ) من أن (إنْ) تهمل حملا على (لو)؛ حيث يقول: " ذكر في الكافية والتسهيل أنَّ (إنْ) قد تهمل حملا على لَوْ، كقراءة طلحة ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ بياء ساكنة ونون مفتوحة"[5]

ما ورد في باب البدل في تعريف بدل كل من كل، حيث قال: " وهو بدل الشيء مما يطابق معناه، نحو﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾[6] وسماه الناظم البدل المطابق؛ لوقوعه في اسم الله تعالى، نحو ﴿ إِلَى إِلَى صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ﴾[7] في قراءة الجر"[8]

---

[1] عاصم الجحدري، وابن أبي اسحاق، وعيسى بن عمر البصري.

[2] سورة يوسف، الآية 23.

[3] المرجع السابق، ص 116.

[4] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج4، ص 207.

[5] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج3، ص 582./ وينظر: الفكر اللغوي عند الصبان في حاشيته على الأشموني، زياد محمد أبو سمور، ص 83.

[6] سورة الفاتحة، الآية 05.

[7] سورة إبراهيم، الآية 01.

[8] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص436.

الاحتجاج بالحديث النبوي عند الشرّاح:

عند ابن الناظم(ت 686هـ):

ما ورد في باب الفاعل: في بيان أنه إذا أُسند الفعل إلى الفاعل الظاهر تلحقه الألف في التثنية، والواو في جمع المذكر السالم، والنون في جمع المؤنث على لغة بني الحارث فيقول: "وممّا جاء على هذه اللغة... قوله صلى الله عليه وسلم: «**يتَعاقَبُون فيكُمْ مَلاَئِكةٌ باللّيْل وملائكةٌ بالنّهار**»[1]"[2]

يقف ابن الناظم(ت686هـ) في هذا المقام على خاصية الإسناد الحاصلة بين الفعل [يتعاقبون] والفاعل [مَلاَئِكةٌ] بالإضافة إلى خاصية المطابقة*بين الفعل والفاعل كقرينة لفظية في لغة بعض العرب**إذ إن "الأصل عند النحاة أن الفعل إذا أسند إلى فاعل ظاهر مثنى أو جمع*، جردّ من علامات التثنية والجمع غير أنّ طيء أو أزد شنوءة أو بنو الحارث كانوا يلحقون الفعل علامة التثنية والجمع فسميت لغتهم (أكلوني البراغيث) أو (يتعاقبون فيكم)"[3] حيث ألحق عليه الصلاة والسلام واو الجماعة بالفعل [يتعاقبون] وفاعله ظاهر وهو[مَلاَئِكةٌ]؛ "وقد تعسف بعض النحويين[4] في تأويلها وردّوها للبدل،

---

[1] صحيح البخاري، البخاري، أخرجه في باب مواقيت الصلاة برقم: 555، ص 143./ و صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم النيسابوري، وفي طليعته غاية الابتهاج لمقتفي أسانيد كتاب مسلم بن الحجاج للزبيدي وعلى هامشه كتب أخرى، عني بها: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط1، 1427هـ . 2006م، أخرجه في باب المساجد ومواضع الصلاة برقم: 632، ص 284.

[2] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 159.

* قرينة المطابقة في العدد (الإفراد والتثنية والجمع)

** بنو الحارث بن كعب- ويقال: هم طيء- ويقال: هم أزد شنوءة/ ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 57-58

[3] إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في شرح ابن عقيل، محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت، ط1، 1424هـ . 2003م، ص 75.

[4] الحريري (ت516هـ) وأبو الفداء (ت732هـ)، ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص، أبو القاسم الحريري، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ط1، 1299هـ، ص 65-66/ والكناش في النحو والصرف، الملك المؤيد أبو الفداء، تح: علي الكبيسي وصبري

للبدل، وهو تكلف مستغنى عنه، مع أنّ تلك اللغة مشهورة، لها وجه من القياس واضح يعرف في موضعه"[1]

وذكر ابن الجوزية (ت751هـ) في بدائع الفوائد أن في "لحاق علامة التثنية والجمع للفعل مُقدمًا، جاء في لغة قوم من العرب حرصاً على البيان وتوكيدًا للمعنى"[2]

ما ورد في باب الاستثناء عن أن "(حاشا) مثل (خلا) إلا في دخول (ما) عليها، فيستثنى بها مجرور...، فالجر على أنّها فعل غير متصرف، والمستثنى مفعوله، وضمير ما سواه الفاعل، ولا فرق بينهما إلا أن (خلا) تدخل عليها (مَا). فلا يقال: قاموا ما حَاشَا زَيْدًا، إلا ما ندر، كما في قوله صلى الله عليه وسلم: « أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ»"[3]

لقد جاءت ما مصاحبة لحاشا وهو أمر نادر الحدوث، حيث ذهب الكثير من النّحاة إلى القول بعدم جواز مصاحبة [ما] لـ [حاشا][4]

ما جاء في باب لا التي لنفي الجنس في بيان وجوب ذكر خبر (لا) في حال جهل ولم يعلم فيقول: "يجب ذكر خبر (لا) إذا لم يُعْلَمْ، كقوله صلى الله عليه وسلم: «**لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ**»"[1][2]

إبراهيم، مراجعة عبد العزيز مطر، الدوحة، 1413هـ . 1993م، ص 367./ وينظر: قضايا الاسناد في الجملة العربية، إعداد: علي كنعان بشير، إشراف: طلال يحي إبراهيم الطبوجي، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربي .كلية الآداب، جامعة الموصل، 1427هـ . 2006م، ص 127.

[1] المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، حققه وقدم له وعلق عليه: محيي الدّين ديب متو وآخرون،ج2، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق . بيروت، ط1، 1417هـ . 1996م، ص 260-261. وينظر: شواهد ابن مالك من الحديث النبوي الشريف في كتاب "شرح التسهيل" تخريجا ودراسة، إعداد: محمد كمال درويش الرمحي، إشراف: ياسر أحمد الشمالي، رسالة ماجستير ،كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2007م، ص95

[2] بدائع الفوائد، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تح: علي بن محمد العمران، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، ج1، دار علم الفوائد، مطبوعات المجمع . مجمع الفقه الإسلامي جدة، د.ط، د.ت، ص 216.

[3] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 225.

[4] ينظر: إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في شرح ابن عقيل، محمد أحمد قاسم، ص 89.

فقد ذكر الخبر (أغير) هاهنا للجهل به، ولعدم وجود دليل يدّل عليه ولما كان الأمر كذلك وجب ذكره[3]

عند المرادي (ت749هـ): استشهد المرادي (ت749هـ) بمجموعة من الأحاديث النبوية في شرحه؛ منها:

ما ورد في باب الكلام: في بيان علامات الفعل حيث قال: "للفعل أربع علامات:...، والرابعة: نون أقبلن، وهي نون التوكيد الشديدة، وهي مختصة بالفعل، وكذلك الخفيفة...، وتلحق الأمر بلا شرط والمضارع بشرط مذكور في بابه، وقد تلحق الماضي (وضعا) المستقبل معنى كقوله صلى الله عليه وسلم: «فإما أدركن واحد منكم الدجال[4] »"[5]

ما جاء في باب الضمير: في بيان لحاق نون الوقاية باسم الفاعل و أفعل التفضل شذوذا؛ يقول: "ومثال الثاني: قول النبي صلى الله عليه وسلم: «غير الدّجال أخْوَفني عليكم»[6] واعلم أن لحاقها مع هذين في غاية من القلة فلا يقاس عليه"[7]

عند ابن هشام(ت761هـ):

---

[1] أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾، برقم 6344 . 4637، ص 1441. 1442./ صحيح مسلم، في كتاب التوبة . باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش، برقم 2760، ص1265.

[2] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 140.

[3] ينظر: إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث في شرح ابن عقيل، محمد أحمد قاسم، ص66.

[4] صحيح مسلم، ج2، كتاب الفتن وأشراط الساعة . باب ذكر الدجال وصفته ومن معه، برقم: 2934، ص 1340.

[5] توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج1، ص 288 .289.

[6] صحيح مسلم، ج2، كتاب الفتن وأشراط الساعة . باب ذكر الدجال وصفته ومن معه، برقم: 2137، ص 1341.

[7] توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج، ص 388 .389.

. **ما ورد في باب المبتدأ والخبر**: في بيان جواز الابتداء بالنكرة شرط حصول الفائدة؛ كأن يُخبر عنها بـ:

حذف الموصوف: نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «سَوْدَاءُ وَلودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءَ عَقِيم»[1]؛ أي: امرأة سوداء

المصدر العامل عمل فعله: نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ»[2]

النكرة المضافة: وهي نوع من أنواع النكرة العاملة كون المضاف عامل في المضاف إليه الجر[3]، ومنه قوله قوله صلى الله عليه وسلم: «**خَمْسُ صَلَواتٍ كَتَبَهُنّ اللهُ**»[4]، حيث وقع المبتدأ [**خَمْسُ**] نكرة،

ما ورد في باب حروف الجر: في بيان معاني الحروف في مجيء من لابتداء الغاية الزمانية[5]؛ واستشهد على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: « فَمُطِرْنَا مِنَ الجُمُعَةِ إِلَى الجُمُعَةِ»[6] إذ جاءت [مِنْ] في قوله: [مِنَ الجُمُعَةِ] لابتداء الغاية الزمانية*

---

[1] حديث ضعيف رواه الطبراني في: المعجم الكبير، الطبراني، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، برقم: 16348

[2] صحيح مسلم، ج1، كتاب الزكاة . باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من أنواع المعروف، حديث رقم: 1006، ص448.

[3] التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري، ص 211./ وينظر: شواهد ابن مالك من الحديث النبوي الشريف في كتاب "شرح التسهيل" تخريجا ودراسة، محمد كمال درويش الرمحي، ص 167-168.

[4] الموطأ، مالك، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه في: كتاب صلاة الليل . باب الأمر بالوتر، ج1، طبع عيسى الحلبي، د.ط، 1370هـ، ص 123.

[5] ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص 341-342.

[6] صحيح البخاري، كتاب الاستسقاء . باب إذا استشفعوا إلى الإمام ليستسقي لهم لم يردهم، حديث رقم1019، ص 248./ الموطأ، مالك بن أنس، تخ وتع: هاني الحاج، ج1، المكتبة التوفيقية، د.ط، د.ت، ص124./ ورد الحديث في أوضح المسالك، ابن هشام، ج1، ص 341-342. والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 591.

ساق ابن هشام(ت761هـ) هذا الحديث للاستدلال على مجيء [مِنْ] لابتداء الغاية الزمانية.

عند ابن عقيل(ت769هـ):

ما ورد في باب حروف الجر عن بيان معاني (في) في مجيئها للسببية إذ يقول: "ومثالها للسببية كقوله صلى الله عليه وسلم: «دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَارَ في هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا؛ فَلاَ هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ»"[1][2]

يسوق ابن عقيل(769هـ) هذا الحديث النبوي لإثبات معنى السببية الذي تضمنه الحرف [في] في قوله صلى الله عليه وسلم [في هرّة]، إذ التقدير: [دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَارَ بسبب هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا].

لقد جاء حرف الجر [في] رابطا بين الاسم [هرّة] والفعل [دَخَلَ] فأفاد معنى السببية وهي قرينة معنوية خاصة تحيلنا إلى قرينة معنوية عامة هي قرينة النسبة.

. ما ورد في باب أمّا ولولا ولوما عن جواز حذف الفاء في جواب أمّا في النثر بقلة حيث قال: "...وحذفت في النثر أيضا: بكثرة، وقلة، فالكثرة عند حذف القول معها...، والقليل: ما كان خلافه، كقوله صلى الله عليه وسلم: " أمّا بعدُ ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله"[3]ما بال بحذف الباء، والأصل: أمّا بعد؛ فما بالُ رِجَالٍ، فحذفت الفاء"[4]

---

*خلافا لأكثر البصريين إذ تأولوه على حذف مضاف والتقدير: [من صلاة الجمعة]، ينظر: تفصيل المسألة في الفصل الرابع من هذا البحث

[1] وجاء في صحيح البخاري: «دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَارَ في هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا؛ فَلَمْ تُطْعِمْهَا وَلَمْ تَدَعْهَا تأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ». صحيح البخاري، البخاري، الحديث رقم: 3318، ص 815.

[2] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص 16.

[3] صحيح البخاري، كتاب البيع. باب من اشترط شروطا في البيع لا تحل، حديث رقم: 2168، ص 519.

[4] شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج4، ص54.

. **ما ورد في باب جوازم الفعل المضارع**؛ في بيان مجيء فعل الشرط مضارعا في حين يرد جوابه ماضيا، فيقول: "والرابع أن يكون الأول مضارعا، والثاني ماضيا، وهو قليل"[1]مستشهدا بقوله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ يَقُمْ ليلة القَدْرِ إيمَانًا واحتِسَابَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ"[2]

إذن "جاء فعل الشرط (يقيم) فعلا مضارعا، وجاء جواب الشرط (غفر) فعلا ماضيا"[3]؛ وهنا تجدر الإشارة بأنه في هذه الحالة وجب جزم الأول، أي: فعل الشرط . فيقيم هنا تعرب فعل مضارع مجزوم بمن . "إن كان الأول مضارعا والثاني ماضيا، وذلك قليل وليس خاصا بالضرورة*كما زعم بعضهم، وجب جزم الأول"[4]

عند الشاطبي (ت790هـ): لم يغفل الشاطبي(ت790هـ) في مقاصده عن الاستشهاد بالحديث النبوي؛ ومما أورده نذكر:

استشهاده بقوله صلى الله عليه وسلم: «البَيِّعانِ بالخِيارِ»[5]، في بيان ما يأتي على صيغة المثنى ويراد به التكثير؛ فالمراد بالبيِّعان: البيِّعون[6].

ومن ذلك أيضا استشهاده بقوله صلى الله عليه وسلم: «لولا قومك حديثٌ عَهْدُهم بكُفرٍ لأسّستُ البَيْتَ على قَواعِد إبراهيم»[1] لبيان منع حذف الخبر بعد لولا عند انعدام الدليل[2].

---

[1] المصدر نفسه، ج4، ص33.

[2] صحيح البخاري، كتاب الإيمان . باب قيام ليلة القدر من الإيمان، حديث رقم: 35، ص 19.

[3] إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث في شرح ابن عقيل، محمد أحمد قاسم، ص 176.

* ذهب الجمهور إلى أنّ مجيء فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا، يختص بالضرورة الشعرية/ شرح ابن عقيل، ج4، ص34 بالهامش.

[4] جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، ضبطه وخرج آياته وشواهده الشعرية، محمد بن علي جيلاني، ج2 ، المكتبة التوفيقية، ط3، 2013م، ص200

[5] صحيح البخاري، كتاب البيوع . باب البَيّعان بالخيار ما لم يتفرقا، حديث رقم: 2108، ص 507.

[6] ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج1، ص 170/ و التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" دراسة في المبادئ والأصول والمنهج، محمد عدنان جبارين، ص122.

عند السيوطي (ت911هـ): ومما ورد في البهجة المريضة من الاستشهاد بالحيث النبوي:

ما جاء في باب النكرة والمعرفة: في الحديث عن اتصال الضمير بالفعل الناقص؛ يقول السيوطي (ت911هـ): "اتصال وانفصال ما هو خبر لكان أو أحدى أخواتها ...، واتصالا أختار تبعا لجماعة منهم الرماني؛ إذ الأصل في الضمير الاختصار، ولأنه وارد في الفصيح قال صلى الله عليه وسلم: «إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عليْهِ، وَ إنْ لا يَكُنْهُ فلا خَيْرَ لَكَ في قتْلِهِ»[3] "[4]

عند الأشموني (ت918هـ): ومن الأحاديث التي وردت في شرح الأشموني(ت918هـ):

ما ورد في باب في بيان أن (لعل) تحمل على عسى عند اقتران خبرها بأن؛ إذ يقول: "كما حملت (لعل) على (عسى) في اقتران خبرها بأن؛ كما في الحديث: «وَ لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ»[5] "[6]

ما جاء في باب إعراب الفعل في بيان أن الجزم وقع على الإبدال من فعل النهي في قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هذِهِ الشَّجَرَةِ فلاَ يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنا ولاَ يُؤْذِينا بِرِيح الثُّوم»[7] "[1]

---

[1] صحيح البخاري، كتاب العلم . باب من ترك بعض الإختيار مخافة أن يقصر فهم بعض النّاس عنه فيقعوا في أشدّ منه، برواية: «لولا قومك حديثٌ عَهْدُهم بكُفرٍ لنقضتُ الكعبة فجعلت لها بابَين ...» حديث رقم: 126، ص 45.

[2] ينظر: المرجع السابق، ص 123.

[3] صحيح البخاري، كتاب الجنائز . باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه . وهل يعرض على الصبيّ الإسلام؟، حديث رقم: 1354، ص 327./ صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة . باب ذكر ابن الصياد، حديث رقم: 2930، ص 1338.

[4] شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 72 . 73.

[5] صحيح البخاري، كتاب الشهادات . باب من أقام البينة بعد اليمين، حديث رقم: 2680، ص 654./ وصحيح مسلم، كتاب الأقضية . باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة، حديث رقم: 1713، ص 818.

[6] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص 133./ وينظر: الفكر اللغوي عند الصبان في حاشيته على الأشموني، زياد محمد أبو سمور، ص 93.

[7] صحيح مسلم، باب المساجد . باب من أكل ثومًا وبصلا أو كراثًا أو نحوه، حديث رقم: 563، ص 252.

الاستشهاد بكلام العرب عند الشرّاح:

الشعر:

عَنيّ الشرّاح بالاستشهاد بالشعر العربي، كيف لا وهو ديوان العرب؛ وسنورد هاهنا بعض الأبيات المشتركة بين الشروح . على سبيل المثال لا الحصر ، وليس هذا قصورا أحاط بالعمل وإنما كوني جعلت الشواهد الشعرية هي مرتكز البحث في الفصول التطبيقية؛ ومن الأبيات الواردة في الشروح نذكر:

ما ورد في باب المرفوعات:

في باب الابتداء:

لولا اصْطِبارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذي مِقَةٍ لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مطاياهُنَّ للظَّعَنِ[2]

في باب الفاعل:

جَزَى ربَّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنْ حَاتِمِ جَزَاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وقَدْ فَعَلْ[3]

ما ورد في باب المنصوبات:

باب المفعول لأجله:

---

[1] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، ج3، ص 569./ وينظر: الفكر اللغوي عند الصبان في حاشيته على الأشموني، زياد محمد أبو سمور، ص 93.

[2] الشاهد ذكر في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص 114./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 181./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 98./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ "شرح الشواهد الكبرى"، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تح: محمد باسل عيون السود، مج1، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1426هـ . 2005م، ص 341.

[3] ورد الشاهد في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 249./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 78./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 178./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، مج1، ص 597./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 611/ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 232.

فَجِئْتُ وقَدْ نَضَّتْ لنومٍ ثِيَابَها لَدى السّتْرِ إلاَّ لِبْسَة المُتَفَضِّلِ[1]

باب المفعول معه:

إذا كانت الهيجاءُ وانشقَّت العصا فحسبك والضحاكَ سيفٌ مُهَنَّد[2]

باب الاستثناء:

هَل الدَّهْرُ إلاّ ليلةٌ ونهارُها وإلاّ طُلوعُ الشمّسِ ثُمّ غيارُها[3]

باب الحال:

مَضى زمنٌ والناسُ يستشفِعون بي فهل لي إلَى لَيْلَى الغداةَ شفيعُ[4]

باب التمييز: **قول أمية بن أبي الصلت(ت5هـ):**

إلَى رُدُحٍ مِـنَ الشِّـيْـزَى مِلاَءٍ لُبَابَ البُـرِّ يُـلْبَـكُ بـالشِّـهـادِ[5]

الأمثال والأقوال:

---

[1] الشاهد ذكر في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص290./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 216./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 271./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 255./ المقاصد النحوية، العيني، ج2، ص313.

[2] منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 364.

[3] ورد في: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 219./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 163./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 231./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 381./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، ج2، ص344.

[4] ذكر الشاهد في: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام، حققه وخرج شواهده: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، ج 2، دار الفكر، دمشق . سوريا، ط1، 1384هـ . 1964م، ص 482./ المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق وتعليق: محمد كامل بركات، ج2، دار الفكر، دمشق . سوريا، ط1، 1402هـ . 1982هـ، ص 19.

[5] منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان الأندلسي، ص 121./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 527.

عند ابن الناظم (ت686هـ):

ما ورد في باب تعدي الفعل ولزومه في بيان ما لا يجوز حذفه، إذ يقول: "ولا يجب الحذف فيما عدا ذلك إلا فما كان واردًا مثلاً في كثرة الاستعمال، كقولهم: «كليْهما وتمرًا»[1] و«امْرَأً ونفسه» و«الكلابَ على البقر» و«أحْشَفًا وَ سُوءَ كِيلَة» و(من أنت وزيد) و« إنْ تأتني فأهل الليل وأهلَ النهار» و« مرحبًا وأهلاً وسهلاً» بإضمار: أعطني، ودَعْ، وأرْسِلْ، أتَبِيْعُ، وتذكر، وتجد، وأصبت، وأتيت، ووطئت"[2]

عند المرادي(ت749هـ): ومن الأمثال التي وردت في توضيح المقاصد نذكر:

ما جاء في باب ظن و أخواتها في بيان جواز حذف مفعولي الفعل اقتصارا إذا تحققت الفائدة؛ فقال: "والجواز إن وجدت فائدة كقولهم «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ»[3] فلو لم يقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة لم يجز"[4]

ما جاء في باب أعلم وأرى في بيان أنه يثبت لمفعوليهما الأول والثاني ما يثبت لمفعولي (علم ورأى) كجواز إلغاء العامل بالنسبة إليهما؛ ومثل لذلك بقول "بعض من يوثق بعربيته «البَرَكةُ أعلَمنا الله مع أكابر»"[1]

---

[1] وورد المثل في: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي على تقدير: أعطني كليهما وزِدْني تمرًا، ج3، ص 164./ شرح الأشموني للأشموني على تقدير: كلاهما لي وزدني تمرًا، ج، ص /وينظر: الفكر اللغوي عند الصَّبّان في حاشيته على الأشموني، زياد محمد أبو سمور، ص164./التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" دراسة في المبادئ والأصول والمنهج، محمد عدنان جبارين، ص 131.

[2] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 183.

[3] مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد النسابوري الميداني، قدم له وعلق عليه: نعيم حسين زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط2، 1425هـ . 2004م، برقم 4012.

[4] توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج1، ص 568./ وينظر: آراء الكسائي عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري، إعداد: نهاد عبد الفتاح فريح بدرية، إشراف: محمود محمد العامودي، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية . كلية الآداب، الجامعة الإسلامية . غزة، 1433هـ . 2012م، ص64.

عند ابن هشام(ت761هـ): استشهد ابن هشام (ت761هـ) بأقوال العرب وأمثالهم ومن ذلك:

ما جاء في باب المبتدأ والخبر؛ إذ يقول: "المبتدأ اسم أو بمنزلته، ... والذي بمنزلته نحو: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ»[2] "[3]

ساق ابن هشام(ت761هـ) هذا المثل لبيان مجيء المبتدأ مصدرًا مؤولاً ففي المثل: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ» وقع المبتدأ [تَسْمَعُ] مصدرًا مؤولا "وهو في تأويل(سماعك)، وقبله (أن) مقدرة، والذي حسّن حذف (أن) من (تسمع) ثبوتها في (أن تراه)"[4]

عند ابن عقيل(ت769هـ):

ما ورد في باب الحال من بيان مذهب الجمهور في جواز مجيء الحال معرفة على التأويل بنكرة؛ فقال: " مذهب جمهور النحويين: أن الحالَ لا تكون إلا نكرةً، وأن ما ورد منها مُعرَّفًا لفظًا فهو مُنَكَّرٌ معنًى كقولهم: «جَاءُوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ»[5] ...، و «كَلّمْتُهُ فاهُ إلى فِيَّ»، فـ (الجَمَّاءُ،... وفَاهُ): أحوال، وهي معرفة لفظًا، لكنها مُؤوَّلَةٌ بنكرة، والتقدير: جاءُوا جميعًا،...وكلمته مُشَافهة"[6]

عند الشاطبي(ت790هـ): وكان للأمثال العربية نصيبا بارزا في كتاب المقاصد؛ ومن ذلك:

---

[1] المصدر نفسه، ج1، ص 571./ وينظر: المرجع نفسه، ص64.

[2] مجمع الأمثال، الميداني، ج1، ص 129.

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 106./ وينظر: الاستشهاد بالأمثال في النحو العربي دراسة تحليلية تطبيقية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، إعداد: أبو القاسم محمد سليمان، إشراف: وليد محمد صالح، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية .كلية اللغات، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2012م، ص 85-109.

[4] التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري، ج1، ص 190.

[5] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 230./ أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص 314./ التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري، ص 579.

[6] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 183-184.

ما أورده في باب الابتداء في بيان مسوغات الابتداء بالنكرة حيث مثل لذلك بقول العرب: (شهرٌ ثرى، وشهرٌ ترى، وشهرٌ مرعى)[1]، وموضع الشاهد قوله (شهر ترى) الموصوف بالجملة، والمعطوف على (شهر ثرى) وهو ما ساغ الابتداء به.

ومنه أيضا استشهاده بقولهم: (أَمْتٌ في الحَجرِ لا فِيكَ)[2]، في بيان فيما يكون العطف بـ (لا)؛ إذ يمكن أن يكون بعد النداء، أو الأمر، أو الدعاء، أو الإثبات.

عند السيوطي(ت911هـ):

ما ورد في باب إعمال اسم الفاعل في بيان أنّ (فَعَّالٌ أوْ مِفْعالٌ أوْ فَعُولُ) صيغ مبالغة تعمل عمل الفعل على مذهب البصريين؛ فيقول: "(**فَعَّالٌ أوْ مِفْعالٌ أوْ فَعُولُ**)الدّالاّتُ على المبالَغَةِ (**في كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ فَيَسْتَحِقُّ ما لَهُ مِنْ عَمَلْ**) بِالشُّرُوطِ المذْكُورَةِ عِنْدَ جَمِيْعِ البَصْرِيِّينَ نحو: « أمّا الْعَسَلَ فَأنا شَرّابٌ» و «إنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَايِكَهَا»"[3] فذكر الأول كمثال على إعمال صيغة (فعَّال)؛ حيث نُصِب [الْعَسَلَ] بشرّاب. وذكر الثاني كمثال على إعمال صيغة (مِفْعالٌ)؛ حيث نُصِب [بَوَايِكَهَا] بِمِنْحَار.

عند الأشموني (ت918هـ):

[1] يقصدون شهور الربيع ومعناه: أنه يمطر أولا، ثم يطلع النبات فتراه، ثم يطول فترعاه النَّعَم، وأرادوا: شهر ثر فيه، وشهر ترى فيه./ ينظر: مجمع الأمثال، الميداني، ج1، ص 402./ و التحليل النحوي عند الامام الشاطبي، محمد عدنان جبارين، ص 130 . 131.

[2] ينظر: المقاصد الشافية، الشاطبي، ج5، ص 140./ و التحليل النحوي عند الامام الشاطبي، محمد عدنان جبارين، ص 132.

[3] شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 345-346./ وينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 303./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص 82 . 83/ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص 414/ وشروح الألفية مناهجها والخلاف النحوي فيها، محمود نجيب، ص 181.

ما ورد في باب الابتداء إذ "استشهد الأشموني على عدم جواز الابتداء بنكرة إنْ لم تُفِد تخصيصًا بوصف تقديرًا أو لفظًا بالمثل القائل «شرٌ أهرَّ ذا نَابٍ» أي: على تقدير: شرٌ عظيم. وقال الصبان فيه: «شرٌ أهرَّ ذا نَابٍ» أي: جعل الكلب هارًا؛ أي: مصوتًا، مثل يضرب عند ظهور إمارات الشرِّ "[1]

ما جاء في باب التوكيد في بيان جواز حذف المؤكد إذا فهم من السياق إذ استشهد الأشموني بالمثل القائل: «كليهما وتمرا» على تقدير (أعطني كليهما)؛ فحذف المؤكد كونه يدرك من السياق فتقدير الكلام: (أعطني الشيئين كليهما)[2]

الشرح	القرآن الكريم	القراءات القرآنية	الحديث النبوي	الشعر العربي	كلام العرب	
					الأمثال	الأقوال والآثار
ابن الناظم (ت686هـ)	513	55	42	679	33	09

[1] الفكر اللغوي عند الصَّبَّان في حاشيته على الأشموني، زياد محمود أبو سمور، ص 118.

[2] ينظر: الاستشهاد بالأمثال في النحو العربي . دراسة تحليلية تطبيقية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو القاسم محمد سليمان، ص115.

المرادي (ت749هـ)				21	96	
ابن هشام (ت761هـ)	838		13	584	32	11
ابن عقيل (ت769هـ)	326		20	362	18	84
الشاطبي (ت790هـ)	2020		238			
السيوطي (ت911هـ)			28 منها 1 مكرر	327	12	42
الأشموني (ت918)			77 منها 6 مكرر	980	27	160

وهذه محاولة منا لضبط عدد الاستشهادات عند الشرّاح:

المبحث الرابع:

مواقف الشرّاح من ابن مالك في الألفية:

التأييد:

ابن النّاظم(ت686هـ): صرح ابن الناظم(686هـ في مواضع كثيرة من شرحه، بموافقته لأبيه على الرغم مما عرف عنه من معارضة له واستدراك عليه، ومن بين النقاط التي اتفق فيها مع والده:

في باب الموصول في بيان جواز دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع تشبيها بالصفة، يقول ابن الناظم(ت686هـ): "وقد توصل الألف واللام بفعل مضارع شبهوه بالصفة لأنه مثلها في المعنى"[1]

وقد ذهب ابن مالك (ت672هـ) في باب ظنّ وأخواتها إلى عدِّ الفعل (حَجَا يحْجُو) من الأفعال الدالة على رجحان الشيء، ووافقه ابنه فيما ذهب إليه فقال: "ومنه حَجَا، لا بمعنى غَلَب في المحاجاة، أو قَصَدَ، أو ردَّ، أو أقامَ، أو بخلَ..." [2]

ابن هشام(ت761هـ): وافق ابن هشام(761هـ) الناظم في نقاط عدة من أبواب مختلفة منها:

ما ذهب إليه الناظم في باب المعرف بـ (أل)، إلى أن أداة التعريف تأتي زائدة لازمة في بعض الأسماء و وافقه ابن هشام، فقال: "وقد ترد (أل) زائدة، أي غير معرفة، وهي إمّا لازمة كالتي في علم قارنت وضعه كالسموءل، واليسع، والعزى، أو في إشارة.." [3]

وذهب ابن مالك(ت672هـ) في باب الفاعل إلى جواز تأنيث الفعل المسند إلى فاعل مؤنث، و لو فصل بينهما بـ (إلا) على قلة، وأن حذف تاء التأنيث هو الأكثر، و أيّد ابن هشام(761هـ) الناظم فيما ذهب[4]

ابن عقيل(ت769هـ): يعد ابن عقيل(769هـ) أكثر الشراح موافقة لمذهب ابن مالك(ت672هـ)، ومن ذلك اعتراضه على ابن المصنف فيما ذهب إليه من مخالفة والده في باب المفعول المطلق في منع

[1] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 92.
[2] المصدر نفسه، ص 199.
[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص 127.
[4] ينظر: المصدر السابق، ج1، ص 359.

حذف عامل المصدر المؤكد، إذ يقول: "وقول ابن المصنف: إنّ قولُهُ:(وحذف عَامِلِ المؤكدِ امْتَنع) سهو منه؛ لأنّ قولك: (ضَرْبًا زَيْدًا) مصدر مؤكد، وعامله محذوف وجوبًا كما سيأتي . ليس بصحيح"[1]

الشاطبي(ت790هـ): وافق الشاطبي(ت790هـ) في مقاصده ابن مالك(ت672هـ) في أمور عدّة منها ما ذكره في باب التوكيد في بيان توكيد النكرة أنه ليس على الجواز مطلقًا ولا على المنع مطلقًا إذ يقول: "فمن حكم بالجواز مطلقا، أو بالمنع مطلقًا فليس بمصيب، وإن حاز من الشهرة أوفر نصيب، وإنما قال هذا لأنّ البصريين غير الأخفش يمنعون توكيد النكرة مطلقًا، أفاد أو لا، ومن الكوفيين من يجيز مطلقًا، أفاد أو لا . حكاه في الشرح .، ... وكلام الناظم هنا لا مخالفة فيه"[2]

الأشموني (ت918هـ): ومن الأمور التي وافق فيها الأشموني(ت918هـ) النّاظم:

رده على ابن النّاظم(682هـ) الذي عارض أباه في باب الابتداء في بيان جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد، بغير عطف؛ حيث يقول: "قلت: وفي الاعتراض نظر. أمّا ما قاله في الأول فليس بشيء إذ لم يصادم كلام الشارح، بل عينه، لأنه جعله متعددا في اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطا بألا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ..." [3]

المعارضة:

ابن النّاظم (ت682هـ):

[1] ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ج1، ص 381 . 382.

[2] المقاصد الشافية، الشاطبي، ج5، ص 18./ وينظر: آراء الفراء النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري . دراسة تحليلية .، علي كمال أبو عون، ص 64.

[3] منهج السالك على ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 223.

ذهب ابن مالك(ت672هـ) في باب الفاعل مذهب الكسائي(ت189هـ) في تجويز تقديم المحصور بـ [إلاّ] فاعلاً كان، أو مفعولا، وهو ما أشار إليه في قوله:

وَمَا بِإِلاّ أَوْ بِإِنَّمَـــا انْحَصَـرْ أخِرْ، وَقَدْ يَسْبِقْ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

وقد اعترض ابن الناظم (ت686هـ) على قول أبيه انتصارًا لمذهب بعض البصريين، ووفقًا لاختيار الجزولي(ت607هـ) والشلوبين (ت645هـ)[1]، إذ منع تقديم المحصور بـ [إلاّ]: فاعلا كان، أو مفعولا، وفي ذلك يقول: "وكل ما قصد حصره استحق التأخير: فاعلا كان، أو مفعولا، سواء كان الحصر بـ [إنّما] أو بـ [إلاّ] نحو: إنما ضرب زيد عمرًا، وما ضرب زيد إلاّ عمرًا. هذا على قصد الحصر في المفعول. فلو قصد الحصر في الفاعل لقيل: إنّما ضرب عمرًا زيد، وما ضرب عمرًا إلاّ زيد"[2]

عند المرادي (ت749هـ): مثل ابن مالك (ت672هـ) للخبر الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى؛ فلا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ بـ "نُطقي الله حسبي" فقال:

وإنْ تَكُن إيّاهُ معْنًى اكْتَفَى بِهَا؛ كنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى

واعترض عليه المرادي (ت749هـ) وأوضح أن ما مثل به من قبيل الإخبار بالمفرد على إرادة اللفظ، فقال: "إذا كانت الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفى بها، ولم يحتج إلى رابط، ثم مثّل بقوله: كـ (نُطْقي) مبتدأ، و(الله حسبي) جملة أُخبر بها عنه، ولا رابط فيها؛ لأنها هي نفس المبتدأ في المعنى ... .

[1] وينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 73. 75./ وينظر: ابن النّاظم النّحوي، محمد علي حمزة سعيد، رسالة ماجستير مطبوعة، مطبعة أسعد، بغداد، د.ط، د.ت، ص 187. 188.

[2] شرح ابن النّاظم على ألفية ابن مالك، ابن النّاظم، ص 164./ وينظر: المرجع السابق، ص 187. 188.

والله أعلم . في هذا ونحوه أنّه ليس من الإخبار بالمفرد؛ لأن الجملة في نحو ذلك إنّما قُصِد لفظها كما قُصِدَ حين أخبر عنها في نحو: (لاحول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة) فليتأمل"[1]

ذهب ابن مالك (ت672هـ) إلى القول بجواز جر التمييز بـ (من) عدا نوعين هما: تمييز العدد، وما كان فاعلا في المعنى فقال:

واجرر بِمِنْ إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي العدَد والفاعل المعنى كطِب نفسًا تُفد

وقد اعترض المرادي(ت749هـ) على هذا إذ يرى أن المسائل المستثناة من جر التمييز بـ (من) ثلاث مسائل وليست اثنتين وفي ذلك يقول: "إن إجازته جر غير هذين بـ (من) ليس على إطلاقه بل يستثنى من ذلك: ما كان منقولا من الفعل كقوله تعالى:﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[2] فلا يجوز جره بمن ... ولا يقال لعل المصنف مما لا يُثبت المنقول عن المفعول كالشّلوبين (ت645هـ)، فإن المصنف أثبته في شرح التسهيل"[3]

عند ابن هشام (ت761هـ):

ذهب ابن مالك (ت672هـ) إلى القول بوجوب تأخير اللقب عن الاسم والكنية؛ وهو ما عبر عنه بقوله:

واسمًا أتَى، و كُنيةً، ولَقَبَا وأَخِّرَنْ ذَا إنْ سِواهُ صَحِبا

[1] توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج1، ص 476 . 477./ وينظر: جهود المرادي وآراؤه النحوية . دراسة تحليلية، صفية بنت علي المحمادي، ص 117 . 118.

[2] سورة القمر، الآية 12.

[3] المصدر السابق، ج 2، ص 733./ وينظر: المرجع السابق، ص122.

واعترض ابن هشام(ت761هـ) على الناظم فيما ذهب إليه، إذ يقول: "وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أن اللقب[1] يجب تأخيره عن الكنية[2] كـ (أبي عبد الله أنْفِ النَّاقَةِ) وليس كذلك"[3]. إذ لا ترتيب بين الكنية واللقب، فيجوز تقدمها عليه ويجوز تقدمه عليها.[4]

ذهب النّاظم في باب الابتداء مذهب الأخفش(ت215هـ) والكوفيين إلى القول بجواز مجيء الوصف مبتدأ دون الاعتماد على نفي أو استفهام؛ فقال: وقدْ يَجُوزُ نَحْوَ «فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ».

وخالفه ابن هشام(ت761هـ) في ذلك إذ اشترط أن يتقدم الوصف المذكور نفي أو استفهام فقال: "ولابُدَّ للوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام ... خلافًا للأخفش(ت215هـ) والكوفيين، ... خلافا للناظم(ت672هـ) وابنه؛ لجواز كون الوصف خبرا مقدَّمًا"[5]

عند ابن عقيل(ت769هـ):

ذكر ابن مالك(ت672هـ) علامات الاسم فقال:

بالجَرِّ، والتَّنْوينِ، وَالنِّدَا، وَ أَلْ وَمُسْنَدٍ – للاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

واعترض ابن عقيل (ت769هـ) على النّاظم في إطلاقه التنوين في موضع وجب فيه التقييد؛ إذ يقول: "وظاهر كلام المصنف أنَّ التنوين كُلَّهُ من خواصِّ الاسم، وليس كذلك، بل الذي يختصُّ به

---

[1] **اللقب**: ما أشْعَرَ بمدحٍ كزين العابدين، أو ذَمٍّ كأنْفِ النَّاقَةِ./ شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 98.

[2] **الكنية**: ما كان في أوله أبٌ أو أمّ؛ كأبي عبد الله، وأمّ الخير./ المصدر نفسه، ج1، ص 98.

[3] أوضح المسالك لألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص 82.

[4] ينظر: المصدر السابق، ج1، ص 99./ استدراكات ابن هشام الأنصاري على ابن مالك من خلال أوضح المسالك، إعداد: محمد نور بخيت حمد، إشراف: علي الريح جلال الدين، رسالة ماجستير، قسم الدراسات النحوية واللغوية .كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية . السودان، 1428هـ . 1429هـ/2007م . 2008م، ص 60.

[5] أوضح المسالك لألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص 107-109./ وينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري، ج1، 194.

الاسم إنّما هو: تنوينُ التمكين، والتنكير، والمقابلة، وَ العِوَضِ. وأمَّا تنوين الترنم، والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف"[1]

ذكر ابن مالك(ت672هـ) مفهوم الخبر؛ فقال:

وَ الْخَبَرُ: الْجُزْءُ المُتَمِمُ الْفَائِدَه، كاللهُ بَرٌّ، والأَيَادي شَاهِدَه

واعترض ابن عقيل(ت769هـ) على هذا؛ إذ "عرف المصنّف الخبر بأنه: الجزء المكمل للفائدة، ويَرد عليه الفاعل؛ نحو(قام زَيْدٌ)؛ فإنه يصدق على (زَيْدٌ) أنه الجزء المتمم الفائدة. وقيل في تعريفه: (إنه الجزء المنتظمُ منه مع المبتدأ جملة)؛ ولا يردُ الفاعلُ على هذا التعريف؛ لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملة؛ بل ينتظم منه مع الفعل جملة. وخلاصة هذا: أنّه عرّف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره، والتعريف ينبغي أن يكون مُخْتَصًّا بالمعرَّف دون غيره"[2]

ذهب الناظم في باب الإضافة إلى أنها تكون بمعنى [اللام] أو معنى[من] أو معنى[في] وذلك في قوله:

وَالثَّانِي اجْرُر، وانْوِ «مِنْ» أَوْ «فِي» إذَا لَمْ يَصْلُحِ إلاَّ ذَاكَ، واللاَّمَ خُذَا[3]

وقد اعترض ابن عقيل(ت769هـ) على ابن مالك(ت672هـ) في جعلها بمعنى [من] أو [في]؛ فقال: "ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين، **وزعم بعضهم**: أنها تكون أيضا بمعنى «مِن» أو «في» -وهو اختيار المصنف- وإلى هذا أشار بقوله: (وانْوِ «مِن» أو «في» إلى آخره)"[4]

---

[1] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 22.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص 163-164.

[3] ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ابن مالك الأندلسي، ص 352./ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص 31.

[4] المصدر السابق، ج3، ص 32.

عند الشاطبي (ت790هـ):

ذهب ابن مالك (ت672هـ) في باب الترخيم أن من شروط ترخيم المنادى المؤنث حذف هاء التأنيث، واعترض الشاطبي(ت790هـ) عليه فقال: "ويظهر أن الناظم أخلّ به من جهة عدم الاشتراط فيه، وذلك لأن المؤنث بالهاء يشترط في ترخيمه بحذفها سبعة شروط"[1] وعدد الشروط السبعة وفصل في شرحها ومثل لكل شرط.

عند السيوطي (ت911هـ):

ذهب ابن مالك(ت672هـ) في باب اشتغال العامل عن المعمول إلى اختيار النصب، عند وقوع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية، من غير أن يفصل فاصل بين العاطف والاسم لتُعطف جملة فعلية على فعلية، فقال:

واختر نصب قبل فعـــــل .....

وبعد عاطف، بلا فصل، على معمول فعلٍ مستقِـر أوّلا

واعترض السيوطي (ت911هـ) عليه إذ يرى لو أبدل الناظم (على) بـ (تلا) لكان أصح للمعنى؛ فقال: "وحينئذ فالعطف ليس على المعمول، كما ذكرنا هنا، ولو قال: تلا، بدل (على) لتخلص منه..."[2]

عند الأشموني(ت918هـ):

[1] المقاصد الشافية، الشاطبي، ج5، ص411./ وينظر: آراء الفراء النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري . دراسة تحليلية .، علي كمال أبو عون، ص 64.

[2] شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 378./ وينظر: شروح الألفية مناهجها والخلاف النحوي فيها، محمود نجيب، ص 113.

ذهب ابن مالك(ت672هـ) في باب الموصول إلى إطلاق القول في جواز حذف العائد المنصوب بالوصف في جملة صلة الموصول فجعله ومنصوب الفعل سواء؛ إذ يقول:

إنْ صَلُحَ الباقي لوَصْلٍ مُكْمِلِ والحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيْرٌ مُنْجَلِي

في عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إنْ اِنْتَصَبْ بِفِعْلٍ أو وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

ويعترض الأشموني(ت918هـ) عليه فيقول: "في عبارته أمور: **الأول**: ظاهرها أنّ حذف المنصوب كثير كالمنصوب بالفعل، وليس كذلك!. ولعله إنّما لم يُنبِّه عليه للعلم بأصالة الفعل في ذلك، وفرعية الوصف فيه، مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف"[1]

ذهب ابن مالك (672هـ) في النعت إلى القول باتباع النعت للمنعوت، إذا نعت معمولان لعاملين مُتّحدي المعنى والعمل، فإن اختلف معنى العاملين، أو عملهما، وجب القطع وامتناع الإتباع، فقال:

ونَعْت معمولَيْ وحيديْ معنَى وعمل أتْبِعْ بغير استِثْنا

واعترض الأشموني(ت918هـ) إذ يرى أن القطع منصوص على الجواز لا الوجوب، وفي ذلك قال: "قوله: أتْبِعْ، يوهم وجوب الإتباع، وليس كذلك، لأن القطع في ذلك منصوص على جوازه"[2]

استدراكات الشرّاح على ابن مالك(ت672هـ) في ألفيته:

[1] منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ص 80./ وينظر: اعتراضات الأشموني على ابن مالك في الجزء الأول من شرحه "منهج السالك على ألفية ابن مالك، إعداد: علي بن محمد القصيباتي، إشراف: توباغوس أدي أسناوي، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية بجاكرتا، 1440هـ ـ 2019م، ص 138. 145.

[2] منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج، ص399 / وينظر: شروح الألفية مناهجها والخلاف النحوي فيها، محمود نجيب، ص 111.

استدراك ابن الناظم(ت682هـ): استدرك ابن الناظم (ت682هـ) على أبيه في مواضع عدة من أبواب مختلفة نذكر منها:

1. ذكر المصنف في نظمه ستة أقسام للمعارف، وفي ذلك يقول:

وغيرهُ مَعرِفةٌ: كهُمْ، وَذِي، وَهِنْدَ، وَابْني، والغُلاَمِ، والذي[1]

واستدرك عليه ابنه فقال: "والمعرفة منحصرة؛ بالاستقراء؛ في سبعة أقسام: ستة نبه عليها، وهي: المضمر، نحو هم وأنت، والعلم، نحو: زيد وهند، واسم الاشارة، نحو ذا وذي، والموصول، نحو: الذي والتي، والمعرف بالألف واللام، نحو: الغلام والفرس، والمعرف بالإضافة، نحو: ابني وغلامُ زيدٍ. وواحد أهمله المصنف، وهو المعرف بالنداء، نحو: يا رجلُ"[2]

ويجدر الاشارة إلى أن ابن مالك (ت672هـ) أهمل ذكر هذا القسم في نظمه للألفية، إلا أنه لم يغفل ذكره في التسهيل وشرحه، وكذا في شرح الكافية[3]

2. ذكر ابن مالك (ت672هـ) في باب الإخبار بالذي والألف واللام أنه لا يصح الإخبار عن اسم في الكلام؛ إلا بشروط أربعة عدّها في قوله:

قُبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا

كَذَا الغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ اوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَعَوْا

[1] شرح ابن عقيل، ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص74.

[2] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 33.

[3] ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ج1، ص115 . 116./ ابن الناظم النحوي، محمد علي حمزة سعيد، ص 184 . 185.

وقد استدرك عليه ابنه فقال: " اعلم أن ليس كل اسم يجوز أن يخبر عنه، بل لا يصح الإخبار عن اسم في الكلام إلاّ بسبعة شروط، وقد نبه على أربعة منها بقوله:..."[1]؛ أي الناظم، ثم راح يورد الشروط السبع ويفصل ويشرح كل شرط على حدى.

استدراك المرادي (ت749هـ):

قال ابن مالك (ت672هـ) في باب العلم:

وشَاعَ فِي الأَعْلامِ ذُو الإِضَافَهْ

واستدرك عليه المرادي (ت749) فقال: "وقد صرح بذلك في التسهيل حيث قال: ومعرى من إضافة وإسناد ومزج مفرد، وما لم يعر مركب، وليس كما قال؛ لأنه يرد عليه أشياء كثيرة من المركب نحو ما تركب من حرفين (كأنما) أو حرف واسم نحو (يا زيد) أو حرف وفعل نحو (قد قام)"[2]

ذكر النّاظم في باب إن وأخواتها تخفيف إن وأن وكأن وأغفل حكم لعل ولكن:

وَخُفِّفتْ كَأنَّ أيضا فنُوِى منصوبُها ثابِتًا أيضا رُوِي

واستدرك عليه الشّارح فقال: "فإن قلت: قد ذكر المصنف تخفيف إن وأن وكأن وسكت عن لعل ولكن فما حكمهما؟. قلت أما لعل. فلا تخفيف، وأما لكن. فإذا خففت لم تعمل... وأجاز يونس(ت182هـ) والأخفش(ت215هـ) إعمالها مخففة قياسا، وقد حكى يونس(ت182هـ) أنه حكاه عن العرب"[3]

قال ابن مالك (ت672هـ) في باب لا النافية للجنس:

وَ رَكِّب المُفرد فاتِحًا

[1] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 514.

[2] توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج1، ص 192.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص 193.

وقد استدرك عليه المرادي(ت749هـ) إذ يرى في هذه العبارة قصورا وفي ذلك يقول: "وفي عبارته هنا قصور. حيث قال (فاتحا). بل الصواب على ما ينصب به ليشمل ما فعلناه، ولو قال: وركب المفرد كالنصب لأجاد"[1]

استدراك ابن هشام (ت 761هـ):

في باب الابتداء: قال ابن هشام(ت761هـ) بوجوب سبق الوصف بنفي أو استفهام عندما يكون ما بعده فاعلا سد مسد الخبر " ولابد للوصف المذكور أي المبتدأ إذا كان وصفا، وما بعده سدّ مسدّ الخبر من تقدّم نفي أو استفهام نحو: خليلي ما واف بعهدي أنتما ....."[2]؛ وبهذا خالف الشارح النّاظم في جواز كون الوصف خبرا مقدما.

في باب الفاعل (إذا كان الفاعل ضميرا غير محصور): يقول ابن مالك(ت672هـ):

وأخر المفعول إن لبس حذر أو أضمر الفاعل غير منحصر

نلاحظ أن المصنف في هذا البيت قد سوى بين مسألتين أولاهما: (ضرب موسى عيسى) وثانيهما: (ضربتُ زيدًا)؛ فابن مالك يقول هنا بوجوب تأخير المفعول فيهما رتبة، ويرجح هذا في المسألة الأولى إلى أمن اللبس بين المفعول والفاعل، ويعود الأمر في المسألة الثانية إلى كون الفاعل ضميرا غير محصور فقال أيضا بوجوب تأخير الفاعل؛ وقد استدرك ابن هشام(ت761هـ) على المسألتين فقال:" إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين لا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل ك ضربته، وإذا كان المضمر أحدهما فإن كان مفعولا وجب وصله وتأخير الفاعل ك ضربني زيدٌ، وإن كان فاعلا وجب وصله وتأخير

[1] المصدر نفسه، ج1، ص 193.

[2] أوضح المسالك، ابن هشام، ج1، ص 34.

المفعول أو تقديمه على الفعل كضربت زيدًا، وزيدًا ضربتُ، وكلام الناظم يوهم امتناع التقديم، لأنه سَوَى بين هذه المسألة ومسألة (ضرب موسى عيسى) والصواب ما ذكرنا"[1]

في باب إنّ وأخواتها: قال الشارح بجواز استعمال عسى حرفا يعمل عمل إنّ وهي حرف بمعنى لعل، إذ قال: "والسابع عسى في لغة: وهي بمعنى لعل، وشرط اسمه أن يكون ضميرا، كقوله:

فقلت عساها نار كأس وعلها

وهو حينئذ حرف وفاقا للسيرافي(ت368هـ)، ونقله عن سيبويه(ت180هـ) خلافا للجمهور في إطلاق القول على بفعليته، ولابن السراج(ت316هـ) في إطلاق القول بحرفيته"[2]

استدراك ابن عقيل(ت769هـ):

في باب المعرب والمبني[3]: أورد ابن عقيل أربعة شروط لأعراب الأسماء الستة بالحروف وهي:

- أن تكون مضافة.
- أن تضاف إلى غير ياء المتكلم.
- أن تكون مكبرة.
- أن تكون مفردة.

ثم قال ولم يذكر المصنف ـ رحمه الله ـ سوى الشرطين الأولين، وأشار إليهما بقوله:

"(وشرط ذا الإعراب أن يُضفن لا لليا)؛ بمعنى أنه يشرط في إعراب هذه الأسماء بالحروف لإضافتها إلى غير ياء المتكلم"[1].

---

[1] المصدر السابق، ج2، ص 116.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص319

[3] شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 39

في باب النكرة والمعرفة (الضمير)[2]: يقول النّاظم

ومن ضمير الرفع ما يستتر كافعل أوافق نغتبط إذ تشكر

يقول في شرحه لهذا: "ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه، فزاد ابن عقيل مثالا على جائز الاستتار قائلا: ومثال زائد الاستتار: زيدٌ يقوم، أي: هو، وهذا الضمير جائز الاستتار، لأنه يحل محله الظاهر فتقول: زيدٌ يقوم أبوه، وكذلك كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة، نحو: هندٌ تقوم، وما كان بمعناه: زيدٌ قائمٌ، أي: هو"[3]

في باب الاستثناء: وتمثل استدراكه في قوله: "وأمّا (سوى) فالمشهور فيها كسر السين والقصر، ومن العرب من يفتح سينها ويمد، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف وقلّ من ذكرها، وممن ذكرها الفاسي في شرحه للشاطبية"[4]

ويذكر ابن مالك (ت 672هـ) أن المقادير مبهمة كونها مجهولة الصفة:

نحوُ الجهاتِ والمقاديرِ وما صِيغَ مِنَ الفعل كمَرْمَى مِنْ رَمَى.

يرى ابن عقيل(ت769هـ) أن ظاهر كلام النّاظم أنّ المقادير،كالميل، وما صِيغَ من المصدر،كالْمَجْلِس: مُبْهَمَانِ. والمسألة على الخلاف حيث ذهب جمهور النّحاة، ومنهم ابن مالك(ت672هـ) إلى القول أنها ظروف مبهمة؛ كونها وإن كانت معلومة المقدار، تبقى مجهولة الصِّفة؛ لأن محلَّها غير معلوم، وعليه يمكن استعمالها في مواطن كثيرة. وخالفهم الشَّلوبين(ت645هـ) في ذلك إذ يرى أنها ليست من الظروف المبهمة؛ كونها معلومة المقدار .

---

[1] المصدر السابق، ج1، ص 39. 40.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص 73.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص 79.

[4] المصدر نفسه، ج2، ص 158.

"**وأما ما صِيغَ من المصدر** فيكون مبهما، نحو: جلست مجلساً، ويكون مختصّاً، نحو: جلست مجلسَ زيدٍ. وظاهر كلامه أيضاً أنَّ (مَرْمَى) مشتق من الفعل (رَمَى) وليس هذا على مذهب البصريين* إذ هو مذهب الكوفيين**"[1]

* مذهبهم: أنّه مشتق من المصدر لا من الفعل

** مذهبهم: أنَّ الفعل أصل الاشتقاق

[1] الأجوبة الجلية لمن سأل عن شرح ابن عقيل، حسين بن أحمد بن عبد الله آل علي، ج2، ص199-200.

الفصل الثاني:

خصائص المعنى النحوي

في المرفوعات

المبحث الأول: المبتدأ

المبحث الثاني: الخبر

المبحث الثالث: الفاعل

المبحث الرابع: نائب الفاعل

شواهد الابتداء:

المبتدأ: حدّه النحاة بأنّه: " الاسم المجرد من العوامل اللفظية، غير الزائدة، مخبرًا عنه، أو وصفًا رافعًا لما يستغنى به"[1]، وعرفه ابن مالك (ت762هـ)في كافيته فقال:

المُبْتَدَا مَرْفُوعُ مَعْنًى ذُو خَبَرْ أَوْ وَصْفٌ اسْتَغْنَى بِمَرْفُوعٍ ظَهَرْ[2]

ويحيلنا النحاة في هذين التعريفين على مجموعة من الخصائص والسمات التي يتميز بها المبتدأ عن غيره؛ وهي كالآتي[3]:

- **المبتدأ اسم:** وفي كونه كذلك دلالة على قرينة معنوية متمثلة في قرينة المعنى التقسيمي.
- **مجرد من العوامل اللفظية:** وفي التجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة قرينة معنوية، تميز المبتدأ عن غيره
- **مخبرًا عنه:** أي مسند إليه، وهذه قرينة الإسناد.
- **المبتدأ وصف:** وهذه قرينة لفظية متمثلة في قرينة الصيغة بوصف المبتدأ صفة مشتقة، وكونه كذلك اشترط النحاة اعتماده على نفي أو استفهام وفي هذا قرينة أخرى هي قرينة التضام.
- **المبتدأ مرفوع:** المبتدأ مرفوع، وهذه قرينة العلامة الإعرابية.
- **ذو خبر:** يحتاج إلى خبر يتمم معناه، وهذه قرينة التضام.

[1] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، مج1، ص 470./ وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 106./ و شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 74./منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص88.

[2] شرح الكافية الشافية، ابن مالك، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريري، ج2، دار المأمون للتراث، ط1، 1402هـ . 1986م، ص 142./ وينظر: شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، مج1، ص371.

[3] ينظر: أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن، إعداد: بكر عبد الله خورشيد، إشراف: حسن سليمان حسين، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية .كلية التربية، جامعة الموصل، 1427هـ . 2006م، ص134

فالنّحاة هاهنا أوردوا أهم الخصائص والقرائن التي تعيننا على تعيين المبتدأ وتمييزه، وقد تعرض شرّاح الألفية لهاته الخصائص كغيرهم وهو ما سنوضحه ونتتبعه من خلال تحليل بعض الشواهد التي استشهدوا بها في شروحهم.

المبتدأ وصفًا: وقد اشترط النحاة في المبتدأ الصفة اعتماده على النفي أو الاستفهام

خلِيلَيَّ ما وافٍ بِعَهْدي أَنْتُما إذا لم تَكُونا لي على مَنْ أُقاطِعُ[1]

م. إ م

علاقة الإسناد

وردت لفظة [وافٍ] مسند إليه ⟸مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة لأنه اسم منقوص، واعتمد الوصف [وافٍ] على نفي فاستغنى بذاك عن الخبر، لذا ورد الضمير[أنتما] مسنداً ⟸ فاعل لـ [وافٍ] سدّ مسدّ الخبر

سُبق المسند إليه بحرف نفي والمراد نفي صفة الوفاء بالعهد عن صاحبيه في حالة أنهما لم يكونا معه وينصرانه على خصمه وعدوه؛ ولكنه بنفيه صفة الوفاء عنهما لم يثبتها لغيرهما أي أنه لم يتعرض لغيرهم بسلبٍ أو إيجاب، فإن قال ما أنتما وافيان لي بعهدي فإنه بذاك نفى صفة الوفاء بالعهد لصاحبه وأثبتها لغيرهما.

ويجدر بنا الإشارة إلى أن هذه المسألة فيها خلاف هناك من قال بالقول الذي سبق ذكره وهناك من قال أن [وافٍ] هنا جاءت خبر مقدم و[أنتما] مبتدأ مؤخر؛ وحجتهم في ذلك أن المبتدأ في الجملة الاسمية يعد مسندا إليه والفاعل في الجملة الفعلية أيضا يعتبر مسندا إليه فكيف يكون في جملة واحدة

[1] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 107./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 75./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1 ، ص 157./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 89./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج1، ص 598.

مسندين إليهما ويغيب المسندين؟ ؛ فأمّا من قال بالقول الأول كانت حجتهم أن [أنتما] جاءت فاعلا في معناها اسما في شكلها

لقد "ذهب جماعة من النحاة أنه يجب أن يكون الفاعل الذي يرفعه الوصف المعتمد اسمًا ظاهرًا، ولا يجوز أن يكون ضميرًا منفصلا، فإن سمعه ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير البارز مبتدأ مؤخر"[1] وعند هؤلاء يجب إعراب[وافٍ] هنا خبرًا مقدمًا و[أنتما] مبتدأ مؤخرًا؛ وهذا صحيح حيث أننا لو قدمنا وأخرنا في القول لصار تقدير الكلام "يا صاحبي ما أنتما وافيان لي بعهدي وصحبتي"[2] ، يصبح الضمير [أنتما] مسندا إليه ⟸ أنْ: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، والتاء حرف خطاب، والميم والألف علامة التثنية.

وتصبح [وافيان] خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

إلا أنه لا يفوتنا أن هناك شرط لابد من توافره حتى يصح هذا الرأي؛ ألا وهو التطابق بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع؛ في حين أن الوصف [وافٍ] ورد مفردا في الشاهد على غرار الضمير البارز [أنتما] الذي ورد للمثنى وهذا محظور، أمّا إذا أعربنا الوصف مبتدأ والضمير البارز فاعلا سدّ مسّد الخبر فلا حظر فيه، لأن الفاعل يجب إفراد عامله[3]

[1] شرح ابن عقيل، ج1، محمد محي الدين، ص 157.
[2] المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص327 .
[3] ينظر: المصدر السابق، ص 157.

وذهب الجمهور إلى جواز مجيء الفاعل المغنى عن الخبر ضميرًا بارزًا كما يكون اسمًا ظاهرًا

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنا إِنْ يَظعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا[1]

استفهام مبتدأ فاعل مضاف إليه

وهومضاف

علاقة الإسناد

يكمن موضع الشاهد هنا في قوله [أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلمَى] حيث أتى الوصف [قَاطِنٌ] مسندا إليه مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، معتمدا على الاستفهام [الهمزة]، فاستغنى بذلك عن الخبر حيث سدّ مسدّه الفاعل [قَوْمُ سَلمَى] [2]

وهذا الشاهد يشبه الشاهد السابق حيث أنّ الاعتماد في الشاهد السابق كان على النفي وجاء هنا على الاستفهام. الوجه الاعرابي الأول:

[قَاطِنٌ] ⟸ مسند إليه ⟸ مبتدأ مرفوع

[قَوْمُ سَلمَى]⟸ [قَوْمُ] مسند ⟸ فاعل لاسم الفاعل سدّ مسدّ الخبر

والتعبير هنا أشبه بالتعبير الفعلي فيمكن القول [قطَنَ قَوْمُ سَلْمَى] و [يَقْطُنُ قَوْمُ سَلْمَى] إلا أنّه جاء على هذا الشكل لغرض دلالي يكمن في أنّ الفعل يدّل على التغير والحركة فحين أن الاسم يدّل على الثبوت ولم يكن يحسن هذا لو لم يسبق بالاستفهام[3]

[1] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 107./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 75./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 89.

[2] ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص108.

[3] ينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ج1، دار الفكر، عمان . الأردن، ط5، 1432هـ . 2011م، ص 154.

الوجه الثاني:

[قَاطِنٌ] ⟸ مسند ⟸ خبر مقدم مرفوع
[قَوْمُ سَلمَى]⟸ [قَوْمُ] مسند إليه ⟸ مبتدأ مؤخر مرفوع

تقدير الكلام لو أعدناه إلى الأصل [أَقَوْمُ سَلمَى قَاطِنون] وبهذا يكون [قَوْمُ] مبتدأ، و[قَاطِنون] خبر

خَبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تكُ مُلغيًّا مَقالةَ لِهْبيٍّ إذا الطَّيرُ مَرَّتِ[1]

لقد أورد الكوفيين ومعهم الأخفش(ت215هـ) هذا الشاهد لدعم مذهبهم واستدلالا على رأيهم في جواز مجيء الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا سدّ مسدّ الخبر دون اعتماده على نفي أو استفهام

[خَبيرٌ] ⟸ مسند إليه ⟸ مبتدأ مرفوع
[بَنُو]⟸ مسند ⟸ فاعل سدّ مسدّ الخبر/ وهو مضاف [لَهْبٍ] مضاف إليه

أمّا البصريين . ماعدا الأخفش (ت215هـ) فذهبوا مذهبا آخر في إخراج الشاهد، وأعربوا الوصف [خَبيرٌ] خبرا مقدمًا، و [بَنُو] مبتدأ مؤخرا، وهذا ما رجحه العلماء كافة[2]، واعترض عليهم أنصار الأخفش(ت215هـ) فخطؤهم لعدم توافر شرط المطابقة بين المبتدأ والخبر حيث ورد الوصف [خَبيرٌ] مفردا وورد المبتدأ [بَنُو] جمعا، نقول أنّ مذهب البصريين صحيح وليس فيه تناقض ذاك أنّ

[1] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 108./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 75./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 158./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 90./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج1، ص 602./المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 329./ وشرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، ج1، ص 378.

[2] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 159.

"(خبير) في هذا البيت يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع، بسبب كونه على زنة المصدر مثل الذميل والصهيل، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، تقول: محمد عدل، والمحمدان عدل، والمحمدون عدل، ... وقد وردت صيغة فعيل مخبرا بها عن الجماعة،...نحو قوله تعالى:﴿وَالْمَلَئِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾[1] "[2]

فَخَيْرٌ نحْنُ عِنْدَ النَّاس مِنْكُمْ إذا الدَّاعي الْمُثَوِّبُ قَالَ: يَالَا[3]

[خَيْرٌ]⟸مسند إليه ⟸ مبتدأ مرفوع
[نحْنُ]⟸ مسند⟸ فاعل مرفوع سدّ مسدّ الخبر

وقع المرفوع [نحن] فاعلا سدّ مسدّ الخبر ولم يتقدم الوصف نفي ولا استفهام واستشهد بهذا الكوفيين مع الأخفش (ت215هـ) وجوزه المصنف وزعم أن سيبويه(ت180هـ) جوزه على ضعف[4] ومادام أنّه ضعيف فهو قبيح، و"زعم جماعة من النحاة . منهم أبو علي(ت377هـ) وابن خروف(ت609هـ) . أنّه لا شاهد في هذا البيت، لأنّ قوله: [خَيْرٌ] خبر لمبتدأ محذوف، تقديره [نحْنُ خَيْرٌ . إلخ] وقوله: [نحْنُ] المذكور في البيت تأكيد للضمير المستتر في خير..."[5]

والملاحظ هنا مجيء الضمير المنفصل فاعلا أغنى عن الخبر وهذا يدعم مذهب الجمهور من قولهم "بجواز كون فاعل الوصف المغني عن الخبر ضميرا منفصلا"[6]

---

[1] التحريم: آ 04

[2] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 159.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص 157./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج1، ص 603./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 330.

[4] ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 108/ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 157.

[5] ينظر: المصدر نفسه، ج1 ، ص 158.

[6] ينظر: نفسه، ص 15 .

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ[1]

[غَيْرُ]⟸ مسند إليه ⟸ مبتدأ وهو مضاف [مَأْسُوفٍ] مضاف إليه
[عَلَى زَمَنٍ]⟸ مسند ⟸ جار ومجرور متعلق بمأسوف وهو نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر

سدّ الوصف نائب الفاعل [عَلَى زَمَنٍ] مسدّ الخبر، وهذا توجيه ابن الشجري(ت542هـ) في أماليه[2]وتقدير الكلام هنا [ما مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ] أي جرت غير مجرى النفي، وذهب ابن جني(ت377هـ) وابن الحاجب(ت646هـ) إلى تخريج البيت إخراجا غير الذي قال به ابن الشجري(ت542هـ) فاعتبرا [غَيْرُ] خبرا مقدما، وعدا أن أصل الكلام [زَمَنٌ يَنْقَضِي بالهَمّ والحَزَن غيرُ مَأْسوفٍ عَلَيه] فيكون "[زَمَنٌ] مبتدأ، وما بعده صفة له، وغير: خبر للزمان، ثم حذف المبتدأ مع صفته، وجعل إظهار الهاء مُؤذِنًا بالمحذوف، لأنك إنّما جئْتَ بالهاء لَمّا تقدَّمها ذكر ما ترجع إليه، فصار اللفظ بعد الحذف والإظهار: [غيرُ مَأْسوفٍ عَلَى زمَنٌ يَنْقَضِي بالهَمّ والحَزَن]"[3]

وذهب السامرائي إلى أن تقدير الكلام هاهنا " ليس هذا الزمان المترع بالهموم، الزاخر بالأحزان جديرا بالأسى والأسف، ... إننا نلاحظ أنّه مع (غير) ينتقل الابتداء إليها، ويجر الوصف بالإضافة إليها، ويكون ما بعد الوصف مرفوعا بالوصف سادًّا مسدّ خبر (غير)؛ أمّا مع (ليس) فيكون الوصف اسمًا لها، والمرفوع بعده سدّ مسدّ خبر (ليس)"[4]

[1] البيت هو لأبي نواس الحكمي، وذكره الشراح للتمثيل لا للاستشهاد، ينظر: المقاصد النحوية، العيني، ج1، ص225./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1 ، ص 155./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 89./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، مج1، ص 471.

[2] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1 ، ص 156.

[3] المقاصد النحوية، العيني، ج1، ص 326.

[4] النحو العربي أحكام ومعانٍ .كتاب منهجي يجمع بين الأحكام النحوية ومعاني النحو بحسب موضوعات الألفية، فاضل صالح السامرائي، ج1، دار ابن كثير، بيروت . لبنان، ط2، 1437هـ . 2016م، ص171.

وذهب ابن الخشاب(ت567هـ) مذهبا ثالثا في توجيه المثال فأعرب [غيرُ] خبرا لمبتدإ محذوف تقديره [أنا غير]، كما أنّه عدّ [مَأْسُوفٍ] مصدرا لا اسم مفعول كما ذكر البعض، ومثلها مثل: (الميسور، والمعسور، والمجلود والمحذوف) وأريد به اسم الفاعل، فكأنه قال: [أنا غَيْرُ آسفٍ][1]

قرينة التعيين (التعريف والتنكر):

وتعد هذه القرينة من السمات البارزة التي تميز المبتدأ عن الخبر؛ إذ "الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لأن الغالب في النكرة ألا يفيد الإخبار عنها، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، لأنه محصل للفائدة، وقيد التعريف فيه الأصل عدمه"[2] وقد يعدل عن الأصل فيعرفان وينكران شرط حصول الفائدة، وعليه يكون المبتدأ والخبر من حيث التعريف والتنكير أربعة أقسام[3]:

أولها: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة(وهو الأصل)، وثانيها: أن يرد المبتدأ معرفة والخبر معرفة (ويرتبط هذا القسم بقرينة الرتبة)، أما ثالثها فكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، ورابعها: مجيء المبتدأ نكرة والخبر نكرة.

وفي الأقسام الثلاثة ماعدا الأصل يقع العدول، وجوز ذلك النحاة شرط حصول الفائدة؛ وإنما تحصل الفائدة بأمور عديدة عرض لها النحاة وتتبعوها في مصنفاتهم فبلغت عند البعض النيف والثلاثين موضعا وأنهاها البعض إلى الخمسين موضعا[4]، واقتصر ابن مالك (ت672هـ) في ألفيته على ذكر ستة

---

[1] ينظر: شرح ابن عقيل، ج1، محمد محي الدين عبد الحميد، ص 158.

[2] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبي عبد الله، ص 80.

[3] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، تح: محمد ابراهيم البنا، ج2، ص 36./ وينظر: (أل) في العربية أحكامها ومعانيها واستعمالاتها، إعداد: بريكان بن سعد بن عيضه بن وصل الشلوي، إشراف: سليمان بن ابراهيم العايد، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا فرع اللغة .كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 1416هـ . 1996م، ص214.

[4] نحو: بهاء الدين بن النحاس./ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ج1، ص 190./وينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 177./ وشرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون، تحقيق وتعليق: عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1423هـ . 2002م، ص 189.

منها على سبيل المثال لا الحصر، أما الشرّاح فاكتفى بعضهم من مثل ابن هشام(ت761هـ) والمرادي(ت749هـ) والسيوطي(ت911هـ) بذكر المسوغات الست واعتنوا بشرحها، في حين تطرق ابن عقيل(ت769هـ) وغيره إلى تعداد فوائد أخرى، إذ أوصلها ابن عقيل(ت769هـ) إلى أربعة وعشرون فائدة، وأحصى الأشموني(ت918هـ) خمسة عشر فائدة فهم في هذا بين "مقل مخل، ومكثر مورد مالا يصح، أو معدد لأمور متداخلة"[1]، نوردها كالآتي:

أن يكون الخبر مختصا[2] ظرفًا أو مجرورًا أو جملة[3] متقدمًا عليها[4]: فالظرف نحو قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾[5] فقوله: [لَدَينَا] ظرف خبر مقدم، و[مَزِيدٌ] مبتدأ مؤخر وهو نكرة، وإنما ساغ الابتداء بالنكرة هاهنا كونها أخبر عنها بظرف مختص جاء مقدما عليها؛ وفي تقديمه تركيز على الخبر واهتمام به[6]

وأمّا المجرور: فنحو قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ ﴾[7]

وقد ذهب القزويني(ت739هـ) إلى أن "تنكير [غشاوة] جاء للدلالة على نوع من أنواع الأغشية غريب غير متعارف عليه النّاس وهو غطاء التَّعامي عن آيات الله تعالى وهو بذلك تابع

---

[1] منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 96.

[2] يقصد بالمختص "أن يكون المجرور والمضاف إليه في الظرف والمسند إليه في الجملة صالحا للإخبار عنه" ينظر: شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 127.

[3] اقتصر الناظم في ألفيته على ذكر الظرف والمجرور وألحق بهما الجملة في التسهيل، أشار إلى ذلك: الأشموني في منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص96./ والمرادي في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ص 481.

[4] وقد يتوهم أنّ التقديم من المسوغات وليس الأمر كذلك وإنما هو لرفع إلباس الخبر بالصفة؛ ألا ترى أنه في تقديمك للظرف المختص في قولك [عند زيد نمرة] نص في أنه الخبر، في حين لو أنك أخرت الظرف فقلت [نمرة عند زيد] لاحتمل أن يكون الظرف صفة للنكرة./ ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 39.

[5] سورة ق، الآية: 35.

[6] ينظر: العلاقات الإسنادية من كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية، إعداد: طارق حمد الوحوش، إشراف: عادل سلمان بقاعين، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها . عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2009م، ص 33.

[7] سورة البقرة، الآية: 07.

للزمخشري(ت538هـ) فيما ذهب إليه"[1] في حين ذهب السكاكي(ت626هـ) إلى القول أن تنكير [غشاوة] دلالة على التعظيم والتهويل[2]

وأمّا مثال الجملة فنحو: (قَصَدَكَ غلاَمُهُ رجلٌ)[3] ف [رجلٌ] مبتدأ مؤخر وهو نكرة، وسوغ الابتداء بها الإخبار عنها بالجملة، فجملة [قَصَدكَ غلاَمهُ] من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم.

أن يُقصد بها التنويع: دلالة النكرة على التنويع والتفصيل (التقسيم) نحو:

فَيَوْمٌ عَلَيْنا ويَوْمٌ لنا ويَوْمٌ نُسَاءُ ويَوْمٌ نُسَرّ[4]

جاءت كل المبتدآت في قوله: [يومٌ ويومٌ ويومٌ ويومٌ] نكرة، وإنما ساغ ذلك كونها مقام التنويع والتفصيل، فالأيام متعددة وقسمت فمنها: يوم علينا وآخر لنا، ويوم نساء فيه وآخر لنا نسر فيه[5]، ومنه أيضا قول الآخر:

فَأَقْبَلَتُ زحْفًا على الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ نَسِيتُ وثوبٌ أَجُرّ[6]

حيث وقع النكرة [فثوب] مبتدأ، وإنما جاز ذلك كونها مقام التقسيم والتفصيل، فالثوب ثوبان ثوب نساه وآخره جره.

أن يكون فيها معنى التعجب: نحو قول الراجز:

---

[1] التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين . دراسة دلالية وظيفية نماذج من السور المكية، إعداد: نوح عطا الله الصرايرة، إشراف: يوسف القماز، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها . عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2007م، ص 121.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 122.

[3] توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ص 481.

[4] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 81./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيّني، مج1، ص 376.

[5] ينظر: المصدر نفسه، العيني، ص 377 . 378.

[6] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 177./ المصدر السابق، العيني، مج1، ص 354.

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيّة وإقَامتي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضيّةِ أعْجَبُ[1]

حيث وقعت النكرة [عجب] مبتدأ للخبر الواقع شبه جملة في قوله[لتلك]، ومجيء المبتدأ هاهنا نكرة إنما جاز كونه جاء بمعنى التعجب وبلفظه.

أن تكون في معنى المحصور: نحو قول الشاعر:

قَدَرٌ أَحَلَّك ذا المجاز وقد تَرَى لَوْلاهُ مالَكَ ذو النخِيل بِدارِ[2]

أن تقع في أول الجملة الحالية سواء ذات الواو وذات الضمير:

مثال الواو: أن تقع قبلها واو الحال:

سَرَيْنا وَنَجْمٌ قد أَضاءَ فَمُذْ بدا مُحَيّاكِ أَخْفَى ضَوْءه كلَّ شارِقِ[3]

فقد وقعت النكرة [ونجم] مبتدأ، وساغ ذلك كونها سبقت بواو الحال، ومنه أيضا قول الآخر:

رَحَلْنَا فَسَلَمْنَا، فَسَلَّمَ كَارِهًا وتَبْرِيحٌ من الوَجْدِ خَانِقُه[4]

وأما مثال الضمير فنحو قوله:

الذِّئبُ يَطْرُقُهَا في الدَّهرِ وَاحِدةً وكُلَّ يوْمٍ تَرانِي مُديَةٌ بِيَدي[5]

---

[1] منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 97.

[2] ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ج3، ص 1101.

[3] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 81./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 179. / منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 97./المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 355.

[4] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 48.

[5] منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني،ج1، ص 97.

فقد وقعت النكرة [مدية] مبتدأ، ومسوغ ذلك "كونه بدء جملة حالية من ياء تراني، ولم تربط بالواو بل بالياء من يدي"[1]

أن تقع بعد إذا الفجائية: ذهب ابن مالك(ت672هـ) إلى القول بجواز تنكير المبتدأ إذا سبق بإذ الفجائية على اعتبارها حرف "تبعا للأخفش(ت 215هـ)، لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور(ت 669هـ) تبعا للمبرد (ت285هـ)، ولا زمان كما يقول الزمخشري(ت538 هـ) تبعا للزجاج(ت 311هـ)"[2]، ومثالها:

حَسِبْتُكَ في الوغى مِرْدَى حُرُوبٍ إذَا خَوَرٌ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سُحْقًا[3]

أن يكون معطوفًا أو معطوفًا عليه. أما عطفه فهو ما أنشده المؤلف:

عِنْدِي اصْطِبَارٌ، وشَكْوَى عند قاتلَتي فَهَلْ بِأعْجَب مِنْ هَذا امْرؤٌ سَمِعَا؟![4]

أن تكون مبهمة: نحو قول الشاعر:

مُرَّسَعَةٌ بَيْنَ أرْباعِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبا[5]

حيث وقعت النكرة [مرسعة] مبتدأ، وإنما جاز ذلك كون أنّ النّكرة إذا لم يُرد بها معيّن ساغ الابتداء بها، وهو هاهنا لا يريد مرسّعة

---

[1] حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، يوسف الشيخ محمد البقاعي،ج1، ص 97.

[2] حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني، تح: طه عبد الرؤوف سعد، ج1، المكتبة التوفيقية، د.ط، د.ت، ص 329.

[3] منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، تح: محمد محي الدين عبد الحميد،ج1، ص 98.

[4] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1 ، ص 179./ المصدر نفسه، الأشموني، ج1، ص 101./المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 48.

[5] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 180./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 98./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 50. 83. 85./ المقاصد النحوية في شرح شروح الألفية، العيني، مج1، ص 355.

أن تقع بعد لولا: إذا سبقت النكرة بـ[لولا] ساغ الابتداء بها ، نحو قوله:

لولا اصْطِبارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذي مِقَةٍ لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مطاياهُنَّ للظَّعَنِ[1]

فجاز الابتداء بالنكرة [اصطبار] كونها سبقت بـ[لولا]، وحذف (ال) هاهنا لإخراج اللفظة من التخصيص إلى العموم .

أن تكون بعد كم الخبرية: نحو قوله:

كَمْ عَمّة لك يا جَرِيرُ وخالة فَدْعاء قَدْ حَلَبَتْ عَليَّ عِشاري[2]

حيث رفعت [عمّة] وهي نكرة، وساغ ذلك كونها وقعت بعد [كم] الخبرية

أن يكون الوصف مقدرا: ومنه قول امرئ القيس:

إذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْحَرَفَتْ لَهُ بِشِقٍ، وَشِقٌ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلِ[3]

والتقدير: وشِقٌ آخر غيرُ مُحول.

أن تعتمد على لام الابتداء: جوز النحاة رفع النكرة على الابتداء إذا سبقت بلام الابتداء، نحو:

خالي لأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خالُهُ يَنَلِ العَلاءَ ويُكْرِمِ الأَخْوالا[1]

---

[1] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص 114./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 181./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 98./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 341.

[2] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 182./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 98./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 359.

[3] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 42.

قرينة الربط:

الربط في جملة الخبر: اشترط النحاة في جملة الخبر أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، ما لم يكن الخبر نفس المبتدأ في المعنى وعليه يكون الربط في جملة الخبر بواسطة:

الضمير: ذهب ابن هشام (ت761هـ) والسيوطي(ت911هـ) إلى أن الربط بالضمير هو الأصل[2]، وهو مذهب معظم النّحاة إذ يعد الضمير من أهم الروابط التي تساهم في التحام أجزاء الجملة، ألا ترى أن الضمير في قولك: زيدٌ قَامَ أبُوهُ "يعود إلى المبتدأ الذي هو زيد، ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه الجملة خبرا عن هذا المبتدأ، وذلك لأن الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه، فإذا لم يكن في الجملة ذكر يربطها بالمبتدأ حتى تصير خبرا، وتصير الجملة من تمام المبتدأ وقعت الجملة أجنبية من المبتدأ، ولاتكون خبرا عنه، ألا ترى أنّك لو قلت: زيد قام عمرو، لم يكن كلاما لعدم العائد"[3]

ذهب ابن أبي الربيع(ت688هـ) إلى القول بالاكتفاء بضمير واحد في الربط بين الجملتين المعطوفتين بواسطة الفاء التي هي للسببية إذ ينزلان منزلة منزلةَ الشَّرط والجزاء، وسيكتفى بضمير واحد في إحداهما، كما يُكتفى بضمير واحد في جملتي الشرط والجزاء[4]. نحو قول الشاعر:

وإنسانُ عَيْني يَحْسِرُ الماءَ تارةٌ فيَبْدُو وتاراتٍ يَجُمُّ فيَغْرَقُ[5]

فالمبتدأ هاهنا [إنسان عيني] خبران جملتان، وليس للمبتدأ رابط إلا الضمير الذي في الجملة الأخيرة منهما، وهو الضمير المستتر في قوله:[فيبدو].

---

[1] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 190./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 100./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، مج1، ص 483./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 75. 94./المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 366.

[2] ينظر: الموقعية في النحو العربي . دراسة سياقية . حسين رفعت حسين ، ص 204-205.

[3] شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي، ج1، عالم الكتب . بيروت، مكتبة المتنبي . القاهرة، ط1، 1408هـ، ص 88 . 89.

[4] ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 395.

[5] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، مج1، ص 476./المصدر نفسه، العيني، مج1، ص 393.

اسم الإشارة: وتعد أسماء الإشارة من ثان أهم رابط من روابط الجملة إذ "تستعمل في الربط في مواقع صالحة للربط بضمير الغيبة عند إرادة الفصل به"[1]، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾[2]. وقد ذهب تمام حسان إلى أنه لو قيل لباس التقوى هو خير لصح المعنى. إذ يرى مشابهة بين الربط بالضمير والإشارة.

إعادة المبتدأ بلفظه: وعدّه تمام حسان الأصل في الربط بالإحالة؛ وذهب ابن جني(ت372هـ) إلى أنه أكثر ما يَرد في مواضع التفخيم إذ يقول: "إنّما يعاد لفظ الأول في مواضع التعظيم والتفخيم"[3]، نحو:

لاَ أَرَى الموْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شَيءٌ نَغَّصَ المَوتُ ذَا الغِنَى و الفَقِيرَا[4]

حيث كرر لفظ المبتدأ [الموت] في قوله: [**لاَ أَرَى الموْتَ يَسْبِقُ الموْتَ**] ووضع الظاهر موضع الضمير؛ إذ جعل لفظ"[الموت] الثاني في موضع الضمير العائد على المبتدأ في الأصل، لأنّ أرى علميَّة، فالأصل الموْت لا يسبقه شيءٌ"[5]، وإنما أعاد لفظ [الموْت] هاهنا تفخيمًا وتهويلاً لأمرها

ومنه قول الشاعر:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ وَلكِنَّ أَعْجَازًا شَديدًا ضَرِيرُهَا[6]

وأيضا قول الآخر:

فأَمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ ولكنَّ سَيْرًا في عراضِ المواكبِ[1]

---

[1] البيان في روائع القرآن، تمام حسان، ج2، ص 18.

[2] سورة الأعراف، الآية 26.

[3] الخصائص، ابن جني، ج3، ص 54.

[4] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج1، ص 632.

[5] المصدر نفسه، ج1، ص 632.

[6] المصدر نفسه، ج1، ص 632.

العموم: ويقصد بالعموم " أن يكون الخبر عامًا يدخل فيه المبتدأ"[2]؛ نحو قوله:

ألا لَيْتَ شِعْري هَلْ إلى أُمِّ جَحْدَرِ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلاَ صَبْرَا[3]

ولقد ساق النّحاة هذا الشاهد لبيان خاصية الربط بالعموم في جملة الخبر؛ حيث وقعت جملة [**لاَ صَبْرَ لي**] في قوله: [**فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلاَ صَبْرَا**] خبرًا للمبتدأ [**الصَّبْرُ**] والرابط بينهما العموم في اسم [لا]، لأنَّ النكرة الواقعة بعد النفي تفيد العموم، فقد نفى بجملة [لا] الصبر بجميع أنواعه.

ومنه أيضا قول الحارث بن خالد المخزومي(ت100هـ):

فأَمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ ولكنَّ سَيْرًا في عراضِ المواكبِ[4]

حيث وقعت جملة [**لا قِتالَ لَدَيْكُمُ**] خبرًا للمبتدأ [**القِتالُ**]، والرابط بينهما العموم في اسم [لا]؛ إذ وقع "نكرة شائعة مستغرقة للجنس المعرف بالألف واللام، فقتال المنكور مشتمل على القتال الأول"[5]وهو بهذا نفى عنهم اتقان أي نوع من أنواع القتال "فأراد: ليس عندكم قتال وقت احتياجكم إليه، ولا تحسنونه، وإنما عندكم أن تركبوا الخيل وتسيروا في المواكب العراض"[6] فأفاد الذمّ.

---

[1] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج1، ص 475./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج1، ص 633./ ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص91 . 107. / توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، مج1، ص 475./والمقاصد النحوية، العينيي،ج1، ص 392.

[2] معاني النحو، فاضل السامرائي، ج1، ص 186./ والنحو العربي أحكام ومعان، السامرائي، ج1، ص 177.

[3] قائله: هو ابن ميادة في دوانه، ص 134، هكذا جاء في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص111./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج1، ص 633./ والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، مج1، ص 333.

[4] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج1، ص 475./ والمقاصد الشافية، الشاطبي، ج1، ص 633./ ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص107. / والمقاصد النحوية، العينيي،ج1، ص 392.

[5] أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تح: محمود محمد الطناحي، ج2، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، ط1، 1413هـ . 1992م، ص 04./ وينظر: الجملة الاسمية، علي أبو المكارم، ص 48.

[6] أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي العلوي ، تح: محمود محمد الطناحي، ج2، ص 07.

وقد رفض بعض النّحويين الاعتداد بهذا الرابط، وخرجوا [أل] في المثال على أنها للعهد لا للجنس. وجعلوا الرابط في البيتين إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه في الخبر وليس في العموم فيه[1]

فإنْ يَكُ جُثْماني بأَرْضٍ سِواكُمُ فإنّ فُؤادي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أجْمَعُ[2]

حيث أكَّدَ بقوله [أجمع] الضّمير المنتقل إلى الظرف، وهو قوله: [عندك]، ولما كان الضمير ضميرًا منتقلا من الفعل إليه جاز تأكيده؛ ولو لم يكن كذلك ما جاز تأكيده.

قَوْمِي ذُرا المَجْدِ بانُوها وقدْ عَلِمتْ بكُنْهِ ذلِكَ عدنانٌ وقحطانُ[3]

استدل به الكوفيون على جواز استتار الضمير إذا أمن اللبس و"وجه التمسك به أنّ [قومي] مبتدأ أول و[ذرا] مبتدأ ثاني و[بانوها] خبر [ذرا المجد]، و[ذرا المجد] وخبره خبر [قومي]، والهاء عائد على ذرا المجد، والضمير العائد على قومي مستتر في [بانوها]، فقد جرا الوصف وهو [بانوها] على [ذرا المجد] وهو في المعنى لقومي لأنهم البانون، ولم يبرز الضمير المستتر في [بانوها]؛ لأنّ اللبس مأمون؛ فإن الذرا مبنية لا بانية"[4]

أَكُلَّ عامٍ نَعَمُ تَحْوُونَه يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وتُنْتِجُونَهُ[5]

---

[1] ينظر: الجملة الاسمية، علي أبو المكارم، ص 48.

[2] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 112./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 93./ والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 334.

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 110./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 78./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 169./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 93./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج1، ص 650./والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 337./ شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، ج1، ص 408.

[4] التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري، ج1، ص 200/ والجملة الإسمية، علي أبو المكارم، ص 44.

[5] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 79./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 95./المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 339.

فقد وقع ظرف الزمان [كل عام] خبرًا عن الجثة، [نَعَمٌ]، حملا على الحذف إذ التقدير: [أكلَّ عام حُدوثُ نَعَم] وكونه الحدوث مصدرًا جاز وقوع ظرف الزمان خبرًا عنه. ولو لم يكن كذلك لم يجز، وقد تأوّله البعض على تقادير عدّة فقدّره "ابن النّاظم(ت682هـ): أكلّ عام إحْرازُ نَعم، مصدر [أحرز] وقدّره بعضهم: أَكُلَّ عامٍ نَهْبُ نَعَم. والأحسن أن يكون [نعم] فاعلاً بالظرف، لاعتماده، فلا مبتدأ ولا خبر، ومع هذا فلا بدّ من التقدير أيضا لأجل المعنى، لا لأجل المبتدأ إذ الذي يحكم له بالاستقرار هو الأفعال لا الذّوات"[1]

لَكَ العِزُّ إنْ مَولاكَ عَزَّ وَإنْ يُهَنْ فأنتَ لدى بُحْبُوحَةِ الهُوْنِ كائِنُ[2]

فقد صرح بذكر الخبر [كائن] وهو خبر شذوذًا، ذاك أن الأصل في الخبر إذا كان ظرفًا أو مجرورًا "أن يكون كلٌّ منها متعلقًا بمحذوف واجب الحذف، نحو زيدٌ عندَك، وزيدٌ في الدّار، والأصل: زيدٌ استقَرّ عندك أو استقرَّ في الدار، أو مستقرٌّ، على الوجهين، وإبرازه كما في البيت المذكور شاذ، وصرّح ابن جني بجواز إظهاره لكونه أصلا"[3]

الرتبة بين المبتدأ والخبر

تقديم المبتدأ وتأخير الخبر وجوبا: ذهب النحاة إلى أن الأصل في الجملة الاسمية، تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وهو الذي عبر عنه ابن مالك(ت672هـ) بقوله:

والأصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَرَا .....[4]

[1] المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 340 . 341.

[2] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 171./ والمصدر نفسه، العيني، مج1، ص 353.

[3] المصدر نفسه، العيني، مج1، ص 354.

[4] ألفية ابن مالك في النحو والصرف، جمال الدين محمد ابن مالك الجياني الأندلسي، ص 337. وتكملته: وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لا ضَرَرَا

وكان حق المبتدأ التقديم وحق الخبر التأخير "لأنّ المبتدأ عامل في الخبر، وحق العامل أن يتقدم كسائر العوامل"[1]، وأيضا لما كان الخبر وصفًا في المعنى للمبتدأ استحق التأخير[2]. وذكر ابن هشام(ت761هـ) أن وجوبه يقع في مسائل أربعة هي كالآتي:

أن يخاف التباسه بالمبتدأ: كثيرًا ما يقع المسند والمسند إليه متساويين في التعريف والتنكير دون قرينة[3] تعيّن أحدهما؛ مما يجعل كل منهما صالح لجعله مبتدأ وهو الأمر الذي يشكل صعوبة والتباسًا في تحديد أيهما المبتدأ، وتفاديًا للالتباس الحاصل بينهما حال تساويهما دون قرينة، ذهب النحاة إلى منع تقديم الخبر؛ وهو ما أشار إليه ابن مالك(ت672هـ) في قوله:

فَامْنَعْهُ حينَ يَسْتَوي الجُزْآنِ عُرفًا ونُكْرًا عادِمَيْ بَيَانِ

ومن هنا وجب التقيّد بالترتيب الأصلي للجملة الاسمية ولا مقتضى للعدول عن ذلك؛ أما إذا ما استويا مع وجود قرينة تعيّن أحدهما وتميزه من الآخر، فجائز حينئذ تقديم ما حقه التأخير[4]؛ نحو قوله:

بَنُونا بَنو أبنائِنا وبَناتُنا بَنُوهُنَّ أبْناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ[5]

---

[1] المقاصد النحوية، العيني، ج1، ص 342.

[2] ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 81./ شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 183. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 98. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج، ص 481.

[3] قرينة: تكون القرينة لفظية أو معنوية وهناك قرينة عقلية.

[4] يجوز تقديم الخبر على المبتدأ عند أهل البصرة، أما الكوفيين فمنعوا تقديم خبر المبتدأ عليه وسنأتي على تفصيل ذلك

[5] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 115./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 82./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 187./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 99./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 60./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 341.

حيث تقدم الخبر [بَنُونَا] على المبتدأ [بنو أَبنَائِنا] على الرغم من مساواتهما في التعريف، وإنّما جاز ذلك لوجود قرينة معنوية دلت على خبرية المقدم وهي قرينة التشبيه؛ فالمقصود تشبيه بنو الأبناء بالأبناء لا الأبناء ببني الأبناء

كثيرًا ما يقع المسند والمسند إليه متساويين في التعريف والتنكير دون قرينة[1] تعيّن أحدهما؛ مما يجعل كل منهما صالح لجعله مبتدأ وهو الأمر الذي يشكل صعوبة والتباسًا في تحديد أيهما المبتدأ، وتفاديًا للالتباس الحاصل بينهما حال تساويهما دون قرينة، احتكم النحاة لقرينة الرتبة بحيث أوجبوا تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، إذ لا سبيل لإزالة اللبس بغير حفظ الرتبة.

- لعدم وجود بيان يعيّنه من المبتدأ.
- أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل.
- أن يقترن بـ (إلاّ) معنى.
- أن يكون المبتدأ مستحقا للتصدير.

تأخير المبتدأ وتقديم الخبر وجوبًا: ذكرنا آنفًا أن الأصل في الجملة الاسمية هو تقدم المبتدأ على الخبر؛ إلا أنه قد يعدل عن الأصل فيتقدم الخبر المبتدأ وجوبًا، ويكون ذلك في أربع مواضع:

أن يوقِعَ تأخيره في لبس ظاهر.

أن يقترن المبتدأ بـ (إلاّ) لفظًا.

أن يكون لازم الصدرية.

أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر.

[1] قرينة: تكون القرينة لفظية أو معنوية وهناك قرينة عقلية.

تقديم الخبر جوازًا: ذهب الجمهور إلى القول بجواز تقديم الخبر المساوي للمبتدأ في التعيين إذا وجدت قرينة تدل على تعيُّن كل منهما؛ وهو ما أشار إليه ابن مالك(ت672هـ) بقوله:

.....وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لا ضَرَرَا

واستدلوا بقول الفرزدق(ت110هـ):

بَنُونا بَنو أبنائِنا وبَناتُنا بَنُوهُنَّ أبْناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ[1]

حيث تقدم الخبر [بَنُونَا] على المبتدأ [بنو أَبنَائِنا] على الرغم من مساواتهما في التعريف، وإنّما جاز ذلك لوجود قرينة التشبيه التي قضت بتعيُّن الخبر وهو [بَنُونَا]؛ وتعيُّن المبتدأ وهو[بنو أَبنَائِنا]؛ إذ المعنى أن بني أبنائنا مثل بنينَا[2]؛ فقدم الخبر لأهميته ذاك أن الغرض تبيين قوة صلة الانتساب حيث أثبتها لبنو الأبناء. يقول الأزهري: "فإنّ قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بأنّ بني الأبناء مشّبهون بالأبناء، ف [بنو أبنائنا] مبتدأ مؤخر، و[بنونا] خبر مقدم، والمعنى: بنو أبنائنا مثل بنينا، هذا حقيقة التشبيه، ويضعف أن يكون على عكس التشبيه للمبالغة؛ لأنّ ذلك نادر الوقوع، ومخالف للأصول، اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة، فلا شاهد في ذلك"[3]

قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ وَبَاتَ مُنْتَشِبًا في بُرْثُنِ الأَسَدِ[4]

حيث تقدم الخبر الذي حقه التأخير وهو قوله [قد ثكلت أمه] وتأخر المبتدأ الذي حقه التقدم، وهو قوله: [مَن كُنتَ واحدَه]

---

[1] المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 341./ المقاصد الشافية، الشاطبي، ج2، ص 60.

[2] ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص 115./ وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 82./ والمقاصد النحوية، العيني، ج1، ص 342.

[3] التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري، ج1، ص 173./ وينظر: أل في العربية أحكامها ومعانيها واستعمالاتها، بريكان بن سعد بن عيضه بن وصل الشلوي، ص 218.

[4] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 184.

نقل ابن الشجري(ت542هـ) الإجماع على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة، وليس الأمر على الاجماع كما ذكر إذ يقع الخلاف عن الكوفيين[1]. واستشهد من أجاز التقديم بقول الراجز:

إِلَى مَلكٍ ما أُمُّهُ مِنْ مُحارِبٍ أَبُوه ولا كانَتْ كُلَيْبٌ تُصاهِرُهْ[2]

حيث تقدّم الخبر، وهو قوله: [ما أمّه من محارب] وأخر المبتدأ وهو قوله: [أبوه].

ومنه أيضا:

وأغْنَاهُمَا أَرْضَاهُمَا بِنَصِيبِهِ وَ كُلٌّ لَهُ رِزْقٌ مِنَ اللهِ وَاجِبُ[3]

حيث تقدم الخبر المبتدأ وكان حقه التأخير ذاك أنّ الخبر حكم في حين أنّ المبتدأ محكوم عليه، "والمحكوم عليه لابد أن يتقدم على الحُكم ليكون محلا له"[4]

ويجوز تقديم الخبر المحصور بإلا للضرورة

فيارَبِّ هَلْ إلاّ بكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عليهم وَهلْ إلاّ عَلَيْكَ المُعَوَّلُ[5]

حيث تقدم الخبر المحصور بإلا هاهنا وهو قوله [إلا بك] و[إلا عليك]. وكان حقُّه أنْ يقول: [وهَل النصر يُرْتجى إلاّ بك]، [وهل المعوَّلُ إلاّ عليكَ]

---

[1] ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 366.

[2] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 185./ المصدر نفسه، العيني، ج1، ص 364.

[3] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 60.

[4] شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، ج1، ص 426.

[5] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 116./ و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 189./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص99./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 131. / توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، مج1، ص 483./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 72./والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 344.

تقدم الخبر وجوبا: ذكرنا أن الأصل في الجملة الاسمية أن يتأخر الخبر عن المبتدأ، إلا أنه قد يعدل عن الأصل بحسب مقتضى الكلام فيتقدم ماحقه التأخير وجوبا. يقول الرضي(ت688هـ): "وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم"[1]

عِنْدي اصْطِبارٌ وأَمّا أَنّني جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كادَ يَبْرِيني[2]

فالمبتدأ هاهنا هو [أنّ] المفتوحة وصلتها، فوجب تقديم الخبر خوفًا من التباس المكسورة بالمفتوحة، أو خوف التباس [أن] المصدرية بالتي بمعنى [لعل]، فإن ابتُدِئ [بأن] وصلتها بعد [أما] لم يلزم تقديم الخبر، بل يجوز التقديم والتأخير.

أَهابُكَ إجْلالاً وما بكَ قُدْرَةٌ عَليَّ ولَكِن مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُها[3]

فقد تأخر المبتدأ [حبيبها] وجوبا، ولو قدِّم للزم متأخر لفظًا ورُتبة ولا يجوز ذلك، وإنما يتم هذا الاستشهاد على ما هو المشهور من أنه إذا اجتمعت نكرة ومعرفة كانت المعرفة هي المبتدأ مطلقًا.

قرينة التضام

التضام الايجابي:

تعدد الخبر:

يَكُ ذا بَتِّ فهذا بتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي[1]

---

[1] شرح الكافية، الرضي، ج1، ص 263.

[2] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 117 ./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 346.

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص119./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 84./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 194./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 101./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 85./المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 346.

فقد تعدد الخبر بلا عاطف وهو [مقيِّظ مُصيِّف مشتّي]، ومثاله في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد﴾[2]

يَنامُ بإحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بأُخْرَى المنايا فَهْوَ يَقْظانُ هاجِعُ[3]

تعدد الخبر هاهنا فـ[يقظان هاجع] خبران عن مبتدأ واحد، ويجوز فيه العطف وتركه للمغايرة بين الخبرين لفظًا ومعنًى.

يَداك يَدٌ خَيْرُها يُرْتَجَى وأُخْرى لأعْدائِها غائِظَهْ[4]

لقد تعدّد الخبر هاهنا لتعدّد المخبر عنه، فأوجب العطف بالواو

لُقَيْمُ بْنُ لُقْمانَ مِنْ أُخْتِهِ فكانَ ابْنَ أُخْتٍ له وابْنَما[5]

ذهب أبو علي الفارسي(ت377هـ) إلى تجويز عطف الخبر على خبر آخر فيما إذا تعدّد في اللفظ دون المعنى، وساق هذا الشاهد دليلا على مذهبه، حيث عطف الشاعر قوله: [وابنما] على قوله[ابْنَ أخت] وهما خبران تعدَّدَا لفظًا، واتفاقا معنى. وعدّ ابنُ النّاظم(682هـ) هذا من السهوِ، ذاك أن ما يتعدّدُ لفظًا

---

[1] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 206./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 106./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ج1، ص 139./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 133./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 372.

[2] سورة البروج، الآية: 14 .16.

[3] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 90./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 207. ورد بلفظ [يقظان نائمُ]/ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 106./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 133/ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، مج1، ص 373.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 123./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 90./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 106./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 127./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 384.

[5] المصدر نفسه، ابن الناظم، ص 90./ المصدر نفسه، العيني، مج1، ص 388.

دون معنى وجب فيه ترك العطف، "كما في قولك: الرّمّانُ حلو حامض، بمعنى مُزٌّ وهو أعسر يسر بمعنى أضبط، وهو العامل بكلتا يديه. والذي ذهب إليه أبو علي(ت377هـ) ليس من هذا القبيل، لأن الحلوَ والحامضَ لا يجتمعان معًا تاميّن، بخلاف ما استشهد به، فإنه يمكن أن يكون الواحد ابنًا لرجل وابن أخت له أيضًا، وإنْ كان هذا لا يجوز شرعًا"[1]

التضام السلبي:

حذف المبتدأ جوازًا: ويحذف المبتدأ جوازا في المواضع الآتية:

بعد الاستفهام: نحو قولك: دنف، أي: [هو دنف]. لمن سألك: كيف زيد؟،

بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط: نحو قوله تعالى:﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾[2]، أي: [فعمله لنفسه] و [إساءته عليها]

أَضاءَتْ لهمُ أَحْسابُهُمْ ووُجُوهُهُمْ دُجَى اللَّيْل حتّى نظَّمَ الجَزْعَ ثاقِبُهْ

نُجُومُ سَماءٍ كُلَّما انْقَضَّ كوكبٌ بدا كوكبٌ تأْوي إليهِ كواكِبُهْ[3]

حيث حذف المبتدأ جوازا في قوله: [نجومُ السماء]، والتقدير: هم نجوم سماء

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنْ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[4]

---

[1] المصدر السابق، العيني، مج1، ص 391 . 392.

[2] سورة فصلت، الآية: 46.

[3] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 85./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 378.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 116./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 192./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 76. 94./ المصدر نفسه، العيني، مج1، ص 345./ شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، ج1، ص 438.

[لعجوز]، وذلك لأنّ المبتدأ إذا كان مقترنا بلام الابتداء يؤكد للاهتمام بأوليته، وتأخيره مُنافٍ لذلك. وأمّا اللام ههنا فقد قُلْنا إمّا زائدة وإمّا أنّ المبتدأ الذي دخلت هي عليه محذوف، والتقدير: [لَهِيَ عجوزٌ شَهْرَبَةٌ][1]

حذف الخبر جوازًا: ويحذف الخبر جوازا إذا:

إذا دلّ عليه دليل، في نحو قوله:

نحنُ بِما عِنْدَنا وأَنتَ بما عندَكَ راضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ[2]

ففي قوله: [نحنُ بما عندنا]حذف الخبر[رضوان]، وإنما ساغ ذلك دلالة خبر المبتدأ الثاني عليه، وهو أمر قليل شاذ إذ الأصل الشائع حذف خبر المبتدأ الثاني لدلالة الأول عليه[3].

ويجوز حذف الخبر الواقع بعد لولا إذا كان كونا مقيدا ودل عليه دليل، نحو:

ويجوز إثباته نحو:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لسالا[4]

[1] المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص345.

[2] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 85./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 196./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 97./ المصدر نفسه، العيني، مج1، ص 367.

[3] ينظر: شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 197./ المصدر نفسه، العيني، مج1، ص 370.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 121./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 87./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 201./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 102./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، مج1، ص 486./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 105. 108./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 349.

حيث أنّه ذكر الخبر بعد [لولا] وفي مثل هذا الموضع يجوز ذكر الخبر وتركه، فإنه لو قال: لولا الغِمْدُ لسالا، على تقدير: لولا الغِمْدُ يمسكُه، صحّ الكلامُ والمعنى، لكنه اختار ذكر الخبر دفعًا لإبهام تعليق الامتناع على نفس الغمد بطريق المجاز.

حذف المبتدأ وجوبا: ويحذف المبتدأ وجوبا في المواضع الآتية[1]:

أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل يؤدي معنى فعله: نحو قوله:

فَقالتْ: حَنانٌ ما أَتَى بِكَ هَهُنا أذو نَسَبٍ أمْ أنْتَ بالحَيِّ عارِفُ[2]

حيث حذف المبتدأ هاهنا وجوبا كون مجيء الخبر نائبا عن المصدر الواقع بدلا من الفعل، والتقدير: [أمري حنان][3]

أن يكون الخبر صريحا في القسم: نحو

تَسَوَّرَ سَوّارٌ إلى المَجْدِ والعُلا وفي ذِمَّتي لَئِنْ فَعَلْتَ لَيَفْعَلا[4]

فقد حذف المبتدأ في قوله: [وفي ذمتي] حذفًا واجبًا، ولا يجوز ذكر المبتدأ في نحو هذا، "كما في قولهم: [في ذمّتي لَأَفْعَلَن]، وقد قيل في جَعْلِ: [في ذمّتي] قسمًا صريحًا نظرٌ، لأنه ذُكر في حذف الخبر أنَّ القَسَمَ ما يُشْعِرُ بمُجرّد ذكره، وقولها: [ذمّتي] لا يشعر بمجرد ذكره لأنه يحتمل أن يكون: في ذمتي دَيْنٌ أَوْ عَهْدٌ، فلا يُفْهَمُ القسم إلا بذكر المقسم"[5]

---

[1] ينظر: شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 204 . 205.

[2] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 120./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 86./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 106./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 101./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 348.

[3] ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ج1، ص 120./ والحذف والتقدير في النحو العربي، علي أبو المكارم، ص 251.

[4] المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 380.

[5] المصدر نفسه، مج1، ص 381 . 382.

حذف الخبر وجوبًا: ويحذف الخبر وجوبا في المواضع الآتية:

بعد لولا إذا كان الخبر كونا مطلقا[1]: نحو: أن يقال: هل زيد محسن إليك؟. فتقول: لولا زيد لهلكت، أي: لولا زيد محسن إلي.

وقد يذكر شذوذا في نحو قوله:

لولا أَبُوكَ ولولا قَبْلَهُ عُمَرٌ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بالمقالِيدِ[2]

حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا وهو قوله: [قَبْلَهُ]، وإنما ذكر هاهنا وحقه الحذف كونه "قد عوض عنه بجملة الجواب، ولا يُجمع في الكلام بين العوض والمعوض عنه"[3].

ومنه أيضا:

ولولا بَنُوها حَوْلها لَخَطَبْتُها كخَبْطَةِ عُصْفورٍ ولم أَتَلَعْثَمِ[4]

حيث أثبت في قوله:[بَنُوها حَوْلَهَا] ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد [لولا] لكونه كونًا خاصًا لا دليل عليه لو حذف[5]

[1] ويقصد به الخبر الذي يصح أن يعوض بـ: كائن، مستقر، موجود،...ونحوها. ينظر: الجملة الاسمية، علي أبو المكارم، ص 64.

[2] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 199./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 105./المقاصد النحوية، العيني، مج1، ص 370./ شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، ج1، ص 455.

[3] شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 200.

[4] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 87./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 200./المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 382.

[5] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 200./ والمصدر نفسه، العيني، مج1، ص 383.

أن يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هي نص في المعية: إذا كانت الواو صريحة للمصاحبة لا يجوز إظهار الخبر، نحو: [كل رجل وضيعته] فالواو وما بعدها في قوله [وضيعته] قما مقام[مع] وسدّا مسدّ الخبر[1]

أما إذا أردت الإخبار باقترانهما جاز لك حذفه وإثباته، نحو:

تَمَنَّوْا ليَ المَوْتَ الذي يَشْعَبُ الفَتى وكُلُّ امْرِئ والمَوتُ يَلْتَقِيانِ[2]

حيث أثبت ذكر الخبر هاهنا وهو قوله [يلتقيان] ذاك أن الواو في قوله:[والموت] ليست صريحة في المصاحبة، ولما كانت كذلك لم يجب الحذف.

إذا سدّ مسده الحال: نحو:

وَرَأْيُ عَيْنيّ الفَتَى أَباكا يُعْطِي الجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذاكا[3]

حيث وقعت الجملة الفعلية[يعطي الجزيل]حالا، وسدّت مسدّ الخبر للمبتدأ[ورأي عيني]، ومنع الفراء وقوع الجملة الحالية السادّة مسدّ الخبر

خَيْرُ اقترابِي مِنَ المَولَى حَلِيفَ رِضًا وشرُّ بُعْدي عنه وَهْوَ غضبانُ[4]

---

[1] ينظر: المصدر السابق، العيني، مج1، ص 353.

[2] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 122./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 103./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ج1، ص 136./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 112./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 352.

[3] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 89./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 105./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 118. 125./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 383.

[4] منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 104./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، مج1، ص 489./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 117./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 395.

حيث وقعت الجملة الاسمية المقرونة بالواو موقع خبر المبتدأ، وقد منع سيبويه(ت180هـ) مجيء الجملة الاسمية المقرونة بالواو الواقعة حالا أن تسد مسد الخبر، "إلا إذا كانت اسمًا منصوبًا، كما في الشطر الأول من البيت، وهو قوله: [حليفَ رضا]، وخالفه في ذلك الكسائي(ت189هـ) والفرّاء(207هـ)، واحتجا عليه بقول الشاعر: ..... **وشرُّ بُعْدي عنه وَهْوَ غَضْبَانُ**"[1]

حيث سدّت الجملة الاسمية المقرونة بالواو مسدّ الخبر. وجعل الكسائي الجملة الاسمية التي بلا واو كالتي بالواو، ومنعه الفراء [2]

شواهد الفاعل

جاء في تعريفه أنه: "الاسم، المسند إليه فعلٌ، على طريقة فَعَل، أو شِبْهُهُ، وحكمه الرَّفعُ، والمراد بالاسم ما يشمل الصريح، نحو قام زَيْدٌ والمؤول به، نحو (يُعجبُني أَن تَقُومَ) أي: قِيامُكَ"[3]، ويحلينا هذا التعريف إلى القرائن اللغوية الآتية[4]:

الاسم: قرينة المعنى التقسيمي (الصريح والمؤول)

المسند إليه فعل: وفي هذه قرينتين قرينة معنوية متمثلة في قرينة الإسناد كونه مسند إليه وأخرى قرينة التضام كونه يسند إليه الفعل.

على طريقة فعل، أو شبهه: قرينة الصيغة

حكمه الرفع: قرينة العلامة الإعرابية.

قرينة العلامة الاعرابية: إن الأصل في الفاعل أن يرد مرفوعا، ويقد يخرج عن الأصل فينصب ويجر

[1] المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج1، ص 396.
[2] ينظر: المصدر نفسه، مج1، ص 396.
[3] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 53.
[4] ينظر: أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن، بكر عبد الله خورشيد، ص 187.

قرينة الرتبة: وأمّا الفاعل من حيث رتبته مع الفعل فحقه التأخير، فيتقدمه الفعل كونه عاملا فيه و"رتبة العامل أن يكون قبل المعمول"[1]، فلا يجوز تقديم الفاعل على رافعه وهو مذهب سيبويه (ت180هـ) والبصريين عدا الأخفش (ت215هـ) ووافقهم أغلب النحاة[2]، والكوفيون على الجواز ومعهم قطرب(ت206هـ) والأخفش (ت215)[3]، وهو ما صرحوا به في قولهم أن الفاعل: " هو ما أسند إليه الفعل: وشبهه، وحقه أن يلي الفعل وقد يتقدم عليه"[4]، مستدلين على قولهم بما ورد عن العرب في نحو قول الزباء (ت358هـ):

---

[1] شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي، ج1، ص 84.

[2] المقتضب، المبرد، ج4، ص 128./ الأصول، ابن السراج، ج1،ص 73، ج2، ص 228./ الواضح في علم البلاغة، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تح: أمين علي السيد، دار المعارف، مصر، د.ط، 1975م، ص179/ الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تح: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ط2، 1408هـ . 1988م، ص106/ اللمع في العربية، ابن جني، تح: حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1405هـ . 1985م، ص 79/ المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، ج1، دار الرشد، منشورات وزارة الثقافة الإعلام، الجمهورية العراقية، د.ط، 1982م، ص 327/ الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السيد البطيلوسي، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت . لبنان، د.ط، د.ت، ص 146/ المفصل في علم العربية، الزمخشري، دار الجيل، بيروت . لبنان، ط2، د.ت، ص 22/ المرتجل، ابن الخشاب، تح: علي حيدر، دمشق، د.ط، 1392هـ . 1972م، ص 117/ أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1418هـ . 1997م، ص77/ شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي بن فضّال المجاشعي، حققه وقدم له: حنّا جميل حدّاد، مكتبة المنار، الزرقاء . الأردن، ط1، 1406هـ . 1985م، ص94./ الدرر في شرح الإيجاز، قطب الدين النيسابوري، تح: محسن سالم العميري، مطابع الصفا، مكة المكرمة، ط1، 1425هـ . 2004م، ص88./ وينظر: الخلافات النحوية في باب المرفوعات التي سكت عنها الأنباري في الإنصاف من خلال ارتشاف الضرب لأبي حيان، إعداد: مثيبة راقي الشريف، إشراف: عبد الكريم عوفي، قسم الدراسات العليا .كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى . المملكة العربية السعودية، 1432هـ . 1433هـ، ص78 . 79.

[3] ينظر: رأي قطرب في: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السيد البطيلوسي، ص146/ و رأي الأخفش في معانيه، ج2، ص 327.

[4] الوفي في النحو الكوفي، ص18.

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيْدًا أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدا؟[1]

فجوز الكوفيون تقديم الفاعل هاهنا على اعتبار أنّ [مَشْيُهَا] مرفوع بالفاعلية فهي فاعل مقدم لـ [وَئِيْدَا]، في حين تؤوّله البصريون على أنه مرفوع بالابتداء[2]، على اعتبار أنّ "[مَشْيُهَا] مبتدأ مرفوع حذف خبره، و[وَئِيْدَا] حال من فاعل فعل محذوف وتقديره: [مَشْيُهَا يَظْهَرُ وَئِيْدًا]، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ"[3].

وهذا اللبس (التباس الفاعل بالمبتدأ) القائم بين الفريقين يحيلنا إلى قرينة الرتبة فنجد أنّ رأي البصريين نابع عن حفظهم لرتبة الفاعل كونه يقع بعد الفعل، فهم يشترطون تأخر الفاعل عن الفعل "لئلا يلتبس أمره بالمبتدأ لكونهما (الفاعل والمبتدأ) يشتركان في صحة وقوع كل منهما موقع المسند إليه بوصفهما اسميين"[4]، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية قالوا أنّ الفعل والفاعل هما بمثابة الجزأين للكلمة الواحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعا، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله[5]

إذن خلاصة القول أنّ رتبة الفاعل محفوظة مع البصريين وغير محفوظة مع الكوفيين، كل من الفريقين القائل بكون الاسم هنا فاعلا أو مبتدأ على كونه مسند إليه، والمسند إليه يحتاج إلى مسند.

---

[1] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 234./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 55./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 169./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 546 548./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 199.

[2] ينظر: شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 55/ و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص 234/ والمقاصد النحوية، العيني، مج2، ص 201.

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص 235.

[4] أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن، بكر عبد الله خورشيد، ص194.

[5] ينظر: شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد ، ج2، ص 55.

تقدم المفعول على الفاعل جوازا: ويتقدم المفعول على فاعله جوازا في نحو:

وَلــمَّا أبَــى إلاَّ جِماحًــا فُــؤادُهُ ولم يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بمالٍ ولا أهْلِ[1]

أوردوه في بيان قضية جواز تقدم المفعول به المحصور بإلاّ عن الفاعل*، فالشاهد هنا تقدم المفعول به [جِمَاحًا] المحصور بـ "إلاّ" على فاعله [فُؤادُهُ]، أي حصل تغيير في رتبة الفاعل، فالأصل في الفاعل تقدمه على المفعول ، حيث أنّ تقدير الكلام [ولما تسلى فؤاده أبى إلا جماحا].

جَاءَ الخِلافَةَ أوْ كَانَتْ له قَدَرًا كَمَا أتى رَبَّه موسى على قَدَرِ[2]

جاء في بيان جواز تقديم المفعول به على الفاعل إذا ما اتصل به ضمير يعود على الفاعل، وموضع الشاهد هنا [أتى رَبَّه موسى] حيث تقدم المفعول به [ربَّهُ] على الفاعل [موسى]، وأصل القول [أتى موسى ربَّه]" فجاز ذلك لأن الضمير عائد على ما هو متأخر لفظا متقدم رتبة"[3]

تقدم المفعول على الفاعل وجوبا: وقد يتقدم المفعول على الفاعل وجوبا، في نحو:

جَزَى ربَّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنْ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وقَدْ فَعَلْ[4]

ونحوه أيضا:

---

[1] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 246./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 177./المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 227.

* أجازه نحاة البصرة والكسائي والفراء وابن الأنباري، ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ج1، ص 246.

[2] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 248./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 178./المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 231.

[3] النحو العربي أحكام ومعان، فاضل السامرائي، ج1، ص 390.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 249./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 78./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 178./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، مج1، ص 597./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 611/ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 232.

وشاعَ نَحْوُ: خاف ربَّه عُمَرْ وشذّ نَحْوُ: زان نَوْرُه الشجرْ

وهو مذهب الأخفش(ت 215هـ) و تبعه جماعة من المتأخرين،والجمهور على المنع، وقالو "أنَّ الضمير في [ربّه] يرجع إلى الجزاء المدلول عليه بلفظ الفعل، أي: جزى رَبُّ الجزاء عني عديَّ بن حاتِم، وليس هو راجِعًا إلى عدي بن حاتم، أو يقال: إنه ضرورة. وقال ابن كيسان(ت299هـ): إنَّه شاذ، أو تكون الكناية لغير [عدي بن حاتم] فكأنَّه وصف رجلاً أحسن إليه، ثم قال: جزاه ربُّه عنِّي خيرًا، وجزى عنِّي عدي بن حاتم شرًّا، فحينئذٍ، لا شذوذ في البيت، (قلت): لا يخفى ما في هذا التأويل من الوَهْيِ لكثرة الحذف، وادعاء حذف ما لا دليل عليه"[1]

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغَيلاَنِ عن كِبَرِ وَحُسْن فِعْل كَما يُجْزَى سِنمارُ[2]

حيث أعاد الضمير إلى أبي الغِيلان في قوله: [جَزَى بَنُوه]، وهو متأخر عنه وذلك لأجل الضّرورة

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخلدَ الدّهرَ واحدًا من النَّاسِ أبقَى مجْدُهُ الدَّهرَ مُطْعِمَا[3]

حيث أعاد الضمير في قوله: [أبقى مجده] إلى (مُطْعِم) وهو متأخر، وذلك لأجل الضرورة كما سبق وذكرنا في الشاهد الأول. "وقد أجاز نحو ذلك من غير ضرورة الأخفش(ت215هـ) وابن جني

[1] المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 234.

[2] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 165./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 194. و: ج2، ص 79./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 178./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، مج1، ص 597./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 612./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 237.

[3] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 166./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 78./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 178./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، مج1، ص 597./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 611./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 238.

(ت372هـ) وأبو عبد الله الطُّوال(ت243هـ)، لأنّ استلزام الفعل المفعول يقوم مقامَ تقدّمه، فأجازوا نحو: (ضربَ غلامهُ زيدًا) وضعه الجمهور لعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً"[1]

ذهب جمهور النحاة إلى وجوب تأخير الفاعل المحصور بإلا عن المفعول، وذهب الكسائي(ت189هـ) إلى أنّ الفاعل المحصور بإلاّ لا يجب تأخيره، كما في قوله تعالى: ﴿إنّما يخشى الله من عباده العلماء﴾[2]، "وقد قرأ بعضهم: ﴿إنّما يخشى اللهَ﴾ برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء وهو ممّا يؤيد كلام الكسائي(ت 189هـ). فإن قلت: كيف يكون المعنى على هذه القراءة؟ قلت: هو من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، والمعنى: إنّما يعظم الله من عباده العلماء، لأن الخشية من لوازمها التعظيم"[3] واستشهد الكسائي(ت 189هـ) على ما ذهب إليه بما ورد في كلام العرب:

ما عابَ إلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ ولا جَفَا قَطُّ إلاَّ جُبَأٌ بَطَلاَ[4]

حيث ورد الفاعل محصورا بإلا ولم يتأخر عن المفعول، ومنه أيضا:

فَلَمْ يَدْرِ إلا اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آنَاءُ الدِّيَارِ وِشَامُهَا[5]

حيث تقدم الفاعل المحصور بإلاّ على مفعوله، فإنَّ قوله [إلاّ الله] فاعل، و [ما هيّجت] مفعوله. "وأوَّلَه الجمهور على أنَّ [ما هيّجت] ليس مفعولاً لقوله [فلَم يدْرِ إلاَّ الله] وإنَّما هو مفعول لفعل محذوف

[1] المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 239.

[2] فاطر، الآية: 28.

[3] المصدر نفسه، العيني، مج2، ص 235.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 249./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 177./المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 234.

[5] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 250./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 73./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 177./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 606./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 236.

والتقدير: درى ما هيّجت لنا، فلم يتقدَّم الفاعل المحصور بإلاَّ على المفعول، لأنّ هذا ليس مفعولاً للمذكور، وإنَّما هو مفعول للفعل المقدَّر"[1]

ومنه أيضا قول الراجز:

نُبِّئْتُهُم عَذّبُوا بالنَّار جارَهُمُ وهل يُعَذِّبُ إلاّ الله بالنَّارِ[2]

حيث احتج به الكسائي(ت189 هـ) على أنّ توسط المفعول وتأخير الفاعل لا يجب إذا كان الفاعل محصورًا بإلاَّ، فإنَّ المفعول في قوله: [وهل يعذب إلاّ الله] يجوز أن يقدَّر قبل الفاعل وبعده[3]

في حين احتج البصريون على جواز تقديم المفعول المحصور بإلاّ على فاعله، بقول الراجز:

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بتَكْلِيمِ ساعَةٍ فما زادَ إلاَّ ضعْفَ ما بي كلامُها[4]

وقد قيل: لا دليل فيه لاحتمال ألا يكون[كلامها] فاعل [زاد]، فقد يكون الضمير المستتر "في [زاد] راجعًا إلى: [تكليم ساعة]، وحينئذٍ يبقى قوله: [كلامها] لا رافع له من اللفظ، فيحتاج إلى تقدير عامل له، فيقدر: زاده كلامها، وهذا التأويل مستبعد، لأنّ مثل هذا إنّما يحسن إذا كان في الكلام السابق إبهام، فنستأنف حينئذٍ له جملة توضحه، وتقدر تلك الجملة جوابًا لسؤال كما في قوله:

ليُبْكَ يزيدٌ ضارعٌ لخصومَةٍ .....

[1] ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 237.

[2] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص250./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 606./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 235.

[3] ينظر: المصدر نفسه، العيني، مج2، ص 236.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 246./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 165./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص74./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 177. /المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 228.

وقد أجيب عن ذلك بأن الفاعل لما لم يكن ظاهرًا بل ضميرًا مستترًا حصل إبهام ما، فسوّغ السُّؤال والجواب"[1]

كسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدُدِ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَا المَجْدِ[2]

حيث أن الضمير في قوله: [حلمه ونداه] ضمير الفاعل، ولم يسبق ذكره وأجاز ذلك ابن جنّي(ت377هـ) مطلقًا، وتبعه على ذلك ابن مالك(ت672هـ)، وذلك لأنّ الفعل المتعدِّي يدلُّ على فاعل ومفعول لشعور الذهن بهما، فإذا افتتح الكلام بفعل ووليه مضاف إلى ضمير، عُلم أنَّ صاحب الضمير فاعل إنْ كان المضاف مرفوعًا، ومفعول إن كان منصوبًا، فلا ضرورة في تقديم الفاعل إلى المضاف إلى ضمير المفعول، كما لا ضرورة في تقديم المفعول إلى ضمير الفاعل، والجمهور على أنَّ نحو ذلك لا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر[3]

لَمَا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا وَكَادَ لَوْ ساعد المَقْدُورُ يَنْتَصِر[4]

حيث أن الضمير في [طالبوه] يرجع إلى مصعب وهو متأخر عنه، وهو ضرورة

تقدم المفعول على الفعل و الفاعل وجوبا: ويتقدم عليه وجوبا في نحو:

وَ هَلْ يُنْبِتُ الخطِّيِّ إلاَّ وَشِيجُهُ ويُغرَسُ إلاَّ في منَابِتِها النَّخْلُ[1]

---

[1] المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 229./ وينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 606.

[2] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 166./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 194. و: ج2، ص 77./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 178./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، مج1، ص 597./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 612./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 239.

[3] ينظر: المصدر نفسه، العيني، مج2، ص 240.

[4] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 76./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، مج1، ص 597./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 612./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 240.

فقد تقدّم المفعول على فاعله المحصور بإلاَّ في قوله: [وَ هَلْ يُنْبِتُ الخطِّيِّ إلاَّ وَشِيجُهُ]

قرينة المطابقة:

أولا: التطابق النوعي:

إنّ السَّمَاحَةَ وَ الْمُرُوءَةَ ضُمِّنَا قَبْرًا بِمَرْوٍ عَلَى الطَّرِيقِ الوَاضِحِ [2]

ويكمن موضع الاستشهاد هاهنا في قوله: [ضمّنا] حيث أن القياس فيه أن يقال ضُمّنَتَا، بتاء التأنيث، لأنها خبر عن السماحة والمروءة، وهما مؤنثتان، وهو محمول على الضرورة، خلافًا لابن كيسان (ت299هـ) في القياس عليه[3]

أُلْفِيَتا عَيْنَاكِ عِنْدَ القَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لك ذا واقِيَهْ[4]

الشاهد هنا يكمن في قوله: [أُلفيتا عيناك] حيث ثنيّ الفعل المسند إلى فاعل الاسم الظاهر والقياس توحيده، وقد يقال: إن الألف فيه للدلالة على التثنية لا للضمير، أو يكون للضمير ويكون [عيناك] بدلا منه على لغة [أَكَلوني البَراغيث]، واعترض بعض النحاة على هذا لانعدام قرينة المطابقة،

---

[1] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 247./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 605./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 229.

[2] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، مج1، ص 590./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 241.

[3] ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 159./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 242.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 238./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2 ، ص 59./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 557./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 208.

فقالو بوجوب تجريد الفعل المسند لاسم ظاهر . مثنى كان أم مجموعا . من علامة التثنية والجمع، وهذا حتى لا يلبس الأمر فيعتقد أنّ في الجملة فاعلان لفعل واحد[1]

ثانيا: التطابق العددي

يَلُومونَنِي في اشْتِرَاءِ النَّخِيـــــ لِ أهلِي فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ[2]

ويكمن موضع الاستشهاد هاهنا في قوله: [يلومونني] حيث جمع الفعل المسند إلى الفاعل الظاهر على "لغة من قال: مررتُ برجل كريمَيْنَ آباؤه، وأكلُوني البراغيث. وقال السّهيلي(ت 581هـ): ألفيتُ في كتب الحديث المروية الصّحاح ما يدلُّ على كثرة هذه اللغة وجودتها، نحو ما جاء في قول وائلُ بْنُ حُجْر في سجود النبي صلى الله عليه وسلم: «ووقَعتا رُكْبَتاه قبل أنْ تقعا كفَّاه»، ونحو قوله: «يَخْرُجْنَ العواتقُ وذروات الخدور» ونحو: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنّهار»، والألف والواو والنون حروف، لكنّي قلت: هذه حروف دالة على حال الفاعل الآتي ذكره، وهي لغة بعض العرب"[3]

نُتِجَ الرَّبيعُ محاسِنًا ألْقَحْنَها غُرَّ السَّحائِبْ[4]

---

[1] ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 210./و أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن، بكر عبد الله خورشيد، ص204.

[2] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 239./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 59. بلفظ [فكلهم يعذل]/ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 170./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 557./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 211.

[3] المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 211./ و/ ينظر: قرينة المطابقة في النحو العربي وتطبيقها في القرآن دراسة نظرية تطبيقية، إعداد: محمد بن صالح، إشراف: عياش فرحات، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها .كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009م . 2010م، ص 67.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 240./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2 ، ص 59./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 211.

حيث جمع الفعل[أَلْقَحْنَها] وهو مسند إلى الفاعل الظاهر وهو قوله: [غُرّ السّحائب] والقياس: أَلْقَحَها غرُّ السّحائب[1]

تَولَّى قِتَال المَارقينَ بِنَفْسِه وقد أسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ[2]

حيث ثنّى الفعل المسند إلى الفاعلين الظاهرين في قوله: [وقد أسلماه] ، وكان القياس أن يُقال: [وقد أَسْلَمَه مُبْعَدٌ وحميمٌ]، ولكنّه جاء على لغة بعض العرب، فقيل هم طيّء، وقيل أَزْدُشنُوءَة، وهم يأتون بالألف مع المثنى، وبالواو مع جمع المذكر، والنون مع جمع المؤنث، فيقولون: قاما أخَواكَ، وقَامُوا إخوتُك، وقُمنَ أَواتُك[3]

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أَرْضَ أبْقَلَ إبْقَالَها[4]

فقد ذكر الفعل[أبقل] مع إسناده إلى الأرض، وهي مؤنثة، ويرجع ابن الناظم(ت682هـ) هذا إلى الضرورة الشعرية، وفيه نظر لأنه كان بإمكانه أن يقول: [ولا أرضَ أَبْقَلَتِ ابْقالَها]، يدرج همزة [إبقالها] فيستقيم الوزن، فإذا كان المر كذلك دلَّ ذلك أنه ليس للضرورة، وإنما كان لأجل أنّ تأنيث الأرض ليس بحقيقي[5].

---

[1] ينظر: قرينة المطابقة في النحو العربي وتطبيقها في القرآن، محمد بن صالح، ص 66.

[2] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 240./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 58./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 170./المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 212.

[3] ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 240./ والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 213 . 214.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 242./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 163./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 66./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 174./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، مج1، ص 590./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 569 579./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 215.

[5] ينظر: المصدر نفسه، العيني، مج2، ص 216.

فإمَّا تَرَيْني ولي لِمَّةٌ فإنَّ الحَوادِثَ أوْدَى بِها[1]

ويكمن موضع الاستشهاد هاهنا في قوله: [أودى بها] حيث لم يقل: أَوْدَتْ بها، ذاك أن تأنيث الحوادث مجازي، لأنه جمع، (والجمع واسمُ الجمع واسمُ الجنس كلُّها تأنيث مجازي)، لأنّهنَّ في معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي، ولأجل هذا جاز التأنيث في قوله تعالى:﴿كَذبت قبلهم قوم نوح﴾ والتذكير أيضا نحو:﴿وكذب به قومك﴾ وقام الرِّجالُ وأورقَتِ الشّجرُ، وأورق الشَّجَرُ، ﴿وقال نِسْوَةٌ﴾[2]

ما بَرِئَتْ مِنْ رِيْبَةٍ و ذَمٍّ في حَرْبِنا إلاّ بَنَاتُ العَمِّ[3]

حيث جاءت لفظ[برئت] مؤنثة، والأصل فيه أن تحذف التاء. فلا يجوز [ما قامت إلاَّ هِنْدٌ] إلاَّ في ضرورة الشعر، والبيت من هذا القبيل. وإذا كان الفاصل بين الفعل والفاعل غير [إلاّ] يجوز فيه الوجهان، والتأنيث أكثر، وإذا كان [إلاَّ] فالتذكير أكثر إلاَّ في الشعر، فإن التأنيث خاصٌّ به، وهو ما قال به الأخفش(ت215هـ)

فَبَكَى بَنَاتي شَجْوَهُنَّ وزَوْجَتِي والطَّامِعُونَ إليَّ ثمَّ تَصَدَّعُوا[4]

واحتجّ به الكوفيون والفارسي على أنَّ سلامة نظم الواحد في جميع المؤنث لا يوجب التأنيث، حيث جاء الفعل بلا تأنيث في قوله: [فبكى بناتي]. وذهب البصريون إلى القول أن: سلامة نظم الواحد في

---

[1] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 242./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 174./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، مج1، ص 591./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 579./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 216.

[2] المصدر نفسه، العيني، مج2، ص 218.

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 244./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2 ، ص 65./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 174./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 576./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 220.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 245./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2 ، ص 68./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 175./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 589./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 221.

جمع التصحيح توجب التّذكير إنْ كان الجمع للمذكّر، والتأنيث إنْ كان للمؤنث، وأجابوا بأنَّ [البنات] في البيت وغيره لم يسلم فيها لفظ الواحد، وكذلك [البنون][1]

رَأَيْنَ الغَوانِي الشَّيْبَ لاحَ بِعارِضِي فأعْرَضْنَ عَنِّي بالخُدُودِ النَّواضِرِ[2]

حيث جُمِع [رَأْيْنَ]، مع أنّه مسند إلى الفاعل الظاهر، والقياس أن يقال: رأيت الغواني

قرينة التضام:

حذف الفعل جوازًا: وقد جوز النحاة حذف عامل الفاعل إذا دل عليه دليل في نحو:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ ممَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ[3]

حيث بني الفعل [لِيُبْكَ] للمجهول ورفع [ضَارِعٌ] على الفاعلية، فضَارِعٌ فاعل فعل محذوف دلّ عليه مدخول الاستفهام المقدَّر، كأن سائلا قال: من يبكيه؟، فأجيب: ضَارِعٌ أي: يُبْكِيهِ ضَارِعٌ[4].

ومنه أيضا:

تَجَلَّدْتُ حتَّى قِيلَ لم يَعْرُ قَلْبَهُ مِنَ الوَجْدِ شَيءٌ قلتُ بل أعْظَمُ الوَجْدِ[5]

فقد حذف منه الفعل الرافع كونه دل عليه دليل

---

[1] ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 222.

[2] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 159./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 60./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 170./المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 222.

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 237./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 161./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 171./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 564./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 204.

[4] ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ج1، ص 237./ وينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ج2، ص 45.

[5] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 236./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 564./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 204.

أسْقَى الإِلَهُ عُدُوَاتِ الوَادِي وجَوْفَهُ كل مُلِثٍّ غادِي

كُلُّ أجَشٍّ حالِكِ السّوادِ[1]

فقد حذف فعل الفاعل من قوله: [كُلّ أجشَ] وإنما جاز ذلك كونه دل عليه دليل وهو قوله [أسقى] وتقدير الكلام: [سقاها كلّ أجشٍّ]

حذف الفاعل جوازا: وذهب الكسائي(ت189هـ) إلى تجويز حذف الفاعل إذا دل عليه دليل، واحتج على ذلك بقول الراجز:

فإنْ كَانَ لا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إلى قَطَرِيّ لا أَخَالُكَ راضِيَا[2]

فتقدير الكلام ها هنا [إن كان هو لا يرضيك] أي: ما نَحنُ عليه الآن من سلامة أو: فإن كان هو، أي: ما تشاهد مني[3]

حذف الفعل وجوبًا: وقد يحذف الفعل وجوبا

غَدَاةَ أحَلَّتْ لابنِ أصْرَمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنِ عَبِيطاتِ السِّدائِفِ والخَمْرُ[4]

الاستشهاد: "في حذف رافع [الخمر] إذ التقدير: وأحَلّت له الخمر "[5]

---

[1] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 160./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 172./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 223.

[2] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 235./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 169./المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 202.

[3] المصدر نفسه، العيني، مج2، ص203.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 237./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص 543. 566./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 207.

[5] ينظر: المصدر نفسه، العيني، مج2، ص 208.

شواهد نائب الفاعل:

قد يستغنى عن الفاعل ويؤتى بما ينوب عنه لأغراض بلاغية يقتضيها الكلام؛ منها ما هو لفظي، ومنها ما هو معنوي، يقول ابن مالك(ت672هـ): "قد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي جوازا أو وجوبا، فينوب عنه جاريا مجراه في كل ما له مفعول به"[1]؛ فأما الأغراض اللفظية فتتمثل في "القصد إلى الإيجاز في العبارة، أو المحافظة على السجع في الكلام المنثور، أو المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم"[2]؛ ومثال ما جاء لإقامة الوزن قول الأعشى ميمون بن قيس(ت7هـ):

عُلِقْتُهَا عَرَضًا وعُلِّقتْ رجلاً غيري وعُلِّقَ أُخْرى ذلك الرّجُلُ[3]

حيث بنى الشاعر لفظة (علق) على صيغة المبني المجهول في المواطن الثلاثة [عُلِقْتُهَا وعُلِّقتْ وعُلِّقَ]؛ وإنما حذف الفاعل وهو [الله] وبنها للمفعول لتصحيح النظم، "إذ لو قال: [علقني الله إياها] و[علقها الله رجلا غيري]، و [علق الله أخر ذلك الرجل] لاختل النظم"[4] ذاك أن القافية هاهنا على اللام المرفوعة، في حين أنها لو جاءت على صيغة المعلوم لكانت القافية على اللام المنصوبة، وهو عين الإقواء[5]

وأما الأغراض المعنوية فكثيرة منها كون الفاعل معلوما لدى المخاطب، أو مجهولا لدى المتكلم...وغيرها[6].

---

[1] شرح التسهيل، ابن مالك، ج2، ص 124.

[2] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين، ج2، ص 81.

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 252./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 81./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، مج1، ص 598./المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 243.

[4] التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري، ج1، ص 421.

[5] ينظر: المصدر السابق، العيني، مج2، ص 244.

[6] ينظر: شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 81./ و معاني النحو، فاضل السامرائي، ج2، ص 62.

قرينة العلامة الإعرابية: والأصل في نائب الفاعل أن يأتي مرفوعا، فهو يأخذ حركة الفاعل إذ يقوم مقامه، و عليه يجر أو ينصب حسب موقعه في الجملة إلا أنه وإن وقع مجرورا أو منصوبا لفظا سيكون مرفوعا محلا.

ما يقوم مقام الفاعل: إذا حذف الفاعل فلابد من الإتيان بما يقوم مقامه، في عمديته، ورفعه، ولإفراده وتوحيده، ووجوب تأخيره عن رافعه وغيرها من أحكام الفاعل

قرينة الاسناد: ولابد في الجملة الفعلية التي يحذف فاعلها أن يقام فيها مسندا إليه يقوم مقام الفاعل، وهو كما يرى ابن هشام(ت761هـ) "واحد من أربعة: الأول: المفعول به، والثاني: المجرور، والثالث: مصدر مختص، والرابع: ظرف متصرف مختص"[1]

المفعول به: وينوب المفعول به عن الفاعل كونه كالفاعل من حيث أن الفعل حديثا عنه، ومن حيث أنه يجوز أن يضاف إليه المصدر

المجرور: وقد يقوم المجرور مقام الفاعل، فإذا كان حرف الجر زائدا ناب المجرور وحده عن الفاعل أما إذا لم يكن الحرف زائدا فيقوم كل من الجار والمجرور مقام الفاعل.

المصدر: ويقوم المصدر مقام الفاعل شرط حصول الإفادة، وتقع الإفادة بتحقق شرطين هما: التصرف والاختصاص.

فأما الأول فأن يصح تنقله بين الحالات الاعرابية الثلاث (الرفع والنصب والجر)، فإذا لم يكن متصرفا والتزم النصب على المصدرية لم تجز إنابته عن الفاعل. **وأما الثاني** فأن يكون المصدر مختصا بصفة أو بالإضافة أو بـ(أل)التعريف. نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[2] ف

[1] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص 253 . 256.

[2] سورة الحاقة، الآية: 13.

[نفخةٌ] مصدر متصرف كونه مرفوعا، ومختص كونه موصوفا بـ [واحدةٌ] وعليه جاز أن يكون نائبا للفاعل. وذهب البعض إلى القول بجواز أن ينوب ضمير المصدر عن الفاعل في نحو:

وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَ يُعْتَللْ يَسُؤْكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ[1]

فإنّ النّائب عن الفاعل في قوله: [ويعتلل] هو ضمير المصدر، أي: [يُعْتلل هو] أي: الاعتلال المعهود، والتقدير: يُعتلل اعتلال عليك، فيقدّر [عليك] ههنا أيضا لدلالة [عليك] في قوله: [متى يُبْخَل عليك] عليه.

فَيَا لَكَ مِنِ ذِي حَاجَة حِيلَ دُونَهَا وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى امْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهُ[2]

حيث قام ضمير المصدر في قوله: [حيل] نائبا عن الفاعل

يُغْضي حَيَاءً وَ يُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِيْنَ يَبْتَسِمُ[3]

ففي قوله: [يُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ] وقع ضمير المصدر نائبا للفاعل

الظرف: ويجوز إنابة الظرف منابة الفاعل شرط حصول الفائدة، وإنما تحصل الفائدة بأمرين هما: التصرف والاختصاص. فإذا كان الظرف غير متصرف لم تجز إنابته عن الفاعل، "ويكون الظرف غير متصرف في حالتين: **الأولى**: إذا لزم النصب على الظرفية، مثل قطٌ وعوضٌ وإذا وسَحرَ. **والثانية**: إذا كان يلزم النصب على الظرفية أو الجر بمن، مثل: عند وثمّ"[4]

---

[1] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 254./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 182./المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 244.

[2] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 254./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 183./المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 246.

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 255./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 183./المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 247.

[4] الجملة الفعلية، علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة. مصر، ط1، 1428هـ. 2007م، ص 131.

وأما كون الظرف مختصا فيقصد به أن يفيد فائدة أخرى غير معنى الظرفية، فإذا لم يفد فائدة أخرى غير الظرفية لا يكون مختصا وعليه لا تجوز إنابته، "ويكون الظرف مختصا بأحد أمور ثلاثة: **الأول**: الوصف، مثل: سير وقتٌ طويلٌ، وصيم يومٌ قائظٌ.

والثاني: الإضافة، مثل: سير وقتُ الأصيل، وصيم يومُ الجمعةِ.

الثالث: التعريف، إما بالعلمية، مثل: صيمَ رمضانُ، أو بـ "أل" مثل: صيم اليومُ"[1]

ويجدر بنا الاشارة إلى أنه عند وقوع أحد هذه الأنواع وحده في الجملة دون غيره فسيقوم مقام الفاعل باتفاق النّحاة، أما إذا ما اجتمعت كلها ما سوى المفعول به جاز إقامة أي منها تقدم أو تأخر، حيث ذهب البصريون إلى منع إقامة الظرف أو المصدر أو حرف الجر مقام الفاعل مع وجود المفعول به في الجملة، إذ الأولى في مذهبهم نيابة المفعول به فإذا غاب جاز نيابة أحدهم، وخالفهم الكوفيين والأخفش(ت215هـ) [2] فجوزوا إقامة غير المفعول به مقام الفاعل في الجملة مع وجود المفعول به فهم على مذهب الجواز مطلقا؛ واستدلوا على رأيهم بما ورد من السماع؛ ومنه قول الشاعر:

لَمْ يُعْنَ بالعَلْياءِ إلاّ سَيِّدًا ولا شَفَى ذا الغيِّ إلا ذُو الهُدَى[3]

فقد ناب الجار والمجرور [بالعلياء] عن الفاعل مع وجود المفعول به [إلا سيدًا]. ومنه أيضا قول الآخر:

وَإِنَّمَا يُرْضِي المُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبَهُ[1]

[1] المرجع السابق، ص 131.

[2] أجازه بشرط تقدم النائب (المجرور . مصدر مختص . ظرف مختص) على المفعول به.

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 257./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 170./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 89./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 184./المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 252.

حيث ناب الجار والمجرور [بذكر] عن الفاعل مع وجود المفعول به [قلبه]؛ وردّ البصريون على الكوفيين حجتهم حيث عدوا هذين الشاهدين وأمثالهما من الضرورة[2]. ومنه أيضا:

وَنُبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ بِالجَوِّ أَصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِيهَا لَئِيمًا صَمِيمُهَا [3]

حيث ناب الفاعل فيه [ونُبئت] عن المفعول الأوّل.

قرينة الرتبة:

رتبة نائب الفاعل مع رافعه:

قد أشرنا فيما سبق أن ما يقوم مقام الفاعل يعطى أحكامه؛ ومنها وجوب تأخره عن رافعه؛ إذ أنه لو تقدم لالتبس بالمبتدأ، تماما كالتباس الفاعل عند تقديمه على رافعه بالمبتدأ، ففي قولك" (نِيلَ خَيرُ نائل) فخير نائل: مفعول قائم مقام الفاعل، والأصل: (نَالَ زَيْدٌ نَائِل) فحذف الفاعل – وهو زيد– وأقيم المفعول مقامه –وهو (خير نائل)– ولا يجوز تقديمه، فلا يقال: (خيرُ نَائِل نيلَ) على أن يكون نائب فاعل، بل على أن يكون مبتدأ، وخبره الجملة التي بعده (نيل) والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير: (نيل هو)، وكذلك لا يجوز حذف (خير نائل) فتقول (نيل)"[4]

---

[1] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 256./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 170./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2 ، ص 90./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 184./المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 251.

[2] ينظر: المصدر نفسه، العيني، مج2، ص 251 . 252.

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 258./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 186./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، مج1، ص 609./المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 253.

[4] شرح ابن عقيل، محمد محي الدين، ج2، ص 83.

قرينة الصيغة:

صيغة الفعل: ومن المعلوم أن الفعل يصاغ للفاعل فيسند إليه، إلا أنه قد يحدث وأن يصاغ الفعل لغير الفاعل فيسند إلى المفعول، ولا يصاغ الفعل لغير الفاعل إلا بشرطين: أولهما: أن يكون الفعل متصرفا لا جامدا، وثانيهما: أن يكون الفعل فعلا ماضيا أو مضارعا لا فعل أمر. وإذا ما أسندنا الفعل إلى المفعول فحتما ستعتريه بعض التغيرات، فتخرجه من صيغته الأصلية التي لزمها عند إسناده للفاعل، سنأتي على ذكرها.

بناء الفعل الماضي لغير الفاعل[1]: ويبنى الفعل الماض لغير الفاعل عموما بضم أوله وكسر ما قبل آخره.

و إذا كان الفعل الماضي مبدوءا بتاء المطاوعة ضم أوله وثانيه معاً.

وإذا كان مبدوءًا بهمزة وصل ضم أوله وثالثه.

وإذا كان في الماضي ألف المفاعلة قلبت واوا لضم ما قبلها

أما إذا أجوفا ثلاثيا فتجوز فيه ثلاثة وجوه:

تكسر فاء الفعل وتقلب ألفه ياءً لوقوعها بعد الكسرة، نحو:

حِيكَتْ عَلَى نَوْلَيْنِ إذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكُ وَلَا تُشَاكُ[2]

حيث كسرت فاء الفعل [حِيكت] وقلبت ألفه ياءً كونها سبقت بكسرة

ضم فاء الفعل وقلب ألفه واوا كون ما قبلها مضموما نحو قول رؤبة بن العجاج(ت90هـ):

---

[1] الجملة الفعلية، علي أبو المكارم، ص 118. 119.

[2] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 260./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 168./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 83. بلفظ [حيكت على نيرين]/ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 181./المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 255.

لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ؟ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْت[1]

حيث قال: [بوع] في حين أنّ القياس فيه [بيع] لأنّه مجهول باع، لكن من العرب من يخفّف هذا النوع بحذف حركة عينه، فإن كانت واوًا سلمت، وإن كانت ياءً قلبت واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، كما في قوله [بوع] فإنّ أصله بُيع، بضم الباء وكسر الياء، فحذفت حركة الياء فصار بُيْعَ، بضم الباء وسكون الياء، فقلبت الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها[2]

[1] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 259./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 169./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 84./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 181./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، مج1، ص 602./المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 254.

[2] ينظر: المصدر نفسه، العيني، مج2، ص 254 . 255 .

الفصل الثالث:

خصائص المعنى النحوي

في المنصوبات

المبحث الأول: المفعولات

المبحث الثاني: الاستثناء

المبحث الثالث: الحال

المبحث الرابع: التمييز

سمي هذا الباب بـ (**باب المنصوبات**) كونه يضم الأسماء المنصوبة، ويُرجع علماء النحو علة النصب فيها إلى كونها فضلة في الكلام[1]؛ جاء في شرح التسهيل أن " مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدةٌ، أو فَضْلةٌ، أو بينهما، فالرفع للعمدة ....، **والنصب للفضلة** وهي: مفعول مطلق، أو مقيد، أو مستثنى أو حال، أو تمييز، أو مشبه بالمفعول به..."[2]، إذن فقد ارتبطت الفضلات بعلامة النصب، و"هي علامة إعرابية بارزة تدل على معنى نحوي عام هو التخصيص، وتحت هذا المعنى العام معان أخرى أكثر خصوصية منه، وأكثر تحديدًا ودلالة على المعنى النحوي الخاص"[3]، فعلى سبيل المثال للمفاعيل الخمس معنى نحوي عام هو التخصيص ومعنى نحوي خاص لكل مفعول على حدى، ك : معنى التعدية وهو معنى خاص بالمفعول به، ومعنى الغائية الذي يختص بالمفعول لأجله، ومعنى التوكيد والبيان الخاص بالمفعول المطلق وغيرها...؛ سنعرض لذلك فيما سيأتي:

المبحث الأول: المفعولات

1. المفعول معه:

والقرينة النحوية الدالة عليه هي قرينة المعية التي "يستفاد منها المصاحبة على غير طريق العطف أو الملابسة الحالية"[4]، والمعلوم أنه لكل قرينة خصائصا تميزها عن غيرها من القرائن؛ لذا سنورد أهم السمات البارزة لهذا الباب

العلامة الاعرابية: المفعول معه هو اسم فضلة، وأشرنا فيما سبق أن الأصل في الفضلات النصب، "والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه[5]"[6]؛ يقول ابن مالك(ت672هـ):

---

[1] ينظر: رسالة الحدود، أبو الحسن بن عبد الله الرماني، تح: ابراهيم السامرائي، مج1، دار الفكر. عمان، د.ت، د.ط، ص 84.

[2] شرح التسهيل، ابن مالك، ج1، ص 264 . 265.

[3] الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، مراجع عبد القادر بلقاسم الطلحي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي . ليبيا، د.ط، د.ت، ص 607.

[4] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 196.

[5] أي ما يشبه الفعل في العمل كاسم الفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر

[6] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص 297.

يُنْصَبُ تَالي الوَاوِ مفعولا معه في نَحْوِ «سيرِي وَ الطريقَ مُسْرعةْ»

بـمَا مِنَ الفِعْلِ وشَبَهِه سَبَقْ ذا النَّصْبُ، لا بالواوِ في القَوْلِ الأَحـقْ [1]

قرينة الرتبة:

رتبته مع عامله: والأصل فيه أن يتأخر عن عامله فلا يجوز أن يتقدمه على اتفاق النحاة، وذهب الجرجاني(ت471هـ) إلى اشتراط في عمل المفعول معه تقدم الفعل وحده على الواو دون غيره، وذهب غير واحد من النحاة إلى عدم اشتراط ذلك، محتجين بما ورد من كلام العرب:

فَقَدْنِي وإيّاهُمْ فإنْ أَلْقَ بَعْهُمْ يكُونُوا كـتَعْجِيلِ السِّنَامِ الـمُسَرْهَدِ[2]

ف [وإياهم] مفعول معه، ولم يتقدّم عليه فعل بل تقدّم عليه ما تضمن معنى الفعل دون حروفه، كما في نحو قولك [حسْبُكَ وزيدًا درهم] أي: كافيك مع زيد. وفي هذا ردّ على الجرجاني(ت471هـ) الذي حصر العمل في تقديم الفعل دون غيره ، وليس كذلك فإن غير واحد من النحاة قد ذكروا أنّ تقدّم الصفات وما تضمن معنى الفعل دون حروفه كتقدم الفعل في تسويغ نصب المفعول معه.

لا تحْبِسَّنكَ أثْوَابي فَقَد جُمِعَتْ هَذا رِدائي مَـطْـويّـًا وسِـرْبالا[3]

حيث أن قوله[وسِربالا] وقع مفعولا معه، ولم يتقدمه الفعل بل قد تقدمه ما تتضمن معنى الفعل وحروفه

---

[1] شرح ابن عقيل، ابن عقيل، تح : محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 150.

[2] البيت لأسيد بن أبي إياس الهذلي، المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 324./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 205./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 224.

[3] البيت بلا نسبة في الشروح وفي المقاصد النحوية/ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 205./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 224./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج2، ص 663./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 325.

رتبته مع مصاحبه: والأصل أن يتأخر المفعول معه عن مصاحبه كتأخره عن عامله، إلا أن ابن جني(ت377هـ) ذهب مذهبا آخر في خصائصه حيث أجاز تقديم المفعول معه على مصاحبه، مستدلا على ذلك بأمرين، أما **أولهما:** فقياسا على المعطوف بالواو، من حيث أنه مشابه له "والشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه"[1]

وأما ثانيهما: فما ورد من كلام العرب نحو قول الشاعر:

جمعتَ وفُحْشًا غِيبَةٌ ونَميْمَةً ثَلاثُ خِصالٍ لَسْتَ عنْها بمُرعوي[2]

حيث زعم أن الواو واو المعية والاسم بعدها [فحشا] منصوب على أنه مفعول معه وقد تقدم على مصحوبها [غيبة]، إذ أصل الكلام [جمعت غيبة ونميمة مع فحش]؛ ومنه أيضا قول الآخر:

أَكْنِيهِ حين أنادِيه لأُكْرِمَهُ ولا أُلَقِّبُه والسَّوءَةَ اللَّقبا[3]

حيث تقدمت واو المعية والمفعول معه [السوءة]على مصاحبها [اللَّقبا]. فأصل الكلام [ولا ألقبه اللقب وأسوؤه السوء]. رُدّ عليه ذلك "بأنه يجوز أن تكون الواو فيهما للعطف، وقُدِّم المعطوف ضرورة، كما تقدّم المعطوف ضرورة في قول الشاعر :

أَلاَ يا نَخْلَةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ[4] "[5] .

إذ أصل الكلام [عليك السلام ورحمة الله]

---

[1] شرح ابن عقيل، ج2، ص 151.

[2] المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 325./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 205./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 151./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 224./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص326./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج2، ص664.

[3] المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 327./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص205./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 151./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 224./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص326.

[4] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 151.

[5] الأجوبة الجلية لمن سأل عن شرح ابن عقيل على الألفية، حسين بن أحمد آل علي، ج2، ص 207-208.

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يومـًا وزَجَّجْنَ الحواجبَ والعُيُونـا[1]

حيث نصب لفظ [العيونا] بفعل مضمر تقديره [وكحَلْنَ العُيونا]، "ولا يجوز أن يكون بالعطف لعدم المشاركة، ولا باعتبار المعية والمصاحبة لعدم الفائدة بالإعلام بمصاحبة العيون الحواجب. وقال ابن عصفور رحمه الله: يضمن زجّجنَ معنى زين، لأنّهن إذا زجّجْنَ الحواجب زيَّنَّها، فكأنّه قال: «وَزَيّنَّ الحواجب والعيونا»"[2]؛ وعليه يكون المعنى إذا خرجت الغانيات وبرزن في يوم من الأيام ودققن حواجبهن وكحلن عيونهن تعلق بهن من ينظر إليهن.

فـما أنتَ والـسَّيْرَ فـي مَـتْـلَفٍ يُـبَـرِّحُ بالذَّكَـــرِ الـضَّابِطِ[3]

فقد انتصبت لفظة [السير] بالفعل المحذوف، حيث وردت الواو في قوله [أنت والسير] بمعنى مع، ويجوز الرفع على أن تكون الواو عاطفة

عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً حَتَّى غِدَتُ (شَتَتْ) هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[4]

---

[1] البيت لعُبيد الراعي،/ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 299./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 206 . 209./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 226./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 326./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 329.

[2] المصدر نفسه، العيني، مج3، ص 330.

[3] البيت لأسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي/ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 207./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 152./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 224./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 332 . 336./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 330.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 298./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 209./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 154./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 226./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 341./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج2، ص 667./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 265./ المقاصد النحوية، العيني، ج2، ص334./ شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، مج2، ص443.

جاء هذا في بيان جواز النصب على المعية، أو على إضمار فعل مناسب، فيجوز نصب (ماءً) على المعية ويمتنع عطفه؛ لأنّه لا يصحّ قولك: [علفتها تِبْنا وعلفتها ماءً بارداً]؛ لأن الماء لا يُعْلَف بل يُسْقَى؛ إذ معنى علفتها: أَطْعَمْتُها وقدَّمت لها ما تأكله. ويجوز كذلك إعراب (ماءً) مفعولا به لفعل محذوف تقديره: [وسَقَيْتُها ماءً]، وعلى هذا تكون الواو للعطف ولكن عطف جملة على جملة، فجملة: [سقيتُها ماءً بارداً] معطوفة على جملة: [علفتها تبناً]، وإنما الممنوع هو عطف المفرد على المفرد (أي: عطف ماءً على تبناً) لفساد المعنى. ومن النحاة من أجاز عطف [ماءً] على [تبنا] ولكن بتضمين [عَلَفتها] معنى آخر، وهو [أَنَلْتُها] و [أعطيتها] لكي يستقيم الكلام بالعطف، فيكون التقدير: [أعطيتها تبناً وماءً]، وبذلك يصحّ العطف[1].

إذا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حالٌ مِنْ امْرِئٍ فَدَعْهُ ووَاكِلْ أَمْرَهُ واللّياليا[2]

حيث انتصبت [الليالي] باعتبار المعية، والتقدير: [مع الليالي]، هذا وقد ذهب البعض إلى ترجيح الشاهد أنه منصوب باعتبار العطف، وليس صحيحا ما ذهبوا إليه وفي قولهم هذا نوع من التعسف.

أَزْمانَ قومي والجماعَةَ كالذي لَزِمَ الرِّحالَةَ أن تَمِيلَ مَميلا[3]

فقوله [والجماعة] منصوب على المفعولية، والواو فيه بمعنى [مع] وهو منتصب بكان المقدرة الرافعة لـ[قومي]، لأن تقديره: [أَزمانَ كان قومي]؛ وبه قال سيبويه(ت180هـ)[4] والجماعة؛ وذهب ابن عصفور(ت 669هـ) إلى القول بأنه "حمل على إضمار (كان) ولم يحمل على تقدير حذف

---

[1] ينظر: الأجوبة الجلية لمن سأل عن شرح ابن عقيل على الألفية، حسين بن أحمد آل علي، ج2، ص 211.

[2] المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 333./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 208./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 153./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 225./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص338.

[3] البيت للراعي النميري في: المقاصد النحوية، العيني، مج2، ص 333./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 207./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 225.

[4] ينظر: الكتاب، سيبويه، ج1، ص 305.

مصدر مضاف إلى قومي، فيكون التقدير: [أزْمانَ كون قَوْمِي والجماعةِ]، لأنّ المصدر المقدّر بأن والفعل من قبيل الموصولات، وحذف الموصول وإبقاء شيء من صلته لا يجوز"[1]

فَكُونُوا أنْتُمُ وبَنِي أبِيكُمْ مكانَ الكُليتينِ مِنَ الطِّحالِ[2]

وقد وجه قوله: [وبني أبيكم] توجهان: **أولهما**: النصب على أن يكون مفعولا معه، والواو بمعنى مع، والعامل فيه الفعل الظاهر، وهو الراجح. **وثانيهما**: الرفع على أن يكون عطفا على [أنتم] وهو ضعيف لضعف العطف من جهة المعنى. والمراد كونوا أنتم مع إخوتكم متقاربين ومتصلين كاتصال الكليتين وقربهما من الطحال

إذا كانت الهيجاءُ وانشقَّت العصا فحسبك والضحاكَ سيفٌ مُهَنَّد[3]

فنصب [الضحَاكَ] على المعية، وقد رويّ بالرفع [الضحاكُ] باعتبارها مبتدأ لخبر محذوف تقديره [كافيك] أو خبره [سيف]، كما روي بالجر [الضحاكِ]على أنها مقسم به مجرور والواو للقسم.

فمالكَ والتلددَ حولَ نجد وقد غصَّت تِهَامةُ بالرجال[4]

حيث نصب [التلدد] على أنه مفعول معه بعد واو المصاحبة، والعامل فيه شبه الجملة، وفيها معنى الفعل، أو: فعل مقدر، والتقدير: ما تصنع والتلدد. يقول ابن الخشاب (ت567هـ): "وكذلك الغرضُ من قولك: قمت وزيدًا بالنصب؛ غيرُ الغرضِ في قولك: قمت وزيدٌ بالرفع؛ لأن

[1] المقرب، ابن عصفور، ج1، ص 160/ و المقاصد النحوية، العيني، مج1، ص 431.

[2] البيت لشعبة بن قمير، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص298./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 225./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 337./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 264./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 335.

[3] شرح الأشموني، ج2، ص 364/ النحو العربي، ابراهيم بركات، ج2، ص 275.

[4] المرجع نفسه، ابراهيم بركات، ج2، ص 275.

النصبَ المرادُ به الاصطحاب، والرفعُ المراد به وقوعً الفعل من كل واحد من الاسمين مطلقا، مصطحبين كانا أو غير مصطحبين"[1]

2. شواهد المفعول لأجله (له):

العلامة الإعرابية: جاز في المفعول لأجله النصب والجر بحرف التعليل، "فكان التنكير علة لشيوع النص النصب في هذا الضرب من المفعول له، وقلة جره، وهذا بلا ريب يشكل مَعْلَما في بناء الجملة. وذهب الجزولي(ت607هـ) إلى أنّ المفعول له النكرة لا يجوز جره، ....وذهب هادي نهر إلى القول: في تقديري أن الجر جائز لغرض بلاغي، كإرادة التنكير أو التنويع، فلك أن تقول: بكى زيدٌ من غضبٍ"[2]

التعريف والتنكير: ذهب جمهور النحاة إلى القول بجواز تعريف وتنكير المفعول لأجله، وذهب الجرمي (ت225هـ) والرياشي (ت257هـ) إلى اشتراط تنكير المفعول لأجله قياسا على الحال والتمييز، وليس صحيحا ما ذهبا إليه، إذ خطأهما النّحاة وهذا أبو العباس المبرد (ت285هـ) يقول: "أخطأ الرياشي(ت257هـ) أقبح خطأ، لأن بابنا هذا يكون معرفة ونكرة"[3]

لا أقعُد الجبْن عن الـهَيْجاء ولـو توالـتْ زُمَـرُ الأعْـــدَاءِ[4]

أورد الشاعر هذا في نفي توانيه وقعوده عن الحروب بسبب الجبن والخوف؛ فهو يبين أنه لا يجبن فيها وإن توالت وتتابعت وتكاثر الأعداء، فجاءت لفظة [الجبن] المحلاة بـ(أل) مفعولا لأجله

---

[1] المرتجل، ابن الخشاب، ص 184./ النحو العربي، ابراهيم بركات، ج2، ص 278.

[2] ظاهرة التنكير وآثرها في بناء الجملة العربية وتوجيهها، خير الدين فتاح القاسمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ط، 2012م، ص 79.

[3] المفصل في علم العربية، الزمخشري، ص 60./ وينظر: المرجع نفسه، خير الدين فتاح القاسمي، ص 78.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 291./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 138 . 139./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 217./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 282./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج2، ص 655./ المقاصد النحوية، العيني، ج2، ص315./ شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، مج2، ص413 . 414.

منصوبًا، "وقد اختلف النّحاة في جواز مجيء المفعول لأجله معرفًا؛ فذهب سيبويه(ت180هـ) ـ وتبعه الزمخشري(ت538هـ) ـ إلى جواز ذلك*، مستدلين على هذا بمجيئه عن العرب"[1]، في حين ذهب الجرمي(ت225هـ) والرياشي(ت257هـ) إلى وجوب مجيء المفعول لأجله نكرة**، "لأنّ المراد ذكر ذات السبب الحامل فيكفي فيه النكرة، فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها، أمّا ما جاء من المفعول له معرفة فهو عندهم حال"[2]

وأَغْفِرُ عَوراءَ الكريمِ ادِّخارَهُ وأُعْرِضُ عنْ شَتْمِ اللَّئِيْمِ تَكَرُّمَا[3]

سبق وأن ذكرنا اختلاف النّحاة في مجيء المفعول لأجله معرفة أم نكرة، وبين منتصر ومعارض لوقوعه معرفةً، أفتى إمام النحاة سيبويه(ت180هـ) بجواز وقوعه معرفة ونكرة وتبعه في هذا جمهور النحويين[4]، واستشهدوا بقول حاتم الذي أتى بالمفعول لأجله في شاهده مرتين فوقع في الأولى معرفة [ادّخاره] وفي الثانية نكرة [تكرمًا]، وسيكون تركيزنا على الأول منه ذاك أن الثاني لا خلاف فيه، حيث ورد المفعول لأجله [ادّخاره] معرفا بالإضافة وهذا الذي انكره الجرمي (ت225هـ)

* وهو مذهب جمهور البصريين/ ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ج2، ص1387.

[1] شرح ابن عقيل، ج2، دار طلائع، ص139.

** وذكر أبو حيان والسيوطي والأشموني والمرادي أنه مذهب المبرد ولعل هذا سهو منهم، حيث ورد في المقتضب: (جئتك ابتغاء الخير) فتنصب والمعنى معنى اللام؛ كما نقل ابن السراج أنه قرأ بخط أبي العباس في كتابه أخطاء الرياشي في قوله (مخافة الشر) ونحوه، حال أقبح الخطأ؛ ومما ورد في المقتضب بالإضافة إلى قول ابن السراج يتبين لنا أن المبرد بريء من هذا المذهب حيث أنه قبحه./ينظر: الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح محمد علي الوليدي، عالم الكتب الحديث، عمان ـ الأردن، عالم الكتب الحديث، إربد ـ الأردن، ط1، 2006م، ص120./وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج ،ص656/ وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ج2، ص1388.

[2] الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح محمد علي الوليدي، ص119.

[3] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 141./ المقاصد النحوية، العيني، ج2، ص318./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص268.

[4] ينظر: الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح محمد علي الوليدي، ص120/ ايضاح شواهد الايضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، تح: محمد بن حمود الدعجاني، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط1، 1408هـ ـ 1987م، ص248.

والرياشي(ت257هـ) فهما إضافة إلى دعواهم بأن (أل) التعريف في المفعول له زائدة لا يحتاج إليها زعما أن الإضافة فيه غير محضة فهي لفظية لا تفيد التعريف[1]، وهذا غير صحيح

وقع المفعول لأجله [ادّخاره] منصوبًا، ولعل الداعي إلى نصبه هو حذف اللام فهي هنا مقدرة غير ملفوظة، ولو لم تكن كذلك لما فهم منه العلية، ولو أنها كانت ملفوظة لكان مجروراً وما جاز نصبه مع الجر[2]

ويرى ابن عقيل(ت769هـ) أنه لو لم يورده منصوبا وأورده مجرورا باللام فقال [لادخاره] لكان سائغا مقبولا، وتقدير الكلام:" ادّخرتك لمغفرتي ذنبك ادِّخارًا، وتكرَّمتُ عنْ شتمكَ بصفحي تكَرُّمًا،..."[3]

وفي معنى الإضافة يرى أبو حيان(ت745هـ) أن الاضافة لا تفيد إلا تخصيصا، وأعلى مراتب التخصيص التعريف؛ إذ يقول "وقسّم النّحاة الإضافة إلى إضافة تخصيص وهي الإضافة إلى نكرة، وإلى إضافة تعريف وهي الإضافة إلى معرفة، فجعلوا القسم قسيما، وذلك أن التعريف تخصيص، فهو قسم من التخصيص، والإضافة إنما تفيد التخصيص، لكن أقوى مراتبه التعريف"[4]

وردت النكرة المنصوبة [تَكَرّمًا] مفعولا لأجله للفعل (أُعْرِض)، الذي استوفى شروطه من حيث المصدرية القلبية المعللة والمشاركة للفعل في الزمن والفاعلية، وقد لوحظ "أن المفعول لأجله إذا كان نكرة فإنّه لا يأتي إلا منسوبا إلى ما بعده، ويكون ذلك باستخدام حروف الجر؛ ... وإن ذكر المفعول لأجله في التركيب الظاهري الملفوظ به نكرة دون نسب إلى ما بعده بواسطة حرف جر، فإنّ

---

[1] ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ص 1388./ وشرح ابن عقيل، ابن عقيل، ج2، دار طلائع، ص 141./ و وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج ، ص656.

[2] ينظر: الوافية في شرح الكافية، ركن الدين الإستربادي، مخطوط تحت رقم: 2108، قسم المخطوطات . جامعة الرياض، ص117 / والنحو العربي، ابراهيم بركات، ج2، ص307.

[3] ايضاح شواهد الايضاح، أبي علي الحسن القيسي، تح: محمد بن حمود الدعجاني، ج1، ص248.

[4] ارتشاف الضرب، أبو حيان، ص 503./ وينظر: أل في العربية أحكامها ومعانيها واستعمالاتها، بريكان بن سعد بن عيضه بن وصل الشلوي، ص 77.

ذلك النسب يقدر ذهنيا"[1]، تماما كالشاهد الذي بين أيدينا [تَكَرّمًا] فالنسب يقدر وتقديره: تكرمًا مني.

وعليه يمكن القول بجواز النصب والجر "والأكثر فيما تجرد عن الألف واللام والإضافة النصب، نحو (ضربت ابني تأديبا)، ويجوز جره، فتقول: (ضربت ابني لتأديب)، وزعم الجزولي (ت607هـ) أنه لا يجوز جرّه، وهو خلاف ما صرّح به النحويين"[2]

مثال فقد الزمان

فَجِئْتُ وقَدْ نَضَّتْ لنومٍ ثِيَابَها لَدى السّتْرِ إلاَّ لِبْسَة المُتَفَضِّلِ[3]

يعتبر اتحاد المصدر مع فعله في الزمان* شرط من شروط نصب المفعول لأجله، عند الأعلم(ت476هـ) والشلوبين(ت645هـ)، وابن الضائع(ت680هـ)، وغيرهم من المتأخرين[4]؛ ومتى فقد هذا الشرط وجب جر المعللُ بحرف التعليل بدل نصبه فهو حينها لا يسمى مفعولا لأجله وإنّما يكون اسما مجرورا، نحو قول امرؤ القيس(ت130ق.هـ): [فَجِئْتُ وقَدْ نَضَّتْ **لنومٍ** ثِيَابَها] " فإنّ النوم وإن كان علّة لخلع الثياب فإن الخلع قبل وقته، فلما اختلفا بالوقت جرَّ باللام"[5].

---

[1] النحو العربي، إبراهيم بركات، ج2، ص 307 - 308.

[2] شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج 2، ص 139.

[3] الشاهد ذكر في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص290./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 216./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 271./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 255./ المقاصد النحوية، العيني، ج2، ص313.

* أي:" أن يقع ويتحقق حدث العامل في أثناء زمن تحقيق المصدر معنى فيتحقق المعنيان معا، أو يقع أول زمن العامل في آخر زمن تحقيق المصدر"/ النحو الوافي . مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، ج 2، دار المعارف، مصر، ط3، 1974م، ص 239.

[4] ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: عبد العال سالم مكرم، ج3، عالم الكتب، القاهرة . مصر، د.ط، 1421هـ . 2001م، ص132 /شرح الأشموني، ص / ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ص 1383./ و الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح محمد علي الوليدي، ص 121-122.

[5] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص290./ وينظر: الجملة الفعلية، علي أبو المكارم، ص 231.

فإن الجار والمجرور هنا لفظا فإنها مفعول لأجله معنا وتكون السببية أو العلية قرينة تدل عليه بواسطة حرف التعليل، "اللام للتعليل: بأن يكون ما بعدها علة وسببا فيما قبلها"[1]، وهي تفيد الاختصاص بمعنى أن نضو الثياب مختص بالنوم، حيث أنّه لو لم يذكر سبب النضو لاحتمل أن تكون نضت ثيابها لتغييرها أو للاستحمام أو لغرض آخر.

فجيء بحرف اللام "لإرادة معنى خاص به لا يؤديه حرف آخر، فإن لكل حرف من حروف التعليل معنى خاصا به، وإن كانت كلها تفيد التعليل، ولذا لا يصح أن نجعل حرفا مكان آخر دوما"[2] فلا يصح قول (فجئت وقد نضت في نوم ثيابها) أو (فجئت وقد نضت بنوم ثيابها) لإرادة التعليل وإن كان من معاني هذين الحرفين إفادة التعليل أحيانا، فإنه بقوله [فَجِئْتُ وقَدْ نَضَّتْ **لنومٍ** ثِيَابَهَا] أفاد التعليل فكان النوم علة لنضو الثياب، أما لو قال: (فجئت وقد نضت في نوم ثيابها) أو(فجئت وقد نضت بنوم ثيابها) فهذا يعني أنها أثناء نومها نضت ثيابها فلا يفيد هذا تعليلا أو سببا

وعليه فالقول يحتمل أن يكون النوم حصل وتحتمل أنه لم يحدث بعد فنضت ثيابها تمهيدا للاسترخاء والنوم.

وإنِّي لَتَعْرُوني لِذِكْراكِ هَـزَّةٌ كما انتفضَ العُصفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[3]

حيث وقعت اللام في قوله: [لذكراك] للتعليل، وهي في مقام المفعول له. وإنما ظهرت [اللام] فيه لعدم توفر بعض شروط النصب باللام المقدرة، وهو اتحاده بالفاعل، "فإن الذكرى علّة

[1] النحو الوافي، عباس حسن، ص 473

[2] معاني النحو، فاضل السامرائي، ج2، ص204.

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 290./ وشرح الناظم، 262، وشرح ابن عقيل، ج2، ص20. والمقاصد النحوية، ج2، ص314./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 216./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص271./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص255.

عروة الهزّة وزمنها واحد ولكن اختلف الفاعل؛ إذ إنّ فاعل العرو هو الهزّة وفاعل الذكرى هو المتكلم"[1]

فقد اشترط البعض اتحاد الفاعل في المفعول له، "كما اشترط الأعلم (ت476هـ) والمتأخرون كالشلوبين(ت645هـ)، وابن الضائع(ت680هـ) أيضا في المفعول له اتحاد المصدر مع فعله في الفاعل، بمعنى أن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحداً، فلا يجوز عندهم (جئتك محبتك إياي)؛ لأن فاعل المجيء هو المتكلم، وفاعل المحبة المخاطب"[2]

وقد "خالفهم ابن خروف(ت609هـ) من المتأخرين فأجاز النصب مع اختلاف الفاعل، نحو (جئتك حذرَ زيد الشرَّ) وقال: إنه لم ينص على منعه أحد من المتقدمين، وظاهر كلام سيبويه(ت180هـ) يشعر بهذا"[3]

مَـنْ أَمَّكُمْ لـرَغْبَـةٍ فيكُـمْ جُبِـرْ ومنْ تكونوا ناصِرِيهِ يَنتَصِـرْ[4]

توحد الزمان والفاعل حيث أن زمن القصد هو زمن الإرادة والرغبة، وفاعل القصد والرغبة واحد وبهذا استوفت شروط المفعول لأجله، وعند سقوط إحدى هذه الشروط يجب جرّ المعللُ بحر جر.

جاء المفعول له[**لرَغْـبَـةٍ**] مجرورًا بحرف التعليل [اللام]؛ مع توفر الشروط إذ ذهب البعض إلى منع إثبات اللام عند استكمال الشروط في المفعول له

[1] نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، خديجة محمد الصافي، دار السلام، القاهرة . مصر، ط1، 1429هـ . 2008م، ص 288.

[2] الخلاف في المنصوبات، منصور صالح الوليدي، ص120.

[3] المرجع نفسه، ص120.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 292./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 217./ المقاصد النحوية، العيني، ج2، ص316.

ولعل المعنى الذي يريده الشاعر تطلب مجيء حرف التعليل، ذاك أنه لو قال [من أمكم رغبة فيكم] لما صح المعنى الذي يريد، بحيث يكون معنى هذا أنه قصدهم رغبة فيهم أي لأنه يحبهم محبة خالصة ويرغب فيهم لشخصهم لا لغاية يرجوها أو لفائدة يبتغيها؛ فأتى بحرف الجر اللام ليبين أنه قصدهم لغرض ما، وهذا يحتمل معنيين الأول أن الرغبة حاصلة فالقاصد الذي يقصدهم لرغبة معينة سيجبر ويعطى سؤله، أما الثاني فهو عدم حصول العلة فالقاصد يقصدهم لا لرغبة معينة، وإنما تودد وتمهيدا لرغبة ستقع مستقبلا وعلى هذا المعنى الرغبة لم تقع بعد[1]

فليت لي بِهمُ قَومًا إذا ركبُوا شنُّوا الإغارةَ فُرسانًا ورُكبانا[2]

جاءت لفظة [الإغارة] منصوبة على المفعولية (المفعول لأجله)، وهو معرف بالألف واللام، وهو قليل حيث أن أكثر الأمر يرد مجردًا من التعريف.

3.شواهد المفعول فيه:

أَفِي الحَقِّ أَنّي مُغْرَمٌ بِكِ هائِمٌ وأنّكِ لا خَلٌّ هَواكِ ولا خَمْرُ[3]

لم أعثر على شواهد شعرية للمفعول فيه عند الشرّاح الذين اخترت شروحهم كمدونة للدراسة غير هذا الشاهد؛ ويكمن موضع الشاهد في قوله: "[أفي الحق] حيث صرح فيه بحرف الجر، فدّل ذلك على أن أصل قولهم: [أحقًّا أنّك ذاهبٌ]: أفي حق أنّك ذاهبٌ، إذ لو لم يكن أصله هكذا لما أبرز الشاعر كلمة [في] في قوله: [أفي حق]، ودّل ذلك على أنهم أجروه مجرى ظرف الزمان، وذلك لأن العرب استعملته خبرا عن المصدر، ولم تستعمله خبرا عن الجثة، كما أنّ ظرف الزمان كذلك"[4].

---

[1] ينظر: معاني النحو، فاضل السامرائي، ج2، ص202. (قضية حصول العلة وعدمها)

[2] أوضح المسالك، ج2، ص 229./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 140/ المقاصد النحوية، العيني، ج2، ص316.

[3] قائله فائد بن المنذر القشيري في المقاصد النحوية للعيني، مج2، ص 322. وهو بلا نسبة في أوضح المسالك لألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص 294.

[4] المقاصد النحوية، العيني، مج2، ص 323.

التعريف والتنكير: ويرد المفعول فيه نكرة ومعرفة، وكل من ظرفي الزمان والمكان يقسم إلى مبهم أي نكرة، ومختص أي معرفة، فإن أريد الإبهام لزم التنكير، وإن أريد الاختصاص لزم التعريف.

4. شواهد المفعول المطلق:

قرينة التعيين (التعريف والتنكير):

المفعول المطلق المؤكد لعامله: وجب تنكير المفعول المطلق المؤكد لعامله فلا تُدْخِل (أل) التعريف على المصدر فتقول: قَامَ زيدٌ القيامَ وقَعَدَ القعُودَ، فإن أردت به الاختصاص جاز لك ذلك فتقول: قام زيد القيام الحسن[1]

المفعول المطلق المبين للعدد:

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنَّان كُلَّ الظَّنِّ أنْ لا تلاقِيَا[2]

والمعنى أن الله قادر على أن يجمع الشمل المشتت بعدما قنطوا من اللقاء؛ وقد ورد الشاهد في بيان ورود لفظ (كلّ) مضافة إلى مثل المصدر المحذوف فيكون النصب نيابة عن المصدر.

يعجبه السَّخُونُ والبَرُودُ والتَّمرُ حُبًّا ما له مَزِيْدُ[3]

ف[حبا] منصوب بقوله:[يعجبه] لأن في معنى الإعجاب معنى المحبة، ويجوز أن يكون [حبّا] منصوبًا بفعل محذوف تقديره: يحبُّ ذلك حُبًّا، ودلّ على يحبُّ المحذوف قوله: [يعجبه] لأن كل معجب محبوب.

---

[1] ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ج2، ص 205.

[2] البيت لقيس بن الملوح (مجنون ليلى)،/ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 282./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 128./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 210./ المقاصد النحوية، العيني، مج2، ص 299.

[3] البيت لرؤبة بن العجاج، المصدر نفسه، العيني، مج2، ص 300./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 192./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 210.

يجب حذف العامل إذا ناب المصدر منابه، وأغنى عن التَّلَفُّظ به، نحو:

يمرُّونَ بالـدَّهْنا خِفافًا عيابُهم وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارِيْنَ بُجْرَ الحَقَـائِـبِ

على حين ألْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورهمْ فنَـدْلاً زُرَيْـقُ المالَ نَـدْلَ الثَّعـالِبِ[1]

فقوله [نَدْلاً]، مفعول مطلق منصوب نائب عن فعله، وفعله محذوف وجوباً، وهو فعل الأمر [انْدُلْ]. ولقد "أجاز ابن مالك(ت672هـ) أن يكون (زُرَيقُ) فاعلا مرفوعاً بِنَدْلاً (زريقُ: اسم رجل) . واعترض ابن عقيل(769هـ) على ما أجازه النَّاظم بقوله: وفيه نظر؛ لأنه إنْ جعل ([ندلاً] نائبا مناب فعل الأمر للمخاطب [انْدُلْ] لم يصحّ أن يكون مرفوعاً به؛ لأنّ فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً، فكذلك ما ناب عنه، وإنْ جعل [نَدْلا] نائبا مناب فعل الأمر للغائب [لِيَنْدُل] صَحَّ أن يكون مرفوعاً به، لكنَّ المنقول أنّ المصدر لا ينوب مناب فعل الأمر للغائب، وإنّما ينوب مناب فعل الأمر للمخاطب، نحو: ضرباً زيداً؛ ولهذا كان الأصحّ في [زريق] أن يكون منادى بحرف نداء محذوف"[2] .

والمعنى أن هؤلاء اللصوص يمرون بالدهناء وهو موضع معروف لبني تميم في حين ذهابهم إلى دارين (وهي قرية مشهورة بالمسك وفيها سوق) وحقائبهم فارغة من المتاع، ولكنهم عندما يعودون من دارين يكونون قد ملأوا هذه الحقائب وقد انتفخت وعظمت، وذلك ناشئ من أنهم يختلسون غفلة الناس بانشغالهم بأمورهم فيسطون على ما غفلوا عنه من المتاع وينادي بعضهم بعضا: اخطف خطفا سريعا وكن خفيف اليد سريع الروغان. والندل: هو الخطف في خفة وسرعة

---

[1] البيت للأحوص وقيل: للأعشى همدان، وذكر الجوهري أنهما لجرير، المقاصد النحوية، العيني، مج2، ص 301./ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص284 . 285./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 194./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 131 . 132./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 212./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 216 . 217 241./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج2، ص650./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص250./ شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، مج2، ص393.

[2] الأجوبة الجلية لمن سأل عن شرح ابن عقيل على الألفية، حسين بن أحمد بن عبد الله آل علي، ج2، ص 175.

أعَبْدًا حَلَّ في شُعَبَى غَريبًا ألُؤْمًا لا أبا لكَ واغْتِرابا[1]

حيث جاء المصدران فيهما بدلا من اللفظ بفعله، وهو من قبيل الطلب الذي هو استفهام

فَصَبْرًا في مَجَالِ المَوْتِ صَبْرًا فما نَيْلُ الخُلُودِ بمُسْتَطَاعِ[2]

حيث حذف الفعل من قوله: [فصبرا]، وهو الطلب. وقد علم أن المصدر يقوم مقام فعله، ويمتنع ذكره معه، وذهب ابن عصفور(ت669هـ) إلى جواز ذلك إذا كان مكررا، حيث أن التكرير يغني عن ذكر الفعل، فيمنع ذكره، بخلاف ما إذا لم يكن مكررا حيث لا يمنع ذكر فعله معه.

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أرْمَدا وبِتّ كَما باتَ السَّليمُ مُسَهَّدا[3]

حيث نصبت [ليلة] نيابة عن المصدر، والتقدير: [اغتماضا مثل اغتماض ليلة الأرمد]، وليس انتصابها على الظرف

المبحث الثاني: الاستثناء:

وبالصَّريمَةِ منهمْ مَنزلٌ خَلَقٌ عَافٍ تغيَّرَ إلاّ النُّؤْيُ والوَتِدُ[4]

---

[1] البيت لجرير بن الخطفي، المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 303./ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص286./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 195./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 212./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص266.

[2] البيت لقطري بن الفجاءة الخارجي، المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 304./ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص285./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 212./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 250.

[3] البيت للأعشى، المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 307-308./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص211./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج2، ص 648.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 302./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 215./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 155./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 228./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، ج2، ص337.

أوجب النحاة[1] النصب في الاستثناء التام الموجب؛ وبه قال سيبويه(ت180هـ) حيث ذكر في كتابه: "هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا منصوبًا؛ لأنه مخرج ممّا أدخلت فيه غيره"[2]، إلا أننا نلاحظ مجيء المستثنى [إلاّ النُّؤْيُ] مرفوعا "على طريق الإبدال، مع أنّ [تغير] موجب، فلا يجوز الإبدال في الموجب، فلا يقال: قام القومُ إلاّ زيدٌ، بالرفع على الإبدال، وإنّما جاز ههنا نظرًا إلى معنى [تغير] فإنّ معناه: [لم يبق على حاله] فهو وإن كان موجبا لفظًا، ولكنه منفي معنى، وإذا تقدّم النفي لفظا أو معنى يختار الإبدال"[3].

ومنه يمكن القول أنّه لا يكن في الاستثناء من المضمر إلا النصب، إذا كان الاستثناء من موجب، فلم يتوجه عليه نفي في اللفظ أو المعنى؛ "لأنّ المعنى إنّما يتناول الفعل الواقع على الموصوف، ولم يتناول الصفة، بخلاف الخبر، فإنّه المقصود بالنفي والإثبات وغير ذلك"[4]

وبـلـدٍة لـيـسَ بـها أنـيـسُ إلاّ الـيـعـافـيـرُ وإلاّ الـعـيـسُ[5]

يقع هذا ضمن الاستثناء المنقطع[6]وهو "النّمط الذّي يكون فيه المستثنى ليس من جنس المستثنى منه"[1]؛ وزاد البعض إلى أن المغايرة لا تكون في الجنس فقط بل تتعداه أحيانا لتقع في النوع

---

[1] (الفراء والأخفش، والزجاج) معاني القرآن، الفراء، ج1، ص 166. معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش، تح: محمد علي الصابوني، ج1، ط1. د.ت، ص42. / معاني القرآن وإعرابه، أبو اسحاق الزجاج، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبدُه شلبي، ج1، عالم الكتب، بيروت . لبنان، ط1، 1408هـ . 1988م،ص323 / وينظر: كتاب الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب، بيروت . لبنان، ط1، 1418 . 1998م، ص 153-154.

[2] الكتاب، سيبويه، ج2، ص330 .

[3] المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، ج2، ص337-338.

[4] الاستغناء في الاستثناء، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1406هـ . 1986م، ص 72-73.

[5] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 303./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 217./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 229./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 362./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 268./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، ج2، ص339.

[6] سمي كذلك لانقطاعه منه، إذ كان من غير نوعه

وفي غيرهما[2]؛ وفيه اختلف النّحاة بين موجب للنصب وآخر مرجح للنصب موجز للإتباع؛ فالنصب على الاستثناء مذهب الحجازيين وهو المرجح عند أكثر النحاة[3] حيث حملوا (إلا) فيه على معنى "لكن"[4] وفيه قال سيبويه(ت180هـ) "هذا باب يختار فيه النصب لأنّ الآخر ليس من نوع الأول وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلاّ حمارًا، جاؤوا به على معنى (ولكنَّ) حمارًا، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأوّل، فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى (ولكنّ)"[5] ؛ أمّا بنو تميم فعلى مذهب الإتباع فيجعلون ما بعد (إلا) بدلا لما قبلها باعتبار الموضع، "فإذا قلت ما في الدّار أحد إلا حمارٌ يجعل الحمار كأنه أحد لقيامه مقام الأحد، وذلك أنّ الدّار يتخذها من يعقل فعومل معاملته لقيامه مقامه"[6]

وعلى لغة بني تميم جاء قول جران العود، إذ وردت لفظتي [اليعافير] و[العيس] بدلا من أنيس؛ فهو بقوله [إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيسُ] أدخل اليعافير والعيس ضمن الأنيس، ذاك أنّه لم يبق في البلد ما ينفي الوحشة عنها ويبعث فيها الحياة من البشر؛ في حين أن اليعافير والعيس نفوا الوحشة وآنسوه بدل الناس، فلما حلت اليعافير والعيس محل الإنسان وقامت مقامه في نفي الوحشة جاز وجه البدل.

---

[1] الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، كاظم ابراهيم كاظم، ص 34.

[2] "ما كان فيه المستثنى ليس بعضا من المستثنى منه، سواء كانت المغايرة بالجنس أم بالنوع، أم بغيرهما"/ ينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ج 2، ص215.

[3] كابن يعيش

[4] ومن الذين جعلوها على معنى لكن سيبويه والفراء والأخفش والنحاس وابن خالويه وابن جني، ينظر: معاني القرآن، الفراء، ج3، ص259./ معاني القرآن للأخفش، ج1، ص115 ـ 117 ـ 177./ إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس، تح: زهير غازي زاهد، ج4، عالم الكتب . بيروت، ط6، 1984، ص80./ المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تح: النجدي ناصف وآخرون، ج2، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د.ط، 1969م، ص 136./ الإعراب والمعنى في القرآن الكريم، محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة . مصر، د.ط، د.ت، ص77.

[5] الكتاب، سيبويه، ج 2، ص 319ـ 320.

[6] شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن محمد بن علي ابن عصفور، ج 2، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1419هـ . 1998م، ص 367.

وقد ذكر العكبري(ت616هـ) أنّ للمنقطع فوائدًا ثلاث فقال: "وفائدة استثناء غير الجنس ثلاثة أشياء: الإعلام بعموم الأول، والثاني من آثار الأول، وإثبات ماكان يحتمل نفيه"[1]؛ إننا لو أسقطنا قول العكبري(ت616هـ) على الشاهد الذي بين أيدينا بغرض استنباط هذه الفوائد

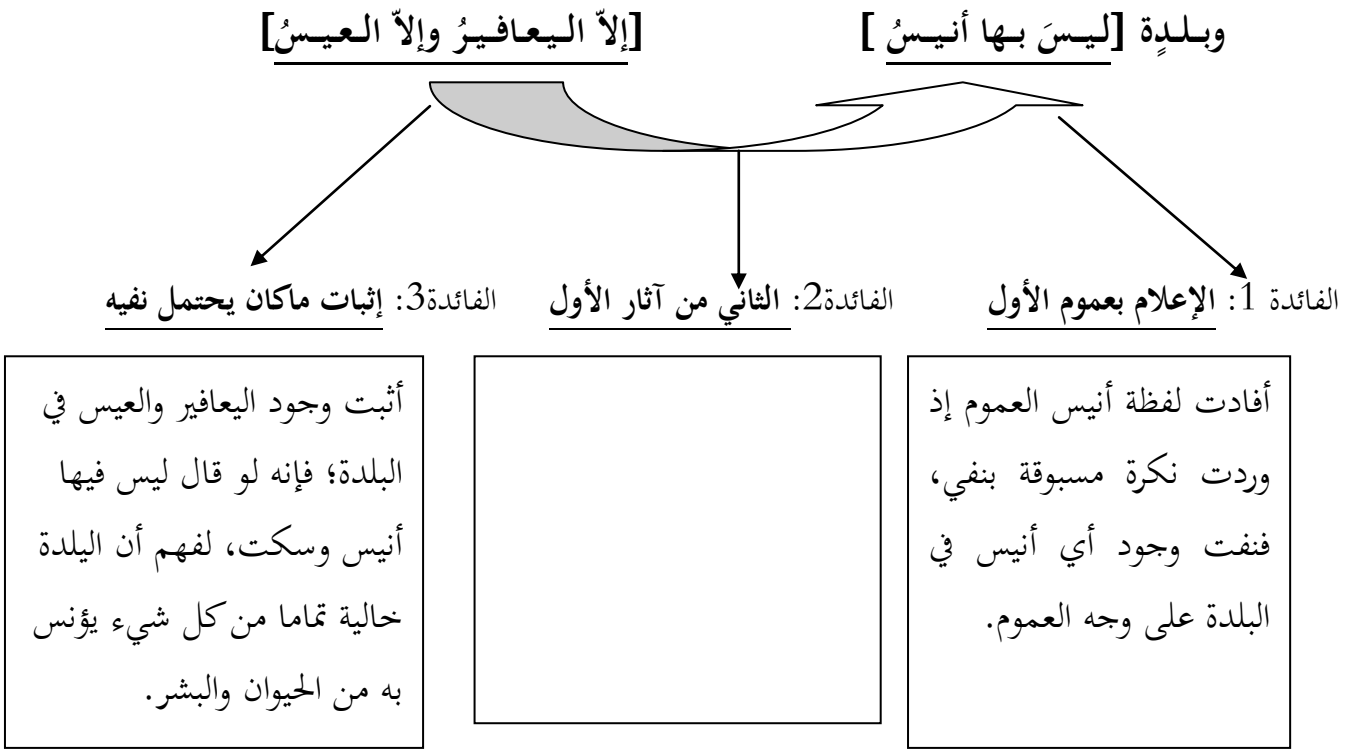

وبهذا نلحظ أنّ الفوائد الثلاث تحققت

فَمَا لِيَ إلاّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ومَا لِيَ إلاّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ [2]

[1] اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت . لبنان، دار الفكر، دمشق . سورية، ط1، 1416هـ . 1995م، ص246.

[2] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 304./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 218./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 160./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 230./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 371./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 269./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، ج2، ص342.

لقد سُبق الاستثناء في الشاهد بنفي [ما] وهذا ما يسمّيه النحاة بالاستثناء غير الموجب*؛ ويكمن موضع الشاهد في قوله: "[آل أحمد] و[مذهب] حيث تقدم المستثنى على المستثنى منه، فنصبه"[1]، والنصب هنا على الخيار[2]؛ حيث أنّه قد ورد غير النصب في المستثنى. وهو الرفع. والاتباع على البدلية** فتقول [إلّا آلُ أحمد شيعةٌ] و [مذْهَبُ الحق مذْهَبُ]، وهذا على لغة قوم موثوق بهم فقد ذكر سيبويه(ت 180هـ) على لسان يونس بن حبيب(ت182هـ) "أنّ قوما يوثق بعربيتهم يقولون (مَا لِي إِلاَّ أَبُوك ناصرٌ) بالرفع مع تقدم المستثنى على المستثنى منه"[3]؛ وذكر يونس (ت182هـ) قول حسان بن ثابت(ت54هـ):

فإنَّهُمُ يرجون منه شفاعةً إذا لم يكن إلاَّ النَّبِيُّونَ شَافعُ[4]

حيث ورد المستثنى [النبيون] مرفوعا على الرغم من تقدمه على المستثنى منه [شافع] والكلام منفي، فأخرجوه على غير ظاهره، و"ذهبوا إلى أن قوله النبيون معمول لما قبل إلا، أي أنّه

* "وهو ما كان فيه نفي أو نهي أو استفهام"/ النحو العربي أحكام ومعان، فاضل صالح السامرائي، ج2، ص 7. / ومعاني النحو، فاضل السامرائي، ج2، ص215.

[1] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص304.

[2] وهو رأي ابن مالك

** وهو رأي جماعة من العرب فقد ذكر الفراء أن بعضا "من العرب يرفع الاستثناء المقدم، وأجاز ذلك الكوفيون والبغداديون ومخرجه على البدل"، ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، ج3، ص 1516./ شرح التسهيل، المرادي، تح: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة. مصر، ط1، 1427هـ. 2006م، ص 533.

[3] نحو الألفية شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك، محمد عيد، ج1، مكتبة الشباب، القاهرة. مصر، د.ط، 1990م، ص 422./ وينظر: الكتاب، سيبويه، ج2، ص337.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 304./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 218./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 160./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 229./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 370./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 269./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، ج2، ص343.

فاعل يكن، فيكون الكلام استثناء مفرغا: أي لم يذكر فيه المستثنى منه، وقوله شافع بدل كل مما قبله"[1]

وجاء في الهمع: "أنّ المستثنى من المذكور يستوي فيه المتصل والمنقطع الموجب وغيره، ... لكن يختار الاتباع في المتصل المؤخر المنفي وشبهه"[2]

فقد نصب الشاعر المستثنى، وهو قوله [إلا آلَ أحمد] وقوله [إلا مذهبَ الحقِّ] لأنه متقدِّم على المستثنى منه والكلام منفيّ، وهذا هو المختار؛ لئلا يلزم تقدُّم التابع على المتبوع، أو يتغيَّر الحال فيصير التابع متبوعاً، والمتبوع تابعاً[3].

إننا لو أرجعنا الكلام في الشاهد لأصله يصير التقدير [مالي شيعة إلا آل أحمد] و[مالي إلا مذهب الحق مذهب]، فيجوز فيه الوجهان ؛ أي يجوز النصب على الاستثناء والرفع على الاتباع، ويكون البدل هو الوجه الراجح، لكن لما تقدم المستثنى المستثنى منه "امتنع البدل الذي هو الوجه الراجح، لأن البدل لا يتقدم المبدل منه من حيث كان من التوابع، كالنعت والتوكيد، فتعين النصب الذي هو مرجوح لأجل الضرورة"[4]، وبناء على هذا كان "الغالب في هذا الأسلوب عند النحاة هو النصب، والرفع جائز على قلة، وقد خالف الرماني(ت384هـ) والزمخشري(ت538هـ) وابن يعيش(ت643هـ) النّحاة في هذه المسألة، فقالوا إنّ نصب المستثنى المتقدم على المستثنى منه واجب"[5]

إذن التّقديم والتّأخير الحاصل في الشاهد بين المستثنى والمستثنى منه هو الداعي إلى اختيار النصب ووجوبه، وهذا ما يدخل ضمن تضافر القرائن النحوية في تحديد المعنى، حيث يمثل تأخير

[1] شرح ابن عقيل، ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ص 299.
[2] همع الهوامع، السيوطي، ج3، ص260.
[3] ينظر: الأجوبة الجلية لمن سأل عن شرح ابن عقيل عن الألفية، حسين بن أحمد آل علي، ج2، ص 220.
[4] المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، العيني، مج2، ص 343.
[5] الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، مراجع عبد القادر بلقاسم الطلحي، ص 129.

المستثنى منه وتقديم المستثنى قرينة الرتبة غير المحفوظة التي تضافرت مع قرينة العلامة الإعرابية (النصب)[1]، وكذا قرينة الأداة (إلاّ) التي أدت وظيفة الربط وربطت بين المستثنى والمستثنى منه؛ وبتضافر هذه القرائن يكون المعنى "ليس لي ناصر ينصرني ويعينني إلا آل النبي محمد عليه الصلاة والسلام، وما لي طريق أسلكه إلا طريق الحق"[2]

مَا لكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُهْ إلاَّ رَسِيْمُهُ وَإلاَّ رَمَلُهْ[3]

لقد اجتمع في هذا الشاهد تكرار إلاَّ في البدل، وفي العطف. فرسيمُه: بدل من (عملُه) ورملُه: معطوف على (رسيمه) وتكرار إلاَّ فيهما توكيداً؛ ولذلك أُلغيت فلم تُفِدْ فيهما استثناء مستقلا[4].

ورد من كلام العرب ما ظاهره أن المستثنى بـ [إلا] بعد كلام تام موجب لم ينتصب على الاستثناء، بل جاء تابعاً لما قبله في إعرابه. ومن ذلك قول الشاعر:

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤْيُ وَالوَتِدُ[5]

وقول الآخر :

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إلاَّ الصَّبَا والدَّبُورُ[6]

---

[1] العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، ص 313-316.

[2] النحو العربي أحكام ومعانٍ، فاضل صالح السامرائي، ج2، ص 13.

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 305./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 220./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 163./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 232./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 380./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج2، ص 672./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 270./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، ج2، ص345.

[4] ينظر: الأجوبة الجلية لمن سأل عن شرح ابن عقيل على الألفية، حسين بن أحمد آل علي، ج2، ص226.

[5] المصدر السابق، العيني، ج2، ص337.

[6] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 215./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 156./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، ج2، ص338.

فالبيت الأول : ظاهره أنَّ الاستثناء تام موجب، فهو تامٌّ؛ لوجود المستثنى منه وهو الضمير المستتر في الفعل [تغيَّر] العائد إلى [مَنزِل] وهو موجب؛ لأن الكلام لم يتقدَّمه نفي، ولا شبهه فكان من الواجب نصب ما بعد إلاَّ على الاستثناء لكنَّه جاء مرفوعاً على أنه بدل من الضمير المستتر في [تغيّر] . وتوجيه ذلك أن الفعل [تغيَّر] ظاهره أنه موجب ولكنه عند التحقيق نفي؛ لأنّ معنى [تغير] في هذا البيت [لم يبقَ على حاله] فإذا كان الكلام بمعنى كلام منفي أخذ حكم الكلام المنفي؛ ولذا جاز رفعه على الإتباع، ويجوز كذلك النصب.

وأَمَّا البيت الثاني : فإن الكلام فيه تام موجب، فهو تامّ ؛ لوجود المستثنى منه [أقربوه] وموجب؛ لأنه لم يتقدّمه نفي، ولا شبهه فكان من حقِّ ما بعد إلا [الصَّبا] النصب لكنه جاء مرفوعاً بدليل أنّ المعطوف [الدبورُ] مرفوع. وتوجيه ذلك أنّ [تغيَّبَ] وإن كان موجباً في الظاهر لكنه نفي عند التحقيق، فهو بمعنى [لم يحضروا] ولذا جاء ما بعد إلا مرفوعا؛ لأن الكلام التام غير الموجب يجوز فيه النصب، والإتباع[1].

وَبِنْتَ كرِيمٍ قَدْ نَكحْنا ولم يكنْ لنا خاطبٌ إلاَّ السِّنانُ وعامِلُهْ[2]

فقوله: [إلاّ السِّنان] بالرفع، استثناء منقطع على طريق البدل من قوله: [خاطب] وهو على لغة بني تميم. وقوله: [وعامله] كلام إضافي مرفوع على السنان

هَل الدَّهْرُ إلاّ ليلةٌ ونهارُها وإلاّ طُلوعُ الشمّسِ ثُمّ غيارُها[3]

جاءت إلا هاهنا لمجرد التوكيد. وليس لمعنى آخر

[1] ينظر: الأجوبة الجلية لمن سأل عن شرح ابن عقيل عن الألفية، حسين بن أحمد آل علي، ج2، ص 217-218.

[2] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 217./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 229/ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، ج2، ص341.

[3] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 219./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 163./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 231./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 381./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، ج2، ص344.

ولم يَبْقَ سِوى العُدْوا نِ دِنّاهُمْ كما دانُوا[1]

حيث [سوى] وقع هاهنا فاعلاً، كما في قولهم: [أتاني سواك]، وهذا يدلّ على أنه لا يلازم الظرفية، ولكنهم قالوا إنه لا يخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر كما في البيت المذكور، فإنه خرج عن الظرفية هاهنا، ووقع فاعلاً.

وإذا تُباعُ كريمةٌ أوْ تُشتَرى فسِواكَ بائعُها وأَنْتَ المُشتَري[2]

حيث وقعت [سوى] هاهنا في محل الرفع على الابتداء، فخرج عن النصب إلى الظرفية

ذِكْرُكَ اللهَ عند ذِكْرِ سِواهُ صارفٌ عن فؤادِك الغَفَلاتِ[3]

حيث أن [سواه] خرجت عن النصب على الظرفية، ووقع مجرورًا، فدلّ على أنه يلازم الظرفية، خلافًا للأكثرين

ولا يَنْطِقُ الفحشاءَ مَنْ كان منهمُ إذا جلسوا مِنّا ولا مِنْ سِوائِنا[4]

---

[1] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 308./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 223./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 169./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 236./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 395./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 274./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، ج2، ص347.

[2] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 223./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 168./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 235./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 396./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 274./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، ج2، ص350.

[3] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 223./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 397./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، ج2، ص351.

[4] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 223./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 235/ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 311 . 395 . 399./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج2، ص 681./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، ج2، ص351.

استشهد به سيبويه(ت180هـ) أنّ [سوى] ظرف غير متصرف، حيث قال في كتابه في باب ما لا يحتمل الشعر: "وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلاّ ظرفًا بمنزلة غيره من الأسماء وذلك كقول المرار العجلي(ت138هـ): ولا ينطق الفحشَاءَ إلى آخره. فهذا نصّ منه على أنّ [سوى] ظرف، ولا تفارقها الظرفية إلاّ في الضرورة. وقال الزيادي: لا حجّة لسيبويه في هذا البيت، لأنّ [مِنْ] تدخل على (عند)، وعند لا تكون إلا ظرفًا. وقال النحاس(ت337هـ): الحجّة لسيبويه(ت180هـ) أنّه إنّما جاء بهذا البيت ليدلك على أنّ الشاعر اضطر جعل [سوى] بمعنى (غير) فيجوز على هذا أن يقال: (رجلٌ سواؤُك)، والجيد (هذا رجلٌ سَواءَك) بالنصب وقد قال سيبويه(ت180هـ) في غير هذا الباب: وهذا لا يكون اسمًا إلا في الشعر، يعني سواء"[1]

حاشا أبي ثَوْبانَ إنَّ أَبا ثَوْبانَ ليس بِبُكْمَةٍ فَدْمِ[2]

حيث جرّ حاشا أبي ثوبان وروي: [حاشى أبا ثوبان] فدلَّ على أنه يأتي حرف جر، ويأتي فعلاً كعدا وخلا، وهذا حجة على سيبويه(ت180هـ)، حيث التزم حرفية حاشا، إذ لو لم يكن فعلاً لما نصب [أبا ثوبان] في رواية من روى [حاشى أبا ثوبان] واعلم أنهم اختلفوا في [حاشا] على أربعة أقوال:

الأول: قول سيبويه(ت180هـ)، وهو أنها لا تكون إلا حرف جرّ فقط.

والثاني: قول المازني(ت248هـ) والمبرد(ت285هـ) أنها تكون فعلاً وحرفًا، فتنصب وتجر.

والثالث: قول الكوفيين إلا الفراء(ت207هـ)، وهو أنها فعل لا غير.

[1] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 168./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، ج2، ص352.

[2] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 226./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 239/ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 412./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، ج2، ص352.

والرابع: قول الفراء(ت207هـ) وحده، وهو أنها فعل بغير فاعل، واحتّج بأن الإنسان يذكر بالسُّوء فيقال: حاشاه، وهذا ظاهر الفساد، لأن فعلاً من غير فاعل مستحيل بالبداهة.

رأيتُ النَّاسَ ما حاشى قُرَيْشًا فإنّا نحنُ أفْضَلُهُمْ فَعَالا[1]

حيث دخلت (ما) على [حاشى]، وهو قليل، والأكثر أنها مثل (خلا) في أنها تنصب ما بعدها وتجرّ، لكن لا يتقدم عليها (ما) كما يتقدم على (خلا)

لُذْ بقيسٍ حين يَأْبَى غَيْرَهُ تُلْفِهِ بَحْرًا مفيضًا خَيْرَهُ[2]

حيث بني [غيره] على الفتح لإضافته إلى مبني، ومع هذا هو فاعل لقوله يأبي. فيكون محله مرفوعًا بالفاعلية

المبحث الثالث: الحال

العلامة الاعرابية: الأصل في الحال أن تأتي منتصبة؛ وإنما كان حقها النصب كونها فضلة، والنصب إعراب الفضلات؛ يقول ابن مالك (ت672هـ) في الألفية:

الحَالُ وَصْفٌ، فضْلَةٌ، **مُنتصبٌ**[3]

وذكر في شرح التسهيل أن الحال "ما دلّ على هيئة وصاحبها، متضمنا ما فيه معنى (في) غير تابع ولا عمدة، وحقه النصب، وقد يجر بباء زائدة"[4]

---

[1] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 178./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 239./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج2، ص 689./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، ج2، ص357.

[2] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج2، ص 680./ المصدر نفسه، العيني، ج2، ص359.

[3] شرح ابن عقيل، ج2، ص179./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 277.

[4] شرح التسهيل، ابن مالك، ج2، ص 321.

وفي نص ابن مالك (ت672هـ) بيانا واضحًا بلزوم نصب الحال حكمًا أو لفظًا، فالأول نحو: جاء زيد ضاحكًا. والثاني نحو؛ قول رجل فصيح من طيء:

كَائِن دُعِيتُ إلى بأسَاءَ داهيةٍ فمَا انْبَعثْتُ بِمَزؤودٍ ولا وكلِ

ونحو:

فمَا رَجَعَت خَائِبةٍ رِكابٌ حَكيمُ بنُ المسَيِّبِ مُنْتَهَاهَا[1]

أحكام صاحب الحال:

التعريف والتنكير: الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة لشبهه بالمبتدأ، فالحال وصاحبها خبر ومخبر عنه في المعنى، وكما أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ولا يصح مجيئه نكرة إلا إذا تحققت به فائدة، ويكون ذلك بجملة من المسوغات كذلك يكون صاحب الحال نكرة بمسوغ[2]، يقول ابن مالك (ت672هـ): "للحال شبه بالخبر، ولصاحبه شبه بالمبتدأ، فمن ثم لم يكن صاحب الحال نكرة إلا بمسوغ، كما لم يكن المبتدأ نكرة إلا بمسوغ"[3] وهو أحد أمور:

1. **أن يتقدم الحال على النكرة:** تتقدم الحال على صاحبها وجوبا إذا كان صاحبها نكرة غير مختصة ذاك أنّ "التقديم يفيد معنى التخصيص والاهتمام، وهو مسوغ لتقريب النكرة من المعرفة"[4]

---

[1] حاشية الخضري على شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ج1، ص 430.

[2] ينظر: شرح ابن الناظم، ابن الناظم، ص 232 . 233./ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: حسن هنداوي، ج9، دار القلم، دمشق . سوريا، ط1، 1418هـ . 1997م، ص 60./ الحال فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية، عبد الفتاح أحمد الحموز، دار جرير، عمّان . الأردن، ط1، 1435هـ . 2015م، ص 78.

[3] شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ج2، ص 737.

[4] النحو العربي، ابراهيم بركات، ج3، ص 25.

نحو قول الشاعر:

وبالجِسْم مِنِّي بيِّنًا لَوْ عَلِمْته شُحُوبٌ وإنْ تَسْتَشْهدي العَيْنَ تَشْهَدِ[1]

حيث وقعت [بيِّنًا] حالا من النكرة [شحوب]، وإنما ساغ ذلك كونها تقدمت على صاحبها؛ إذ أصل الكلام [وبالجسم شحوب بين] والمراد "إن بجسمي من آثار حبك لشحوبا ظاهرا، لو أنك علمته لأخذتك الشفقة عليّ، وإذا أحْبَبْت أن ترى الشاهد فانظر إلى عَيْني فإنهما تحدثانك حديثه"[2]، ومنه أيضا قول الشاعر:

لمية موحشًا طللُ يلوح كأنه خِلَلُ[3]

حيث وقعت [موحشا] حالا من النكرة [طلل] وإنما ساغ ذلك كونها تقدمت على صاحبها؛ إذ أصل الكلام [لمية طلل موحش]، واعلم أن تقديم الحال على ذي الحال واجب إذا كان ذو الحال نكرة غير مختصة بوجه من وجوه التخصيص، ليتميز بالتقديم عن الصفة، فإنّ الحال تتقدم على ذي الحال، والصفة لا تتقدم على الموصوف، "وهذا جملة الفروق بينهما وبين الصفة. قيل: والحق أنّ هذه الحال ليست حالا عن النكرة، بل هي حال من الضمير في الخبر، والضمير معرفة لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، والعامل في صاحبها هو الابتداء، والحال فضلة، والابتداء لا يعمل في الفضلات..."[4]

---

[1] البيت مجهول القائل، وهو بلا نسبة في الشرح وفي المقاصد النحوية، العيني، مج2، ص 365./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 233./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 190./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 247.

[2] شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 190. وينظر: النحو العربي أحكام ومعان، فاضل السامرائي، ج2، ص 44.

[3] البيت لكثير بن عبد الرحمن، ينظر: المقاصد النحوية العيني، مج2، ص 375./ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص315./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 247./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص445./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص283.

[4] المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 376.

2. **أن تخصص النكرة بوصف، أو بإضافة، أو بمعمول:** ومن مسوغات ورود صاحب الحال نكرة كونها مخصصة بالإضافة أو بنعت، أو بمعمول: **فأما ما تخصص بوصف؛** فنحو قول الشاعر:

نَجَّيْتَ يَا ربِّ نُوحًا واستَجَبْتَ لَهُ ** في فُلْكٍ مَاخِر فِي اليَمِّ مشْحُونَا[1]

حيث ورد لفظ [مشحونا] حالا من النكرة [فُلك]، وإنما ساغ مجيء الحال من النكرة ها هنا كونها وصفت بـ [ماخر] فقربت بذاك من المعرفة، والمعنى نجيت يا رب نوحا من الغرق واستجبت له دعاءه على قومه في سفينة تشق عباب البحر مملوءة بما أمرته بحمله

وأما ما تخصص بالإضافة؛ فنحو: قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ١٠﴾[2]

3. **أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه:** ومن مسوغات ورود صاحب الحال نكرة، وقوع النكرة بعد نفي أو نهي أو استفهام: **فأما مثال وقوعها بعد النفي،** فنحو قول الشاعر:

ما حُمَّ مِنْ موْت حِمًى واقيًا ولاَ تَرى مِنْ أَحَدٍ باقيا[3]

حيث وقعت [واقيا] حالا من النكرة [حمى]، وساغ ذلك كونها (النكرة) سبقت بنفي، والنكرة المنفية تنزل منزلة المعرفة جاء في البديع "النكرة المنفية تستوعب جميع أنواعها، فتنزلت منزلة المعرفة"[4]

---

[1] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 233./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 192./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 247./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 366.

[2] سورة فصلت، الآية : 10.

[3] قائله مجهول/ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 192./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 247./ المقاصد النحوية العيني، مج2، ص 407.

[4] البديع في علم العربية، المبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير، تحقيق ودراسة: صالح حسين العايد، ج1، معهد البحوث العلمية . مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى . مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، ص 190./ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ج9، ص 63.

وكذا الأمر بالنسبة لـ [باقيًا] حيث وقعت حالا من النكرة [أحد] وساغ ذلك أنها جاءت بعد نفي، هذا على اعتبار أن [ترى] بَصَرية؛ فتكون حينئذ استوفت مفعولها، أما إذا كانت [ترى] علمية فحتما تحتاج إلى مفعول ثاني فتكون [باقيًا] هي المفعول الثاني[1] والمعنى ليس هناك موضع حماية يحفظ الإنسان من الموت، ولا ترى أحدًا باقيا مخلدًا في الدنيا، بل كل من عليها فان.

وأما مثال وقوعها بعد النهي فنحو قول الشاعر:

لا يَرْكَنَّنْ أَحَدٌ إلى الإِحْجَامِ ** يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ[2]

فقوله [متخوفا] وقعت حالا من النكرة [أحد]، والأمر الذي سوغ مجيء الحال من النكرة هو وقوعها في حيز النهي[3]. ثم لاحظ أنه قال [متخوفا] ولم يقل [متخوف] والمعنى يختلف بين اللفظين؛ إذ أنه ولو قال [متخوف] لكان المعنى أن التخوف وصفه العام، وكيف له أن ينهاه عن الإحجام إذا كان متخوفا؟، ولكن بقوله [متخوفا] أراد أن لا يتخوف يوم الوغى؛ وعلى هذا يكون معنى البيت "لا ينبغي لأحد أن يميل في يوم الحرب إلى التأخر عن القتال خوفا من الموت"[4]

وأما مثال وقوعها بعد الاستفهام فنحو قول الشاعر:

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ باقِيًا فَتَرَى ** لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إِبْعَادِهَا الأَمَلاَ؟[5]

---

[1] ينظر: شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 193.

[2] البيت لقطري بن الفجاءة التميمي،/ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 366./ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 316./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص234/ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 194./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 247./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص448./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج2، ص702.

[3] ينظر: شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 194.

[4] النحو العربي أحكام ومعان، فاضل السامرائي، ج2، ص 45.

[5] قائله رجل من طيء لا يعلم اسمه، / المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 369./ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص317./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 234./

حيث وردت لفظة [باقيا] حالا من النكرة [عيش]، وإنما ساغ ذلك كونها سبقت باستفهام انكاري، والذي يقوم مقام النفي في المعنى، والمراد "يا صاحبي هل قدّر للإنسان في الدنيا حياة باقية حتى تعلم لك عذرًا في كونك تؤمّل آمالاً بعيدة؟"[1].

4. **أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو**؛ نحو قول الشاعر:

مَضى زمنٌ والناسُ يستشفِعون بي فهل لي إِلَى لَيْلَى الغداةَ شفيعُ[2]

قرينة الرتبة: وفيها نتطرق إلى رتبة الحال مع صاحبها وعاملها، إذ الأصل في ترتيب الجملة أن يتقدم الفعل ثم صاحب الحال الذي غالبا ما يكون فاعلا أو مفعولا به، ثم يليهم الحال، وقد يعدل عن هذا الترتيب فيتقدم ماحقه التأخير ويتأخر ما حقه التقديم وما ذاك إلا لتحقيق غرض بلاغي بحت

أولا: رتبة الحال مع صاحبها:

أن تتقدم عليه وتتأخر عنه جوازا: الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها

فَسَقَى بِلاَدَكِ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الغَمامِ ودِيْمَةٌ تَهْمِيْ[3]

حيث وقعت (غير مفسدها) حالا من الفاعل (صوب الغمام) وتقدمت عليه جوازا.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 193./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 247./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص448./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج2، ص703./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص283.

[1] النحو العربي أحكام ومعان، فاضل السامرائي، ج2، ص 45.

[2] مغني اللبيب، ابن هشام، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، ج 5، ص 264./ المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ج2، ص 19./ النحو العربي، ابراهيم بركات، ج3، ص 33.

[3] الحال فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية، عبد الفتاح أحمد الحموز، ص 124. النحو العربي، ابراهيم بركات، ج3، ص 111.

ومنه أيضا قول طرفة (ت569هـ):

تَرَجَّلَ مِنْ أَرْضِ العِرَاقِ مُرَقَّشٌ على طَرَبٍ تَهْوِي سِرَاعًا رَوَاحِلُهُ[1]

حيث تقدم الحال [سراعا] على صاحبه الفاعل [رواحله] جوازا. ومنه أيضا قول الشاعر:

لَنْ يَرَانِي حَتَّى يَرَى صاحِبٌ لِي أَجْتَنِي سُخْطَهُ يَشِيْبُ الغُرابا[2]

حيث وقعت الجملة الفعلية [يشيبُ] حالا من المفعول به [الغُرابا] وتقدمت عليه

أن يكون صاحبها مجرورا بحرف جر، وأن تكون هي حالاً مفردة: نحو قول الشاعر:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا ** إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ[3]

اختلف النّحاة في تقديم الحال التي يرد صاحبها مجرورا بحرف جر بين قائل بعدم الجواز وهو مذهب الجمهور، وبين قائل بالجواز وهو مذهب ابن كيسان(ت299هـ) والفارسي(ت377هـ) وابن مالك(ت672هـ)؛ وورد الشاهد المذكور في بيان جوازه؛ فقد ورد اللفظان [هيمانَ وصاديًا] حالان من الضمير [الياء] المجرور بإلى؛ ومعنى البيت: "والله لئن كان الماء البارد محبوبا إليّ في حالة عطشي عطشاً شديدًا إن هذه المرأة لمحبوبة إليّ أيضًا، فهي عندي كالماء البارد للعطشان"[4]؛ ومنه أيضا قول الشاعر:

---

[1] المرجع السابق، ص 124.

[2] المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ج2، ص 23./ المرجع نفسه، عبد الفتاح أحمد الحموز، ص 125.

[3] قائله كثير عزة،/ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 371./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 236./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 196./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 249./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص453./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج2، ص705./ شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، مج2، ص501.

[4] النحو العربي أحكام ومعان، فاضل السامرائي، ج2، ص 49.

تَسَلَّيْتُ طُرًا عَنْكُمُ بعدَ بَيْنِكُمْ ** بذِكْراكُم حتّى كأَنَّكُمُ عِنْدِي[1]

حيث جاء اللفظ [طرّا] حالا من كاف المخاطب في [عنكم] وهي مجرورة محلا بـ [عن] وقد تقدم الحال عليه[2]؛ والمعنى تصبرت عنكم جميعاً بعد فراقكم بتذكركم. ومنه أيضا:

غافلاً تَعْرِضُ المَنِيَّة لِلْمَرْ ** ءِ فَيُدْعى وَلاَتَ حِينَ إِبَاءِ[3]

حيث وقعت [غافلا] حالا عن المجرور [للمرء]، وقد تقدم عليه. ومنه أيضا قول الراجز:

مَشْغُوفَةً بِكَ قَدْ شُغِفْتُ و إِنَّمَا ** حُمَّ الفُرَاقُ فما إِلَيْكِ سَبِيْلُ[4]

ف [مشغوفة] حال من المجرور، وقد تقدم عليه.

ثانيا: رتبة الحال مع عاملها:

أن تتقدم عليه وتتأخر عنه جوازا: وهي الأصل؛ ويكون ذلك في:

- **إذا كان العامل فيها فعلا متصرفا:** ذهب جمهور النحويين إلى القول بجواز تقديم الحال أو تأخيرها على عاملها إذا كان فعلا متصرفا، نحو:

[1] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 318./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 236./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 248./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 454./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 373.

[2] النحو العربي أحكام ومعان، فاضل السامرائي، ج2، ص 50.

[3] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 236./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 249/ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 454./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 373.

[4] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 236./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 249/ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 453./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 374.

سريعًا يهونُ الصعبُ عند أولى النُّهى إذا برجاء صادق قابلوه البأسَا[1]

حيث وقعت [سريعا] حالا منصوبة من [الصعب]، وقد تقدمت على عاملها [يهون]، وهو فعل متصرف.

- **إذا كان العامل فيها صفة تشبه الفعل المتصرف**: والمراد بالصفة التي تشبه الفعل ما تضمنت معناه وحروفه وقَبِلَت علامات الفرعية (التأنيث والتثنية والجمع) [2] فتصبح بقوة الفعل وتعمل عمله؛ وحصرها النحاة في المشتقات[3]الثلاث: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبه[4].

الصفة المشبهة:

لَهِنَّك سَمْحٌ ذَا يَسَار ومُعْدمًا **كَمَا قَدْ أَلِفْتَ الحِلْمَ مَرْضَي ومُغْضَبَا[5]

حيث تقدم العامل على الحال [ذا يسار]، ويجوز في الكلام تقديم الحال على [سمح] بأن يقال: إنّك ذا يَسار ومُعْدمًا سمحٌ، لقوة عمل الصفة المشبهة.

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليكِ إمارَةٌ * نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ**[6]

---

[1] المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ج2، ص 24 . 26./ تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج8، ص173 ./ النحو العربي، إبراهيم بركات، ج3، ص 103.

[2] و بذلك يخرج: اسم الفعل كونه يتضمن معنى الفعل وحروفه ولا يقبل علامات الفرعية بالإضافة إلى أنه غير مشتق. ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، ج2، ص 384.

[3] و أخرج من المشتقات اسم التفضيل كونه ملازما للإفراد غير قابل لعلامات الفرعية ينظر: شرح ابن طولون، ابن طولون، ج1، ص 414./ وشرح ابن العثيمين على ألفية ابن مالك، ابن العثيمين، ج2، ص 507.

[4] ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 238./ شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 200./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 251./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 468./

[5] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 238./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 468./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 379.

[6] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص 320./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 74 . 251./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 408.

فـ [تحملين] حال، وعاملها [طليق]، وهو صفة مشبهة، والتقدير: [وهذا طليقٌ محمولاً]

أن تتأخر عنه وجوبًا: وتتأخر الحال عن عاملها وجوبا في الحالات الآتية:

- أن يكون العامل فيها فعلا غير متصرف (جامد)
- أن يكون العامل جامدا فيه معنى الفعل، أو ما يعمل عمله من المشتقات لا حروفه، أو المتضمن معناه
- أن يكون العامل في الحال معنى الكلام
- أن يكون العامل في الحال صفة تشبه الفعل الجامد (اسم تفضيل)
- أن يومئ العامل إلى التشبيه، أو يفهمه
- أن يكون العامل في الحال اسم فعل
- أن يكون العامل في الحال اسمًا مشتقًّا صلة لـ (أل) موصولة
- أن يكون العامل مصدرًا صريحًا يصح أن ينفك إلى (أَنْ)، والفعل بعدها
- أن يكون العامل فيها صلة حرف مصدري
- أن يكون العامل فيها مقترنًا بلام الابتداء
- أن يكون العامل فيها مقترنًا بلام قَسَمٍ
- أن يكون الحال جملة مسبوقة بالواو
- **أن تكون الحال مؤكدة لعاملها؛** نحو قول لبيد بن ربيعة:

وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلاَمِ منيرةً ** كَجُمَانَةِ البَحْرِيِّ سُلَّ نِظَامهَا[1]

فقوله: [منيرة] حال مؤكدة لعاملها

أن تتقدم عليه وجوبًا: تتقدم الحال عن عاملها وجوبا في الحالات الآتية:

[1] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 243./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 386.

- أن تكون اسمًا له صدارة الجملة
- أن يكون العامل اسم تفضيل
- **أن يكون العامل في الحال معنى التشبيه دون الحروف التي تستعمل للإنباء عن هذا المعنى:** ومنه قول الشاعر:

تُعَيِّرُنــا أنَّنــا عــالَةٌ ونَحْنُ صَعالِيكَ أَنْتُمْ مُلُوكا[1]

قرينة الصيغة:

مجيء الحال جامدة؛ نحو:

أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاء و غِلْظَةً ** وفي الحرْبِ أَمثالَ النساءِ العَوارِكِ[2]

حيث أن قوله [أعيارًا] جامد وقع حالاً، ومنه أيضا قول الآخر:

مَشَقَ الهَوَاجِر لَحْمَهُنَّ مع السُرَى ** حَتَّى ذَهَبْنَ كَلاكِلاً و صُدُورًا[3]

فقوله: [كلاكلا وصدورا] نصبا على الحال، وهما من الجوامد على التأويل.

فَلَولاَ اللَّهُ وَالمُهْرُ المُفَدَّى لأبْتَ وأنْتَ غِرْبَالُ الإهَابِ[4]

ورد هذا كشاهد في وقوع الجامد حالا على تأويل المشتق، ويكمن موضع الاستشهاد في قوله: [غربال الإهاب] لأنه جامد، ولكنه في تأويل المشتق، تقديره: وأنت مثقب الجلد، ولهذا نقول:

---

[1] مغني اللبيب، ابن هشام، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب،ج5، ص300./ الحال فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية، عبد الفتاح أحمد الحموز، ص 137.

[2] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 229./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 523./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 362.

[3] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 230./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 363.

[4] البيت: لمنذر بن حسان، المقاصد النحوية، العيني، مج2، ص 361./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 229.

فيه ضمير يعود إلى مبتدأ؛ فقد ضمن [غربال] "معنى مثقب، فأجريت مجراها في الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى ولو رفع بها أو نصب جاز والله أعلم"[1].

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِها نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ؟[2]

ورد هذا في بيان الحال المؤكدة لمضمون الجملة؛ ويكمن موضع الاستشهاد في لفظ [معروفا] فمعروفا: حال أَكَّدت مضمون الجملة التي قبلها. أما عن معنى البيت فقد ذكره الشاعر لبيان نسبه لأمه، أي يريد القول: "أنا ابن هذه المرأة، ونسبي معروف بها، وليس فيها من المعرة ما يوجب القدح في النسب، أو الطعن في الشرف"[3]

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيراً جَارَ أَوْ عَدَلاَ وَلاَ تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلاَ [4]

حيث وقعت [جار] حالا وهو ماض، ولم يجيء معها قد أو الواو لكون الماضي قد عطف عليه بأو.

فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ العِظامِ كأَنما عِمَامَتُــه بينَ الرِّجــالِ لِــواءُ[5]

جاء هذا في الحال الملازمة لصاحبها ويكون عاملها دالا على تجدد صاحبها؛ ويكمن موضع الاستشهاد في قوله: [سبط العظام] فإنه حال غير منتقلة، يعني وصف لازم، وهو قليل، لأن

---

[1] شرح الأشموني، الأشموني، ص 113.

[2] قائله سالم بن دارة اليرعوبي،/ المقاصد النحوية، العيني، مج2، ص390./ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 325./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 244./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 205./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص255./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص488./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج2، ص716./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص287.

[3] النحو العربي أحكام ومعان، فاضل السامرائي، ج2، ص 41.

[4] البيت بلا نسبة في الشروح،/ المقاصد النحوية، العيني، ج2، ص 400./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 247./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 208./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 257./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص512./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج2، ص722.

[5] البيت لرجل من بني جناب، المقاصد النحوية العيني، مج2، ص 405./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 181./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 243.

الأكثر في الحال أن تكون منتقلة مشتقة والمعنى إن هذه المرأة ولدته على هذه الحال من استواء القد وامتداد القامة حتى أن عمامته بين الرجال كاللواء في الارتفاع والعلو.

تَقُولُ ابنتي إِنَّ انْطلاقَكَ وَاحِدًا إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَاركي لاَ أبَا لِيَا[1]

ورد هذا في بيان صحة مجيء الحال من المضاف إليه؛ ولصحته اشترط النّحاة شروط منها أن يكون المضاف مما يصح عمله في الحال كالمصدر؛ فقد ورد اللفظ [واحدًا] حالا من المضاف إليه، وهو الكاف في لفظ [انطلاقك]، واستسيغ هذا لورود المضاف إلى الكاف مصدرًا عمل عمل الفعل، حيث تطلب فاعلا مثلما يتطلبه فعله الذي هو [انطلق]، والكاف هي الفاعل، فكان المضاف عاملا في المضاف إليه[2]

عش عزيزا أو مت وأنت كريم بين طعن القنا وخفق البنود

يقع الحال جملة وشبه جملة كما يقع مفردًا، ورد الشاهد في مجيء الحال جملة اسمية؛ حيث وردت الجملة الاسمية [أنت الكريم] في محل نصب حال.

قرينة الربط:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكاً[3]

---

[1] قائله مالك بن الريب / شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 198/ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 250./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 461./ المقاصد النحوية العيني، مج2، ص 376.

[2] ينظر: المقاصد النحوية العيني، مج2، ص 378./ والنحو العربي أحكام ومعان، فاضل السامرائي، ج2، ص 50-51.

[3] البيت لعبد الله بن همام السلولي/ المقاصد النحوية، العيني، مج2، ص 392./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 245./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 207./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 256./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص499./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص289./ خروج الجملة الحالية عن الأصل، دراسة نحوية بلاغية، زكريا كصبة، ص 19.

ذهب النّحاة إلى القول بامتناع واو الحال في مواضع محددة، منها إذا صدّرت الجملة بمضارع مثبت مجرد من الحرف (قد)؛ وأن ما جاء من كلام العرب في ربط المضارع بالواو فهو مؤول على تقدير مبتدأ بعد الواو ويكون المضارع خبرا، نحو الشاهد المذكور حيث ورد اللفظ [أرهنهم] خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: [وأنا أرهنهم] فـ"ظاهر البيت يدلّ على أن الفعل المضارع المثبت الواقع حالاً مسبوق بالواو، وذلك الظاهر غير صحيح؛ فإن جملة الفعل المضارع (أرهنهم) في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أرهنهُم، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال"[1]؛ ومنه أيضا قول عنترة بن شداد(ت615م):

عُلِّقتهَا عَرَضًا وأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعْمًا لَعَمْرُ أبيكَ ليسَ بِمَزْعَمِ[2]

فقد وقع اللفظ [أقتل] خبرا لمبتدأ محذوف تقديره: [وأنا أقتل] [3].

سَقَطَ النَّصِيفُ ولَمْ تُرِدْ إسْقَاطَهُ فَتَنَاوَلَـتْهُ واتّقتْنَـا باليَـدِ[4]

ذهب النّحاة إلى القول بجواز ربط الجملة المضارعية الحالية المنفية بـ (لم)؛ بالواو أو الضمير، أو بهما معا وورد قول النابغة(ت604م) كشاهد في بيان الربط بالواو والضمير؛ واستشهدوا في بيان الربط بالواو فقط بقول عنترة(ت615م):

---

[1] الأجوبة الجلية لمن سأل عن شرح ابن عقيل على الألفية، حسين بن أحمد آل علي، ج2، ص 271.

[2] البيت لعنترة بن شداد العبسي، ينظر: ينظر: المقاصد النحوية، العيني، مج2، ص 391. وهو بلا نسبة في الشروح./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 245./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص256./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص498.

[3] ينظر: النحو العربي أحكام ومعان، فاضل السامرائي، ج2، ص 59-60.

[4] البيت للنابغة الذبياني، المقاصد النحوية، العيني، مج2، ص 399./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 247./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 259./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص507 . 514.

ولَقَدْ خَشيتُ بأن أموتَ ولم تدُر للحَرْبِ دائِرةٌ عَلَى ابنَي ضَمْضَمِ[1]

وَلَو أنَّ قومـًا لارْتِفاعَ قَبِيـــــلَةٍ دَخَلُوا السَّماءَ دَخْلَتُها لا أُحْجَبُ[2]

ورد هذا في بيان أن الحال الواقع جملة مضارعية –مثبتة كانت أم منفية– يتجرد من الواو؛ حيث يكمن موضع الاستشهاد في قوله [لا أحجب] فهي جملة مضارعية واقعة حالا من ضمير [دخلت] مجردة من الواو[3].

وفي اقتران الجملة الاسمية بالواو والضمير؛ ذهب النّحاة إلى أنه كثيرا ما ترد الجملة الاسمية أو الفعلية – مثبتة كانت أم منفية– مقترنة بالواو والضمير معاً؛ وقد تجيء الجملة الاسمية – المثبة والمنفية– مقترنة بالضمير وحده، كما قد تجيء مقترنة بالواو فقط؛ أما الجملة الماضوية الحالية المثبة فأكثر ما تجيء مرتبطة بالواو والضمير وقد معا، وقد تربط بالضمير وحده؛ نحو قول أبو صخر الهذلي(ت80هـ):

وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلّله القطر[4]

وقد تقع الجملة الماضوية – مثبتة كانت أم منفية – مرتبطة بـ (الواو وقد) ما لم تشتمل على ضمير يعود على صاحب الحال؛ ومثاله من المثبتة قول امرؤ القيس (ت130ق.هـ):

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل[5]

---

[1] البيت لعنترة بن شداد في المقاصد النحوية للعيني، وشرح ابن الناظم ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني/ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 247./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 259.

[2] البيت مجهول النسبة في الشروح، وذكر صاحب المقاصد النحوية أنه لم يقف على قائله، ينظر: المقاصد النحوية، العيني، مج2، ص 393./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 246./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 257.

[3] ينظر: المقاصد النحوية، العيني، مج2، ص 394.

[4] قائله أبو صخر الهذلي، وهو بلا نسبة في الشروح.

[5] البيت لامرؤ القيس الكندي في المقاصد النحوية للعيني، وهو بلا نسبة في الشروح.

حيث وقعت الجملة الماضوية المثبتة [وقد نضت] حالا بالواو، فلزمها دخول قد

قرينة التضام:

لَقِيَ ابْنِى أَخَوَيْهِ خَائِفاً مُنْجِدَيْهِ فَأَصَابُوا مَغْنَماً[1]

ذهب أغلب النحويين إلى جواز أن يكون لصاحب الحال أكثر من حالٍ واحدةٍ ، وهو ما قرَّره ابن يعيش(ت643هـ) مسوغاً ذلك بأن الحال خبر في المعنى، وكما يجوز أن يكون للمبتدأ أكثر من خبر يجوز كذلك أن يكون لصاحب الحال حالان فأكثر؛ وقد ورد الشاهد الذي بين أيدينا في بيان تعدد الحال[2]، حيث يكمن موضع الشاهد في لفظتي [خائفا] و[منجديه]؛ فقد ورد اللفظ "فخائفا: حال: من (ابني) ومُنجِديه: حال من (أخويه) والعامل فيهما (لَقِيَ)"[3]. ومعنى البيت: "لقي ابني في حال خوفه من عدوه أخويه في حال إغاثتهما له فنال الثلاثة مغنما"[4]؛ وقد ذهب جمهور النحويين والرضي(688هـ) إلى جواز تعدد الحال للشيء الواحد بشرط عدم التباين.

المبحث الرابع: التمييز

قرينة العلامة الاعرابية: والأصل في التمييز النصب كونه من الفضلات؛ إضافة إلى أنه اسم بمعنى [من] و"المعهود أن ما كان على تقدير حرف الجر، أو كان معناه معنى حرف الجر، لا ينتقل عن أثره إلا إلى النصب"[5]

---

[1] البيت قائله مجهول ورد بلا نسبة في الشروح،/ المقاصد النحوية، العيني، مج2، ص 408./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 203./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 254.

[2] ينظر: المعنى النحوي في شرح الرضي على الكافية، قصي ثعبان يوسف، إشراف سلام موجود خلخال الزبيدي، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية .كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء . العراق، 1441هـ . 20019م، ص 169.

[3] الأجوبة الجلية لمن سأل عن شرح ابن عقيل على الألفية، حسين بن أحمد آل علي، ج2، ص 264.

[4] النحو العربي أحكام ومعان، فاضل السامرائي، ج2، ص 39.

[5] شرح ألفية ابن مالك، سري الدين بن هانئ اللخمي، ج1، تحقيق ودراسة: أحمد بن محمد ذبيان القرشي، إشراف: سليمان بن إبراهيم العايد، رسالة دكتوراه، قسم الدراسات العليا . فرع اللغويات، كلية اللغة العربية . جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1414هـ . 1994م، ص 591.

قرينة التعيين (التعريف والتنكير):

اختلف النّحويون في جواز التعريف في التمييز فذهب الكوفيون وعلى رأسهم الفراء (ت207هـ) والكسائي(ت 189هـ) إلى جواز ذلك، وهذا ابن السراج(ت 316هـ) ينقل عن الكسائي(ت189هـ) أنه كان: "يدخل الألف واللام في كل ما كان مفسرا"[1]، فهم يرون "أنّ الأصل في التمييز التعريف؛ من حيث هو رافع للإبهام، فلو كان التمييز أصله التنكير، لكان قد وضع بإزالة الإبهام مبهم؛ لأنّ النكرة مبهمة من أجل الشياع وعدم التعيين، لكنه يكتفي بذكر النوع مع الجنس عن التعريف، فلذلك يجيء نكرة، وإن جاء معرفة فعلى الأصل..."[2]، وتبعهم في هذا ابن الطراوة (ت528هـ)[3] والطبري(ت310هـ)، والزمخشري(ت538هـ)، والكنغراوي(ت1349هـ)[4]، فاستدلوا على ذلك بما جاء في كلام العرب، نحو قول الشاعر:

رأيتُك لـمَّا أنْ عَرَفْتَ وجوهَنا صددْت وطبْت النفسَ ياقَيْسُ عن عمرو[5]

حيث ورد التمييز **[النفسَ]** معرفا بالألف واللام. وكذا قول الآخر:

عَلاَمَ مُلِئْتَ الرُعْبَ والحَرْبُ لمْ تَقِدْ لَظَاهَا ولَمْ تُسْتَعْمَلْ البِيضُ والسُّمْرُ[6]

---

[1] الأصول في النحو، ابن السراج، ج1، ص321.

[2] شرح ألفية ابن مالك، سري الدين بن هانئ اللخمي، ج1، تحقيق ودراسة: أحمد بن محمد ذبيان القرشي، ص 586.

[3] أعلام النحو في الأندلس. ابن الطراوة وأثره في النحو، دراسة: محمد إبراهيم البنا، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، ط1، 1400هـ. 1980م، ص 93.

[4] ينظر: اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعا ودراسة، بدر بن ناصر البدر، مكتبة الرشد، الرياض المملكة العربية السعودية، د.ط، 1420هـ. 2000م، ص 140./ وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ص 1633.

[5] ورد البيت بلا نسبة في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 330./ منهج السالك في الكلام الكلام على ألفية ابن مالك، أبي حيان التوحيدي، ص 121./ ونسب لراشد بن شهاب اليشكري في توضيح المقاصد، المرادي، ص 727./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص527./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج2، ص 727./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 293./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 415

[6] منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبي حيان التوحيدي، ص 121.

وقول أمية بن أبي الصلت (ت5هـ):

إِلَــى رُدُحٍ مِـــنَ الشِّيْـزَى مِـلاَءٍ لُبَـابَ البُـرِّ يُـلْبَـكُ بـالشِّـهـادِ[1]

حيث ورد الاسم الجامد [الرُّعْبَ] تمييزا معرفا، و[لُباب] تميزا مضافًا إلى معرفة، وغيرها من الشواهد التي استدّل بها النحاة الذين تبنوا هذا المذهب إلا أنه لا يسعنا ذكرها لأسباب عدة أهمها أنها لم تذكر في الشروح التي هي موضوع دراستنا.

و"ذهب البصريون إلى أن التمييز لا يكون إلا نكرة"[2]، وهو مذهب سيبويه(ت180هـ) والمازني(ت248هـ)، والمبرد (ت685هـ) وغيرهم[3]، ذاك أن التمييز هو تبيين للجنس والنوع يقول ابن السراج(ت316هـ): "واعلم أنّ الأسماء التي تنصب على التمييز لا تكون إلا نكرات تدلُّ على

---

[1] منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبي حيان التوحيدي، ص 121./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 527.

[2] الارتشاف في الضرب، أبو حيان، ص1633.

[3] كـ: (الزجاج . ابن السراج . أبو جعفر النحاس . الزجاجي . الثمانيني . الصيمري . القيسي . الزمخشري . الأنباري . الحيدرة اليمني . العكبري . ابن عصفور . ابن الضائع . ابن أبي الربيع . والكيشي ...) ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ص223./ إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، ج1، ص263./ الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه وقدم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة . بيروت، دار الأمل . إربد . الأردن، ط1، 1404هـ . 1984م، ص 242./ التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيْمَّري، تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ج1، دار الفكر، دمشق . سوريا، ط1، 1402هـ . 1982، ص316./ مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي، تح: حاتم الضامن، ج2، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، ط2، 1405هـ . 1984م، ص546./ الكشاف، الزمخشري، ج1، ص312./ أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، ص 199 . 200./ كشف المكشل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني، تح: هادي عطية مطر، ج1، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط1، 1404هـ . 1984م، ص484./ التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ج1، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ط، د.ت، ص117./ شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن محمد بن علي ابن عصفور، ج 2، ص281/ شرح التسهيل، ابن مالك، ج2، ص379./ لباب الإعراب، تاج الدين محمد بن محمد الإسرافيينى، تح: بهاء الدين عبد الرحمن، دار الرافعي، الرياض، ط1، 1405هـ . 1984م، ص338./ شرح الألفية، ابن الناظم، ص346./ والبسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، تح: عياد بن عيد الثبيتي، ج2، دار الغرب الاسلامي ، بيروت . لبنان، ط1، 1407هـ . 1986م، ص1083./ الإرشاد إلى علم الإعراب، شمس الدين بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي، تحقيق ودراسة: عبد الله علي الحسيني البركاتي و محسن سالم العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي . مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى . مكة المكرمة، د.ط، د.ت، ص245 . 246./ ينظر: اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعا ودراسة، بدر بن ناصر البدر، ص143.

الأجناس"[1] ويقول المبرد(ت685هـ): "ولم يجز أن يكون الواحد الدّال على النوع معرفة؛ لأنه إذا كان معروفا كان مخصوصا، وإذا كان منكورا، كان شائعا في نوعه"[2]، وقد ارتبط التنكير بالدّلالة على الجنس "ولو أنّ المعرفة تدّل أيضا على الجنس غير أنّ النكرة أبلغ وأوضح في الدّلالة على حقيقة المسمى"[3]؛ أمّا ما ورد من التمييز معرفا فقد تأوِلوه إلى عدّة تآويل، وأما الشواهد المذكورة فأولت إلى التنكير حيث أنهم اعتبروا الألف واللام في **[النفس]** و**[الرعب]** زائدة، فالقصد **[طبت نفسًا]** و **[ملئت رعبًا]**، وأُوِّل **[لباب البّر]** على نزع الخافض **[بلباب البر]** يقول ابن عصفور(ت669هـ): "وأما قوله إنّ لباب البر تمييز، فباطل لأنه يحتمل أن يكون مفعولا بعد إسقاط حرف الجر"[4]

قرينة الرتبة في التمييز:

إنّ الأصل في التمييز أن يتأخر على عامله وتعد رتبته من الرتب المحفوظة؛ وقد يحدث ويخرج عن أصله الأمر الذي أثار جدلا عند النّحاة وهم في هذا على وجهين فذهب البعض إلى القول بجواز التقديم؛ وبه قال الكسائي(ت189هـ) والمازني(ت248هـ) والمبرد(ت685هـ)، ورجح هذا المذهب من المتأخرين ابن مالك(ت 672هـ)[5] وأبو حيان(ت 745هـ) والجرمي(ت225هـ)[6]، واشترطوا في تقديمه "أن يكون من صنف التمام عن النسبة الإسنادية لاعن تمام الاسم، ويجمعون في صورة تقديمه على وجوب أن يكون العامل متصرفا متغيرا في الاشتقاق والفعلية"[7] فاستدلوا على ذلك بما ورد من

---

[1] الأصول في النحو، ابن السراج، ص223.

[2] المقتضب، المبرد، ج3، ص32.

[3] العلاقات المعنويّة في البنية النحويّة مقاربة لسانيّة، عبد السلام عيساوي، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، د.ط، 2010م، ص 47.

[4] شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن محمد بن علي ابن عصفور، ج 2، ص 424.

[5] صرح بذلك في شرح التسهيل في ج2، ص 389. حيث قال: "والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد، وبقولهم أقول..."، لكنه لم يقل به في الألفية حيث قال بقلته وشذوذه .

[6] ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ص 1634./ والخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح محمد علي الوليدي، ص 19/2. والمقاصد الشافية، الشاطبي، ج3، ص554.

[7] ظاهرة الاسم في التفكير النحوي. بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان . ، المنصف عاشور، منشورات كلية الآداب منوبة، منوبة، شركة أوريبس للطباعة، تونس، ط2، 2004م، ص 414.

فصيح الكلام (أي بالسماع)، وقياسا على باقي الفضلات كالمفعول والحال يقول العكبري (ت616هـ): "وأمّا القياسُ: فهو أنّ العامل هنا متصرف إذ كان فعلا متصرفا فهو كالمفعول يجوز تقديمه على الفعل كقولك: زيدًا ضرَبَ عمرُو، وباعتبار هذا جوزتم تقديم الحال على العامل المتصرف، وهو القياس"[1]

يقول قيس بن الملوح(ت68هـ):

أَتَهْجُرُ ليلى بالفِراقِ حَبِيبَهَا وما كان نفسًا بالفِراقِ تَطِيبُ[2]

تقدم التمييز **[نفسًا]** على عامله **[تطيب]** ومميزه (الجملة)، لما كان العامل فعلا متصرفا، والأصل**[تطيب نفسًا]**. ومنه أيضا:

أنَفْسًا تَطيبُ بِنَيْلِ المُنَى وداعي المَنُونِ يُنادي جِهَارا[3]

تقدم التمييز **[نفسًا]** على عامله **[تطيب]**. ومنه قول آخر:

ضيعتُ حَزمي في إبعَادِيَ الأَمَلا وما ارْعَوَيْتُ وشَيْبًا رأسيَ اشْتَعَلا[4]

---

[1] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت . لبنان، ط1، 1406 . 1986م، ص396.

[2] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 216./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 254./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 266./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص553./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج2، ص727./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص297.

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص334.بلفظ [الموت] بدل [المنون]/ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 217./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص296/ شرح المرادي، ج2، ص186 / المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 553./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج2، ص 727 . 736./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 297./ المقاصد النحوية، العيني، ج1، ص 425.

[4] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص217./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص266./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 553./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج2، ص 727./ المقاصد النحوية، العيني، ج2، ص424.

تقدم التمييز **[شَيْبـًا]** على عامله **[اشْتَعَل]** وميزه فاعل اشتعل وهو ضمير مستتر تقديره (هو).

نلاحظ تقدم التمييز على عامله في الأبيات الثلاث "ولعل تقديم التمييز على عامله هو من جانب العناية والاهتمام ولقوة الحدث، وهذا يعني أن التقديم هاهنا عبّر عن فحوى قوة الحدث لذلك قدّمه، ومن المعروف عرفا أنّ الشيء يقدم لمكانته على غيره ولقوة موقعه من النفس"[1]

وقد ردَّ جمهور البصريين والكوفيين ما ذهب إليه الكسائي(ت189هـ) ومن قال بقوله، فمنعوا تقديمه على عامله وحجتهم أن "الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلا في الأصل، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يغير عما يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل"[2]، واعترضوا على قياس تقديم التمييز بتقديم الحال، فليست الحال مشابهة للتمييز في كل حال، "فإذا كان تغيير المرتبة في الحال أيسر لشبهها بالظرف الحرفيّ فإنّ الأمر في تمييز النّسبة الإسناديّة أصعب لأنه كالفاعل والفاعل لا يتقدم على فعله العامل"[3]، ثم إنّ جواز تقديم الحال على عامله مرتبط باستوفاء العامل لفاعله لفظا ومعنا، هذا الذي قال به الجرجاني(ت471هـ) فالمسألة عنده "هي أنّ الفعل إذا تم بفاعله لفظا ومعنى يجوز أن تتغير مراتب ما كان تابعا له أو ملحقا به. أمّا إذا تمّ الفعل بفاعل لفظيّ ولم يتم بفاعل معنوي فإنّ ما يأتي بعد الفاعل يجب أن يلازم موقعه"[4]

كما أنهم دحضوا مذهب الكسائي(ت189هـ) وأتباعه بدليلي القياس والسماع، أمّا الأول فما ذكرناه من كون المنصوب على التمييز فاعل في المعنى؛ وأمّا الثاني فلقلّة ونُدرة شواهده وبالتالي هو مستجاز للضرورة[5] يقول الشاطبي(ت790هـ): "والصحيح منع ذلك من جهة القياس والسّماع، أمّا

---

[1] الدلالة النحوية في كتاب المقتضب للمبرد، سامي الماضي، ص 92.

[2] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 253.

[3] ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، المنصف عاشور، ص 414.

[4] العلاقات المعنويّة في البنية النحويّة مقاربة لسانيّة، عبد السلام عيساوي، ص82.

[5] كما استجيز تقديمه على العامل غير المتصرف، فيما ندر من قول الراجز:

ونَارُنَـا لَمْ يُـرَ نَارًا مِثْلُهَـا قدْ عَلِمَـتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّـها

السّماع: فلو كان مقولا لسُمِع، لكنّه لم يسمع إلاّ نادرا في الشعر الذي هو محل الضرورة، فدّل على أنّ العرب تمتنع منه قصدًا، وأما القياس: فإنّ التمييز هنا منقول من الفاعل، فأصله أن يكون فاعلا...، والفاعل لا يتقدّم على عامله"[1]، ثم إن ما ذهبوا إليه من جواز تقديم التمييز على الفعل المتصرف ليس على إطلاقه، إذ قد يكون العامل متصرفا ومع هذا يمتنع تقديم التمييز بإجماع، "نحو: (كَفَى بِزَيْد رجُلاً!) فلا يجوز تقديم (رجُلاً) على (كَفَى) وإن كان فعلا مُتَصرفًا، لأنه بمعنى فعل غير متصرف، وهو فعل التعجب، فمعنى قولك: (كفى بزيد رجلا) ما أَكْفَاهُ رجُلاً!"[2]

خلاصة القول أنّ العدول الواقع في رتبة التمييز يصحبه عدول في المعنى، فمن المعلوم أن التقديم والتأخير في الجملة لا يكون عبثًا وإنما هو خاضع لمعانٍ تقتضيها أغراض الكلام، وإنه "يعدل من الفاعل أو المفعول إلى التمييز لقصد الاتساع والشمول والمبالغة"[3] ويمكن إدراك هذا عن طريق الشواهد المذكورة ففي الشاهد الأول مثلا:

تطيب نفس الحبيب = فعل+ فاعل (مضاف ومضاف إليه) وهي جملة توليدية تحمل معنى الاخبار

يطيب الحبيب نفسا = تحويل بتغيير الموقع وإفادة الشمول

نفسا يطيب الحبيب = تحويل للرغبة والتركيز والاهتمام بالمقدم[4]

تكون الرتبة محفوظة في التمييز المفرد، وتحفظ في تمييز النسبة إذا كان العامل اسما أو فعلا جامدًا.

تقدم التمييز [نَارًا] على عامله الاسم الجامد [مِثْلُ] ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 254./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 217/ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 552./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج2، ص735.

[1] المقاصد الشافية، الشاطبي، ج3، ص554.

[2] شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص218.

[3] معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ج2، ص276.

[4] يرجع إلى: موقف النحاة اليمن من الخلافات النحوية، شريف النجار، ص 249./ الخلافات النحوية في المنصوبات في شرح الرضي على الكافية، إعداد: إبراهيم بن حسين بن علي صنبُع، إشراف: سعد بن حمدان الغامدي، رسالة دكتوراه، قسم الدراسات العليا . فرع اللغة . كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1426هـ، ص 260.

يجوز تقديم التمييز على مميزه، ولا يجوز تقديمه على عامله.

يتقدم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا عند اقتضاء الضرورة الشعرية، لكنه شاذ لا يقاس عليه.

و لستُ إذا ذَرْعًا أَضِيقُ بضارعٍ ولا يائِس عند التَّعسُّرِ من يُسْرِ[1]

فقوله: [ذرعا] نصب على التمييز، وقد تقدم على عامله، وقد أبيح ذلك للضرورة

وَ واردَةٍ كأَنَّهَا عُصَبُ القَطَا تُثِيرُ عَجَاجًا بالسَّنابِكِ أَصْهَبَا

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلِّصٍ كَمِيشِ إذا عِطْفَاهُ ماءً تَحَلَّبَا[2]

يكمن موضع الاستشهاد في قوله: [ماءً] فإنه نصب على التمييز، وتقدم على عامله واستشهد به ابن مالك(ت672هـ) استدلالا "على جواز تقديم التمييز على عامله لكونه فعلاً متصرِفًا، ولا دليل فيه، لأنَّ [عِطْفَاهُ] مرفوع بفعل محذوف، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾[3]. وقوله: [ماءً] مفعول لذلك المحذوف، لا للفعل المذكور المتأخر"[4]

تَخَيَّرَهُ فلم يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجلٍ تَهامي[5]

---

[1] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 254./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 217./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 553./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 420.

[2] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 253./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص 217./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 266./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 417.

[3] سورة الانشقاق، الآية: 1.

[4] المصدر السابق، العيني، مج2، ص 420.

[5] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 333./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 253./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج1، ص 265./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج2، ص 732./ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، مج2، ص 416.

حيث وقع التمييز مجرورا بمن في قوله: [من رجل]، فجرّ ما كان حقه أن ينصب على التمييز. وقد علم أن كل ما ينصب على التمييز يجوز جره بمن ظاهرة، إلاّ تمييز العدد والفاعل في المعنى، إلاّ في تعجب أو شبهه.

الفصل الرابع:

خصائص المعنى النحوي

في التوابع و المجرورات

المبحث الأول: النعت و التوكيد

المبحث الثاني: البدل و العطف

المبحث الثالث: معاني حروف الجر

المبحث الأول: النعت والتوكيد

أ. النعت:

قرينة المطابقة: وتعد هذه القرينة من أهم السمات البارزة التي تغلب على الصفة؛ كونها تسهم في تماسك السياق وارتباط أجزائه[1]، والأصل أن يقع التطابق بين النعت ومنعوته في أمور أربع (العلامة الاعرابية . التعريف والتنكير . الإفراد والتثنية والجمع . التذكير والتأنيث) وهو ما يتحقق في النعت الحقيقي، أما النعت السببي فيقتصر على أمرين وهما (العلامة الاعرابية . التعريف والتنكير)

التطابق في العلامة الإعرابية: يطابق النعت منعوته في الحركة الإعرابية رفعا ونصبا وجرا، يقول ابن هشام(ت761هـ): "وتجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الإعراب الثلاثة"[2]، وفي التعيين (التعريف والتنكير)، وفي النوع (التذكير والتأنيث)، وفي العدد (الإفراد والتثنية والجمع)

التطابق في التعيين (التعريف والتنكير): يوافق النعت منعوته في التعريف والتنكير، "فالمعرفة لا توصف إلا بمعرفة كما أنّ النكرة لا توصف إلا بنكرة"[3]، وعليه لا يجوز نعت المعرفة بالنكرة ولا النكرة بالمعرفة، كون المعرفة ما خص الواحد من جنسه، والنكرة ما كان شائعا في جنسه، ولما كانت الصفة هي الموصوف في المعنى، استحال أن يكون الشيء الواحد شائعا ومخصوصا في الوقت نفسه[4]، وقد يخرج عن الأصل فتوصف النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة على نحو:

---

[1] ينظر: التوابع في نهج البلاغة دراسة نحوية دلالية، إعداد: وداد حامد عطشان السلامي، إشراف: عبد الكاظم محسن الياسري، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية .كلية الآداب . جامعة الكوفة، 1428هـ . 2007م، ص 62.

[2] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص 450.

[3] الكتاب، سيبويه، ج2، ص 6.

[4] ينظر: ظاهرة التنكير وآثرها في بناء الجملة العربية وتوجيهها، خير الدين فتاح القاسمي، ص 83.

أبِيْتُ كأني سَاوَرَتْني ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ[1]

حيث وقعت النكرة [ناقع] صفة للمعرفة وهو قوله: [السم]، وأجاز ابن الطراوة(ت528هـ) وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصا لا يوصف به إلا ذلك الموصوف. والبصريين على المنع، إلا ما روي عن الأخفش(ت215هـ)، وذكر العيني(ت855هـ) أنه لا حجة في البيت على اعتبار قوله: [ناقع] خبر ثان.[2]

التطابق في النوع (التذكير والتأنيث): تعد ظاهرة التطابق في النوع ظاهرة "مهمة في النحو إذ يتوقف عليها أشياء كثيرة في تركيب الجملة، ذلك أن الجنس اللغوي يجري على منطق خاص"[3]

النعت بالجملة: قد يأتي النعت جملة خلافا للأصل* فيكون تابعًا لمنعوته في التنكير "وذلك أنّ الجمل نكرات؛ ألا ترى أنّها تجري أوصافًا على النّكرات، نحو قولك: مررت برجل أبوه زيد، ونظرت إلى غلام قام أخوه، وصفة النَّكرة نكرة، ولولا أنّ الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة؛ لأنّ ما تَعْرِفُ لا يُسْتفَاد"[4]، وذكر ابن السراج(ت316هـ) أنّ كل جملة هي نكرة، بحكم أنها حديث، وإنّما يُحَدَّث بما لا يُعْرَف[5]؛ وذهب المعربين إلى القول أنّ "الجمل بعد النّكرات صفات، وبعد المعارف أحوال، وكذلك أشباه الجمل ذلك إذا لم تكن خبرًا ولا صلة"[6]

---

[1] منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 394./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج3، ص 949./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 127.

[2] ينظر: المصدر نفسه، العيني، مج3، ص 127.

[3] دروس في كتب النحو، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت ـ لبنان، 1975م، ص 108.

*"وقوع الصفة جملة سواء كانت اسمية أو فعلية خلاف الأصل كوقوع الخبر والحال"، ينظر: شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد المنعم الجرجاوي، ص 168.

[4] شرح المفصل، ابن يعيش، ج3، ص 141.

[5] ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ج3، ص31. وينظر: (أل) في العربية أحكامها ومعانيها واستعمالاتها، بريكانبن سعد بن عيضه بن وصل الشلوي، ص 41.

[6] النحو العربي، إبراهيم حركات، ج5، ص25.

وقال البعض* بجواز نعت المعرف بـ (أل) الجنسية[1]بالجملة؛ "ذلك لأنّ الاسم المفرد الدّال على الجنس لا يدُّل على واحدٍ بعينه، وإنّما فيه دلالة على كل فرد من أفراد الجنس كلّه"[2]؛ ومثاله قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لا يَعْنيني[3]

وردت الجملة الفعلية**[يسبني] نعتًا للمعرفة [اللّئيم]"وهو المقرون بأل، وإنّما ساغ ذلك لأن (أل) فيه جنسية؛ فهو قريب من النكرة"[4]؛ ثم إنّ [اللئيم] هنا لا تختص بفرد معين، وإنّما هي وصف لأي لأي فرد من جنس اللئام وهو وإن كان معرفة في اللفظ إلا أنّه نكرة في المعنى.

---

*كابن هشام وابن الناظم ، والمرادي، والسيوطي، "وأجازه بعض الكوفيين إذا كان النعت لمدح أو ذم، ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ج2، ص 402./ وأجازه الأخفش إذا تخصصت النكرة قبل الوصف، وابن طراوة إذا كان الوصف خاصًا"؛ ينظر: حمدي الجبالي،(أل) في الكلام العربي . دراسة في اتجاهات الفكر النحوي العربي .، مجلة جامعة الأزهر بغزة 2004م، مج:7، العدد الأول، ص 23.

[1]"وهي الدّاخلة على نكرة تفيد معنى الجنس وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:1 أن تكون بشمول أفراد الجنس، 2 أن تكون لشمول خصائص الجنس، 3 أن تكون لبيان الحقيقة والماهية" ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ج 1، ص150.

[2]النحو العربي، إبراهيم حركات، ج5، ص26.

[3] قاله رجل من بني سلول ورد في: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص351./ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص452./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص 144./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 394./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 387./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج3، ص 948./ شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، مج3، ص 240./ وورد في المقاصد النحوية، العيني ، مج 3، ص 117، بلفظ:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللئِيمِ يَسُبُّني و أَعُفُ ثُمَّ أَقُولُ مَا يَعْنِينِي

** "الوصف بالجملة الفعلية أقوى من الوصف بالجملة الاسمية لاشتمالها على الفعل المناسب للوصف في الاشتقاق" ينظر: شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد المنعم الجرجاوي، ص 168.

[4] شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص 144.

وذهب بعض النّحاة* مذهبا آخر فأنكروا وصف اسم الجنس بالجملة، ومن النّحاة**من عدّ جملة [يسبني] جملة حالية باعتبار اللفظ. وبهذا نجد أنّ الجملة هنا محتملة للوصفية باعتبار المعنى وللحالية باعتبار اللفظ.

إلا أنّ التمعن في معنى الشاهد يجعلنا ننتصر لأصحاب القول الأول بحكم توافق رأيهم والمعنى، "ألا ترى أنّ الشاعر يريد أن يمتدح بالوقار وأنّه شديد الاحتمال للأذى، وهذا إنما يتم له إذا جعلنا اللئيم منعوتا بجملة [يسبني] إذ يصير المعنى أنّه يمر على اللئيم الذي شأنه سبه وديدنه النيل منه، ولا يتأتى هذا إذا جعلت الجملة حالا؛ إذ يكون المعنى حينئذ أنّه يمر على اللئيم في حال سبه إياه، نعم يمكن أن يقال: إنّه لو تحمل ومضى في هذه الحال فهو في غيرها أشّد تحملا، ولكن هذه دلالة التزامية، والدلالة الأولى وضعية"[1]

قرينة الرتبة: أما عن رتبة النعت والمنعوت فالأصل فيهما أن يسبق المنعوت النعت، وقد ينزاح عن الأصل في بعض الأحايين وفق مايتطلبه الكلام، ومن ذلك قوله:

..... **أَبَى ذَاكَ عمَيّ الأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا**[2]

* أنكر أبو حيان(ت 745هـ) وصف اسم الجنس بالجملة خلافا لمن أجاز ذلك، ينظر:أبو حيان الأندلسي، في ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص 1915./ وهو مذهب الجمهور.

** كابن عقيل

[1] شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص 144 . 145.

[2] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج3، ص 945./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 126.

حيث قدم الصفة وهي قوله [الأكرمان] على أحد الموصفين [عمي وخاليا] وهي قوله: [وخاليا]، والجمهور على منع هذا.

قرينة الربط في النعت: لابدّ للجملة الواقعة نعتا من ضمير *يربطها** بالمنعوت؛ يقول المرادي(ت749هـ): "الجملة المنعوت بها لابدّ من اشتمالها على رابط يربطها بالمنعوت"[1]، ليحصل بها التخصيص، وقد يحذف*** للدّلالة عليه [2] فيكون مُقدرًا أو بدلا منه؛ نحو:

فَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ العَهْدِ أَمْ مَالٌ أصَابُوا[3]

فقد وقعت الجملة الفعلية [أَصابُوا] نعتًا للنكرة [مالٌ]، فحذف الضمير الّذِي لابدّ منه في ربط الصفة بالموصوف لأنه مفهوم من الكلام والتقدير [مالٌ أَصَابُوهُ]، ثم إن "العامل فيه فعل متصرف، والفعل المتصرف يتصرف فيه معموله بالتقديم وبالحذف"[4] حيث يعود الضمير المحذوف في أصابوه على المال لا على التنائي وطول العهد.

*"اقتصر على الضمير لأن الرابط هنا لا يكون إلا للضمير بخلاف الخبر والفرق أنّ المنعوت لايستّلزم النعت صناعة فضعف طلبه له فاحتيج لدليل قوي يدّل على ارتباط الجملة به وأنّها نعت له، بخلاف المبتدأ فإنه يستلزم الخبر فقوي طلبه له فاكتفى بأي دليل يدل على ارتباط الجملة به وأنها خبر عنه"، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف، ص 92.

**سمي الضمير بالرابط لأنه يجعل الكلام والمعنى متماسكين متصلين./ النحو الوافي، عباس حسن، ص 474.

[1] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج3، ص 953.

*** وليس حذف العائد من النعت كحذفه من الخبرية في القلة والكثرة، بل ذكر في التسهيل أنّ الحذف من الخبر قليل ومن الصفة كثير، ومن الصلة أكثر"، المصدر نفسه،ج3، ص 954.

[2] ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 352، شرح ابن عقيل، ج3، ص145.

[3] قاله جرير، والبيت ليس في ديوان جرير، وهو بلا نسبة في شرح ابن الناظم، وشرح ابن عقيل/ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص352./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص 145./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج4، ص 633 . 640.

[4] شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص145.

وقد تغني(أل) عن الضمير أو تنوب منابه على مذهب الكوفيين وبعض البصريين، ومن أمثلته:

كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِهَا عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الغَارَ مُطْنِفُ[1]

وقعت الجملة الفعلية [أَخْطَأَ الغَارَ] صفة للنّحل، فوردت [أل] في لفظة [الغَار] بدلا من الضمير الرابط[2]*؛ حيث أنّ أصل الكلام[أخطَأَ غَارَها][3]، وذهب ابن عقيل إلى تقدير الكلام تقديرا غير الذّي قدّره النّحاة فقال أنّ أصل الكلام [أخْطَأَ الغَار مَطْنَفها] أي: دليلها[4]، وذهب فريق آخر إلى القول بأنّ الضمير هنا محذوف برمته والتقدير [أخْطَأَ الغَار مِنهَا مُطْنِف]

وقد خلص الباحث حسين رفعت حسين إلى أنّ (أل) لا تكون رابطة إلا إذا كانت "للجنس النسبي** أو للعهد الذكري، ولكنها لا تربط إذا كانت للجنس المطلق أو العهد الحضوري أو الذهني"[5]

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَ شُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي[6]

حيث وقع النعت [وشعثا] منصوبا بفعل مضمر على الاختصاص ليبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الضرب الأول الذي هو العطل منهن والتقديره: [أعني شعثًا]، ومثل هذا يسمى

---

[1] المصدر السابق، ج3، ص 145./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 396./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج3، ص 954./ المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، العيني، ج3، ص134.

[2] ينظر: المصدر نفسه، العيني، ج3، ص134.

*وأنكر الجمهور نيابة " أل" عن الضمير، ينظر: أل في الكلام العربي، حمدي الجبالي، مجلة جامعة الأزهر بغزة 2004، المجلد 7، العدد الأول، ص 23.

[3] ينظر: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ص396.

[4] ينظر : شرح ابن عقيل، محمد محي الدين، ج3، ص145.

**ينظر: مقالات في اللغة والأدب، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة . مصر،ط1، 1427هـ . 2006م، ص357./ والخلاصة النحوية، ص 90 . 94/ والبيان في روائع القرآن، ج1، ص 148.

[5] الموقعية في النحو العربي . دراسة سياقية . حسين رفعت حسين، ص 294.

[6] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري ،ج1، ص 455./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 355./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 400./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج4، ص 673./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 120.

نصبًا على الترحم، وذلك أنه لما وصف النسوة التي هي نكرة بصفتين أتبع الأولى وهو قوله: [عطل] وقطع الثانية وهي قوله: [شعثًا] بتقدير أترحم ولو أتبعهما جاز بأن يقال: [وشعث] بالجر كما قد جاءت في رواية هكذا، ولو قطعهما لم يجز"[1]

أَبَحْتُ حِمى تِهَامَةَ بعدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ[2]

حيث حذف الضمير من الجملة المنعوت بها[حميت]، والمعلوم أن الجملة المنعوت بها لابد من اشتمالها على ضمير يربطها بالمنعوت، ويجوز حذفه إذا كان معلوما فحكمه في ذلك حكم الجملة الخبرية، وأصل الكلام: وما شيء حميته.

قرينة التضام: وسنتطرق هنا لقرينة الحذف أو مايطلق عليه التضام السلبي

حذف الموصوف: إن الأصل في الصفة أن تتبع الموصوف إذ هما متضامين، وقد يحدث وأن يحذف الموصوف فتقوم الصفة مقامه، يقول الزمخشري (ت538هـ): "وحقّ الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهورًا يستغني معه عن ذكره، فحينئذٍ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه"[3]

..... **تَرْمِي بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ**[4]

حيث حذف الموصوف في قوله [كَانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ] وأقام الصفة مقامه إذ التقدير: [بكفَّي رجل كان من أرمى البشر]، وهذا للضرورة.

---

[1] المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 122.

[2] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج4، ص 633. 640./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج3، ص953./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 128.

[3] شرح المفصل، ابن يعيش، ج3، ص 58.

[4] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 356./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 401./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج4، ص 691./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 122.

ومنه أيضا:

كَأَنْكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ[1]

فحذف الموصوف هاهنا للضرورة في قوله: [كأنك من جمال بني أقيش]، إذ الأصل: كأنك جمل من جمال بني أقيش.

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيْثَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ ومِيسَمِ[2]

حذف الموصوف الذي هو المبتدأ وأقام الجملة مقامه، وتقدير الكلام: [ما في قومها أحد يفضلها].

لَكُمْ مَسْجِدَا اللَّهِ المَزورَان والحَصَى لَكُمْ قِبْصُةٌ مِنْ بَينِ أَثْرَى وَ أَقْتَرَا[3]

حيث حذف الموصوف وأقام الصفة [أثرى] مقامه، وكذا الأمر في قوله: [أقترا]، ولا يجوز هاهنا أن تكون [من] بمعنى: الذي لأن حذف الموصول لا يجوز، وحذف الموصوف يجوز.

حذف الصفة: وقد تحذف الصلة إذا دلّ عليها دليل، نحو:

وربَّ أَسيلَة الخَدَّيْنِ بكر مُهَفْهَفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدُ[4]

---

[1] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 356./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 401./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 123.

[2] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري ،ج1، ص 457./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 400./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج4، ص 693./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج3، ص 965./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 125.

[3] منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 401./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج3، ص 966./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 133.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري ،ج1، ص 458./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 401./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 126.

حيث حذف الصفة في قوله: [لها فرع وجيد] لدلالة اللفظ عليه، إذ التقدير: [لها فرعٌ وافرٌ وجيدٌ طويل].

وَ قَدْ كُنْتُ فِي الحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ فلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَ لَمْ أُمْنَعِ[1]

فقد حذف الصفة من قوله: [فلم أعط شيئًا]، والتقدير: [فلم أعط شيئًا طائِلاً]، ولولا هذا التقدير لالتبس مع قوله:[ولم أمنع].

ب. التوكيد:

قرينة التعيين (التعريف والتنكير):

لَيْتَنِى كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنى الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا[2]

إذا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِى أَرْبَعَا إِذاً ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِى أَجْمَعَا[3]

حيث أكَّد الشاعر الدَّهر بأجمع من غير أنْ يُسْبق بكُلّ ؛ وكان في شرطه أن يكون مسبوقا بكل. وفصل بين المؤكد أعني [أجمعا] والمؤكد أعني [الدهر] بقوله: [أبكي].

---

[1] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري ،ج1، ص 457./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 356./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 401./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج4، ص 695./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج3، ص 964./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 392./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 124.

[2] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 361./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص 154./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 407./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج5، ص 16./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص397./ شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، مج3، ص267 . 269.

[3] قائله مجهول، ينظر: المقاصد النحوية العيني، مج3، ص 139./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 360./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 406./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج5، ص 16./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص396./ شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، مج3، ص267.

وعليه فإن الاستشهاد هاهنا في قوله: "[أكتعا] حيث أكد به، وهو غير مسبوق بأجمع، وكان من شرطه أن يكون مسبوقا بأجمع. والثاني أنه أكد به النكرة، وهي قوله: حولا وكان شرطه أن يؤكد به المعرفة"[1].

وقد اختلف النحويون في توكيد النكرة: **فالبصريون**: على المنع مطلقاً سواء أكانت مُحَدَّدَة، كيوم، وليلة، وشهر، وحَوْل؛ أو غير محدَّدة، كوَقْت، وزَمَن، وحِين. **أما الكوفيون**: فيجيزون توكيد النكرة المحدَّدة؛ لحصول الفائدة بذلك، نحو: صُمْتُ شهراً كلَّه. واختار الناظم رأيهم، بقوله: "قُبِل".

قرينة الصيغة:

حَمَامَة بَطْنِ الوادِيِيْنِ تَرَنَّمِي سَقَاكِ مِنَ الغُرِّ الغوادي مَطِيرُها[2]

لقد أفرد البطن في قوله:[بطن الواديين] ، وكان القياس أن يقال: بطني الواديين، والأحسن أن يقال: بطون الواديين. ومن العرب من يضع المفرد موضع الاثنين، ووجهه ذلك أنه لما أمن اللبس وكره الجمع بين تثنيتين بما هو كالكلمة الواحدة صرف لفظة التثنية الأولى الى اللفظ المفرد لأنه أخف من الجمع وذلك قليل جدا لا ينبغي أن يقاس عليه.

قرينة الربط:

أيا مَنْ لَسْتُ أقلاه ولا في البُعْدِ أَنساه

لكَ اللهُ على ذاكَ لكَ اللهُ لـــكَ اللهُ[3]

حيث أكد الجملة الاسمية بإعادة لفظها

[1] المقاصد النحوية العيني، مج3، ص 139.

[2] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 358./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 403./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 135.

[3] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 362./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 409./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج3، ص 980./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 399./ المقاصد النحوية العيني، مج3، ص 142.ورد البيت بلا نسبة في شرح ابن هشام، وابن عقيل، والمرادي

فأَيْنَ إلى أينَ النَّجاءُ ببغلتي أتاك أتاكَ اللاحِقُوك احبسِ احْبِسِ[1]

حيث أكد الفعل والمفعول بإعادة لفظهما.

التوكيد بالمعنى: نحو قوله:

وقُلْنَ على الفِرْدَوْسِ أوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلْ جَيْر إنْ كانت أُبِيحَتْ دعاثِرُه[2]

ففي قوله: [أجل جير] لأن كلتيهما بمعنى الإيجاب، وإنما ذكرا معا لأجل التأكيد فكأنه قال أجل أجل أو جير جير

التأكيد بغير اللفظ: ذهب ابن السراج(ت316هـ)إلى القول بعدم جواز توكيد الحرف الذي ليس من حروف الجواب بإعادته وحده، وعدّ ما ورد من ذلك من الشواهد الضرورات، وأجاز الزمخشري(538هـ) توكيده بإعادته وحده، وتبعه في ذلك ابن هشام (ت761هـ) والخضراوي (ت646هـ)، واستدلوا على ذلك بنحو قوله:

إنَّ إنَّ الكَرِيمَ يَحْلُمُ ما لَمْ يَرَيَنْ مَنْ أَجارَهُ قَدْ ضِيما[3]

حيث كررت إنَّ في قوله: [إنَّ إنَّ الكريمَ] للتأكيد بغير اللفظ الذي وصلت به، وهو شاذ، وذلك لأن الحرف لا يعاد إلا مع ما اتصل به أولا لكونه كالجزء منه، ولا يعاد وحده إلا في الضرورة، ورَدَّ عليهم ذلك ابن مالك(ت672هـ) [4] "لعدم إمام يسند إليه وسماع يعول عليه"[5].

---

[1] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 363./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص 157./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج5، ص 30./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج3، ص 979./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 142.

[2] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 363./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 409./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج3، ص 981./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 143.

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري ،ج1، ص 464./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص 159./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 410./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج3، ص 983./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 148.

[4] المصدر نفسه، العيني، مج3، ص 149.

[5] شرح التسهيل، ابن مالك، ج3، ص303.

ليتَ شِعْري هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِينَهمْ أم يَحُولَنَّ دونَ ذاك الحِمامُ[1]

حيث أكد الحرف [هل] في قوله: [هل ثم هل] الأولى بهل الثانية مع الفصل بينهما بحرف [ثم]، وأشرنا في البيت السابق أن الحرف لا يعاد وحده، ولا يعاد إلا مع ما اتصل به، أو بفاصل.

فتلكَ وُلاةُ السُّوءِ قد طالَ مُلْكُهُمْ فَحَتَّامَ حتام العَنَاءُ المُطَوَّلُ[2]

فقد تكررت [حتى] في قوله: [حتّام حتّام] للتأكيد

فَإِيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ و للشَّرِّ جالِبُ[3]

حيث كرر[إياك] مرتين في قوله [فإياك إياك] للتأكيد فكأن أحدهما عوض من الواو.

لا لا أبُوحُ بحُبِّ بَثْنَةَ إنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَواثِقًا وَ عُهُودا[4]

حيث كرر فيه كلمة [لا] التي للنفي في قوله: [لا لا أبوح] لأجل التأكيد، وهو من أقسام التأكيدات اللفظية في الحروف، ويكون في المفرد والجملة.

[1] منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 410./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج5، ص 34./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج3، ص 984./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 149.

[2] منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 409./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج3، ص 979./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص151.

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري ،ج1، ص 462./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 406./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 152.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري ،ج1، ص 463./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص 159./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 411./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج5، ص 30./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 153.

المبحث الثاني: البدل والعطف

أ. البدل:

قرينة التطابق:

التعريف والتنكير: وأما عن التعريف والتنكير بين المبدل والمبدل منه فلا يشترط حصول تطابق بينهما، جاء في المفصل: "ليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا، بل لك أن تبدل أي النوعين شئت من الآخر"[1]، فجاز لك أن تبدل المعرفة من النكرة، كما تبدل المعرفة من المعرفة، وإنما جاز لك ذلك كون "البدل في التقدير من جملة أخرى، ولذلك لا يشترط مطابقته المبدل منه في التعريف والتنكير"[2]

إبدال النكرة من المعرفة: وفي إبدال النكرة من المعرفة ذهب الزمخشري (ت538هـ) إلى استحسان وصف النكرة، وفي ذلك يقول: "لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة"[3]، في حين اشترط الكوفيون والبغداديون والسهيلي (ت581هـ) وصفها حين إبدالها من المعرفة[4]

إبدال نكرة من المعرفة: وتبدل النكرة من المعرف؛ نحو:

ذَرِينِي إنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا ومَا أَلْفَيْتِنِى حِلْمِى مُضَاعَا[5]

---

[1] المفصل في علم العربية، الزمخشري، ص 121.

[2] الغرة المخفية، ابن الخباز، تح: حامد محمد العبدلي، ج1، مطبعة اليرموك، بغداد . العراق، ط1، 1990م، ص 393./ وينظر: ظاهرة التنكير وآثرها في بناء الجملة العربية وتوجيهها، ، ص 90.

[3] المفصل في علم العربية، الزمخشري، ص121 . 122./ وينظر: المرجع نفسه، خير الدين فتاح القاسمي، ص 90.

[4] ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ج2، ص 620./ وينظر: المرجع نفسه، خير الدين فتاح القاسمي، ص 90.

[5] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 397./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص 185./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج5، ص 196 . 212./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج3، ص1045.

فقد أبدل الشاعر الاسم الظاهر (حلمى) من ضمير المتكلم (الياء) في ألفيتني ، وهو بدل اشتمال. ومنه قول الناظم: [كإنَّك ابتهاجَك استمالا] فابتهاج بدل اشتمال من اسم إنّ ضمير المخاطب (الكاف)[1]

بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَ سَنَاؤُنا وإنّا لَنَرْجُو فوقَ ذلِكَ مَظْهَرا[2]

حيث جاء الاسم الظاهر [مجدنا] في قوله:[مجدنا وسنلؤنا] بدلاً من الضمير البارز الواقع فاعلاً في [بلغنا] وهو بدل اشتمال

إلَى اللَّه أشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَ بِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ[3]

يكمن موضع الشاهد في فقوله: حيث وقعت الجملة [كيف يلتقيان] بدلا من [حاجة] و[أخرى]، و فيه إبدال الجملة من المفرد، والمعنى: [إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذّر التقائهما].

ب. **العطف: قرينة التعريف والتنكير**: ومن ذلك:

أَقْسَمَ بِالله أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ[4]

حيث وقع المرفوع [عُمر] عطف بيان عن قوله: [أبو حفص] وإنه وقع متبوعه معرفة فأوضحه

---

[1] ينظر: الأجوبة الجلية لمن سأل عن شرح ابن عقيل على الألفية، حسين بن أحمد آل علي، ج3، ص 246.

[2] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري ،ج1، ص491./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 398./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 439./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج5، ص 212.

[3] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري ،ج1، ص 491./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 440./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج3، ص1050./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص425.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري ،ج1، ص 467./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 366./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص 160./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 154.

إنّي وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا[1]

حيث أتبع [نصر] الثاني من التوكيد اللفظي على اللفظ والموضع

ذهب الفرّاء(ت207هـ)، والفارسي(ت377هـ) إلى تجويز إضافة الوصف المقترن بأل إلى العلم، كما في قول الشاعر:

أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيَّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[2]

ف [بشر] عطف بيان على [البكري] ولا يجوز أن يكون بدلاً عنه، لأنه لو كان بدلا والبدل في حكم تنحية المبدل منه لكان [التارك] في التقدير داخلا على [بشر]، فلا يجوز التارك بشر. "فالوصف (التارك) لا يُضاف إلى العلم، خلافا للفرّاء(ت207هـ) والفارسي(ت377هـ) فهما يُجيزان أن يكون (بشر) بدلاً من (التارك) لأنّ مذهبهما: جواز إضافة الوصف المقترن بأل إلى العلم"[3].

جاءَ الخِلاَفَةَ أوكَانَتْ له قَدَراً كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ[4]

---

[1] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 367./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص 160./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 403./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 154.

[2] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري ،ج1، ص 469./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 369./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص 163./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 414./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج5، ص 52./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج3، ص 991./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 404./ المقاصد النحوية، العيني، مج3، ص 158./ شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، مج3، ص288.

[3] الأجوبة الجلية لمن سأل عن شرح ابن عقيل على الألفية، حسين بن أحمد آل علي، ج3، ص 215-216.

[4] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 379./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص 172./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج5، ص 125./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص413./ شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، مج3، ص314.

جاء هذا في بيان استعمال (أو) بمعنى (الواو)، والمعنى أنه [جاء الخلافة وكانت له قدراً] فـ [أو] هنا بمعنى [الواو] وذلك لأنها مفهومة واضحة المعنى لا تُوقِعُ السَّامع في لَبْسٍ.

فَالْيَومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[1]

لقد ذهب جمهور النحاة إلى القول بأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار؛ وذهب الكوفيون والأخفش(215هـ) وابن مالك(ت672هـ) إلى القول بأن إعادة الجار ليس بلازم، واستشهدوا بالبيت المذكور فقد ورد "جر (الأيام) عطفاً على (الكاف) المجرورة بالباء , بدون إعادة الباء"[2]

إِذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ والعُيُونَا[3]

فقد عطف الشاعر عاملا محذوفا قد بقي معموله بالواو، فالعامل المحذوف تقديره: (وكَحَّلْنَ) وهو معطوف على (زَجَّجْنَ) وأبقى معموله وهو المفعول به (العيونَ)

[1] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 387./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص 176./ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج2، ص 430./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج5، ص 159./ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج3، ص1026./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص417./ شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، مج3، ص327.

[2] الأجوبة الجلية لمن سأل عن شرح ابن عقيل على الألفية، حسين بن أحمد آل علي، ج3، ص 236-237.

[3] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 390./ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص 178./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج5، ص 168. 171./ شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، مج3، ص331.

المبحث الرابع: معان حروف الجر

لقد عنيّ علماء النّحو واللغة بحروف الجر ومعانيها، "فأتوا على بعض الخصائص العامة لها حتى قالو: الحروف الجارة موضوعة لمعنى المفعولية، ألا ترى أنها توصل الأفعال إلى الأسماء وتوقعها عليها"[1]

يقول المبرد: الكلام "يكون له أصل ثم يتسع فيه فيما شاكل أصله"[2]

معان متى

متى بمعنى [مِنْ] الابتدائية: تصنف **[متى]** ضمن حروف الجر الشاذة؛ إذ قل من ذكرها في حروف الجر، ذاك أنّ "المشهور فيها أنها اسم من الظروف، تكون شرطًا واستفهامًا"[3] ، أمّا ورودها حرف جر فجاء على لغة قوم[4]؛ نحو قول أبو ذؤيب الهذلي(ت27هـ)[5]:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نَئِيجُ[6]

---

[1] حرف اللام وأثره على الجملة اللغوية والنحوية . الدلالات والتطبيقات . ، عبد اللطيف مطيع عبد القادر محمد، مجلة كلية الدراسات الاسلامية، العدد: 36، ص 1434.

[2] ينظر: حروف الجر في العربية دراسة نحوية في ضوء علم اللغات السامية المقارن، عمر صابر عبد الجليل، دار الثقافة العربية، ط1، 1420هـ . 2000م، ص 59.

[3] الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ص 505.

[4] ذكر الرواة أنها على لغة هذيل إذ قد سمع من كلامهم (أخرجها متى كُمِّه أي: من كُمِّه)؛ بينما اكتفى أبو سعيد السكرى (ت275هـ) بذكر أنها حرف جر بمعنى [من] ولم ينسبها لهذيل. وقد خرجت هذيل عن الأصل باقامتها الاسم مقام الحرف إذ من عادة العرب التوسع في الكلام بإقامة حرف مكان حرف آخر لكنها أبدًا لم تُقم اسما مقام حرف./ ينظر: مابني على أشعار هذيل من تصاريف اللغة وقواعدها، إعداد: سائد ياسين أسعد كبها ، إشراف: يحي عبد الرؤوف جبر، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية . نابلس، فلسطين، 1998م، ص 75.

[5] **أبو ذؤيب:** هو خويلد بن خالد بن مُحرث بن زُبَيْد بن مخزوم بن صاهلة بن كاهل الهذلي، شاعر مشهور. ينظر: طبقات الشعراء، ابن سلام الجمحي، ج1، ص 123.

[6] الشاهد مذكور في أوضح المسالك، ابن هشام، ج1، ص 335./ وشرح ابن عقيل، ابن عقيل، ج3، ص05./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 257./ ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك، للأشموني، ج2، ص284./ والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، للعيني، مج2، ص431.

إذ وردت **[متى]** في قوله **[متى لجج]** حرف جر بمعنى [مِنْ] الابتدائية؛ أي: **[من لجج]**، وهو يدعو لامرأة تدعى أم عمر "بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لجج خضر، ولها في تلك الحال صوت مرتفع عال"[1]

معان من:

1.التبعيض: تكون من تبعيضية إذا كان "المذكور قبلها لفظاً أو معنىً بعضًا ممّا بعدها"[2]، وعلامتها إمكان تعويضها بلفظ [بعض]؛ نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ﴾[3] حيث وردت [مِنْ] هنا للتبعيض، بدليل قراءة عبد الله بن مسعود(ت670هـ) [حتَّى تُنْفِقوا بَعْضَ ما تُحِبُّونَ][4]، ومعنى ومعنى [مَا تُحِبُّون] المال النّفيس إذ إنّ الجار والمجرور [مِمَّا] متعلق بـ [تنفقوا] أو بمفعوله المحذوف والمقدر بـ [بعضًا ممّا تحبون]، و"الإنفاق لا يطلق على غير بذل المال"[5]، ولقد جاء حرف الجر [مِنْ] في قوله سبحانه وتعالى: ﴿مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ﴾ بمعنى التبعيض للدّلالة على أنّ غاية انتفاء نيل البّر مرتبطة بإنفاق بعض المال لا كله، في حين لو قال سبحانه وتعالى [حتَّى تُنفِقُوا مَا تُحِبُّون] لفهم أن انتفاء غاية البر مرتبطة بإنفاق كل المال لا بعضه.

---

[1] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص05.

[2] الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب، تح: إبراهيم محمد عبد الله، ج2، دار سعد الدين، دمشق . سوريا، ط1، 1425هـ . 2005م، ص 142.

[3] سورة آل عمران، الآية: 92. وردت في أوضح المسالك، لابن هشام، ج1، ص 341.

[4] تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تح وتع: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، ج2، ص 546./ وأوضح المسالك لألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص341. وقد ذهب السمين الحلبي(ت756هـ) إلى أنّ [بعض ما تُحِبُّون] تفسير معنى لا قراءة، ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تح: أحمد محمد الخراط، ج3، دار القلم، دمشق . سوريا، د.ط، د.ت، ص 310.

[5] التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج4، ص 06.

وفي مجيء [مِنْ] لهذا المعنى نجد النحاة على مذهبين، يقول المرادي (ت749هـ): " أمّا التبعيض فذهب إليه الجمهور[1] وصححه ابن عصفور (ت 669هـ)[2]، ونفاه المبرد (ت285هـ)[3] والأخفش الأصغر (ت215هـ) وابن السراج (ت316هـ)[4]، وطائفة من الحذاق والسهيلي(ت581هـ)[5]، وقالو إنما هي لابتداء الغاية[6] وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى"[7]

2.بيان الجنس[8]: وهي عكس التبعيضية بحيث "أنّ الذي بعدها يكون بعضا مما قبلها"[9]، إذ يؤتى بها لتبيان جنس عام مبهم، فيكون الذي قبلها جنس عام مبهم يشمل عدة أجناس والذي بعدها جنس واحد يفسر ما قبلها ، ولها علامتان **أولها** "صحة وقوع موصول موضعها إذا بيّنت معرفة نحو قوله تعالى: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾[10] "[11] ؛ فمِن في﴿مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ لبيان الجنس إذ

---

[1] ينظر: الكتاب، سيبويه، ج4، ص 225. وهو مذهب أبو علي الفارسي/ ينظر: المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، ج2، ص 822.

[2] ينظر: المقرب، ابن عصفور، ج1، ص 198.

[3] المقتضب، المبرد، ج4، ص 136-138./ و المصدر السابق، عبد القاهر الجرجاني، ج2، ص 823./ وشرح الرضي على الكافية، تص وتع: يوسف حسن عمر، ج4، ص 266.

[4] الأصول في النحو، ابن السراج، ج1، ص 409.

[5] نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تح: محمد إبراهيم البنا، منشورات جامة قار يونس، ليبيا، د.ط، 1398هـ . 1978م، ص 330-331./ و أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، محمد إبراهيم البنا، دار البيان العربي، جدّة، ط1، 1405هـ . 1985م،ص 372.

[6] وقال به أيضا: عبد القاهر الجرجاني والزمخشري/ ينظر: شرح الرضي على الكافية، تص وتع: يوسف حسن عمر، ج4، ص 266-266-269./ وشرح المفصل، ابن يعيش، ج8، ص 13.

[7] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، تح : عبد الرحمن علي سليمان، ج2، ص 749./ وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ص 1719.

[8] قال به جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم: النحاس، ابن بابشاذ، عبد الدائم القيرواني، وابن مضاء القرطبي

[9] ردود ابن هشام الأنصاري على النّحاة، عصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد، مؤسسة المختار، القاهرة . مصر، ط1، 1429هـ . 2008م، ص 76.

[10] سورة الحج، الآية: 30.

[11] التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري، تح : محمد باسل عيون السود، ج1، ص 638.

بينت معرفة [الرّجْسَ] ويصح تقدّيرها بموصول فتقول: [الرِجْسُ الذّي هُو الأَوْثان]، و**ثانيها** صحة وقوعها ومجرورها في موضع جملة إذا بيّنت نكرة[1]؛ نحو قوله تعالى: ﴿مِنۢ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾[2] فمِنْ فمِنْ في قوله ﴿مِنۢ ذَهَبٍ﴾ بيان للنكرة [أَسَاوِرَ] ووقعت ومجرورها في موضع نعت لأساور. "وكثيرا ما تقع (مِنْ البيانية) بعد ما ومهما، وهما بها أولى لأفراط إبهامهما نحو قوله تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ﴾[3] وقوله عزّ وجل: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾[4] وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال"[5]

وقد أنكر قوم مجيء مِنْ لبيان الجنس فردها متأخرو المغاربة[6] إلى معنى الابتداء وقالوا في قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ هي "لابتداء الغاية؛ فكأنه نهاهم عن الرجس عامًا ثم عين لهم مبدأه الذي منه يلحقهم إذ عبادة الوثن جامعة لكل فساد ورجس"[7]؛ فالأوثان تصاغ من المعادن وتنحت من الأحجار ومنه فليس الرجس هو ذاتها ولا هو الجنس الذي صنعت منه[8]، وفي تأوّلهم هذا نوع من التكلف

---

[1] ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري، تح : محمد باسل عيون السود، ج1، ص 638.

[2] سورة الكهف، الآية : 31.

[3] سورة فاطر، الآية: 02.

[4] سورة الأعراف، الآية: 131 ورقمها في المصحف الالكتروني 132 وهو خطأ. وتتمة الآية: ﴿لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾

[5] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ص 354.

[6] ينظر: البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج4، مكتبة دار التراث، القاهرة . مصر، ط3، 1404هـ . 1984م، ص 418.ص 418./ و الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ص 310.

[7] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تح : عبد السلام عبد الشافي محمد، ج4، دار الكتب العلمية، بيروت بيروت . لبنان، ط1، 1422هـ . 2001م، ص 120./ و تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تح: أحمد عبد الموجود وآخرون، ج6، ص 340.

[8] ينظر: حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، محمود سعد، ص263.

وقد ردها البعض إلى معنى التبعيض[1] على تقدير [فاجتنبوا الرِّجس الذي هو بعض الأوثان] وفي تأويلهم هذا قلب للمعنى وإفساد له إذ يكون المعنى على هذا التقدير اجتناب بعض الأوثان دون بعض، وليس ذا معنى الآية إذ القصد اجتناب جنس الأوثان[2]، وذهب أبو حيان(ت745هـ) إلى أنه "قد يُمْكِن يُمْكِن التبعيضُ فيها: بِأَنْ يَعْني بالرِّجْسِ عبادة الأوثان، وقد روي ذلك عن ابن عباس وابن جريج فكأنه قال فاجتنبوا من الأوثان الرِّجس وهو العبادةُ، لأنّ المحرم من الأوثان إنما هو العبادة. ألا ترى أنّه قد يُتصور استعمال الوثن في بناء وغير ذلك ممَّا لم يُحرمه الشرعُ فكأن للوثن جهات منها عبادتُها وهو المأمور باجتنابه وعبادتها بعض جيهاتها"[3] وهو تأويل بعيد إذ يقتضى المعنى – على ما تأوله – أن يكون في الأوثان ما ليس برجس، وهذا محال[4]، ثم إننا نجد علماء الشريعة يحرمون استعمال الوثن في البناء وغيره استنادا على نصوص قرآنية واستدلالا بأحاديث نبوية شريفة.

وممّا سبق يتبين لنا أن ما ذهب إليه أصحاب الرأي الأول من كون [مِنْ] للتبيين هو الصواب من حيث هو أقرب للمعنى وألصق به فـ "الرجس يكون في الأوثان وغيرها فلما قيل ﴿مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ تبين الموضع الذي خصَّ بالاجتناب"[5]، ثُمَّ إنّ مجيئها لهذا المعنى أعمّ في النهي من كونها للتبعيض، وأبعد عن التكلف المُتَأَول في كلا الوجهين: الابتداء والتبعيض.

---

[1] سيبويه والأخفش وابن أبي الربيع، ينظر: الكتاب، سيبويه، ج4، ص 225./معاني القرآن، الأخفش، ج2، ص 209./ إعراب القرآن، النحاس، ج2، ص 400./ البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ص 846./ وذكر الألوسي أنها تحتمل معنى السببية أي:[من أجل الأوثان]، ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، ج17، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، د.ط، د.ت، ص 148.

[2] ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تح: طه عبد الحمد طه، مر: مصطفى السقا، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ ـ 1980م، ص 174./ وأسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تح: محمد حسين شمس الدين، ص 142.

[3] تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ج6، ص 340.

[4] ينظر: كتاب شرح الجمل في النحو للشيخ عبد القاهر الجرجاني – تحقيق ودراسة–، خديجة محمد حسين باكستاني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص 169.

[5] المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، ج2، ص 823.

3. ابتداء الغاية المكانية والزمانية:

ترد [مِنْ] لابتداء الغاية الزمانية عند جمهور الكوفيين ووافقهم الأخفش (ت215هـ)، وأبو العباس المبرِّد (ت 285هـ)[1]، وابن درستويه (ت347 هـ) من البصريين[2]؛ خلافا لجمهور البصريين الذين يرون أن [مِنْ] تأتي لابتداء الغاية في غير الزمان، يقول سيبويه (ت 180هـ): "وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا، وتقول إذا كتبت كتاباً: من فلان إلى فلان فهذه سوى الأماكن بمنزلتها[3]"[4]، ويرجع مذهبهم في عدم تجويز استعمالها في الزمان إلى إجماعهم على "أنَّ (مِنْ) في المكان نظير (مُذْ) في الزمان؛ لأن (مِنْ) وُضِعَتْ؛ لتدلَّ على ابتداء الغايةِ في المكان، كما أنَّ (مُذْ) وُضِعَتْ لتدلَّ على ابتداء الغاية في الزمان، ألا ترى أنك تقول: (مارأيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الجُمعةِ)، فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، كما تقول (ماسِرْتُ مِنْ بَغْدَادَ) فيكون المعنى: ما ابتدأت بالسير من هذا المكان، [فكما لايجوز أن تقول: ماسرت مذ بغداد]، فكذلك لايجوز أن تقول [مارأيته من يوم السبت]"[5]؛ أمّا الكوفيين فاستدلوا على مذهبهم بشواهد من آيّ القرآن، وأحاديث نبوية وأشعار العرب، نحو: قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ

---

[1] "نسب له بعض النحاة موافقته للكوفيين، إلا أنه لم تقع يدنا على هذا الرأي المنسوب له ووقعت على نَقيضه؛ ولعل هذا يحيلنا إلى أن المبرد وافق الكوفيين في كتاب آخر ثم عدل عن رأيه في المقتضب، حيث ذكر في حديثه عن (منذُ) و(مُنْذُ) في الأيام والليالي لابتداء الغايات بمنزلة (مِنْ) في سائر الأسماء وهذا تصريح منه أن من لاترد لابتداء الزمان" ينظر: أدوات الغاية في النحو العربي، إيمان جواد صادق النجار، إشراف: رياض بن حسن الخوّام، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا .كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، 1416هـ- 1996م، ص87. / المقتضب، المبرد، ج3، ص 31.

[2] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، ص 749/ و وشرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص12./ وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبي حيان الأندلسي، ج4، ص 1718./ الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، ص 309./ وشرح المفصل، ابن يعيش، ج8، ص 11. / ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 137./ و همع الهوامع، السيوطي، ج2، ص 34.

[3] (من فلان إلى فلان فهذه سوى الأماكن بمنزلتها) يقصد الأحداث والأشخاص؛ إذ هي ليست أماكن وإنما هي بمنزلتها في ابتداء الغاية وانتهائها.

[4] الكتاب، سيبويه، ج 4، ص224 .

[5] الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري، تح: جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، ط1، د.ت، ص315-316.

يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[1]؛ إذ دخلت [مِن] على[أَوَّلِ يَوْمٍ] وهو زمان؛ ومنه فهي لابتداء الغاية الزمانية ؛ وكذا في قوله صلى الله عليه وسلم : « فَمُطِرْنَا مِنَ الجُمُعَةِ إِلَى الجُمُعَةِ»[2] إذ جاءت [مِنْ] في قوله: [مِنَ الجُمُعَةِ] لابتداء الغاية الزمانية ؛ وفي قول النابغة (ت604م):

تُخَيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ[3] إلى اليومِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التجارِبِ[4]

حيث أفادت[مِنْ] في قوله [**مِنْ أَزْمَانِ**] ابتداء الغاية الزمانية؛ والمعنى: " أن هذه السيوف اخترناها من أزمان الواقعة المذكورة الى الوقت الحاضر، أي زمن التكلم ، وقد اختبرناها مرارا كثيرة"[5]

وقد تأول البصريون ما جاء من الشواهد التي احتج بها الكوفيون على حذف مضاف فالتقدير عندهم: في الآية [من تأسيس أوّل يوم] و في الحديث [من صلاة الجمعة] وفي قول النابغة (ت604م) [من مجيء أزمان يوم حليمة، أو من مر أزمان يوم حليمة، أو من استمرار يوم حليمة][6]؛ إلا أنّ حجتهم حجتهم ضعيفة ومردود عليها إذ إنّ في تقديرهم للمصدر [التّأسيس] في الآية [مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ]

---

[1] سورة التوبة، الآية : 108.

[2] صحيح البخاري، كتاب الاستسقاء . باب إذا استشفعوا إلى الإمام ليستسقي لهم لم يردهم، حديث رقم1019، ص 248/ الموطأ، مالك بن أنس، تخ وتع: هاني الحاج، ج1، ص124./ ورد الحديث في أوضح المسالك، ابن هشام، ج1، ص 341-342. والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 591.

[3] **يوم حليمة** : وهو يوم من أيام العرب المشهورة حدثت فيه حرب طاحنة بين الغساسنة والمناذرة وفيه انتصر الغساسنة؛ "وحليمة هي بنت الحارث بن أبي شمر الغساني، أضيف اليوم إليها لأن أباها –فيما ذكروا- حين اعتزم توجيه جيشه إلى المنذر أمرها فجاءت فطيبتهم" شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص 12.

[4] قائله النابغة الذبياني، الشاهد مذكور في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، ج1، ص 342./ وشرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص12./ و شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 259 ./ وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، ص 749. ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، ص 238./ والمقاصد النحوية، العيني، مج2، ص 445.

[5] النحو العربي أحكام ومعان، فاضل السامرائي، ج2، ص 97.

[6] ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج6، ص 122./ التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري، ج1، ص 638./ والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 592.

4. **(من) حرف جر زائد:** تأتي من حرف جر زائد فتكون: إما للتنصيص على العموم أو لتأكيد التنصيص عليه

التنصيص على العموم: وتسمى الزائدة لاستغراق الجنس، وتدخل على النكرة غير المختصة بالنفي؛ نحو قولك: [ما في الدّارِ مِنْ رَجلٍ] فأنت هنا قد أدخلت [مِنْ] على نكرة غير مختصة [رَجلٍ] فأفادت النفي المستغرق لجميع أفراد الجنس، في حين لو أنك أسقطت [مِنْ] فقلت [ما في الدّارِ رَجل] لاحتمل أنك تريد نفي وجود جنس الرجال كما يحتمل أنك تريد نفي وجود رجل واحد إذ يوجد أكثر من رجل[1]؛ إلا أنّه بإدخالك [مِنْ] تكون قد "أخرجته من حيز الاحتمال إلى حيز التنصيص في استغراق عموم النفي"[2]

تأكيد التنصيص على العموم: وهي الزائدة لتوكيد الاستغراق وتدخل على النكرة المختصة بالنفي وشبهه[3] نحو قولك: [مَا جَاءَنِي مِنْ أَحدٍ][4] فمن هنا زائدة أفادت توكيد التنصيص على العموم لا غير، ألا ترى أنك إذا أسقطت [مِنْ] فقلت [مَا جَاءَنِي أَحد] صح كلامك وأفاد معنى العموم إذ إن "النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم أيضا"[5]

---

[1] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج2، ص 751./ والتصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري ، ج1، ص 639/ و رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النّور المالقيّ، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق . سوريا، ط3، 1423هـ . 2002م، ص 390./ و الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، ص 316-317./ وحروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، محمود سعد، ص 268.

[2] مصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن نور الدين، دراسة وتحقيق: عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار، ط1، 1414هـ . 1993م، ص 462.

[3] أي: النهي نحو: لا تضرب مِنْ أَحدٍ، والاستفهام نحو: هل جَاءَكَ مِنْ أَحَدٍ؟./ينظر: شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ص 13.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ص 12.

[5] التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري ، ج1، ص 639.

واشترط الجمهور في [مِنْ] المزائدة شرطان: **أحدهما**: أن يسبقها نفي أو شبهه من نهي أو استفهام فلا تزاد في الإيجاب، **والثاني**: أن يكون مجرورها نكرة فلا يؤتى بها جارة لمعرفة، ويكون مجرورها إمّا فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ[1].

وكنتُ أُرَى كالموتِ من بينِ سَاعةٍ فكيفَ بِبَيْنٍ كان موعدَهُ الحَشْرُ

يَظَلّ بِـــه الحِرْبـــاءُ يَمْثُلُ قائِمًا ويَكْثُرُ فيـــه من حَنِينِ الأَبـاعرِ [2]

5.البدل: تأتي [مِنْ] لهذا المعنى "إذا سدّت مسدها كلمة [بَدَل] "[3] نحو قول الشاعر:

جاريةٌ لـمْ تأْكُـلِ المُرَقَّقَا ولَـمْ تَذُقْ مِنَ البُقُولِ الفُسْتُقَـا[4]

وردت "من" في قوله: [من البقول] بمعنى البدل أي: بدل البقول، وذهب البعض إلى أن [مِنْ] هنا للتبعيض على توهم الشاعر أن الفستق بعض البقول[5]، وقال الجوهري(ت394هـ) أنها للتبعيض على رواية [النَّقُول] بالنون[6]؛ أي: [ولَـمْ تَذُقْ مِنَ النُقُولِ الفُسْتُقَـا] فيكون المعنى على هذا "أنها تأكل جميع النقول ما عدا الفستق الذي هو بعض منها لكراهتها له"[7] وليس هو القصد إذ الشاعر يصف الجارية

[1] ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص 342./ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج3، ص12-13.

[2] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 260./ المقاصد النحوية، العيني، مج2، ص447

[3] المعجم الوافي في أدوات النحو، علي توفيق الحمد ويوسف جميل الزعبي، دار الأمل، إربد . الأردن، ط2، 1414هـ . 1993م، ص 315.

[4] قائله أبو نخيلة بن تميم، ينظر: المقاصد النحوية، مج2، ص 449./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 261./ وشرح ابن عقيل، محمد محي الدين، ج 2، ص14.

[5] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ص 355./ شرح ابن عقيل، محمد محي الدين، ج 2، ص14.

[6] الصحاح، الجوهري، مج4، ص 1637.

[7] شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد المنعم الجرجاوي، ص166.

ويذكر أنها: "بدوية لا عهد لها بالنعيم، فهي تأكل يابس العيش لا الرغفان الرقيقة، وتأكل البقول التي يأكلها البدو، لا الفستق ونحوه مما هو طعام أهل الحضارة والرفاهية"[1].

6.التعليل:وترد "من" لتفيد معنى السببية والتعليل في نحو قول الشاعر:

يُغْضي حَياءً وَ يُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فما يكلِّمُ إلاّ حين يَبْتَسِمُ[2]

حيث ورد حرف الجر "من" في قوله: [مِنْ مَهَابَتِهِ] للتعليل؛ أي: لمهَابَتِه أو مَهَابَةً له وعليه فإنَّ الاسم المجرور [مَهَابَتِهِ] في محل نصب مفعول لأجله، وليس في محل رفع نائب فاعل مثلما ذهب الأخفش (ت215هـ)* في معانيه، إذ لا يصح إقامة المفعول لأجله مقام الفاعل ذاك أنّه مبني على سؤال مقدر تقديره: "يغضي إغضاء إجلال؛ أي: يغضي الناس إغضاء إجلال... وإنما يغضون ذلك الإغضاء من أجل مهابته، أي: مهابة له وإجلالا لمقامه"[3]

لقد ربط حرف الجر [مِنْ] بين الاسم [مَهَابَتِهِ] والفعل [يُغْضى] فأفاد معنى التعليل والسببية؛ إذ بَيَّنَ علة الإغضاء وسببه ألا وهي الهيبة والإجلال والمعنى: "أنه خجول يغض طرفه ولا يتحدق به والناس يغضون طرفهم من دونه تهيبا، ولا يتحدثون إليه إلا إذا كان مبتسما"[4].

إنّ الجار والمجرور[مِنْ مَهَابَتِهِ] ألحقا معنى التعليل بالفعل [يُغْضى]، وبهذا يكون المعنى العام للعلاقة بينهما هي النسبة والمعنى الخاص للنسبة هو التعليل

وذهب البعض[1] إلى إرجاع معنى التعليل بـ [مِنْ] إلى معنى الابتداء، إذ في قولك [يُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ] يكون المعنى أنّ الإغضاء حدث من المهابة وحصل منها فهي مبدأ الفعل، فالمهابة أسبق من

---

[1] النحو العربي أحكام ومعان، فاضل السامرائي، ج2، ص 97.

[2] قائله الفرزدق، ورد الشاهد في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج1، ص 343./ وشرح ابن الناظم، ابن الناظم، ص 260./ والمقاصد النحوية، العيني، مج2، ص447

* إذ أنه يجوز نيابة المفعول لأجله عن الفاعل.

[3] جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ج2، ص 315.

[4] النحو العربي أحكام ومعان، فاضل السامرائي، ج2، ص 97.

الإغضاء ومنها حدث الإغضاء، وعليه يمكن القول: إن العلة بـ [مِنْ] أسبق وجودًا من الحدث[2]؛ فهي وإن كانت للتعليل تفيد الابتداء.

معان الـــلام:

ذهب ابن هشام (ت761هـ) إلى أنّها تكون على ثلاثة أقسام: عاملة للجر، وعاملة للجزم، وغير عاملة[3]. وأما ما يعنينا في بحثنا هذا فهي اللام الجارة؛ ولها عدّة معان اقتصر الناظم(ت672هـ) في نظمه على ذكر ست منها، وكذا تبعه ابنه(ت682هـ) والمرادي(ت749هـ)[4] وابن عقيل (ت769هـ) في شروحهم، وذكر السيوطي(ت911هـ) سبع معان، وزاد عليهم الشاطبي(ت790هـ) بذكر تسع معان، وأحصى ابن هشام(ت761هـ) اثنا عشر معنى، وفَاقَهم تعدادا الأشموني (ت918هـ) حيث أورد أحد وعشرون معنى؛ وهي كالآتي:

1. **انتهاء الغاية:** تأتي اللام لانتهاء الغاية إذا جاءت بمعنى [إلى]؛ نحو قول العجاج(ت90هـ):

وَحَى لَهَا القَرَارَ فاسْتَقَرَتْ[5]

أي: أوحى إليها، إذ الأصل أن الفعل [أوحى][6] يتعدى بـ [إلى]، وإنما عُدّي بـ [اللام] وحقه أن يُعدّى بـ [إلى] كونه تضمن معنى قال[7]، وعليه يكون [أوحى لَهَا] بمعنى [قالَ لَهَا]؛ أي: أن الله تعالى قال لها قِرّ فاستقرت. ولكل مستقر غاية ونهاية.

---

[1] كالرضي في شرحه على الكافية، ج4، ص 270.

[2] ينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، مج2، ج3، ص 78.

[3] ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، ج 3، ص149 .

[4] وأحصى لها ثلاثين معنى في الجنى الداني./ ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ص 96 . 109.

[5] المقاصد الشافية، الشاطبي، ج3، ص 609.

[6] ورد بلفظ [وحى]، "قيل أنه أراد أوحى إلا أنّ لغة هذا الراجز إسقاط الهمزة مع الحرف"، وهي لغة بني تميم./ ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مج:6، دار الفكر، ص 613.

[7] ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج30، ص 493./الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله بن أبي بكر القرطبي، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ج22، مؤسسة الرسالة، ط1، 1427هـ . 2006م، ص 419

وقيل أنها بمعنى [أذن لَها] و [أمرها] أي: أمرها أن تقرَّ قرارا فلا تميد بأهلها.[1] وقيل بمعنى [كتب لَهَا]، وهو الذي ذهب إله ابن بري (ت582هـ) إذ يقول: "ووَحى في البيت بمعنى كتَبَ؛ ...أي: كتب لها القرار. يقال: وَحَيْتُ الكتابَ أحِيهِ وَحْيًا أي كتبته فهو مَوحِيٌّ"[2].

2.الملك: هي الواقعة بين اسمي ذات وتكون "مُوصِلة لمِعْنى المِلْك إلى المالِك، وهي مُتَّصِلة بالمالِك لا المَملوك،...وقد تتقدّم مع المالك قبل المملوك"[3]، فيكون "مجرورها مالك لما ذكر قبلها أو بعدها في الكلام"[4] نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾[5]، وقوله عزّ وجل: ﴿إِنَّ ٱلۡأَرۡضَ لِلَّهِ﴾[6]

فاللام في الآيتين تفيد معنى الملك، والتقدير: [الله يملك ما في السموات وما في الأرض] و [الله يملك الأرض]. وتقدمت اللام مع المالك في الآية الأولى للاختصاص كونه سبحانه وتعالى هو مالك كل شيء وحده لا شريك له، فهي إخبار من الله أنه مالك "ما في السموات وما في الأرض، الجميع خلقهم ورزقهم ودبرهم لمصالحهم الدينية والدنيوية، فكانوا ملكا له وعبيدا، لا يملكون لأنفسهم ضرا ولا نفعا ولا موتا ولا حياة ولا نشورا، وهو ربهم ومالكهم الذي يتصرف فيهم بحكمته وعدله وإحسانه..."[7]

وأما الآية الثانية فجاءت تبيينا للناس أن ملك الأرض لله وحده وليس لغيره ممن نصبوا ملوكا من البشر فطغوا في الأرض وتجبروا، فالأرض لله وهو يورثها من يشاء ويقدر ملكها لمن يشاء. وذكر ابن

---

[1] ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مج:6، ص 613. 614.

[2] المصدر نفسه، مج:6، ص 613. 614.

[3] كتاب اللامات، أبو القاسم بن اسحاق الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق. سوريا، ط2، 1405هـ. 1985م، ص 62.

[4] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 613.

[5] سورة البقرة، الآية: 284.

[6] سورة الأعراف، الآية: 128.

[7] تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنّان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تقديم: عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل و محمد بن صالح صالح العثيمين، تح: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ج1، دار السلام، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 1422هـ. 2002م، ص 120.

عاشور (ت1394هـ) في معنى الآية أنها "كناية عن ترقب زوال استعباد فرعون إياهم، قصد منها صرف اليأس عن أنفسهم الناشئ عن مشاهدة قوة فرعون وسلطانه، بأن الله الذي خوله ذلك السلطان قادر على نزعه منه لأن ملك الأرض كلها لله فهو الذي يقدر لمن يشاء ملك شيء منها وهو الذي يقدر نزعه"[1]

3.شبه الملك: ويعبر عنها بلام الاستحقاق أو بلام الاختصاص، **فأما التي للاستحقاق** فهي "الواقعة بين معنى وذات، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾[2] وقوله: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾[3]"[4]. ف[الحمد] معنى ولفظ الجلالة [الله] ذات ووقعت [اللام] بينهما إذ دخلت على الذات، فكان المعنى مختصا بالذات دون سواها، فالله سبحانه وتعالى هو المستحق للحمد دون سواه. يقول أبو حيان(ت745هـ): "الاختصاص باللام التي في (لله) إذ دلت على أن جميع المحامد مختصة به إذ هو مستحق لها"[5]

و تأمل قوله تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ حيث وقعت اللام بين اسم معنى وهو [الويل] واسم ذات وهو[المطففين] فالمطففين مستحقين للويل، ويقصد بالويل هاهنا العذاب وليس اسم واد في جهنم لأنه إذا قصد به اسم الواد ستكون اللام حينها واقعة بين اسمي ذات لا بين معنى و ذات[6]

وأما التي للاختصاص فهي "الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يَملك نحو: الجل للدابة، أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يُملك، نحو: أنت لي وأنا لك"[7]

---

[1] التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج9، ص60./ وينظر: معاني حروف الجر وأثرها في التفسير دراسة نحوية دلالية، سلمان زكرياء، عالم الكتب الحديث، إربد . الأردن، ط1، 2019م، ص 97

[2] سورة الفاتحة، الآية: 01.

[3] سورة المطففين، الآية: 01.

[4] منهج السالك، الأشموني، ج، ص 290./ المغني، ابن هشام، ج1، ص 228./كتاب اللامات، الزجاجي، ص 65.

[5] تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج1، ص 18. 31./ وينظر: الأدوات النحوية في كتب التفسير، محمود أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق . سوريا، ط1، 1422هـ . 2001م، ص 505.

[6] ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف، ج2، ص 320.

[7] حاشية الخضري على شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ج1، ص 469./ المصدر نفسه، الصبّان، تح: طه عبد الرؤوف، ج2، ص 320.

وإضافة إلى هذين المعنيين ذهب بعض النحاة إلى إدراج معان أخرى تحت هذا المعنى كالنسب والتمليك وشبهه والتبليغ[1]

4. **التعدية**: يرى الشاطبي (ت790هـ) أن التعدية "ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها، وإنما ذلك أمر لفظي مقصوده إيصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه إلى الاسم فيتعدى الفعل إلى ذلك الاسم بوساطة ذلك الحرف، وهذا القصد يشترك فيه جميع حروف الجر"[2]، ومن ذلك اللام حيث أنها إضافة إلى ما تفيده من معانٍ في كل المواضع موصلة لمعنى الفعل لمجرورها ، لذا فاعلم أن المراد بالتعدية ها هنا هي التعدية المجردة عن إفادة أي معنى آخر، يقول الخضري(ت1298هـ): "وقوله: (للتعدية) أي المجردة عن إفادة معنىً فلا ينافي أنها في بقية المواضع لتعدية معنى العامل لمجرورها"[3]. ومثالها قول الشاعر:

وقدْ جَعَلَتْ نفسي تطيب لضغمةٍ لضَغْمِهماها يقرُعْ العظمَ نابُها[4]

فاللام في قوله [لضغمةٍ] جاءت بمعنى الباء

5. **التعليل**: وتجيء اللام لتفيد معنى التعليل أو "معنى السببية إذا كان المجرور بها عِلَّة للحكم المذكور قبلها أو بعدها، ومنه كل لام دخلت على المفعول له"[5]، نحو قول الشاعر:

---

[1] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ص 754./ منهج السالك، الأشموني، 290./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 302./ المقاصد الشافية، الشاطبي، ج3، ص 613./ رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، ص 294.

[2] المقاصد الشافية، الشاطبي، ج3، ص 614./ وهمع الهوامع، السيوطي، ج4، ص 204.

[3] حاشية الخضري على شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ج1، ص 469./ وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف، ج2، ص 321.

[4] قائله مجهول، وهو من شواهد الكتاب، سيبويه، ج 2، ص241 /وشرح الرضي على الكافية، تص وتع: يوسف حسن عمر، ج2، ج2، ص241 .

[5] المقاصد الشافية، الشاطبي، ج3، ص 619.

وإنّي لَتَعْرُوني لذكراك هزّةٌ كَمَا انتفَضَ العُصفُورُ بلَّلَهُ القَطْرُ[1]

حيث كانت [الذكرى] علة لـ[عرو الهزّة] ؛ فالاضطراب الذي يصيبه والذي يكون مشابها لحال العصفور إنما يصيبه بسبب التذكر، أي: لأجل تذكره إياها. وعليه فإن اللام ها هنا أفادت التعليل.

ومنه أيضا قول الآخر:

ويَوم عَقَرْتُ للعَذارى مَطيَّتي فيَا عَجَبًا منْ رَحْلِهَا المتَحمَّلِ[2]

والشاهد فيه قوله: [للعذارى] حيث جاءت اللام للتعليل؛ أي: لأجل العذارى

ومنه أيضا قول أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ):

كَضَرَائِرِ الحَسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا وبَغْيًا: إنّه لَذَمِيمُ[3]

6. الزائدة وتكون: إما لمجرد التوكيد أو لتقوية عامل ضعف بالتأخير، ومثال الأولى: قول الشاعر:

و مَلكْتَ ما بينَ العراقِ و يَثْرِبٍ مُلْكًا أجَارَ لِمُسلِمٍ و مُعَاهِدِ[4]

ونحو:

فَلا وَاللهِ لا يُلْفَى لِمَا بِي وَلا لِلما بِهِمْ أبَدًا دَواء[5]

[1] أوضح المسالك، ابن هشام، ج1، ص 343./ شرح ابن عقيل، ج3، ص 15./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 262./ منهج السالك، الأشموني، 290./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 303.

[2] مغني اللبيب، ابن هشام، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، ج3، ص 155.

[3] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 620.

[4] أوضح المسالك، ابن هشام، ج1، ص 343./ شرح ابن عقيل ومعه منحة الجليل بشرح ابن عقيل، محمد محي الدين ، ج3، ص 16./ منهج السالك، الأشموني، ص 290.

[5] المقاصد الشافية، الشاطبي، ج3، ص 622./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 303.

7. شبه التمليك: و "هي الداخلة على مختص بشيء اختصاص المالك إلا أنه لا يملك"[1]، نحو:

مَا لمَولاكَ كُنتَ كَان لك المَو لَى ومثلُ الذّي تَدِينُ تُدَانُ[2]

8. القسم والتعجب معا: نحو قوله:

للهِ يَبْقَى عَلَى الأيَّامِ ذُو حَيَدٍ بِمُشْخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَ الآسُ[3]

9. التعجب المجرد من القسم: وهي الداخلة "على المتعجب منه صلة لفعل مقدر قبله"[4]، وقد تسبق بحرف النداء كقول امرؤ القيس (ت130ق.هـ):

فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدّتْ بِيَذْبُلِ[5]

وأمّا مثالها في غير النداء فنحو قول الأعشى:

شَبَابٌ وَ شِيبٌ وافْتِقَارٌ وَثَرْوَةٌ فَلِلّهِ هذَا كَيْفَ تَرَدّدَا[6]

10. الصيرورة: ويطلق عليها لام العاقبة أو لام المآل، "وهي الدّالة على أنّ ما بعدها نتيجة غير مقصودة لما قبلها"[7]، نحو قول علي بن أبي طالب (ت40هـ):

---

[1] اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية، تح وتع : عبد الهادي الفضيلى، دار القلم، بيروت . لبنان، ط1، 1980م، ص 76.

[2] المقاصد الشافية، الشاطبي، ج3، ص 613./ شرح التسهيل، ابن مالك، ج1، ص 144.

[3] منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ص 290.

[4] اللامات، الزجاجي، ص 80./ و اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية، عبد الهادي الفضيلى، ص 78.

[5] المصدر السابق، الأشموني، ص 291./ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ج1، ص 236.

[6] المصدر نفسه، الأشموني، ص 291./ المصدر نفسه، ابن هشام، ج1، ص 236./ الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ص 98.

[7] اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية، عبد الهادي الفضيلى، ص 96.

لَهُ ملكٌ ينادي كُلَّ يومٍ لِدُوا لِلْمَوتِ وابْنُوا لِلْخَرابِ[1]

فاللام في قوله [للموت]و[للخراب] هي لام الصيرورة، فهم لا يلدون للموت كما أنهم لا يبنون للخراب، وعليه فليس الموت علة الولد ولا الخراب علة البناء، ولكن لما كان مصير أمرهم وعاقبته إلى ذلك جاز أن يقال ذلك فيه[2].

11. **التبليغ**: وهي "الجارة لاسم السامع وتأتي مصاحبة لقول أو ما في معناه، نحو: (قلت له)، و(بينتُ له)، و(أذنت له)و (فسرت له) وما أشبه ذلك"[3]

12. **التبيين**: وهي التي تقع بعد أسماء الأفعال والمصادر الشبيهة بها[4]

13. **الاستعلاء**: وترد اللام على معنى الاستعلاء إذا وقعت موقع [على]؛ في نحو قوله تعالى: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾[5]؛ ونحو قول الشاعر:

ضَمَمْتُ إِلَيْهِ بالسِّنَانِ قَمِيصَهُ فَخَرَّ صَرِيعًا لليدين وللفَم [6]

---

[1] أوضح المسالك، ابن هشام، ج1، ص 344.

[2] ينظر: اللامات، الزجاجي، ص 119./ اللامات، أبو الحسن علي بن محمد الهروي، تح: يحي علوان البلداوي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1، 1400هـ . 1980م، ص 136./ التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري، ج1، ص 645./ أوضح المسالك، ابن هشام، ج1، ص 344./ وينظر: أثر نيابة حروف الجر بعضها عن بعض في معاني القرآن الكريم . من أول سورة الأحزاب إلى نهاية سورة غافر . دراسة تحليلية، علي بن علي صالح الغزي، إشراف: قاسم بشرى حميدان، رسالة دكتوراه ، دائرة القرآن الكريم والدراسات الإسلامية . شعبة التفسير وعلوم القرآن، كلية الدراسات العليا . جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، 1438هـ . 2017م، ص 143.

[3] منهج السالك، الأشموني، ص291./ والمقاصد الشافية، ج3، ص 613 . 614./ اللامات . دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القراءات القرآنية، عبد الهادي الفضيلي، ص 77.

[4] حرف اللام وأثره على الجملة اللغوية والنحوية . الدلالات والتطبيقات . ، عبد اللطيف مطيع عبد القادر محمد، ص 1444.

[5] سورة لإسراء، الآية : 109.

[6] منهج السالك، الأشموني، ص 291./ و ورد في المغني بـ: **تَناولَهُ بالرُّمح ثُمَّ اتَّنَى له فَخَرَّ صَرِيعًا لليدين وللفَم**. ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ج3، ص 170./ و من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، محمد الأمين الخضري، مطبعة الأمانة، القاهرة . مصر، ط1، 1409هـ . 1989م، ص 217.

فالشاهد في الآية قوله: [للأذقان]حيث وقعت اللام موقع [على]، ويذكر صاحب التحرير والتنوير أن "أصل هذه اللام أنها استعارة تبعية. استعير حرف الاختصاص لمعنى الاستعلاء للدلالة على مزيد التمكن كتمكن الشيء بما هو مختص به... وذكر الذقن للدلالة على تمكينهم الوجوه كلها من الأرض من قوة الرغبة في السجود لما فيه من استحضار الخضوع لله تعالى"[1]. وعليه يكون القصد أنهم خرّوا حتى بلغوا في ذلك أذقانهم.

وأما الشاهد في البيت فقوله [لليدين وللفم] حيث وردت اللام بمعنى الاستعلاء؛ أي: على اليدين وعلى الفم. ومنه أيضا قول الشاعر:

فيومٌ عَلَيْنا وَ يَومٌ لَنَا وَ يَومٌ نُسَاءُ وَ يَوْمٌ نُسَرُ[2]

14. **البعدية**: وهي الموافقة لـ (بعد) نحو: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾[3] أي: بعد دلوك الشمس، وفرق بين الاستعمالين إذ في قوله [لدلوك الشمس] اقتضاء بأداء الصلاة مباشرة بعد الدلوك دون تأجيل لوقت آخر، في حين لو قال [بعد دلوك الشمس] لأحتمل المباشرة وغيرها مما يقتضي جواز التأخير[4].

15. **الظرفية**: وهي الموافقة لـ (في) نحو: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾[5] أي: في يوم القيامة، ورجح أنها هنا بمعنى التعليل أي نضعها لأجل ذلك اليوم

---

[1] التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ج15، ص 234.

[2] المقاصد الشافية، الشاطبي، ج3، ص 613.

[3] سورة الإسراء، الآية :78.

[4] معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ج3، ص59.

[5] سورة الأنبياء، الآية: 47.

16. **التبعيض**: وهي الموافقة لـ (من) التبعيضية، نحو قوله:

لَنَا الفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَ أَنْفُكَ رَاغِمٌ وَ نَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ أَفْضَلُ[1]

أي: [ونحن أفضل منكم يوم القيامة]

17. **المجاوزة**: تأتي اللام لمعنى المجاوزة إذا جاءت موافقة لـ (عن)؛ وهي اللام الجارة لاسم مَنْ غابَ حقيقةً أو حكماً عن قولِ قائلٍ متعلق به، وقد أطلق بعضهم في ورودها بهذا المعنى، ولم يخصّهُ بأن يكون بعد القول[2]. نحو قول الشاعر:

كَضَرَائِرِ الحَسْناءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا وَبُغْضًا: إِنّهُ لَذَمِيمُ[3]

وردت اللام في قوله[لوجهها] بمعنى المجاوزة أي: [عن وجهها]

18. **المصاحبة**: وهي الموافقة لـ (مع)، نحو قوله:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَ مَالِكًا لِطُول اجْتِماعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعًا[4]

الشاهد في قوله [لطول اجتماع] حيث جاءت اللام موافقة لـ[مع] والتقدير: [مع طول اجتماع]

19. **التقوية**: وهو "معنى مستقل واسطة بين التعدية والزيادة و تدخل لتقوية ضعف العامل بالتأخر عن معموله أو بكونه فرعا في العمل"[1] ذكره ابنا هشام (ت761هـ) والناظم (ت682هـ) والسيوطي (ت911هـ).

---

[1] منهج السالك، الأشموني، ص 291.

[2] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ص 99 وما بعدها .

[3] المصدر السابق، ص 291.

[4] المصدر نفسه، ص 291.

معان الباء:

من الأدوات المختصة بالدخول على الأسماء، وهي من حروف الشفة، بُنيت على الكسر لاستحالة الابتداء بالموقوف[2]؛ وذهب ابن يعيش (ت643هـ) الى أنها أصل حروف القسم والواو مبدلة منها وعلّلَ القول بذلك بأنها حرف الجر الذي يضاف به فعل الحلف إلى المحلوف ، وذلك الفعل أحلف أو أقسم أو نحوهما لكنّه لما كان الفعل غير متعد وصلوه بالباء المعدية فصار اللفظ أحلف بالله أو أقسم بالله[3]؛ وهو يرى أن النّحاة خصوا الباء بذلك دون غيرها من حروف الجر لأمرين:

أحدهما: أنها الأصل في التعدية، **والثاني**: أن الباء معناها الإلصاق، والمراد إيصال معنى الحلف إلى المحلوف؛ فلذلك كانت أولى إذا كانت مفيدة هذا المعنى، وقد أورد ابن يعيش(ت643هـ) ما يدعم قوله بأن الباء أصل حروف القسم إذ ذكر أنها تدخل على المضمر كما تدخل على المظهر[4]، وهذا الذي ذهب إليه ابن يعيش(ت643هـ) من كون الباء أصل حروف القسم هو مذهب جمهور النحاة.

وعقد أبو البقاء الكفوي (ت1094هـ) في الكليات موازنة بين الباء والهمزة عند استعمالهما لغرض التعدي من حيث اللفظ والمعنى فقال: "الباء من حروف المعاني وهي كلمة على حيالها منفصلة عما عُدّي بها متصلة بمدخولها دالة على معنى التعدي، لها أثر لفظي وهو الجر وأثر معنوي وهو إيصال متعلقها بأن تغير معناه إلى مدخولها والتعدية بالهمزة أخصر، لأنَّ الهمزة من حروف المباني كألف

---

[1] شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 303.

[2] ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (با)، مج15، ص364.

[3] ينظر: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ج 1، ص102.

[4] ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج 8، ص33 .

(ضارب) فأذهب مثلاً كلمة واحدة حقيقية ، فالمجموع دال على المعنى فكانت أولى لفظاً من التعدية بالباء ، وأما معنىً فقد قيل : إنّ التعدية بالهمزة فإنها يجوز فيها المصاحبة وضدها"[1]

وللباء معان عديدة اقتصر ابن الناظم (ت682هـ) على ذكر تسعة منها وهي التي أشار إليها والده في نظمه، ومن الشراح من زاد على المعان التسع معنى أو معنيين كابن عقيل(ت769هـ) والشاطبي (ت790هـ) والسيوطي(ت911هـ) والمرادي(ت749هـ) ، في حين أورد لها ابن هشام(ت761هـ) اثنا عشرة معنى، وأورد الأشموني(ت918هـ) خمسة عشر معنى؛ نذكرها على التوالي:

1. البدل: تفيد الباء معنى البدل؛ أي تكون بمعنى (بدل) بحيث يصح وقوع هذه الكلمة موقعها دون أن يتغير المعنى في نحو قول الشاعر:

فَلَيْتَ لي بِهِمُ قوماً إذا ركِبُوا شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً ورُكْبَانا[2]

أي ليت لي بدلهم "فالشاعر يتمنى بدل هؤلاء القوم قوما آخرين اذا ركبوا للقاء العدو شنوا الاغارة عليه ما بين الراكب للفرس والراكب لغيرها"[3].

[1] الكليات، أبو البقاء الكفوي، ج 1، ص129.

[2] البيت لقريط بن أنيف العنبري وهو من شواهد: شرح ابن عقيل، محمد محي الدين، ج2، ص19./ و شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 261./ منهج السالك، الأشموني، ص293./ المقاصد الشافية، الشاطبي، ج3، ص 612. 632./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 302./ توضيح المقاصد، المرادي، ص 754.

[3] النحو العربي أحكام ومعان، فاضل السامرائي، ج2، ص 93.

2. الظرفية: وهي التي يحسن في موضعها [في] كنحو: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ﴾[1] وقوله: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾[2]؛ أي: في الجانب الغربي و نصركم الله في بدر ومثاله من الشعر:

إِنَّ الرَّزِيَّةَ لاَ رَزِيَّةَ مِثْلُهَا أَخَوَايَ إِذْ قُتِلاَ بِيَومٍ وَاحِدِ[3]

والتقدير: في يوم واحد

3. السببية: نحو قول الشاعر:

ولكنَّ الرَّزِيَّةُ فَقْدُ شَخْص يموتُ بموته بَشَرٌ كثيرُ[4]

4. التعليل: وهي التي يحسن في موضعها اللام نحو قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾[5]

5. الاستعانة: "وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة أو مجازا"[6]. فأما حقيقة فنحو قولك: كتبت بالقلم، وأما مجازًا فنحو قوله تعالى: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[7]

---

[1] سورة القصص، الآية : 44.

[2] سورة آل عمران، الآية: 123.

[3] مصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن نور الدين، ص 198./ والبيت مجهول النسبة، وهو مذكور في: الأزهية، ص 286./ الأمالي، ابن الشجري، ج2، ص 271.

[4] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 624.

[5] سورة النساء، الآية: 160.

[6] التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري، ج1، ص 646.

[7] سورة النمل، الآية : 30.

6. التعدية: "وتسمى باء النقل، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا"[1] ،نحو قول الشاعر:

والنفس راغبةٌ إذا رَغَّبتها فإذا تُرَدُ إلى قليل تقنعُ[2]

ونحو قول امرؤ القيس (ت130ق.هـ):

كَميتٍ يَزِلُّ اللِّبدُ عَنْ حَالِ مَتْنِهِ كما زَلَّتِ الصفواءُ بالمُتنَزّلِ[3]

ونحو قول قيس بن الخطيم (ت2ق.هـ):

ديارُ التي كَادت ونَحنُ عَلَى منىً تَحُلُّ بنا لولا نَجَاءُ الركائبِ[4]

7. التعويض: باء العوض أو باء المقابلة؛ هي التي "يقع ما جرّ بها عوضا مما بعدها أو قبلها أو معوضا منه"[5] نحو: [اشْتَرَيْتُ الفَرَسَ بألفٍ] و [كافأتُ الإحسانَ بِضِعفٍ][6]

8. الإلصاق: وهو أصل معانيها وعليه اقتصر سيبويه(ت180هـ)[7]، إذ يرى أنّ ما جاء على غير هذا المعنى إنّما هو من باب التوسع في الكلام وهذا أصله. "ومعنى الإلصاق: أن تأتي لمعنى وصل الشيء بالشيء حقيقة أو مجازًا"[8]. **فالأول** نحو قولك: أمسكت بزيد، والمعنى: أنك أمسكت بيده أو بشيء

---

[1] التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري، ج1، ص 646./ مصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن نور الدين، ص 195.

[2] البيت لأبي ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين، ج 1، ص3 .

[3] المقاصد الشافية، الشاطبي، ج3، ص631.

[4] المصدر نفسه، ج3، ص631.

[5] المصدر نفسه، ج3، ص632.

[6] توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ص 757.

[7] ينظر: الكتاب، سيبويه، ج4، ص 217./ المقاصد الشافية، الشاطبي، ج3، ص 634./ ومصابيح المغاني، ابن نور الدين، ص 194.

[8] المصدر نفسه، الشاطبي، ج3، ص 634.

بشيء من جسمه أو ثوبه. **وأمّا الثاني** فنحو قولك: مررت بزيد، والمعنى: أنك ألصقت مرورك بمكان يقرب من زيد[1]

9. **المصاحبة:** وهي التي يصح في موضعها [مع]، ويراد بها المثلية في أصل المصاحبة؛ كون حرف المصاحبة (مع) يدل على المصاحبة الكلية، بينما يدل حرف الإلصاق (الباء)على المصاحبة الجزئية، وليس المعنى فيهما سواء إذ لا يستويان في الدلالة؛ فـ (مع) يراد بها الكلية وليس الأمر كذلك مع الباء، فمدلول (مع) الكلية الملحوظة لذاتها، في حين أن مدلول الباء المصاحبة الجزئية لغيرها[2]، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ﴾[3]، ونحو:

دَاوَيْتُهُ بِالمَحْضِ حَتَّى شَتَا يَجْتَذِبُ الآريَّ بِالمِرْوَدِ[4]

10. **التبعيض:** وترد الباء لهذا المعنى إذا وقعت موقع [من] التبعيضية[5] وهي "ما يكون المذكور قبلها لفظاً أو معنىً بعضا ممّا بعدها"[6]؛ في نحو قول الشاعر:

---

[1] ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري، ج1، ص 646./ ومصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن نور الدين، ص 194.

[2] ينظر، شرح ألفية ابن مالك، الحازمي، ص 984.

[3] سورة المائدة، الآية : 61.

[4] المصدر السابق، ابن نور الدين، ص 197.

[5] ونشير هنا إلى أنّ ابن مالك لم يورد هذا المعنى في الألفية إذ أطلق القول فقال أنها تكون بمعنى [من] مما يوهم أنها قد تكون بمعنى من التي لابتداء الغاية، أو التي لبيان الجنس أو غيرها، وليس الأمر كذلك إذ تجيء الباء بمعنى من التبعيضية دون غيرها، وعذره الشاطبي كون الناظم قيد الكلام في التسهيل إضافة إلى أنه أحال على ما وقع من كلام العرب في ذلك./ ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 636.

[6] الايضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تح: إبراهيم محمد عبد الله، ج2، ص 142.

فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذًا بِقرُونِهَا شُرْبَ النَّزِيفِ ببَرْدِ مَاء الحَشْرَجِ[1]

وقول الشاعر:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نَئِيجُ[2]

ورد حرف الجر الباء في قوله [بِمَاءِ البحْرِ] بمعنى [مِنْ] للتبعيض **المُجَاوزة:** وتكون للمجاوزة إذا وقعت موافقة لـ [عن] وأكثر ما تجيء في السؤال[3] ألا ترى في قولك: [سألتُ به] و [سألتُ عنه] مُوَافَقة في المعنى[4]، ومنه قول الشاعر:

فإنْ تَسْأَلْونِي بِالنسَاءِ فإنَّنِي بَصِيْرٌ بأَدْوَاءِ النسَاءِ طَبِيبُ[5]

ومنه أيضا قول الشاعر:

تُسَائِلُ بابنِ أحمرَ مَنْ رآهُ أَعَارَتْ عَنْهُ أَمْ لَمْ تَعَارا[6]

والتقدير: [فإن تسألوني عن النساء] و[تُسائل عن ابن أحمر] لأن السؤال يكون بـ [عن]

---

[1] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 263./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 636.

[2] الشاهد مذكور في أوضح المسالك، ابن هشام، ج1، ص 335./ وشرح ابن عقيل، ابن عقيل، ج3، ص05./ وشرح ابن الناظم، لابن الناظم، ص 257./ ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك، للأشموني، ج2، ص293./ وتوضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ص 758./ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 636./ والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، للعيني، مج2، ص431.

[3] وفي قولنا أكثر ما تجيء إشارة إلى أنها تكون لغير السؤال ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَـٰمِ﴾ سورة الفرقان، الآية: 25. وقوله: ﴿ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَـٰنِهِم ﴾ سورة الحديد، الآية: 12. أي: [عن الغمام] و[عن أيمانهم]. وذهب البصريون إلى أنها لا تجيء لمعنى المجاوزة وتؤولوا ما جاء على هذا.

[4] ينظر: المصدر السابق، الشاطبي، ج3، ص 639.

[5] المصدر نفسه، ج3، ص639./ مصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن نور الدين، ص 200.

[6] المصدر السابق، ج3، ص639.

11. **الاستعلاء:** وتكون الباء لمعنى الاستعلاء إذا جاءت موافقة لـ [على] نحو قوله تعالى: ﴿ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ ﴾[1] ونحو قول الشاعر:

أُرَبٌّ يَبُولُ الثُّعْلُبَانُ بِرَأْسِهِ لَقَدْ ذَلَّ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ[2]

12. **القسم:** وتجيء الباء لتفيد معنى القسم؛ وخصت بذكر فعل القسم كونها أصل حروفه ألا ترى أنك تقول: أُقسم باللهِ[3] في حين أنك في غيرها من الحروف لا تورد معها الفعل فتقول: [تالله] و[والله].

13. **موافقة إلى:** وترد الباء بمعنى إلى؛ نحو قو: ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ ﴾[4] أي: أحسن إليَّ، " أي جعلني منتهى إحسانه، فإن الإحسان الصادر منه تعالى قد وصل وانتهى إليه"[5]

14. **التوكيد:** وتجيء لمعنى التوكيد إذا كانت زائدة نحو قوله عزّ وجل:﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[6] ونحو قوله: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾[7]، ومثالها من الشعر قول الشاعر:

سود المَحَاجِرِ لاَ يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ هُنَّ الحَرَائِرُ لا رَبّاتُ أحمرة[8]

---

[1] سورة آل عمران، الآية: 75.

[2] مصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن نور الدين، ص 202.

[3] ينظر: منهج السالك، الأشموني، ص 293.

[4] سورة يوسف، الآية : 100.

[5] ينظر: المصدر نفسه، ص 294./ حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، محمود سعد، ص 214.

[6] سورة النساء، الآية : 79.

[7] سورة البقرة، الآية : 195.

[8] مصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن نور الدين، ص 204 . 205.

معاني في:

من حروف الجر التي تجر الظاهر والمضمر[1]، ومن الشواهد التي وردت في معان [في] قول الأعشى[2]:

إنّ من يدخل الكنيسة يوماً يلقَ فيها جآذراً وظباء

1. **الظرفية:** بمعنى الوعاء وهو أصل معانيها يقول سيبويه(ت180هـ): "وأما (في) فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمّه، وكذلك: هو في الغل؛ لأنه جعله فيه كالوعاء له، وكذلك: هو في القبّة وفي الدار"[3]. ومهما تعددت معاني [في] تظل تصب في معناها الأساسي والأصلي وهو الأمر الذي أشار إليه سيبويه(ت180هـ) بقوله: "وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا"[4].

نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ ﴾[5]، وقوله: ﴿۞ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖۚ ﴾[6]، وقوله: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾[7]

2. **السببية:** وتجيء في لإفادة معنى السببية و التعليل إذا ما دخلت على ما هو سبب وعلة لما قبله، ويصح موضعها [سبب][8]؛ نحو قول الشاعر:

---

[1] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج 2، ص741 / وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ج2، ص135.

[2] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ج1، ص34/ وهمع الهوامع، السيوطي، ج1، ص497 .

[3] الكتاب، سيبويه، ج 4، ص348 / وينظر: المقتضب، المبرد ،ج 4، ص413 /والأصول في النحو، لابن السراج، ج3، ص174.

[4] الكتاب، سيبويه، ج 4، ص348 ، وينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ج1، ص412 .

[5] سورة البقرة، الآية: 187.

[6] سورة البقرة، الآية:203.

[7] سورة البقرة، الآية:179.

[8] ينظر: أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم . دراسة نحوية، يونس عبد مرزوك الجنابي، دار الكتب الوطنية، بنغازي . ليبيا، ط1، 2004م، ص 150.

فَلَيْتَ رِجَالاً فِيكَ قَدْ نَذَروا دَمِي وهَمُّوا بِقَتْلي يا بُثَينَ لَقُونِي[1]

3. المصاحبة: نحو قول الجعدي:

وَلَوْحَا ذِرَاعَيْنِ فِي بِرْكَةٍ إِلَى جُؤْجُؤٍ رَهلِ المَنْكِبِ[2]

ومنه أيضا قول الشاعر:

إِذَا أُمُّ سِرْيَاحٍ غَدَتْ فِي ظَعَائِنٍ جَوَالِسُ نَجْدَا فَاضَتِ العَيْنُ تَدْمَعُ[3]

4. الاستعلاء: تجيء [في] لمعنى الاستعلاء إذا وقعت موقع [على]، ذاك أن حرف الاستعلاء من أكثر الحروف تداخلا والتصاقا بحرف الوعاء[4]، نحو قول الشاعر:

بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحِهِ يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْءَمِ[5]

حيث جاء حرف الظرفية من قوله[في سرحه] بمعنى الاستعلاء؛ أي: [على سرحه]، فالسرحة هي موضع للثياب[6]، والثوب يكون على الجسد "والمعنى أنه طويل كأن ثيابه على شجرة عظيمة"[7]

---

[1] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص625.

[2] مصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن نور الدين، ص 315.

[3] المصدر نفسه، ص 315.

[4] ينظر: من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، محمد الأمين الخضري، ص 125.

[5] منهج السالك، الأشموني، ص 292./ مغني اللبيب، ابن هشام، ج1، ص 183./ مصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن نور الدين، ص 317.

[6] رصف المباني في حروف المعاني، المالقي، ص 389.

[7] حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف، ج2 ص 327.

5. المقايسة: وهي "الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق"[1] نحو قوله تعالى: ﴿ فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٞ ﴾[2]

6.موافقة إلى: نحو قوله تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾[3]

7.موافقة من: وهي التي يصح موضعها [من] نحو قوله:

ألاَ عِمْ صَبَاحًا أيُهَا الطَّلَلُ البَالي وَهَلْ يَعِمَنْ كَانَ في العُصُرِ الخَالِي

وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلاَثِينَ شَهْرًا في ثَلاَثَةِ أَحْوَالِ[4]

حيث جاءت [في] من قوله [في ثلاثة أحوال] بمعنى من التبعيضية، أي: [من ثلاثة أحوال]، وذهب بعضهم إلى أنها وإن جاءت بمعنى [من] فهي باقية على معنها الأصلي ألا وهو الوعاء، ذاك أن من للتبعيض "وبعض الشيء داخل في كلّه فهي بمعنى الوعاء المجازي"[5]

8. موافقة الباء: نحو قوله من الطويل:

ويركبُ يومَ الروعِ منا فوارسٌ بَصِيرُون في طَعْنِ الأبَاهِرِ وَ الكُلَى[6]

ففي في قوله [بصيرون في طعن] جاءت بمعنى التعدية كون [بصيرا] يتعدى بالباء

---

[1] مغني اللبيب، ابن هشام، ج1، ص 184.

[2] سورة التوبة، الآية: 38.

[3] سورة إبراهيم، الآية : 09.

[4] منهج السالك، الأشموني، ص 292.

[5] رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، ص 391.

[6] أوضح المسالك، ابن هشام، ج1، ص 348./ مغني اللبيب، ابن هشام، ج1، ص 183./ مصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن ابن نور الدين، ص 317.

9. **التعويض:** وهي الزائدة عوضا من أخرى محذوفة:

وَلاَ يُوَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إلاَّ أخُو ثِقَةٍ فانظُرْ بِمَنْ تَثِقُ[1]

10. **التوكيد:** وهي الزائدة لغير تعويض

أَنَا أبُو سَعْدٍ إذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ في سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا[2]

معاني على:

تباينت آراء النّحاة فيها، إذ ذهبوا في ذلك مذاهب شتى، فمنهم من ذهب إلى أنها اسم، ولا يمكن أن تكون فعلاً أو حرفاً، ويأتي سيبويه(ت180هـ) في مقدمة القائلين باسميتها فهي عنده اسم لا يكون إلّا ظرفاً واستدل على ذلك بقول الشاعر[3]:

غَدَتْ من عليه بعدما تمَّ خِمسُها تصلُّ وعن قيضٍ ببيداء مجهلِ

فهو يرى أن دخول حرف الجر (من) على (على) دليل على اسميتها[4]. غير أنه صرّح بحرفيتها عند الكلام على الفعل المتعدي إلى مفعولين أحدهما بحرف الإضافة وإعمال الفعل بعد حذف الحرف ممثلاً لذلك بقول الشاعر[5]:

آليت حَبَّ العراقِ الدّهرَ أطعُمُهُ والحبُّ يأكلهُ في القريةِ السوسُ

[1] منهج السالك، الأشموني، ص 292./ مغني اللبيب، ابن هشام، ج1، ص 184./ مصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن نور الدين، ص 319.

[2] منهج السالك، الأشموني، ص 293./ مغني اللبيب، ابن هشام، ج1، ص 184./ مصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن نور الدين، ص 319.

[3] البيت لمزاحم العقيلي وهو من شواهد: توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ج 2، ص765.

[4] ينظر: الكتاب، سيبويه، ج 4، ص352.

[5] البيت للمتلمس وهو من شواهد: الأصول في النحو، ابن السراج، ج 1، ص179.

أي: على حَبِّ العراقِ[1] . وقد فسّر المرادي(ت749هـ) مذهب سيبويه(ت180هـ) بأن (على) لا تكون إلّا ظرفاً إذا كانت اسماً؛ لأنه نصَّ في أول الكتاب على أنّ (على) حرف؛ لأنه ذكر ذلك فيما يتعدى الى مفعولين[2] .

ويتضح مما تقدم أنّ المرادي(ت749هـ) أراد من خلال هذا التفسير دفع التناقض الذي وقع فيه سيبويه(ت180هـ) .

في حين ذهب المبرد (ت 285هـ) إلى أنها مترددة بين الاسمية والفعلية إذ يقول: "وقد يكون اللفظ واحداً ويدل على اسم وفعل؛ نحو قولك: زيدٌ على الجبل يا فتى وزيدٌ علا الجبل فيكون (علا) فعلاً، ويكون حرفاً خافضاً والمعنى قريب"[3] ،وذهب فريق من النحويين منهم ابن الوراق(ت284هـ)، والمرادي(ت749هـ)، والأنباري(ت577هـ) إلى أن (على) تكون اسماً وفعلاً وحرفاً[4]

وتجيء (على) لتفيد معان عدة منها:

1. **الاستعلاء:** وهو علو الشيء على غيره؛ وفيه قسمان: حقيقي و مجازي؛ فأما الحقيقي فنحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ﴾[5]

[1] ينظر: الكتاب، سيبويه، ج 1، ص73 .

[2] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي ص 473 .

[3] المقتضب، المبرد، ج 1، ص87.

[4] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ص 470/ أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، ص231.

[5] سورة المؤمنين، الآية: 22.

وأما المجازي فنحو قول الشاعر:

قدْ اسْتوى بِشْرٌ على العِراقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَ دَمٍ مُهْرَاقِ[1]

ونحو ما أنشده سيبويه(ت180هـ) للنمر بن تولب(ت14هـ):

فَيَومٌ عَلَينَا ويَوْمٌ لَنَا وَيَومٌ نُسَاءُ ويَومٌ نُسَرُ[2]

ويعد معنى الاستعلاء أصل الوضع لـ [على]، وقد تخرج عن هذا المعنى إلى معان أخرى[3] سنوردها بعد الاشارة إلى مذاهب النحاة في هذا؛ إذ ذهب أكثر البصريين إلى إثبات معنى الاستعلاء دون غيره؛ وأما ما أورده البعض من معان مختلفة فتأولوه.

2. **الظرفية:** وهي التي تكون بمعنى [في] ويعد هذا المعنى من أكثر المعاني التصاقا بحرف الاستعلاء إلى الحد الذي يجعلك (تلتبس وتستصعب) في الكثير من الأحيان؛ يكثر مجيئها على هذا المعنى، يقول البطيلوسي (ت561هـ) " (في) و(على) يتداخل معنياهما في بعض المواضع، فلذلك يقع بعضهما موقع بعض، لأن معنى (على) الاشراف والارتفاع، ومعنى (في) الوعاء والاشتمال، وهي خاصة بالأمكنة، ومكان الشيء قد يكون عاليا مرتفعا، وقد يكون متسفلا منخفضا"[4]

[1] رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، ص 372.

[2] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص651.

[3] ينظر: المصدر السابق، ص 372.

[4] الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، أبو عبد الله محمد بن عبد الحق ابن سليمان اليفرني التلمساني، حققه وقدم له وعلق عليه: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ج2، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1421هـ . 2001م، ص 282/ وينظر: من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، محمد الأمين الخضري، ص 57.

ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلۡمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفۡلَةٖ مِّنۡ أَهۡلِهَا ﴾[1]؛ فوردت [على] من قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ حِينِ غَفۡلَةٖ﴾ بمعنى الظرفية[في] وعليه يكون التقدير: [في حين غفلة]

ومنه أيضا قول البيتوشي (ت1211هـ):

لَكِنْ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانِ الهَوَى تَلَتْ شَيَاطِينُ فَأَغْرَوْا بِالنّوَى[2]

ففي قوله [على ملك سليمان] وقعت [على] موقع [في]؛ إذ الأصل: [في ملك سليمان]، ونحو قول الشاعر:

يَمرُونَ بالدَّهْنا خِفَافًا عِيابُهم ويَخْرُجن من دَارينَ بُجْر الحَقَائِبِ

عَلَى حينَ أَلْهَى النّاسَ جُلُّ أمُورِهم فَنَدْلاً زريقُ المَالَ نَدْلَ الثّعالبِ[3]

3. **المُجَاوزة: تجيء (على) لتفيد معنى المجاوزة (عن)**: كما تجيء [عن] بمعنى الاستعلاء (على)، كونهما يشتركان في تعدية الكثير من الأفعال كـ " بعد، خفي، وتعذّر، واستحال، وغضب، ورضي، وحرّم ونحوها"[4]؛ ومثال مجيء على بمعنى عن قول الشاعر[5]:

---

[1] سورة القصص، الآية : 15.

[2] كفاية المعَانِي في حروف المعَاني، عبد الله الكردي البيتوشي، شر وتح: شفيع برهاني، دار اقرأ، دمشق . سوريا، ط1، 1426هـ . 2005م، ص 165.

[3] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص652.

[4] جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين الإربلي، تح: حامد احمد نيل، مطبعة السعادة ، القاهرة، د.ط، 1983م، ص 222./ معاني النحو، فاضل السامرائي، ج3، ص 43.

[5] هو القحيف بن خمير بن سليم العقيلي ، ينظر: طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي، ج 2، دار المدني، القاهرة . مصر، د.ط، د.ت، ص770/ أوضح المسالك، ابن هشام، ج1، ص 347./ شرح ابن عقيل، ج3، ص 18./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 264./ المقاصد الشافية، الشاطبي، ج3، ص652./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 304./ توضيح المقاصد، المرادي، ص 759.

إذا رَضِيَتْ عَليّ بنُو قُشَيْرٍ لعَمْرُ اللهِ أعْجَبَني رضَاهَا

فالشاهد ها هنا قوله: [رضيت علي]؛ حيث جاءت [على] بمعنى [عن]؛ إذ الأصل أن [رضي] يتعدى بـ [عن]، وعليه يكون أصل الكلام: إذا رضيت عني[1]. وفي تعدية الفعل بعلى يرى الكسائي (ت189هـ) أنه من باب حمل الشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره[2] وهو أمر جرى على لسان العرب.

والحق أنه وإن كان في الاستعمالين [(رضيت علي) و(رضيت عني)] اتفاق وتطابق من حيث التركيب النحوي؛ فليس بينهما اتفاق وتطابق من حيث المعنى و الدلالة ففي قوله [رضيت علي] معنى الإقبال والعطف وكأنه يريد أن يقول: [إذا أقبلت علي بنو قشير وعطفت علي حلّ علي رضوانهم]، في حين لو قال [رضيت عني] لكان المعنى تجاوزت عني بالرضا والتجاوز يكون عن خطيئة وإساءة.

ومنه ما أنشده سبويه (ت180هـ):

أرمي عَلَيْهَا وهي فَرْعٌ أَجْمَعُ وهي ثَلاثُ أَذْرُعٍ وإِصْبَعُ[3]

وقول ذو الإصبع العدواني(ت21ق.هـ):

لمْ تَعْقِلا جَفْوة عَلَيَّ ولمْ أُوذِ صَدِيقًا ولَمْ أَنَلْ طَمَعا[4]

---

[1] ينظر: المقتضب، المبرد، ج 2، ص586/ الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي ، ص 477 / ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ج 1، ص125.

[2] الخصائص، ابن جني، ج2، ص 311/ وينظر: حروف الجر دلالاتها وعلاقاتها، أبو أوس إبراهيم الشمسان، مطبعة المدني، جدّة، د.ط، 1987، ص 32.

[3] المقاصد الشافية، الشاطبي، ج3، ص 652./ مصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن نور الدين، ص 282.

[4] المصدر السابق، ج3، ص 652.

4. التعليل: نحو قول الشاعر:

عَلامَ تَقُولَ الرُّمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أنَا لَمْ أُطْعَنْ إذَا الخَيْلُ كَرَّتِ[1]

5. المصاحبة: وقد تخرج (على) في كلام العرب لمعنى المصاحبة إذا وافقت معنى [مع] ذكره بعض النحويين وجعلوا منه قول الشاعر:

كأنّ مصفّحاتٍ في ذراه وأنواحاً عليهنَّ المآلي[2]

والمعنى : "كأنّ مصفّحات على ذرى السحاب وأنواحاً معَهنَّ المآلي "[3].وكذا قول الشاعر:

وبردان من خالٍ وسبعون دِرهَماً على ذاك مقروظٌ من القِدِّ ماعِزُ[4]

أي : مع ذاك

6. التبعيض: نحو قول الشاعر:

مَتَى مَا تُنْكِرُوهَا تَعْرِفُوهَا عَلَى أَقْطَارِهَا عَلَقٌ نَفيثُ[5]

7. التعدية: نحو قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[6]

8. الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة: نحو قوله:

---

[1] مصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن نور الدين، ص 284.

[2] البيت للبيد بن ربيعة العامري، ديوانه: 1ج، ص54 .

[3] ينظر: المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده، تح: خليل إبراهيم جفال، ج4، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، ط1 ، 1996 م، ص241

[4] البيت للشماخ بن ضرار ، ديوانه : 34/1 .

[5] مصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن نور الدين، ص 285.

[6] سورة الأعراف، الآية 150.

إنَّ الكَرِيمَ وَ أَبيكَ يَعْتَمِلْ إنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ[1]

9. الزيادة لغير تعويض: نحو

أبَى اللهُ إلاَّ أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ العُضاهِ تَرُوقُ[2]

10. الاستدراك والاضراب: نحو قول الشاعر:

بِكُل تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ البُعْدِ

عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وِدِّ[3]

وتجيء (على) بمعنى (إلى): ومنه قول الشاعر:

وإذا أتيت على الرسول فقل له حقاً عليك إذا اطمأنّ المجلس[4]

فقد وردت "على" في قوله: [أتيت على الرسول] بمعنى "إلى"

معاني عن:

ذهب كثير من النّحاة إلى أنها لفظ مشترك بين الاسمية والحرفية فتجيء اسماً تارة وحرفاً تارة أخرى، وبيّنوا أنها تكون اسماً إذا دخل عليها حرف الجر إذ قصروا ذلك على الحرف (من) فذكروا أنها لا تجر بغيره، وهي حينئذ تكون اسماً بمعنى (جانب) مستدلين على اسميّتها بقول الشاعر:

فلقد أراني للرماح دريئةً من عن يميني تارة وأمامي[5]

---

[1] منهج السالك، الأشموني، ص 294.

[2] المصدر نفسه، ص 294.

[3] المصدر نفسه، ص 294.

[4] البيت لعباس بن مرداس، ينظر: شرح الرضي على الكافية، تص وتع: يوسف حسن عمر، ج4، ص89 .

[5] قائله قطري بن الفجاءة, ينظر: المقاصد النحوية، العيني، مج2، ص 468. وقد وردة بلا نسبة في أوضح المسالك لابن هشام

وحاصل معنى الشاهد: "يقول أنه جريء على اقتحام الأهوال ومنازلة الأبطال وقراع الخطوب، وأنه ثابت عند اللقاء لا يجبن ولا يولى ولا ينهزم، ولو أن الأعداء قصدوا اليه وتناولته رماحهم من كل جانب. فمعنى (من عن يميني): من جانب يميني"[1]. فهي هنا وقعت اسما بمعنى (جانب) أو(ناحية)، وما بعدها مجرور بالإضافة[2]

وما يهمنا هاهنا هي (عن) الجارة، وتأتي لعشرة معان هي:

1. **المُجاوزة**: وهي أصل معانيها، ويراد بها الابتعاد، أي: "بعد شيء مذكور أو غير مذكور عما بعدها بسبب الحدث قبلها، فالأول نحو: رميت السهم عن القوس أي جاوز السهم القوس بسبب الرمي. والثاني نحو: رضي الله عنك أي جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا"[3]، ونحو: سافرت عن البلد، أي: بعدت عن البلد بسبب السفر[4].

2. **البَعْدِية**: وتجيء عن للبعدية إذا وقعت موقع بعد، نحو قوله:

لَئِنْ مُنيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعرَكَةٍ لا تُلْفِنَا عَن دِمَاء القَوْمِ نَنْتَفِلُ[5]

حيث جاءت عن في قوله [عن دماء] بمعنى بعد، أي: بعد دماء

[1] النحو العربي أحكام ومعان، فاضل السامرائي، ج2، ص 101.

[2] ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج، ج1، ص/437 وينظر: المقاصد النحوية، العيني، مج2، ص 469.

[3] حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف، ج2، ص 335./ شرح السيوطي المسمى البهجة المرضية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، ص 304.

[4] ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، ج2، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت . لبنان، ط1، 1428هـ . 2007م، ص 36.

[5] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 264.

ونحو قول الحارث بن عباد(ت72ق.هـ):

قرِّبَا مَرْبِطَ النِّعامَةِ مِنِّي لَقِحَتْ حربُ وائِلٍ عن حِيّالِ[1]

حيث وقعت عن في قوله [عن حيال] موقع بعد، أي: بعد حيال، والمعنى: حمَلَت بعد أن كانت تضرب فلا تحمل. ومثله قول العجاج (ت90هـ):

و مَنْهَلٍ وَرَدْتُهُ عَنْ مَنْهَلٍ قَفْرَيْنِ هذا ثُمَّ ذا لم يُوهَلِ[2]

أي: ومنهل وردته بعد منهل

3. **الاستعلاء**: و تأتي [عن] بمعنى [على] لتفيد معنى الاستعلاء؛ نحو قول الشاعر:

لاهِ ابنُ عمِّكَ لا أفْضَلَتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي ولاَ أنْتَ دَيَّاني فَتَخْزُوني[3]

أراد: [لا أفضلت في حسب عليّ]، ذاك أن [أفضل] بمعنى زاد في الفضل وعدّي بعن وحقه أن يعدى بإلى، وفي الاستعمالين اختلاف في الدِّلالة، فهو باستعماله حرف المجاوزة "نفى أن يكون قد جاوزه في الشرف وفاته في كرم الأصل"[4] في حين لو استعمل حرف الاستعلاء [على] لكان المعنى أنه صاحب فضل عليه وليس هو المراد.

---

[1] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 655./ مصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن نور الدين، ص 277.

[2] المصدر نفسه، الشاطبي، ج3، ص 655./ المصدر نفسه، ابن نور الدين، ص 277.

[3] أوضح المسالك، ابن هشام، ج1، ص 349./ شرح ابن عقيل، ج3، ص 18./ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص 264./ منهج السالك، الأشموني، ص 295./ توضيح المقاصد، المرادي، ص 760./ المقاصد الشافية، الشاطبي، ج3، ص 660./ ومن أسرار حرف الجر في الذكر الحكيم، محمد الأمين الخضري، ص 317 . 318/ شرح المفضليات لأبي العباس المفضل بن محمد الضبيّ، مع شرح وافرٍ لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، عني به: كارلوس يعقوب لايل، ج2، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت . لبنان، 1920، ص595.

[4] المرجع السابق، محمد الأمين الخضري، ص 317.

ومنه أيضا قول قيس بن الخطيم(ت2ق.هـ):

لو أنَّكَ تُلقى حنظَلاً فَوْقَ بَيْضنَا تَدَحْرَجَ عَنْ ذي سامه المُتقارِبِ[1]

أي: تدحرج على ذي سامه المتقارب

4. **التعليل**: نحو قول امرؤ القيس(ت130ق.هـ):

وَتُضَحِي فَتِيتُ المِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا نَؤُومُ الضُّحَى لَمْ تَنتَطِقْ عَنْ تَفَضُّلِ[2]

5. **الظرفية: نحو**:

وَ آس سَرَاةَ الحَيِّ حَيْثُ لَقيتَهُمْ وَلاَ تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وانِيًا[3]

6. **التبعيض**: نحو قوله تعالى:﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ ﴾[4] وقوله:﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ ﴾[5]

7. **التعدية**: نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾[6]

8. **الاستعانة**: نحو قول امرؤ القيس(ت130ق.هـ):

تَصَدُّ وَتُبْدِي عَنْ أُسِيلٍ وتتقي بِناظرةٍ من وحشِ وَجْرَةَ مُطفِلِ[7]

---

[1] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 661.

[2] مصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن نور الدين، ص 276.

[3] منهج السالك، الأشموني، ص 295./ المصدر نفسه، ابن نور الدين، ص 287./ حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، محمود سعد، ص 291.

[4] سورة الشورى، الآية: 25.

[5] سورة الأحقاف، الآية: 16.

[6] سورة النجم، الآية : 03.

[7] مصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن نور الدين، ص 279.

9. البدل: نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾[1]، أي: لا تجزى نفس بدل نفس ولا تقضي عنها شيئا. ومثاله من الشعر:

كيف تراني، قَالِبًا مُجنّى؟ قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيادًا عنّي[2]

يريد: [قتل الله زيادا بدلي]، وحُمِّلَ على التضمين على تقدير: [صرفه الله عني بالقتل] [3]

10. الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة:

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلاَّ التّي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ[4]

معان إلى:

إلى: حرف من حروف الصفات، وجاء في لسان العرب: "إلى حرفٌ خافض وهو منتهى لابتداء الغاية تقول: خرجت من الكوفة الى مكة، وجائز أن تكون دخلتها وجائز أن تكون بلغتها ولم تدخلها؛ لأن النهاية تشمل أول الحدّ وآخره"[5]

1. انتهاء الغاية مطلقا: ويعني بها الغاية المكانية والزمانية، نحو قول النابغة(ت604م):

تورّثن منْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيْمَةٍ إلى اليوم قد جُرِّبن كلَّ التجارب[6]

---

[1] سورة البقرة، الآية : 48.

[2] شرح الدماميني على مغني اللبيب، الدماميني، ج2، ص 36./ وحروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، محمود سعد، ص 290.

[3] المصدر نفسه، الدماميني، ج2، ص 36.

[4] منهج السالك، الأشموني، ص 295./ مصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن نور الدين، ص 279.

[5] لسان العرب، ابن منظور، مادة (إلى)، مج15، ص434./ وينظر: مختار الصحاح،أبو بكر الرازي،ج 1، ص 20 .

[6] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج3، ص 610.

وقول كثير:

ومازلتُ منْ لَيْلَى لَدُنْ طَرَّ شاربي إلى اليَوم كالمُقصى بِكُلِّ سَبيلِ[1]

حيث أفادت [إلى] من قوله [إلى اليوم] في الشاهدين انتهاء الغاية الزمانية، فالمعنى: [إلى الوقت الحاضر]، أي: زمن المتكلم. وقد سبق تبيين المسألة في مبحث [من]

2. المصاحبة: وتجيء [إلى] لمعنى المعية إذا صح أن يقع موضعها [مع]؛ وإنما تجعلها كذلك إذا ضممت شيئا إلى آخر سواء كان من جنسه، أو لم يكن إذا كان الضم باعتبار معنى يتعلق بذينك الشيئين"[2] ، ومثالها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ﴾[3]

حيث جاءت [إلى] بمعنى [مع] فأفادت المعية، أي: [لا تأكلوا أموالهم مع أموالكم] وفي هذا المعنى دلالة على غاية قبح فعلهم حيث أكلوا أموال اليتامى مع الغنى عنها، ولا يفهم من هذا جواز أكل مال اليتيم لمن ليس له غنى عنه، فالآية تنهى عن أكل مال اليتيم أو الانتفاع به أو التصرف فيه على الإطلاق[4] للغني وللفقير، وإنما خصص النهي بأكله مع الغنى كون "المنهي كلما كان أقبح كلما كانت النفس عنه أنفر والداعية إليه أبعد، ولا شك أن المستقر في النفوس أن أكل مال اليتيم مع الغنى عنه أقبح صور الأكل، فخصص بالنهي تشنيعا على من يقع فيه، حتى إذا استحكم نفوره من أكل ماله

[1] المصدر السابق، ج3، ص 610.

[2] شرح الدماميني على مغني اللبيب، الدماميني، ج1، ص 290./ وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي ، ص 386.

[3] سورة النساء، الآية : 02.

[4] ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي، ج4، ص 188.

على هذه الصورة الشنعاء، دعاه ذلك إلى الإحجام عن أكل ماله مطلقا، ولا تكاد هذه الفائدة تحصل لو خصص النهي بأكله مع الفقر"[1]

3. التبيين: وهي "المبيِّنةُ لفاعليةِ[2] مجرورها بعدما يفيد حُبًّا أو بُغْضًا: من فعل تعجب، أو اسم تفضيل نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾[3] "[4]، حيث وقع مجرور [إلى] وهو هاهنا المتكلم (أي: سيدنا يوسف عليه السلام) فاعلا معنويا لاسم التفضيل [أحبّ] يعني: للحدث الذي يدل عليه أحب[5]، "و في الحقيقة ليست هنا أَفْعَل على بابها من التفضيل لأنه لم يُحبَّ ما يدعونه إليه قط، وإنّما هذان شَرَّان فآثر أحد الشَّرين على الآخر"[6]

4. موافقة اللام: ومثل له بنحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾[7]، أي: الأمر لك؛ والمعنى أنهم فوضوا أمرهم إليها ولها القرار، أي للملكة، فهم يرون أنهم قادرين على الحرب والانتصار إذ أنهم أولوا قوة وبأس شديد إلا أن الأمر والقرار يعود لها وما تقرره يمتثلون له، وقيل أن هذا من باب التوهم إذ هي

[1] تفسير الكشاف، الزمخشري، ج2، ص 13.
[2] ويقصد بها الفاعل في المعنى لا في الصناعة النحوية./ ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، ج2، ص 469.
[3] سورة يوسف، الآية : 33.
[4] منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، ج، ص 288./ وشرح الدماميني على مغني اللبيب، الدماميني، ج1، ص 291.
[5] ينظر: المصدر نفسه، اج1، ص 291.
[6] الدر المصون في علم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج6، ص 493.
[7] سورة النمل، الآية : 33.

على التضمين لا بمعنى اللام، فهي إذا لانتهاء الغاية؛ أي: آخر الأمر ومنتهاه إليك، وقدر عند البعض بـ[الأمر موكول إليك]و[راجع إليك][1]

5. الظرفية: ترد إلى لتفيد معنى الظرفية عندما تأتي موافقة لـ[في]؛ ومن ذلك قول النابغة (ت604م)

فَلاَ تَتْرُكني بِالوَعِيدِ كَأنّنِي إلى النَّاسِ مَطْلي بِهِ القَار أَجْرَبُ[2]

أفادت [إلى] معنى الظرفية في قوله: [إلى الناس] والتقدير: [في الناس]، ولعل المتأمل في قول النابغة(ت604م) يدرك أنه: "يصور ادبار الناس عنه وكراهيتهم للقائه بسبب هذا الوعيد الذي أخاف الناس منه ففروا من لقائه فرارهم من المجذوم والأجرب، وهو ما تُجسده إلى خير تجسيد، حيث لم يتركوا له فرصة ليحتمي بهم ويدخل في جمعهم، فما أن ينتهي إليهم حتى ينكشفوا عنه ويبتعدوا منه، ولو جاءت (في) لأفسدت هذا الغرض"[3]

6. موافقة من: وهي التي تأتي لمعنى [من] التي للابتداء، نحو قول الشاعر:

تقُولُ وَقَدْ عَلَيْتُ بِالكُورِ فَوْقَهَا أَيُسْقَى فَلاَ يَرْوى إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَا[4]

[1] ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب، الدماميني، ج1، ص 291./ والتحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، مج19، ص 264. 265.

[2] منهج السالك، الأشموني، ص 289./ حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، محمود سعد، ص 233.

[3] من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، محمد الأمين الخضري، ص 287.

[4] منهج السالك، الأشموني، ص 289.

حيث جاء حرف الانتهاء من قوله [فلا يروى إليَّ] مرادفا لـ [من] ذاك أن [روى] يتعدى بمن ألا ترى أنك تقول رويت من الماء لا رويت إلى الماء وعليه فإن [إلى] هاهنا وقعت بمعنى من التي لابتداء الغاية[1]، إذ التقدير: [فلا يروى مِنّي ابن أحمرا]، "وخُرِّجَ على التضمين [فلا يأتي إليَّ الرواء]"[2]

7. موافقة عند: وتجيء أيضا لتفيد معنى عند: نحو قول الشاعر:

أَمْ لاَ سَبِيلَ إلى الشَّبَابِ وذِكْرُهُ أَشْهَى إليَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ[3]

إذ وقع حرف الاستعلاء في قوله: [أشهى إلي] بمعنى عند، أي: أشهى عندي[4]، ويقال: هو أشهى إليَّ من كذا، أي: عندي[5]

8. التوكيد: وهي التي تكون زائدة، نحو قوله تعالى: ﴿أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ﴾[6] بفتح الواو الواو في [تهوى] فعدت [إلى] هاهنا زائدة للتوكيد والتقدير [أفئدة من الناس تهواهم]، أي: تحبهم، وذهب البعض إلى تخريجه على أن المعنى [واجعل أفئدة من الناس تسرع وتطير إليهم شوقا ونزاعا] فعدّي بـ[إلى] وأصله أن يعدى باللام، وإنما تَعدّى بـ [إلى] كونه تضمن معنى النزوع والميل[7].

---

[1] ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب، الدماميني، ج1، ص 293.

[2] الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ص 389.

[3] منهج السالك، الأشموني، ص 289.

[4] ينظر: حروف المعاني، ج1، ص66 ، الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ص 389 ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ج 1، ص67 ، وهمع الهوامع، السيوطي، ج 2، ص415.

[5] ينظر: المخصص، ابن سيده، ج4، ص239.

[6] سورة إبراهيم، الآية: 37.

[7] ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3، ص 201./ و الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج7، ص 115./ والبحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج5، ص421 . 422.

خاتمة

خاتمة:

في خاتمة هذا الدراسة توصلنا إلى نتائج عدة، منها ما اتسم بالعموم، إذ جاء في عموم الأطروحة، ومنها ما اتسم بالخصوص، إذ جاء في المادة المدروسة في المباحث أو الفقرات.

فمن النتائج العامة ما يأتي :

- تعد العلاقة بين النحو والمعنى علاقة وطيدة؛ فلا غنى للدرس النحوي عن المعنى ولا غنى للمعنى عن النحو.
- اهتم النحاة بالمعنى إذ أدركوا تلك العلاقات الرابطة بين أجزاء الكلام؛ فأولوه أهمية في دراساتهم خصوصا في الشواهد فتجدهم يراعون في تقدير الكلام وتفسير بناه النحوية وفقها.
- يجب أن يعاد النظر في ذلك الحكم المجحف في حق النّحاة القدامى والذي ينص على أن النحاة القدامى لم تتجاوز دراساتهم العلامة الإعرابية ونظرية العامل؛ إذ المتمعن فيها يدرك مدى توسعهم وتفصيلهم لقضايا المعنى النحوي.
- تنقسم معاني النحو إلى قسمين: يعد القسم الأول وظيفيا؛ إذ هو قائم على الوضع الأول للألفاظ إسنادا وتعليقا، ويعد الثاني معنى مزيدا على الأول يتناسب مع الموقف والسياق.
- مس الاشتغال على المعنى عند الشرّاح ماله صلة بالشواهد القرآنية و القراءات القرآنية وكلام العرب.
- يعد الاشتغال على المعنى في الدرس النحوي من المسالك الشائكة إلى حد الصعوبة، نظرا لارتباطه بعلوم أخرى كعلم الدلالة والبلاغة واللسانيات وغيرها.

- لا يمكن إدراك المعنى النحوي دون إدراك النحو وفهم أحكامه، إذ هو الضابط الأساسي لنظام العلاقات السياقية.

- تعد شروح الألفية مصادرا مهمة للإلمام بالنحو، وتعد الشواهد المضمنة فيها من أهم الشواهد الجامعة لعلوم اللغة إذ يشار فيها للقاعدة النحوية واللغوية والمعنى وغيرها.

- للسياق أهمية كبيرة ، وأثر بالغ في رفع الغموض ، وتحديد المعنى ؛ لأن الأصل في الكلام وضوح المعاني والبيان ، وأن خفاء المعنى فيه توقف لوظيفة الكلام في فهم السامع والقارئ ، كما أن الاحتفاء بظاهر اللفظ ، وما يحمله من دلالات بمعزل عن المقام لا يصل بالباحث الى فهم النص فهماً صحيحاً ، فعليه أن يرجع إلى سياق الكلام لإيضاح دلالة اللفظ والعبارة .

- كشف البحث عن جوانب كثيرة من مسائل الخلاف بين شراح الألفية التي تستند الى التباين في فهم التراكيب النحوية، ودلالات الألفاظ.

- يتوقف إدراك المعنى النحوي على فهم المعاني المعجمية والمباني التقسيمية، والقرائن اللغوية اللفظية والمعنوية؛ إذ لا يمكن إدراكه بقرينة واحدة بل يجب تضافرها جميعا.

- حاول البحث الجمع بين الدراسات اللغوية القديمة والحديثة.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم برواية حفص ، المصحف الإلكتروني

2. الإبانة في تفصيل ماءات القرآن وتخريجها على الوجوه التي ذكرها أرباب الصناعة . صنعة جامع العلوم، أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي، حققه واستدرك مافاته من الماءات وخرج ما فيه وشرحه وناقشه وكتب حواشيه ووضع فهارسه: محمد أحمد الدّالي، مطابع العلم، الكويت، 1430هـ-2009م.

3. أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، محمد إبراهيم البنا، دار البيان العربي، جدّة، ط1، 1405هـ . 1985م.

4. أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، د ط ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998 م.

5. اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعا ودراسة، بدر بن ناصر البدر، مكتبة الرشد، الرياض المملكة العربية السعودية، د.ط، 1420هـ . 2000م.

6. الأدوات النحوية في كتب التفسير، محمود أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق . سوريا، ط1، 1422هـ . 2001م.

7. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مر: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- مطبعة المدني، القاهرة- مصر، ط1، 1418هـ-1998.

8. الإرشاد إلى علم الإعراب، شمس الدين بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي، تحقيق ودراسة: عبد الله علي الحسيني البركاتي و محسن سالم العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي . مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى . مكة المكرمة، د.ط، د.ت.

9. أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تح: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

10. الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ط1، 1418 ـ 1998م.

11. الاستغناء في الاستثناء، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1406هـ ـ 1986م.

12. أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1418هـ ـ 1997م.

13. أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم ـ دراسة نحوية، يونس عبد مرزوك الجنابي، دار الكتب الوطنية، بنغازي ـ ليبيا، ط1، 2004م.

14. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط3، 1417هـ- 1996م.

15. إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في شرح ابن عقيل، محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ط1، 1424هـ ـ 2003م.

16. إعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدين الدرويش، دار اليمامة، دمشق-بيروت، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص- سورية، ط7، 1420هـ-1999م.

17. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تح: زهير غازي زاهد، ج1، عالم الكتب ـ بيروت، ط6، 1984.

18. الإعراب والمعنى في القرآن الكريم، محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة ـ مصر، د.ط، د.ت.

19. أعلام النحو في الأندلس ـ ابن الطراوة وأثره في النحو، دراسة: محمد إبراهيم البنا، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، ط1، 1400هـ ـ 1980م.

20. الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، تق و تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، د.ط، 1377هـ . 1957م.

21. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط، 1426هـ . 2006م.

22. الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، أبو عبد الله محمد بن عبد الحق ابن سليمان اليفرني التلمساني، حققه وقدم له وعلق عليه: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1421هـ . 2001م.

23. أقسام الكلام العربي . من حيث الشكل والوظيفة .، فاضل مصطفى الساقي، تقديم: تمام حسان، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، د.ط، 1397هـ . 1977م.

24. ألفية ابن مالك في الميزان، صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون . الجزائر، 1995م.

25. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، ط1، 1413هـ . 1992م.

26. إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الفكر العربي . القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت، ط1، 1406هـ . 1986م.

27. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري، تح: جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة . مصر، ط1، د.ت.

28. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث . مؤسسة التاريخ العربي، بيروت . لبنان، طبعة جديدة ومنقحة.

29. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، قدم له: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط2، 1424هـ . 2003م.

30. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تح: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ط2، 1408هـ . 1988م.

31. ايضاح شواهد الايضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، تح: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت . لبنان، ط1، 1408هـ . 1987م.

32. الايضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تح: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق . سوريا، ط1، 1425هـ . 2005م.

33. الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب، تح: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1982م .

34. بدائع الفوائد، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تح: علي بن محمد العمران، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار علم الفوائد، مطبوعات المجمع . مجمع الفقه الإسلامي جدة، د.ط، د.ت.

35. البديع في علم العربية، المبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير، تحقيق ودراسة: صالح حسين العايد، معهد البحوث العلمية . مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى . مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1.

36. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة . مصر، ط3، 1404هـ . 1984م.

37. البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، تح: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الاسلامي، بيروت . لبنان، ط1، 1407هـ . 1986م.

38. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1399هـ . 1979م.

39. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تح: محمد المصري، طبعة منقحة وموسعة: حسان أحمد راتب المصري، دار سعد الدين، دمشق ـ سوريا، ط1، 1421هـ 2000م.

40. بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة ـ مصر، ط1، 1996م.

41. البيان في روائع القرآن ـ دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1413هـ ـ 1993م.

42. البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تح: طه عبد الحمد طه، مر: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ ـ 1980م.

43. البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، ط7، 1418 هـ - 1998.

44. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، تر: رمضان عبد التواب، دار المعارف، القاهرة ـ مصر، ط3، 1974م.

45. تأويل مُشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، شرحه ونشره: أحمد صقر، ط2، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1393 هـ - 1973 م.

46. التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيْمَّري، تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، ط1، 1402هـ ـ 1982.

47. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ج1، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ط، د.ت.

48. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط1، 1406 ـ 1986م.

49. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.

50. تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، جلال الدين السيوطي، دراسة وتحقيق: حسن الملخ وسهى نعجة، عالم الكتب الحديث، إربد . الأردن، جدارا للكتاب العالمي، عمان . الأردن، ط2، 1429هـ 2008م.

51. التحليل النحوي عن الامام الشاطبي في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية . دراسة في المبادئ والأصول والمنهج ، محمد عدنان جبارين، تقديم: فيصل إبراهيم صفا، عالم الكتب الحديث، إربد . الأردن، ط1،1432هـ . 2011م.

52. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق . سوريا، ط1، 1418هـ . 1997م.

53. تراجم طبقات النحاة واللغويين والمفسرين والفقهاء، تقي الدين الأسدي، تخ: محسن غياض، الدار العربية للموسوعات، بيروت . لبنان، ط 1، 1428هـ . 2008م.

54. التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1421هـ . 2000م.

55. تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1413هـ - 1993م.

56. تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، فخر الدين محمد الرازي، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط1، 1401 هـ - 1981 م.

57. تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم بن عمر الزمخشري، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط3، 1430هـ-2009م.

58. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تح: عبد السلام هارون، راجعه: محمد علي النجار، مادة (عنى)، ج3، د.ط، د.ت.

59. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن أم قاسم المرادي، شر وتح: عبد الرحمن علي سليمان، ج1، دار الفكر العربي، القاهرة . مصر، ط1 ، 1466هـ . 2001م.

60. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنّان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تقديم: عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل و محمد بن صالح العثيمين، تح: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، دار السلام، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 1422هـ . 2002م.

61. جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، ضبطه وخرج آياته وشواهده الشعرية، محمد بن علي جيلاني.

62. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله بن أبي بكر القرطبي، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ج، مؤسسة الرسالة، ط1، 1427هـ . 2006م.

63. الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه وقدم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة . بيروت، دار الأمل . إربد . الأردن، ط1، 1404هـ . 1984م.

64. الجملة الفعلية، علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة . مصر، ط1، 1428هـ . 2007م.

65. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، علق عليه ووضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1426هـ . 2005م.

66. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1413هـ-1992م.

67. الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، مراجع عبد القادر بلقاسم الطلحي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي . ليبيا، د.ط، د.ت.

68. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين الإربلي، تح: حامد احمد نيل، مطبعة السعادة، القاهرة، 1983م.

69. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الخضري، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ط1، 1424 هـ ـ 2003م.

70. حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، د.ط، د.ت.

71. الحال فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية، عبد الفتاح أحمد الحموز، دار جرير، عمّان ـ الأردن، ط1، 1435هـ ـ 2015م.

72. الحديث النبوي في النحو العربي ـ دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو العربي ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك، محمود فجال، أضواء السلف، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، ط2، 1417هـ ـ 1997م.

73. حروف الجر دلالاتها وعلاقاتها، أبو أوس إبراهيم الشمسان، مطبعة المدني، جدّة، د.ط، 1987.

74. حروف الجر في العربية دراسة نحوية في ضوء علم اللغات السامية المقارن، عمر صابر عبد الجليل، دار الثقافة العربية، ط1، 1420هـ ـ 2000م.

75. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، البطيلوسي، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت ـ لبنان، د.ط، د.ت.

76. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط2، 1424هـ ـ 2003م.

77. الخلاصة النحوية، تمام حسان، عالم الكتب، ط1، 1420هـ ـ 2000م.

78. الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح محمد علي الوليدي، عالم الكتب الحديث، عمان ـ الأردن، عالم الكتب الحديث، إربد ـ الأردن، ط1، 2006م.

79. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تح: أحمد محمد الخراط، ج6، دار القلم، دمشق ـ سوريا، د.ط، د.ت.

80. درة الغواص في أوهام الخواص، أبو القاسم الحريري، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ط1، 1299هـ.

81. الدرر في شرح الإيجاز، قطب الدين النيسابوري، تح: محسن سالم العميري، مطابع الصفا، مكة المكرمة، ط1، 1425هـ ـ 2004م.

82. دروس في كتب النحو، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت ـ لبنان، 1975.

83. الدلالة السياقية عند اللغويين، عواطف كنوش المصطفى، دار السياب للطباعة والنشر، لندن، ط1، 2007م.

84. الدلالة النحوية في كتاب المقتضب للمبرد محمد بن زيد، سامي الماضى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1430هـ ـ 2009م.

85. الدلالة النحوية في كتاب المقتضب للمبرد محمد بن يزيد، سامي الماضي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ـ مصر، ط1، 1430هـ ـ 2009م.

86. دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي ، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، د ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.

87. ردود ابن هشام الأنصاري على النّحاة، عصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد، مؤسسة المختار، القاهرة ـ مصر، ط1، 1429هـ ـ 2008م.

88. رسالة الحدود، أبو الحسن بن عبد الله الرماني، تح: ابراهيم السامرائي، مج1، دار الفكر. عمان، د.ت، د.ط.

89. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النّور المالقيّ، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ـ سوريا، ط3، 1423هـ ـ 2002م.

90. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، د.ط، د.ت.

91. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1420هـ . 2000م.

92. شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طلون، تحقيق وتعليق: عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1423هـ . 2002م.

93. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، دار طلائع.

94. شرح التسهيل، ابن مالك، تح: عبد الرحمن السيّد و محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1، 1410هـ . 1990م.

95. شرح التسهيل، المرادي، تح: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة . مصر، ط1، 1427هـ . 2006م.

96. شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت . لبنان، ط1، 1428هـ . 2007م.

97. شرح الرضي على الكافيّة، تح: يوسف حسن عمر، طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة، منشورات جامعة قان يونس، بن غازي- ليبيا، ط2، 1996م.

98. شرح السيوطي المسمى "البهجة المرضية مع حاشيته التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية، محمد صالح بن أحمد الغرسي، دار السلام، القاهرة . مصر، ط1، 1421هـ . 2000م.

99. شرح السيوطي المسمى "البهجة المرضية"، السيوطي، دراسة وتح: علي سعد الشنيوي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس . ليبيا، ط1، د.ت

100. شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الرشد . طبع بإشراف مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، الرياض . المملكة العربية السعودية، ط1، 1434هـ.

101. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، ط1، 1402هـ . 1986م.

102. شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب . بيروت، مكتبة المتنبي . القاهرة، ط1، 1408هـ.

103. شرح المفضليات لأبي العباس المفضل بن محمد الضبيّ، مع شرح وافرٍ لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، عني به: كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت . لبنان، 1920.

104. شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن محمد بن علي ابن عصفور، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، إشراف: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1419هـ . 1998م.

105. شرح دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، محمد إبراهيم شادي، ط2، دار اليقين، المنصورة – مصر، 1424 هـ - 2013 م.

106. شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي بن فضّال المجاشعي، حققه وقدم له: حنّا جميل حدّاد، مكتبة المنار، الزرقاء . الأردن، ط1، 1406هـ . 1985م.

107. شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة- مصر، ط2، 1414هـ-1993م.

108. الشرط في القرآن الكريم، عبد السلام المسدي وعبد الهادي الطرابلسي، الدار العربية للكتاب، د.ط، د.ت.

109. الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت . لبنان، ط1، 1414هـ . 1993م.

110. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ط4، 1990م.

111. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، طبعة جديدة مضبوطة ومصححة ومفهرسة، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط1، 1423هـ-2002م.

112. صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم النيسابوري، وفي طليعته غاية الابتهاج لمقتفي أسانيد كتاب مسلم بن الحجاج للزبيدي وعلى هامشه كتب أخرى، عني بها: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط1، 1427هـ ـ 2006م.

113. طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي، دار المدني، القاهرة ـ مصر، د.ط، د.ت.

114. ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ـ بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان ـ ، المنصف عاشور، منشورات كلية الآداب منوبة، شركة أوربيس للطباعة، تونس، ط2، 2004م.

115. ظاهرة التنكير وآثرها في بناء الجملة العربية وتوجيهها، خير الدين فتاح القاسمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ط، 2012م.

116. العلاقات المعنويّة في البنية النحويّة مقاربة لسانيّة، عبد السلام عيساوي، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، د.ط، 2010م.

117. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة أم القرى، الكويت، ط1، 1984م.

118. الغرة المخفية، ابن الخباز، تح: حامد محمد العبدلي، مطبعة اليرموك، بغداد ـ العراق، ط1، 1990م.

119. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدّراية من علم التفسير، الشوكاني محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الصنعاني، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدّعوة والارشاد- المملكة العربية السعودية، دار النوادر- الكويت، طبعة خاصة، 1431هـ-2010م.

120. الفروق اللغويّة، أبو هلال العسكري، علق عليه ووضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1421هـ ـ 2000م.

121. فقه اللغة وأسرار العربية، الثعالبي، ضبطه وعلق عليه وقدم له ووضع فهارسه: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ط2، 1420هـ ـ 2000م.

122. الفكر اللغوي عند الصبان في حاشيته على الأشموني، زياد محمد أبو سمور، كنوز المعرفة، عمان ـ الأردن، ط1، 1431هـ ـ 2010م.

123. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت– لبنان، 1407هـ–1987م.

124. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم الوقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، 1426هـ ـ 2005م.

125. القرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة، عمان ـ الأردن، ط1، 2009م.

126. كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تر وتح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1424هـ–2003م.

127. كتاب اللامات، أبو القاسم بن اسحاق الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، ط2، 1405هـ ـ 1985م.

128. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، ط3، 1408 هـ – 1988 م.

129. كشف المكشل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني، تح: هادي عطية مطر، ج1، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط1، 1404هـ ـ 1984م.

130. كفاية المعَانِي في حروف المعَاني، عبد الله الكردي البيتوشي، شر وتح: شفيع برهاني، دار اقرأ، دمشق ـ سوريا، ط1، 1426هـ ـ 2005م.

131. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، اعتنى به: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط2، 1419 هـ – 1998 م.

132. الكناش في النحو والصرف، الملك المؤيد أبو الفداء، تح: علي الكبيسي وصبري إبراهيم، مراجعة عبد العزيز مطر، الدوحة، 1413هـ . 1993م.

133. اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية، تح وتع : عبد الهادي الفضيلى، دار القلم، بيروت . لبنان، ط1، 1980م.

134. اللامات، أبو الحسن علي بن محمد الهروي، تح: يحي علوان البلداوي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1، 1400هـ . 1980م.

135. لباب الإعراب، تاج الدين محمد بن محمد الإسرافيينى، تح: بهاء الدين عبد الرحمن، دار الرافعي، الرياض، ط1، 1405هـ . 1984م.

136. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت . لبنان، دار الفكر، دمشق . سورية، ط1، 1416هـ . 1995م.

137. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، ط3، دار صادر، بيروت– لبنان.

138. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ط1994، دار الثقافة، الدار البيضاء . المغرب.

139. اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، حسن عون، مطبعة رويال، الإسكندرية . مصر، ط1، 1952.

140. اللمع في العربية، ابن جني، تح: حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1405هـ . 1985م.

141. متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، جمال الدين محمد ابن مالك الجياني الأندلسي، ضبطها وعلق عليها: عبد اللطيف محمد بن الخطيب، دار العروبة، الكويت، ط1، 1427هـ . 2006م.

142. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد النسابوري الميداني، قدم له وعلق عليه: نعيم حسين زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط2، 1425هـ . 2004م، برقم 4012.

143. المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تح: النجدي ناصف وآخرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د.ط، 1969م.

144. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تح : عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1422هـ . 2001م.

145. المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، ط1 ، 1996 م.

146. المرتجل، ابن الخشاب، تح: علي حيدر، دمشق، د.ط، 1392هـ . 1972م.

147. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق وتعليق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق . سوريا، ط1، 1402هـ . 1982هـ.

148. مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي، تح: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، ط2، 1405هـ . 1984م.

149. مصابيح المغاني في حروف المعاني، ابن نور الدين، دراسة وتحقيق: عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار، ط1، 1414هـ . 1993م.

150. معاني القرآن وإعرابه، أبو اسحاق الزجاج، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبدُه شلبي، عالم الكتب، بيروت . لبنان، ط1، 1408هـ . 1988م.

151. معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش، تح: محمد علي الصابوني، ط1. د.ت.

152. معاني القرآن، أبي زكريا يحي بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ-1983م.

153. معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان . الأردن، ط5، 1432هـ . 2011م.

154. معاني حروف الجر وأثرها في التفسير دراسة نحوية دلالية، سلمان زكرياء، عالم الكتب الحديث، إربد . الأردن، ط1، 2019م.

155. معجم التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة . مصر، د.ط، د.ت.

156. المعجم الوافي في أدوات النحو، علي توفيق الحمد ويوسف جميل الزعبي، دار الأمل، إربد . الأردن، ط2، 1414هـ . 1993م.

157. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية . الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 1425هـ . 2004هـ.

158. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد ابن فارس، تح وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ط1، 1979 م.

159. المعنى والنحو، عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة- مصر، ط1، 1422هـ-2002م.

160. المعنى وظلال المعنى . أنظمة الدلالة في العربية .، محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت . لبنان، ط2، 2007م.

161. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام، حققه وخرج شواهده: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق . سوريا، ط1، 1384هـ . 1964م.

162. مغني اللبيب، ابن هشام، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب، مطابع السياسة، الكويت، ط1، 1423هـ . 2002م.

163. مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1407 هـ - 1987 م.

164. المفصل في علم العربية، الزمخشري، دار الجيل، بيروت . لبنان، ط2، د.ت.

165. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، حققه وقدم له وعلق عليه: محيي الدّين ديب متو وآخرون، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق . بيروت، ط1، 1417هـ . 1996م.

166. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة- السعودية، ط1، 1428هـ- 2007م.

167. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ "شرح الشواهد الكبرى"، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1426هـ . 2005م.

168. مقالات في اللغة والأدب، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة . مصر،ط1، 1427هـ . 2006م.

169. المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشد، منشورات وزارة الثقافة الإعلام، الجمهورية العراقية، د.ط، 1982م.

170. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية . لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة – مصر، د.ط، 1415 هـ - 1994 م.

171. المقرب، ابن عصفور، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1998م.

172. من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، محمد الأمين الخضري، مطبعة الأمانة، القاهرة . مصر، ط1، 1409هـ . 1989م.

173. المنظومة النحوية . دراسة تحليلية، ممدوح عبد الرحمن، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط، 2000م.

174. منهج البحث اللغوي، تمام حسان، ط5، القاهرة: 1975، مكتبة الأنجلو مصرية.

175. منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت . لبنان، ط1، 1375هـ . 1955م.

176. الموطأ، مالك بن أنس، تخ وتع: هاني الحاج، المكتبة التوفيقية، د.ط، د.ت.

177. الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي، علق عليه: محمد بهجت البطار، مجمع اللغة العربية بدمشق، مج: 26، جمادى الثاني: 1370، ع 2.

178. الموقعية في النحو العربي – دراسة سياقية–، حسين رفعت حسين، تقديم: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة . مصر، ط1، 1426هـ . 2005م.

179. نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تح: محمد إبراهيم البنا، منشورات جامة قار يونس، ليبيا، د.ط، 1398هـ . 1978م.

180. نحو الألفية شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك، محمد عيد، ج1، مكتبة الشباب، القاهرة . مصر، د.ط، 1990م.

181. النحو العربي أحكام ومعانٍ .كتاب منهجي يجمع بين الأحكام النحوية ومعاني النحو بحسب موضوعات الألفية، فاضل صالح السامرائي، دار ابن كثير، بيروت . لبنان، ط2، 1437هـ . 2016م.

182. النحو العربي، ابراهيم بركات، دار النشر للجامعات، القاهرة . مصر، ط1، 2007م.

183. النحو الوافي . مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط3، 1974م.

184. النحو والدلالة . مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة . مصر، ط1، 1420هـ . 2000م.

185. نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، خديجة محمد الصافي، دار السلام، القاهرة . مصر، ط1، 1429هـ . 2008م.

186. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة . مصر، ط2، د.ت.

187. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري التلمساني، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت . لبنان، ط: 1388هـ . 1968م.

188. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة . مصر، د.ط، 1421هـ . 2001م.

189. الواضح في علم البلاغة، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تح: أمين علي السيد، دار المعارف، مصر، د.ط، 1975م.

190. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، نشر فرانز شتايز بفيسبادن، ط1، 1969م.

191. الوافية في شرح الكافية، ركن الدين الإستربادي، مخطوط تحت رقم: 2108، قسم المخطوطات . جامعة الرياض.

الأطروحات والرسائل:

192. (أل) في العربية أحكامها ومعانيها واستعمالاتها، إعداد: بريكان بن سعد بن عيضه بن وصل الشلوي، إشراف: سليمان بن ابراهيم العايد، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا . فرع اللغة . كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1416هـ . 1996م.

193. ابن النّاظم النّحوي، محمد علي حمزة سعيد، رسالة ماجستير مطبوعة، مطبعة أسعد، بغداد، د.ط، د.ت.

194. أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، إعداد: أحمد خضير عباس علي، إشراف: محمد حسين علي الصغير، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب، جامعة الكوفة ـ العراق، 1431هـ ـ 210م.

195. أثر القرينة الشرعية في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام في المغني، إعداد: فهد بن سعيد القحطاني، إشراف: رياض بن حسن الخوّام، رسالة ماجستير، قسم النحو والصرف ـ كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1426هـ ـ 1427هـ.

196. أثر نيابة حروف الجر بعضها عن بعض في معاني القرآن الكريم ـ من أول سورة الأحزاب إلى نهاية سورة غافر ـ دراسة تحليلية، علي بن علي صالح الغزي، إشراف: قاسم بشرى حميدان، رسالة دكتوراه، دائرة القرآن الكريم والدراسات الإسلامية ـ شعبة التفسير وعلوم القرآن، كلية الدراسات العليا ـ جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، 1438هـ ـ 2017م.

197. أدوات الغاية في النحو العربي، إيمان جواد صادق النجار، إشراف: رياض بن حسن الخوّام، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا ـ كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، 1416هـ-1996م.

198. آراء الفراء النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري ـ دراسة تحليلية وصفية، إعداد: علي كمال أبو عون، إشراف: محمود محمد العامودي، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب، الجامعة الإسلامية ـ غزة، 1433هـ ـ 2012م.

199. آراء الكسائي عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري، إعداد: نهاد عبد الفتاح فريح بدرية، إشراف: محمود محمد العامودي، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب، الجامعة الإسلامية ـ غزة، 1433هـ ـ 2012م.

200. استدراكات ابن هشام الأنصاري على ابن مالك من خلال أوضح المسالك، إعداد: محمد نور بخيت حمد، إشراف: علي الريح جلال الدين، رسالة ماجستير، قسم الدراسات النحوية واللغوية . كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية . السودان، 1428هـ . 1429هـ/2007م . 2008م.

201. الاستشهاد بالأمثال في النحو العربي دراسة تحليلية تطبيقية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، إعداد: أبو القاسم محمد سليمان، إشراف: وليد محمد صالح، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية .كلية اللغات، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2012م.

202. اعتراضات الأشموني على ابن مالك في الجزء الأول من شرحه "منهج السالك على ألفية ابن مالك، إعداد: علي بن محمد القصيباتي، إشراف: توباغوس أدي أسناوي، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها .كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية بجاكرتا، 1440هـ . 2019م.

203. ألفية ابن مالك بين ابن عقيل والخضري . دراسة مقارنة، إعداد: زياد توفيق محمد أبو كشك، إشراف: أحمد حسن حامد، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها .كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية . نابلس، فلسطين، 2005م.

204. أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن، إعداد: بكر عبد الله خورشيد، إشراف: حسن سليمان حسين، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية . كلية التربية، جامعة الموصل، 1427هـ . 2006م.

205. التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين . دراسة دلالية وظيفية نماذج من السور المكية، إعداد: نوح عطا الله الصرايرة، إشراف: يوسف القماز، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها . عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2007م.

206. التوابع في نهج البلاغة دراسة نحوية دلالية، إعداد: وداد حامد عطشان السلامي، إشراف: عبد الكاظم محسن الياسري، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية .كلية الآداب . جامعة الكوفة، 1428هـ . 2007م.

207. جهود المرادي وآراؤه النحوية ـ دراسة تحليلية ـ، إعداد: صفية بنت علي المحمادي، إشراف: نادية همام، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية ـ كلية التربية للبنات بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1424هـ ـ 2004م.

208. جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، فادي صقر أحمد عصيدة، إشراف وائل أبو صالح، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها ـ كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ـ نابلس، فلسطين، 2006م.

209. الخلافات النحوية في المنصوبات في شرح الرضي على الكافية، إعداد: إبراهيم بن حسين بن علي صنبُع، إشراف: سعد بن حمدان الغامدي، رسالة دكتوراه، قسم الدراسات العليا ـ فرع اللغة ـ كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1426هـ.

210. الخلافات النحوية في باب المرفوعات التي سكت عنها الأنباري في الإنصاف من خلال ارتشاف الضرب لأبي حيان، إعداد: مثيبة راقي الشريف، إشراف: عبد الكريم عوفي، قسم الدراسات العليا ـ كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى ـ المملكة العربية السعودية، 1432هـ ـ 1433هـ.

211. شرح ألفية ابن مالك، سري الدين بن هانئ اللخمي، ج1، تحقيق ودراسة: أحمد بن محمد ذبيان القرشي، إشراف: سليمان بن إبراهيم العايد، رسالة دكتوراه، قسم الدراسات العليا ـ فرع اللغويات، كلية اللغة العربية ـ جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1414هـ ـ 1994م.

212. شروح الألفية مناهجها والخلاف النحوي فيها، إعداد: محمود نجيب، إشراف: مصطفى جطل وعبد الرحمن دركزللي، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، 1420هـ ـ 1999م.

213. شواهد ابن مالك من الحديث النبوي الشريف في كتاب "شرح التسهيل" تخريجا ودراسة، إعداد: محمد كمال درويش الرمحي، إشراف: ياسر أحمد الشمالي، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2007م.

214. الشواهد القرآنية في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف في ضوء منهج القرائن النحوية، إعداد: مها محمد علي الخطيب، إشراف: خديجة عبد العزيز الصيدلاني، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية– كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة– المملكة العربية السعودية، 1439هـ 2017م.

215. العلاقات الاسنادية من كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية، إعداد: طارق حمد الوحوش، إشراف: عادل سلمان بقاعين، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها ـ عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2009م.

216. قرينة المطابقة في النحو العربي وتطبيقها في القرآن دراسة نظرية تطبيقية، إعداد: محمد بن صالح، إشراف: عياش فرحات، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009م ـ 2010م.

217. قضايا الاسناد في الجملة العربية، إعداد: علي كنعان بشير، إشراف: طلال يحي إبراهيم الطبوجي، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربي ـ كلية الآداب، جامعة الموصل، 1427هـ ـ 2006م.

218. كتاب شرح الجمل في النحو للشيخ عبد القاهر الجرجاني – تحقيق ودراسة–، خديجة محمد حسين باكستاني، رسالة ماجستير، كلية.....، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

219. ما بني على أشعار هذيل من تصاريف اللغة وقواعدها، إعداد: سائد ياسين أسعد كبها ، إشراف: يحي عبد الرؤوف جبر، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ـ نابلس، فلسطين، 1998م.

220. المعنى النحوي في شرح الرضي على الكافية، قصي ثعبان يوسف، إشراف سلام موجود خلخال الزبيدي، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء ـ العراق، 1441هـ ـ 2019م.

221. منهج ابن الناظم ومذهبه النحوي من خلال شرحه على ألفية ابن مالك، إعداد: نجاة محمد إبراهيم، إشراف: عون الشريف قاسم، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية ـ كلية التربية، جامعة أم درمان الإسلامية، 1426هـ ـ 2005م.

المجلات:

222. الاحتجاج بالقراءات في شروح ألفية ابن مالك، محمود نجيب، التراث العربي ـ مجلة فصلية محكمة تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق، العددان: 81 ـ 82، رجب ـ ذو الحجة: 1422هـ ـ أكتوبر ـ مارس: 2001.

223. تجليات القرائن اللفظية في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مبروك بركات، مجلة الذاكرة، العدد: 05.

224. حرف اللام وأثره على الجملة اللغوية والنحوية ـ الدلالات والتطبيقات ـ ، عبد اللطيف مطيع عبد القادر محمد، مجلة كلية الدراسات الاسلامية، العدد: 36.

225. الشعر التعليمي خصائصه ونشأته في الأدب العربي في الأدب العربي، جواد غلام علي زادة و كبرى روشنفكر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 14، المجلد: 2، 1428هـ ـ 2007م.

226. موقف ابن عقيل المصري من القراءات القرآنية، ماهر خضير هاشم، مجلة العلوم الإنسانية ـ جامعة بابل ، مج18، العدد: 2، 2010م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**أ . هـ**
المدخل: مصطلحات مفاهيمية في المعنى النحوي	
المعنى لغة	**8 . 7**
المعنى اصطلاحا	**9. 8**
النحو لغة	**12 . 10**
النحو اصطلاحا	**14 . 12**
المعنى النحوي اصطلاحا	**14**
المعنى النحوي بين الدراسات القديمة والحديثة	**18 . 14**
خصائص المعنى النحوي	**20 . 18**
القرائن المعنوية	**21 . 20**
القرائن اللفظية	**23 . 21**
الفصل الأول: دراسة في الألفية وشروحها	**107 . 24**
المبحث الاول: فذلكة عن المُؤَلِف و المُؤَلَف	**37 . 26**
ابن مالك مولده ونشأته	**26**
شيوخه	**27 . 26**
تلامذته	**27**
آثاره	**31 . 27**
وفاته	**32 . 31**
التعريف بالألفية	**33 . 32**
الهدف من الألفية	**34 . 33**

أهميتها	**34**
أهم ماقيل فيها	**34**
خصائصها ومميزاتها	**35 . 34**
منهجها:	**37 . 35**
1. من حيث ترتيب الأبواب وتقسيمها	**35**
2. من حيث الأسلوب والوزن	**36**
3. من حيث المصطلحات	**37 . 36**
4. من حيث قضية الاستشهاد	**37**
المبحث الثاني: مناهج ومصادر شراح الألفية في شروحهم	**64 . 37**
1. مناهج شروح الألفية:	**47 . 37**
منهج ابن الناظم (ت682هـ) في شرحه	**39 . 37**
منهج المرادي(749هـ) في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك	**41 . 40**
منهج ابن هشام(ت761هـ) في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك	**42**
منهج ابن عقيل(ت769هـ) في شرحه	**43**
منهج الشاطبي (ت790هـ) في المقاصد الشافية	**45 . 43**
منهج السيوطي (ت911هـ) في البهجة المرضية	**46 . 45**
منهج الأشموني (ت918هـ) في منهج السالك إلى ألفية ابن مالك	**47 . 46**
2. مصادر شرّاح الألفية:	**64 . 48**
مصادر ابن الناظم (ت682هـ)	**50 . 48**
مصادر المرادي(749هـ)	**53 . 51**
مصادر ابن هشام(ت761هـ)	**56 . 54**
مصادر ابن عقيل(ت769هـ)	**58 . 57**
مصادر السيوطي (ت911هـ)	**62 . 59**
مصادر الأشموني (ت918هـ)	**64 . 62**

المبحث الثالث: أصول الاحتجاج عند الشراح	**94 . 64**
تعريف السَّماع: لغة واصطلاحا	**65 . 64**
الاحتجاج بالقرآن الكريم عند الشرّاح:	**75 . 65**
عند ابن الناظم (ت682هـ)	**68 . 65**
عند المرادي(749هـ)	**68**
عند ابن هشام(ت761هـ)	**71 . 68**
عند ابن عقيل(ت769هـ)	**73 . 71**
عند الشاطبي (ت790هـ)	**73**
عند السيوطي (ت911هـ)	**74**
عند الأشموني (ت918هـ)	**75 . 74**
الاحتجاج بالقراءات القرآنية عند الشرّاح:	**79 . 75**
عند ابن الناظم (ت682هـ)	**76 . 75**
عند المرادي(749هـ)	**76**
عند ابن هشام(ت761هـ)	**77**
عند ابن عقيل(ت769هـ)	**78 . 77**
عند الشاطبي (ت790هـ)	**79 . 78**
عند الأشموني (ت918هـ)	**79**
الاستشهاد بالحديث النبوي عند الشرّاح:	**87 . 80**
عند ابن الناظم (ت682هـ)	**82 . 80**
عند المرادي(749هـ)	**82**
عند ابن هشام(ت761هـ)	**84 . 83**
عند ابن عقيل(ت769هـ)	**85 . 84**

عند الشاطبي (ت790هـ)	86 . 85
عند السيوطي (ت911هـ)	86
عند الأشموني (ت918هـ)	87 . 86
الاستشهاد بكلام العرب عند الشرّاح:	88 . 87
الشعر:	87
أمثلة عما ورد في باب المرفوعات	87
أمثلة عما ورد في باب المنصوبات	88
الأمثال والأقوال	92 . 89
عند ابن الناظم (ت682هـ)	89
عند المرادي(749هـ)	90 . 89
عند ابن هشام(ت761هـ)	90
عند ابن عقيل(ت769هـ)	91. 90
عند الشاطبي (ت790هـ)	91
عند السيوطي (ت911هـ)	92 . 91
عند الأشموني (ت918هـ)	92
المبحث الرابع: مآخذ الشراح واستدراكاتهم على الألفية	107 . 94
مواقف تأييد الشرّاح لابن مالك(ت672هـ):	96 . 94
عند ابن الناظم (ت682هـ)	94

عند ابن هشام(ت761هـ)	95 . 94
عند ابن عقيل(ت769هـ)	95
عند الشاطبي (ت790هـ)	95
عند الأشموني (ت918هـ)	96 . 95
مواقف معارضة الشرّاح لابن مالك(ت672هـ):	102 . 96
عند ابن الناظم (ت682هـ)	96
عند المرادي(ت749هـ)	97 . 96
عند ابن هشام(ت761هـ)	98 . 97
عند ابن عقيل(ت769هـ)	100 . 98
عند الشاطبي (ت790هـ)	100
عند السيوطي(ت911هـ)	101 . 100
عند الأشموني (ت918هـ)	102 . 101
استدراكات الشرّاح على ابن مالك(ت672هـ) في ألفيته	107 . 102
استدراك ابن الناظم(ت682هـ)	103 . 102
استدراك المرادي (ت749هـ)	104 . 103
استدراك ابن هشام (ت 761هـ)	105 . 104
استدراك ابن عقيل(ت769هـ)	107 . 105
الفصل الثاني: خصائص المعنى النحوي في المرفوعات	159 . 108
المبحث الأول: المبتدأ و الخبر	110 .
حد المبتدأ	110
المبتدأ وصفًا	117 . 111
قرينة التعيين (التعريف والتنكر)	122 . 117
مسوغات الابتداء بالنكرة	122 . 118

قرينة الربط	**127 . 123**
الربط بالضمير	**123**
الربط باسم الاشارة	**124**
الربط بإعادة المبتدأ بلفظه	**124**
الربط بالعموم	**127 . 125**
قرينة الرتبة	**132 . 127**
تقديم المبتدأ و تأخير الخبر وجوبا	**129 . 127**
تأخير المبتدأ وتقديم الخبر وجوبًا	**129**
تقديم الخبر جوازًا	**131 . 130**
تقديم الخبر وجوبًا	**132**
قرينة التضام	**. 132**
التضام الايجابي	**134 . 132**
تعدد الخبر	**134 . 132**
التضام السلبي	**. 134**
حذف المبتدأ جوازًا	**135 . 134**
حذف الخبر جوازًا	**136 . 135**
حذف المبتدأ وجوبا	**. 136**
حذف الخبر وجوبًا	**137**
المبحث الثاني: الفاعل	**152 . 139**
حدّ الفاعل	**139**

قرينة الرتبة	**146 . 140**
تقدم المفعول على الفاعل جوازا	**142**
تقدم المفعول على الفاعل وجوبا	**146 . 142**
تقدم المفعول على الفعل و الفاعل وجوبا	**146**
قرينة المطابقة	**151 . 147**
التطابق النوعي	**148 . 147**
التطابق العددي	**151 . 148**
قرينة التضام	**152 . 151**
حذف الفعل جوازًا	**152. 151**
حذف الفاعل جوازا	**152**
حذف الفعل وجوبًا	**152**
المبحث الثالث: نائب الفاعل	**. 153**
قرينة العلامة الإعرابية	**154**
ما يقوم مقام الفاعل	**154**
قرينة الاسناد	**154**
قرينة الرتبة	**157**
رتبة نائب الفاعل مع رافعه	**157**
قرينة الصيغة	**159 . 158**
الفصل الثالث: خصائص المعنى النحوي في المنصوبات	**210 . 160**
المبحث الاول: المفعولات	**177 . 162**
المفعول معه	**168 . 162**

قرينة العلامة الاعرابية	**162**
قرينة الرتبة	**.163**
رتبته مع عامله	**.163**
رتبته مع مصاحبه	**168 . 164**
المفعول لأجله (له)	**174 . 168**
العلامة الإعرابية	**168**
قرينة التعيين (التعريف والتنكير)	**174 . 168**
المفعول فيه	**175 . 174**
قرينة التعيين (التعريف والتنكير)	**175**
المفعول المطلق	**177 . 175**
قرينة التعيين (التعريف والتنكير)	**175**
المفعول المطلق المؤكد لعامله	**175**
المفعول المطلق المبين للعدد	**177 . 175**
المبحث الثاني: الاستثناء	**187 . 177**
قرينة العلامة الإعرابية	**177**
الاستثناء المنقطع	**179**
قرينة الرتبة	**182 . 180**
الاستثناء بحاشا	**187. 186**
المبحث الثالث: الحال	**202 . 187**
قرينة العلامة الاعرابية	**188 . 187**
أحكام صاحب الحال	**.188**

قرينة التعيين (التعريف والتنكير)	**192 . 188**
قرينة الرتبة	**. 192**
أولا: رتبة الحال مع صاحبها	**194 . 192**
ثانيا: رتبة الحال مع عاملها	**197 . 194**
قرينة الصيغة	**199. 197**
قرينة الربط	**201 . 199**
قرينة التضام	**202**
المبحث الرابع: التمييز	**. 202**
قرينة العلامة الاعرابية	**202**
قرينة التعيين (التعريف والتنكير)	**205 . 203**
قرينة الرتبة	**210 . 205**
الفصل الرابع: خصائص المعنى النحوي في التوابع و المجرورات	**272 . 211**
المبحث الاول: النعت و التوكيد	**224 . 213**
أ.النعت	**221 . 213**
قرينة المطابقة	**213**
التطابق في العلامة الإعرابية	**213**
التطابق في التعيين	**213**
التطابق في النوع (التذكير والتأنيث)	**214**
النعت بالجملة	**214**
قرينة الرتبة	**216**
قرينة الربط	**219 . 217**

قرينة التضام	**221 . 219**
حذف الموصوف	**220 . 219**
حذف الصفة	**221 . 220**
ب. التوكيد	**224 . 221**
قرينة التعيين (التعريف والتنكير)	**222. 221**
قرينة الصيغة	**222**
قرينة الربط	**222**
التوكيد بالمعنى	**223**
التأكيد بغير اللفظ	**224 . 223**
المبحث الثاني: البدل و العطف	**228 . 225**
أ. البدل	**226 . 225**
قرينة التطابق	**. 225**
التعريف والتنكير	**226 . 225**
ب. العطف	**. 226**
قرينة التعيين التعريف والتنكير	**228 . 226**
المبحث الثالث: معاني حروف الجر	**272 . 229**
معان متى	**230 . 229**
معان من	**239. 230**
معان الـــلام	**247 . 239**
معاني الباء	**254 . 248**
معاني في	**258 . 255**
معاني على	**264 . 258**

معاني عن	268 . 264
معان إلى	272 . 268
خاتمة	275 . 273
المصادر والمراجع	300 . 276
فهرس الموضوعات	312 . 301

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن خصائص المعنى النحوي في شروح ألفية ابن مالك(ت672هـ)، من خلال الوقوف على الشواهد الشعرية، وتحليلها ومحاولة إدراك مقاصدها بتتبع القرائن اللغوية، ومن الشروح التي كانت محط دراسة: شرح ابن الناظم . وشرح ابن هشام الأنصاري المسمى بأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك(ت672هـ)، وشرح السيوطي المسمى بالبهجة المرضيّة، وأوضح المقاصد للمرادي والمقاصد النّحويّة للعيني، وتم التّطرق لأغلب الشواهد بالتحليل بدءً بذكر المعنى المعجمي ومرورا بذكر مواضع الاستشهاد والخلاف النحوي فيها ووصولا إلى ذكر المعنى النّحوي .

الكلمات المفتاحية : خصائص المعنى النحوي . القرائن النّحوية . المرفوعات . المنصوبات... .

Summary

This research aims to uncover the characteristics of the grammatical meaning in the commentaries of al-Alfiya Ibn Malik (d.672 AH), by examining poetic evidence, analyzing them and trying to understand their intentions by tracing linguistic clues. Among the explanations that were the focus of study: Sharh Ibn al-Nazim. And Ibn Hisham al-Ansari, called the clearest tract, explained to the millennium Ibn Malik (d.672 AH). And Al-Suyuti explained what he called the pathological delight,He clarified the aims of the purview and the grammatical purposes of al-Ayni.Most of the evidences were dealt with by analysis, starting with the lexical meaning, passing through the syntax of the house and mentioning the place of martyrdom and

the grammatical disagreement therein, up to mentioning the grammatical meaning.

Key words: grammatical properties, postings, and postures.

Résumé

Cette recherche vise à révéler les caractéristiques de la signification grammaticale dans les commentaires d'al-Alfiya Ibn Malik (mort à 672 AH), en examinant les preuves poétiques, en les analysant et en essayant de comprendre leurs intentions en traçant des indices linguistiques. Parmi les explications qui ont fait l'objet de l'étude: Sharh Ibn al-Nazim. Et Ibn Hisham al-Ansari, appelé le tract le plus clair, a expliqué au millénaire Ibn Malik (mort en 672 AH). Et Al-Suyuti a expliqué ce qu'il appelait le délice pathologique. Il a clarifié les buts du champ d'application et les buts grammaticaux d'al-Ayni. La plupart des preuves ont été traitées par analyse, en commençant par le sens lexical, en passant par la syntaxe de la maison et en mentionnant le lieu du martyre et le désaccord grammatical qui s'y trouve, jusqu'à évoquer le sens grammatical.

Mots clés: propriétés grammaticales, messages et postures